الدكتور سعود بن غازي أبو تاكي

خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري

الدكتور
سعود بن غازي أبو تاكي
أستاذ النحو والصرف المشارك
جامعة الملك عبد العزيز

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

الـكـتـاب : خصائص التأليف النحوي فى القرن الرابع الهجرى
المؤلـف : د. سعود بن غازى أبو تاكى
رقم الإيداع : ٢٢١٢٩/٢٠٠٤
الطبعة الأولى : ١٤٢٥ هـ
تاريخ النشر : ٢٠٠٥
الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 -807 - 8

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة
الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)
ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤
التوزيع : دار غريب ٣.١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة
ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩
إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، وبعد،

فإن النحو قد حظي منذ بداياته المبكرة إلى يوم الناس هذا بعدد هائل من البحوث والدراسات، ما بين تقنين وشرح وتفسير وتلخيص وتحشية وتعليق، وكذلك أيضا فيما يتعلق بالنحاة من حيث تاريخ حياتهم وبيئتهم ومصادرهم ومناهجهم ومعلميهم وطلابهم، ثم فيما يتعلق بأساليب نقل التراث النحوي من حيث صعوبته وسهولته ومناهجه وأساليبه، والمحاولات المتكررة للتجديد فيه، وأخيرا فيما أحاط به من ثقافات وأثر فيه من مؤثرات.

وقد ترتب على هذا كله اختلاف الباحثين والدارسين في تقييم هذا التراث، فذهب بعضهم إلى أنه بوضعه القديم لا يتناسب مع الحياة المعاصرة بسبب كثرة الخلط فيه وتعدد الوجوه والاحتمالات واصطباغه بالمنطق والفلسفة وبعده بذلك عن سليقة العربي الذي هو صانع التراث اللغوي ومصدر قواعده.

ورأى بعضهم أنه بصورته التي هو عليها في غاية الكمال والإتقان، ولا يحتاج منّا إلى زيادة أو نقصان، وأن أي محاولة من المعاصرين بهدف التدخل فيه بزعم التهذيب والتطوير هي ضرب من العبث وقفز في الفراغ.

لذلك فقد واجهني من الفريقين السابقين رجلان وهما من الناصحين المحبين حينما علما باختياري لهذا الموضوع: "خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري".

فقال لي الأول: لقد أسأت الاختيار لأن الماضي قد مات ومات ما فيه،

وكان ينبغي عليك أن تختار بحثًا يتلاءم مع الحياة الجديدة التي نحن فيها، فلماذا تعود إلى القرن (الرابع) ونحن في (الخامس عشر)؟ ولماذا لا تسهم في موضوع جديد يسكت الأنين الذي ينبعث من كل جامعة ويخترق أسماعنا في كل مناسبة من وعورة النحو العربي واحتفاظه بثوبه القديم على مر العصور والأزمان؟

وهذا الصديق ممن ينتمون إلى النظريات التربوية الحديثة الذين شقوا على أنفسهم في البحث عن السبيل لتيسير النحو واختصاره دونما البدء في محاولة مقبولة تحقق لهم ذلك.

وهنا قلت له: نحن معك، ولكننا لم نصل إلى ما تبتغيه بإلغاء العامل كما كان يدعو إليه ابن مضاء[1]، ولا بإلغاء الإعراب، ولا بحذف بعض الأبواب النحوية كما دعت إليه بعض المؤتمرات العربية في بعض البلدان العربية[2].

كما أننا لن نصل إلى ما تبتغي بترك الماضي ونسيانه والصفح عنه، فعودتنا إلى القرن الرابع والبحث فيه هو طريقنا الوحيد لحل مشاكل القرن الخامس عشر وتحديد المسار فيما بعده؛ إذ لعلنا نجد في تراثنا خطأ فنتجنبه أو نجد فيه صوابًا فنتخذه خطوة على الطريق الصحيح الذي يسكت الأنين الذي أقلق نومك واخترق سمعك، وهذا لن نصل إليه إلا بالانطلاق من نقطة البداية إذ لا يمكننا أن نغير الأشياء قبل تجديدها والوقوف على مكوناتها وخصائصها واتجاهاتها.

أما الصديق الآخر فقد قال: "...لا. بل أحسنت الاختيار، لأنه (ليس في الإمكان أبدع مما كان)" ولكنك لم تحسن الرد على صديقك الأول الذي يدعو إلى نسيان الماضي وكل ما فيه لأنك عدت إلى الماضي وفي نيتك التجديد فيه، مع

---

(١) انظر: الرد على النحاة لابن مضاء، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط. دار الاعتصام.

(٢) انظر: مقترحات لجنة وزارة التربية والتعليم المصرية في كتاب تيسير النحو التعليمي د. شوقي ضيف - دار المعارف ص: ٣٢ وما بعدها. وانظر بحث: النحو العربي بين التيسير والتجديد أ.د. محمد بدوي المختون - كلية دار العلوم - ص: ٢١ وما بعدها.

العلم بأن الماضي قد اكتمل من جميع الوجوه، وما التفكير في تطويره وتهذيبه وتجنب ما ترونه خطأ فيه إلا ضرب من الخبال ومحاولة منكم في تحصيل المحال الذي لا يوافقكم عليه أحد لعدم إمكانية حصوله.

وهذا الصديق من الأثريين الذين يرون في كل جديد باطلاً، وقمة العلم عندهم هي الوقوف عند حدود التراث القديم والأخذ به والاستدلال بكل ما جاء فيه.

وهذا رددت عليه قوله أيضًا، بأنه هروب من التصدي لمشكلات الحاضر وضعف وهوان عن شق الطريق إلى المستقبل، إذ من المؤكد أننا في حاجة إلى التجديد والتطوير ومسايرة المدارك والأوضاع، كما أنه من المؤكد أن في تراثنا القديم من العقبات والهفوات والخلط ما سوف يجعلنا عاجزين عن مواجهة ما يكون إذا لم نقف منه موقف الفاحص الأمين لتعرف كيف كان على نحو ما كان.

ويذكرني موقف الصديقين بموقفين - على الرغم من اختلاف القصد - أما الأول فيذكرني بقول الشاعر:

ليس الفتى من يقول كان أبي … إن الفتى من يقول هـا أنا ذا

وأما الثاني فيذكرني بقول الشاعر العربي حين افتخر بنسبه ولم يفخر بعمله في قوله :

ولدنا بني العنقاء وابني محرق … فأكرم بنا خالاً وأكرم بنا عمّا

وكلاهما - في نظري - على خطأ؛ لأننا في حاجة إلى الأمس واليوم والغد. فلا بد لنا من العودة إلى الماضي لدراسته وتحليله وتنقيته وتذليله من أجل النجاح اليوم وضمان تحقيقه في المسقبل، فالداء سابق الدواء، ولا يمكن تشخيص الدواء إلا بعد معرفة الداء الذي لا سبيل إلى معرفته بمعرفة أسبابه وتحليل مستواه، لهذا فقد جاء بحثي في هذا الموضوع صادرا عن يقين بالأهمية المنهجية له، ولقد أكدت الأيام بعد ذلك هذه الأهمية حين شرعت كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وهي الكلية الأم في الدراسات النحوية واللغوية في العالم

العربي بعد هذا العمل في اقتباس اتجاهه والسير على هداه فتابعت بحث المراحل التاريخية المتتابعة في الرسائل العلمية التي تسجل فيها، كما مضت في الاتجاه نفسه كليات أخر، رأت أن الإطار العلمي لهذا البحث جدير بالاقتباس والمتابعة.

وهذا البحث ـ كما يتضح لنا من عنوانه ـ يحاول أن يقف على الخصائص العامة للاتجاهات النحوية من خلال المؤلفات التي ألفها أصحابها في القرن الرابع الهجري، تلك المدة الزمنية المقدرة بنحو مائة عام ابتداء من سنة (٣٠٠هـ) وانتهاء بسنة(٤٠٠هـ).

وحيث إن هذه المدة الزمنية قد خلفت عددًا ضخمًا من المؤلفات التي يستعصي حصرها والإحاطة بها جميعًا إذ إن منها المطبوع المتداول، والمخطوط الذي ينتظر الخروج إلى النور، والمفقود الذي لا يعرف عنه إلا اسمه، بل منها ما لا يعرف عنوانه فقد بدلت القرون والأحداث مكانه ومزقت كيانه فتاه الباحثون خلفه يسألون عنه في كل اتجاه ويجمعون من أشلائه – إن وجدوا شيئا منها – ما يجدونه في بعض محطات البحث، فقد قادني هذا الموضوع إلى ذلك التراث، فوجدت نفسي على شاطئ بحر زاخر، متلاطم الأمواج خطير المسالك، فوقفت حائرًا وكدت أن أعود أدراجي مؤثرًا السلامة إلا أنه قد شق عليَّ ذلك؛ لأنني قد عقدت العزم ولأن الهدف من البحث هو بيان الصبغة العامة للتأليف النحوي في قرن من الزمان وليس هو إحصاء المؤلفات أو دراسة كل منها على حدة فيطول في ذلك الحديث وتتعدد النواحي ومن ثم فقد يضيع الهدف، لذلك آثرت تحديدا للبحث أن أتجنب المؤلفات التي تطغى عليها الصبغة الصرفية أو البلاغية، وكذلك المؤلفات التي تهتم بجانب اللغة والمعنى نائية عن جانب النحو نظرا وتطبيقا.

وقد آثرت – طبقًا للخطة الموضوعة – أن أعرض لهذه المؤلفات على مرحلتين الأولى وصْفها موضوعيًا والثانية تناولها مادة ولغة بالتحليل.

أما الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع في هذا القرن بالذات فألخصها فيما يلي:

١- وجود بعض الدراسات السابقة، التي تعرضت لذكر مناهج العلماء في علم الصرف في القرنين الثالث والرابع، وبعض مناهج العلوم الأخرى، وبعض المقارنات بين مناهج النحاة في بعض القرون، مما سوف نتعرض له أثناء حديثنا عن الدراسات ذات العلاقة في هذه المقدمة بصورة مجزأة وهي لا تعطي تصورًا متكاملاً عن الاتجاهات النحوية في القرن كله.

٢- أن القرن الرابع الهجري يمثل فترة الازدهار والنضج لسائر العلوم والمعارف وبخاصة الدراسة النحوية، قال الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه: "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة": "فيه صنفت الموسوعات واكتشف المكنون من أصدافه وتعددت ألوان صوره المختلفة"[١]. ولا شك أن التعامل مع تلك الصور المختلفة هو المقدمة الجادة إلى سبر أغوارها والعمل على تطويرها.

٣- أنه عصر النضج في نقل الثقافات الأجنبية والإفادة منها في الاستنتاج من المنقول القديم من سائر المؤلفات العربية والمعربة في مختلف العلوم والمعارف والفنون.

٤- أنه عصر المنطق الذي كان سلاحًا فعالاً للدفاع عن العقيدة عند المتكلمين، وأداة استنتاج الأحكام عند الفقهاء، وهو عند النحويين من الأمور الأساسية، مادام في النحو أحكام تستنتج وقياس يتبع، وقد وصف الدكتور مازن المبارك، غلبة المنطق والفلسفة على النحو في قرننا بقوله: "وقد صبغ النظر الفلسفي والجدل الكلامي والأسلوب الفقهي البحث النحوي بصبغته، وغلب على الكثير من علله وطبع تعبيرات النحاة بطابعه"[٢].

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص١٩.

(٢) العلة النحوية: د. مازن المبارك: ١٢٩.

٥- ومنها أنه عصر يتحدى الدارس لما يتسم به من خصائص عديدة منها: الغموض في التعبيرات النحوية وطرق الاستدلال، فقد روي عن الرماني أنه قال: "قرأ عليَّ رجل كتاب سيبويه مدة طويلة فلما بلغ آخره قال الرجل: أما أنت فجزاك الله خيرًا، وأما أنا فما فهمت شيئًا".

وهذا أبو علي الفارسي يقول عن نحو الرماني: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء".

ومنها ما تزخر به مؤلفاته من جدل وحوار في المسائل الخلافية، وعدم قبول الحكم إلا بالبرهان والدليل. وظهور أثر العقل في الدرس النحوي، قال ابن جني: "إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً، وجب أنه يكون قياسًا وعقلاً"[١].

ومنها أنه: عصر التخفف من حدة العصبية التي كانت بين البصريين والكوفيين، حيث تحول الأمر في قرننا إلى تحري الصواب أيًّا كان مرجعه، فيصوب المصيب ويخطأ المخطئ دون ميل أو هوى، وهذا ما ننشده وينشده المنصفون، قال ابن جني في علل القوم:

"ولست تجد شيئًا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطوٍ على الاعتراف به".

ومنها أنه: عصر الابتكار في التأليف، فالنحاة كان همهم استكمال النحو والإحاطة بمادته، وما ابتكار الأصول الذي بدأ بلمسات ابن السراج وملاحظات الفارسي وتجلى في الخصائص عند ابن جني إلا مفخرة لنحاة هذا القرن، قال ابن جني: "إن هذا الكتاب ليس مبنيًّا على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام"[٢].

---

(١) انظر: الخصائص: ١ : ٣٦١.

(٢) الخصائص: ١ : ٣٢.

وقال أيضًا: "وليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لأن هذا أمر فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ"(١).

ثم إنه فوق هذا كله العصر الذي من أحلى ثمراته نهوض الفكر وتجرد القلم وتحرر اللسان وتنوع بيئات العلماء، وفي ذلك من عوامل القوة ووسائل التنافس بين العلماء ما فيه.

فبغداد التي كانت عاصمة الخلافة قد اهتزت وصار ينافسها في المجالات المختلفة شيراز والري وهمذان وبخارى ونيسابور وسمرقند وحلب والقاهرة وأصبح لكل واحدة من تلك العواصم شخصية بارزة، وكلهم يؤمنون بأن سلطان العلم فوق سلطان الولاية فتزايدت حركة العلماء وتنوعت بيئاتهم وتلونت تآليفهم.

٦ - أنه القرن الذي كان فيه الدافع عند بعض النحاة على التأليف أن يكون سببا للارتزاق ووسيلة للتكسب، وليس كما كان شائعا من قبل تقعيد القواعد و تأصيل الأصول أو تسهيلها بالشرح والتوضيح، الأمر الذي يتيح لنا بحث جانب آخر، وهو : قياس مدى تأثير تنوع الأهداف والغايات في صياغة المؤلفات، قال الجاحظ في مرحلة سابقة تعبر عن بدايات هذا الاتجاه:

"قلت لأبي الحسن: أنت أعلم الناس بالنحو فَلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟

قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه للّٰه، وليس هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوا إليه قلّت حاجتهم إليَّ فيها"(٢).

---

(١) الخصائص: ١ : ٦٧.

(٢) انظر: الحيوان: ١ : ٩١.

٧- ثم إنه قد درج كثير من الباحثين في مجال تحقيق المخطوطات أو في مجال دراسة الشخصيات على معالجة الجزئيات في حين أن تلك الجزئيات هي بمثابة الأعضاء في الجسد، وقد آن لنا أن نضع هذه الأعضاء في مواقعها ليكون لدينا تصور كامل صحيح للجسد كله، ومن هنا بدا لي أننا في حاجة إلى دراسة جديدة تنظر إلى النحو نظرة عامة شاملة وتعتمد على الوصف الكلي والتحليلي الشامل لطرائق التأليف، فهذا هو الطريق الأكثر صوابا ودقة - في نظري - لمعرفة الملحوظات، ومن ثم تقديم الاقتراحات لبيان المختار وتقويم المعوج وإعادة الصياغة.

وهذا لا يعني أنني أصف الدراسات السابقة بالقصور أو أصف معالجة الجزئيات بعدم التوفيق؛ لأن دراسة رجال النحو ومذاهبهم ومناهجهم أو دراسة النحو من خلال مسألة من مسائله أو أصل من أصوله أو قاعدة من قواعده، مما قام به علماء أجلاء وباحثون جادون، أمر في غاية الأهمية ولقد أفدت منها إفادة حقيقية، وكانت في الحقيقة مصادر وزادًا لي وهي المنبع العذب الذي ملأت منه قربتي وبرَّدت به عطشي عند كل منحنى، وكانت عدتي على طول الطريق الذي أرجو أن يوصلني إلى غايتي.

ومن الحق أن نقرر أنه ليست هناك دراسات سابقة تختص بالحديث عن خصائص التأليف النحوي في مجموعة من المؤلفات النحوية، وفي فترة محددة من الزمان ولكن هناك دراسات مماثلة إلا أنها تتصل بغير النحو العربي وأقربها نسبًا إليها هي رسالة دكتوراه بعنوان: "مناهج العلماء في علم الصرف واتجاهاتها في القرنين الثالث والرابع للهجرة"[1].

وهي على الرغم من تناولها في بعض المراحل بعض نحاة القرن الرابع فإنها تختص بالجانب الصرفي عندهم، ولا تتناول المؤلفات بمثل ما تناولناها هنا في

(١) انظر: الرسالة بمكتبة جامعة عين شمس برقم: ح . ح/ ٤١٤.

بحثنا، بل نستطيع أن نقول: إنها تخصصت في إيضاح مواقف النحاة من المسائل الصرفية التي أثارها الباحث في رسالته، فهي بعيدة عنا من حيث المنهج والطريقة من جانب ومن حيث الموضوع من جانب آخر، وإنما آثرنا ذكرها لأن مناهج العلماء واتجاهاتهم في التأليف أمران متقاربان، يقول الدكتور: علي عبد الواحد:

"يراد بمناهج البحث الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل والتي يصلون بفضلها إلى ما يرون من أغراض"[1].

فمن الجائز أن نقول: إن أقصى ما يمكن الحصول عليه من دراسات ترتبط ببعض جزئيات ما نحن فيه ما يلي:

١- دراسات وصفية تتصدر بعض المؤلفات النحوية المحققة، وهي في معظمها تقتصر على وصف حياة المؤلف وعصره لا على أسلوبه في التأليف وطريقته في التصنيف، وهي طريقة متداولة عند جميع المحققين ومعلومات واحدة تتكرر عن المؤلف الواحد، فأبو علي الفارسي هو أبو علي الفارسي، وعصره هو عصره، وطلابه هم طلابه، ومؤلفاته هي مؤلفاته في الحجة وفي الإيضاح وفي البغداديات وفي الشيرازيات وفي المسائل المنثورة ... إلخ مع تغيير يسير في منهجه من كتاب إلى آخر، وكذلك أمثاله من نحاة القرن في سائر مؤلفاتهم.

وهذا مما لا يمكن الاعتماد عليه كصبغة عامة للتأليف لدى المؤلف الواحد فضلاً عن الاعتماد عليه كصفة عامة للتأليف في قرن مديد من الزمان.

٢- بعض الدراسات التاريخية التي قد تعرض لنشأة النحو وتاريخه وما اعتراه على مر العصور، أو بعض الدراسات المتعلقة بمسألة من المسائل النحوية من حيث نشأتها وتطورها كدراسة العلة النحوية أو القياس أو الشواهد، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

---

(١) انظر: علم اللغة : ص٣٣.

- تعليم النحو: أ.د. علي محمد أبو المكارم.
- تقويم الفكر النحوي: أ.د. علي محمد أبو المكارم.
- النحو العربي: شواهده ومقدماته: د. أحمد ماهر البقري.
- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا: د. شوقي ضيف.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي.
- القياس في النحو: د. منى إلياس.
- الاستشهاد بالحديث النبوي: (بحث) حسن موسى.
- فلسفة النحو العربي: د. مصطفى السنجري (مجلة الحصاد).
- أثر المنطق الصوري في نحاة القرن الرابع: (بحث) محيي الدين محسب.
- أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي: (بحث) مصطفى أحمد عبد العليم.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: (بحث) محمد سمير نجيب.
- العلة النحوية، نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني.
- أصول النحو في الخصائص لابن جني: (بحث) محمد إبراهيم حسين.

وهي جميعًا - برغم أهميتها في مجالها - لا تقدم تصورًا شاملاً لخصائص التأليف النحوي في القرن الرابع، الأمر الذي لم يكن معه بد من تناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل.

ومن الطبيعي أن يكون لكل عمل جديد صعوبات تواجهه وقد واجهت الباحث في هذا الموضوع صعوبات عديدة، وسوف يطول الحديث لو حاولنا حصرها جميعًا، دونما زيادة في الكسب والفائدة؛ لذلك فقد فضلت الاختصار والاقتصار على أبرزها في الظهور وأهمها عندي في المنظور، وهي:

١ - أن تحديد التأليف بفترة زمنية محددة هو أمر بالغ الصعوبة إذ إن الفكر في طبيعته ليس على مثال الأحداث التاريخية أو الاختراعات العلمية؛ لذلك فإنني لا أزعم أن لهذا الطابع المخصوص من التأليف بداية زمنية

ونهاية زمنية، فهذه الخصائص التي استوحيتها من مؤلفات النحاة في القرن الرابع قد تصلح لأن تكون صفة للمؤلفات النحوية قبيل القرن الرابع أي في أخريات القرن الثالث، بل إن منها عمليًا ما ألف في هذه الفترة، كما أن هذه الخصائص قد تمتد زمنيًا إلى أوائل القرن الخامس نظرًا لأن (تقاليد التأليف) - إذا صح هذا التعبير- تكون من الاستقرار عادة بحيث تمتد فترة زمنية قد تقصر أو تطول، ومن الثابت عمليًا أن مصنفات العلوم المختلفة تستمر - بصورة عامة - على نفس النسق ولا يسيطر الجديد - إذا جدّ - إلا بعد فترة زمنية قد تقصر، ولكنها غالبًا ما تطول.

ومن هذا المنطلق فإنني قد تخلصت من هذه المشكلة بهذا التنبيه، وقد لجأت إلى الأحداث التاريخية في تحديد المؤلفات موضوع الدراسة، فبدأت بتاريخ وفاة أول النحاة في القرن الرابع الهجري وانتهيت بتاريخ وفاة آخرهم، من أجل تقريب المسافة لا غير، ومن أجل بيان الطابع العام لأطول فترة زمنية ممكنة.

٢- أن بعض النحاة في القرن الرابع الهجري قد غلبت عليهم اهتمامات أخرى لا تتصل بالنحو العربي بصورة مباشرة لذلك فإننا نجد من بينهم مفسرين وفقهاء ومتكلمين وفلاسفة ومناطقة ومؤرخين ونقاد وأدباء، وهذا كله قد انعكس على مؤلفاتهم وما اشتملت عليه من معلومات ومزج النحو بغيره من العلوم أدى إلى تعدد المستويات وخلط المعلومات، وفي هذا من الصعوبة ما لا يخفى على أحد.

٣- تعدد الانتماءات المذهبية فمنهم من يميل إلى الكوفيين أو البصريين أو البغداديين أو المصريين أو الأندلسيين وهذا ما يبرز حين المناقشة في بعض المسائل النحوية التي تستنفر البعض فيجتهدون في مناقشتها والرد عليها على ضوء انتماءاتهم المختلفة.

٤- تنوع المعتقدات الدينية، فمن النحاة المعتزلي والأشعري والشيعي ومنهم أهل السنة والجماعة، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تعدد الآراء

وتباين الوجوه وخاصة الإعرابية لأن كلاً منهم يسعى إلى خدمة المعتقد الديني الذي ينتمي إليه، كما سوف نرى - بإذن اللّه - أثناء الحديث عن المؤثرات.

٥- اختلاف الهدف من التأليف بين أولئك النحاة، بل إن المؤلّف الواحد قد تختلف مؤلفاته من حيث الصبغة وطريقة التأليف تبعًا للهدف الذي يرمي إليه، وهذا ما لا يخفى إشكاله في وضع الكتاب في الاتجاه الصحيح.

٦- التفاوت الكمي بين مؤلفات هذا القرن، فمنها ما يقع في صفحات معدودة ومنها ما يقع في مجلدات، الأمر الذي يطمس الخصائص في القليل ويخفيها تحت شعار الإيجاز الشديد، وبالتالي يتسع فيها ثم يشذ عنها في المؤلفات المطولة.

٧- الاختلاف بين المحققين في نسبة بعض المؤلفات النحوية إلى ذويها، الأمر الذي يستدعي منا قبل الدراسة أن نعمل على تأكيد النسبة واعتمادها، أو التنحي عن هذا الكتاب المختلف فيه لكي لا نُدْخِل في مؤلفات القرن الرابع ما ليس منها، ومن ذلك كتاب (الجمل) الذي نسبه بعض المحققين والدارسين إلى الخليل بن أحمد ونسبه بعضهم إلى ابن شقير، وهو في حالة تأكيد نسبته للأول لا تلزمنا دراسته وفي حالة نسبته للثاني يدخل معنا في نطاق البحث لأن ابن شقير من نحاتنا.

٨- وكذلك الاختلاف بين المحققين في إخراج المخطوط الواحد، لأن بعض الكتب قد تناولها أكثر من محقق، وكل منهم يزعم لنفسه الجودة ولغيره البدائية، فالدكتور: فخر الدين قباوة حقق كتاب "الجمل" ونسبه للخليل، وسعد أحمد سعد جحا حقق الكتاب نفسه وسماه: كتاب وجوه النصب ونسبه لابن شقير، وكل منهما يرمي باللائمة على الآخر في تحقيقه ويتناول الكتاب بطريقة مخالفة للآخر. والدكتور: محمود الطناحي، حقق "كتاب الشعر" الذي حققه قبله الدكتور: حسن هنداوي، ولم يعجبه التحقيق الذي

كان قبله. والدكتور: ماهر عبد الغني حقق كتاب "التفاحة" الذي حققه قبله الدكتور كوركيس عواد بحجة أنه قد عثر على مخطوط آخر أكثر وضوحًا.

وهذه الظاهرة من الكثرة والتعدد والتنوع والامتداد بحيث تحتاج وحدها إلى دراسة خاصة بها.

وأحسب أن من المفيد أن نشير في عجالة إلى بعض المصطلحات الواردة في البحث بعد أن استخدمنا في بحثنا هذا عددًا من المصطلحات الجديدة للتعبير عن كل مجموعة من مؤلفات القرن على نحو ما يلي:

- الاتجاه التجميعي: وهي المؤلفات النحوية التي تذكر القاعدة وكل ما يتعلق بها من شواهد واختلافات ومحترزات وتعريفات وتقسيمات وأدلة عقلية ونقلية.

- الاتجاه التعليمي: وهي المؤلفات التعليمية التي تجنح إلى التمثيل وتعزف عن ذكر التفصيلات والاختلافات والشواهد.

- الاتجاه التأصيلي: وهي المؤلفات التي تهتم بذكر الأصول من سماع وقياس وعلة وإجماع وهي في الغالب تبدأ بالحديث عن الأصل النحوي الذي ينتهي عادة باستنتاج القاعدة النحوية.

- الاتجاه التطبيقي: وهو يطلق على المؤلفات التي تعمل على تطبيق القاعدة النحوية على النصوص النثرية أو الشعرية.

- الأصول: وهي الأدلة النقلية المتمثلة في السماع والأدلة العقلية المتمثلة في القياس والاستصحاب وغيرها.

- المؤثرات: وهي نوعان:

أولهما: المؤثرات الموضوعية المتمثلة في أصول الفقه وعلم الكلام والمنطق الأرسطي.

وثانيهما: المؤثرات الذاتية المتمثلة في ثقافة المؤلف الشخصية ومقدرته

العقلية وميوله أو اهتماماته. والمؤثرات بنوعيها هي التي تؤدي إلى توجيه النحوي فيقرر على ضوئها أحكامه، وهي وسيلة من وسائل إسناد الحقائق.

- الأحكام: وهي جمع حكم، وهو: وضع الشيء في موضعه، وفي اللسان: هو العلم والفقه[1]. والصناعة النحوية هي لون من ألوان العلم له أصوله وفروعه وأحكامه بتنظيم معروف.

في نهاية هذا التقديم لا يفوتني أن أقدم الشكر خالصا لكل من قدم لي عونا في أثناء هذا العمل ومدّ لي يد المساعدة بالمصادر والمراجع في مصر وخارجها في جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية والأزهر وجامعات المملكة.

وأما أستاذي الدكتور علي أبو المكارم فإن امتناني له يصحبه الدعاء بظهر الغيب بأن يكون حدبه على تلاميذه وعنايته بهم وحرصه عليهم وحسن توجيههم في ميزان عمله يوم لا ينفع مال ولا بنون.

هذا، وبالله التوفيق.

المؤلف

سعود غازي أبو تاكي

(١) انظر: اللسان: (حكم): ١٥/ ٣٠، وانظر: التعريفات للجرجاني: ص٦٣.

الباب الأول

تحديد الاتجاهات

الفصل الأول

الاتجاه التجميعي

الفصل الأول
الاتجاه التجميعي

المقصود بالاتجاه التجميعي:

نقصد بالاتجاه التجميعي طائفة الكتب والرسائل التي اهتمت بجمع المادة النحوية وتعرضت لعناصر كثيرة تتصل بها من الآراء النحوية والأحكام والأدلة والشواهد والتوجيهات والمناقشات، وقد تتعرض لبعض القضايا الصرفية والبلاغية والعروضية وتهتم - في بعض الأحيان - بنسبة المأثور إلى ذويه وتعدد الروايات فيه، وقد تستطرد إلى ذكر بعض المسائل الأدبية.

وهي تتميز بمجموعة من الخصائص منها:

- الاهتمام بكل الظواهر اللغوية في القواعد، سواء ما يتصل بالإعراب والبناء أو ما يتصل بالتطابق أو ما يتصل بالترتيب.
- الاهتمام بالإشارة إلى المسائل الخلافية وعرض الآراء والاستدلال عليها ومناقشتها والموازنة بينها والترجيح، وقد تقدم بعض الآراء الخاصة.
- الاهتمام بالاستشهاد والأدلة المسموعة من ناحية والعقلية من ناحية أخرى.
- الاهتمام بالتعليل بشقيه، تعليل الظواهر والأحكام بمعنى تسويغها وبيان الحكمة منها، والعلة الجامعة بين طرفي القياس.

وليست كل الكتب والرسائل التي سوف نضعها تحت هذا الاتجاه مما يتصل بكل ما أشرنا إليه من سمات هذا الاتجاه، ولكنها الصفة الغالبة فيها وسوف نأتي إلى ذكر الخصائص المشتركة بين مؤلفات هذا الاتجاه بعد الانتهاء من عرض كل منها على حدة لكي تتضح الصورة وينجلي الأمر.

ومن الكتب والرسائل التي تدخل تحت هذا الاتجاه:

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج توفي سنة ٣١١هـ.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي توفي سنة ٣٦٨هـ.

- كتاب التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي توفي سنة ٣٧٧هـ.
- المسائل المنثورة لأبي الفارسي توفي سنة ٣٧٧هـ.
- المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي توفي سنة ٣٧٧هـ.
- كتاب الحجة لأبي علي الفارسي توفي سنة ٣٧٧هـ.
- شرح الكتاب للرماني توفي سنة ٣٨٤هـ.
- كتاب المحتسب لابن جني توفي سنة ٣٩٢هـ.

  

كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج سنة ٣١١هـ[(١)]

١- عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

هذا الكتاب يستهل كل موضوع من موضوعاته بأقوال النحاة وأقوال مخالفيهم حيال بعض القضايا النحوية التي كان يهدف الزجاج إلى شرحها وتوضيحها. فهو في كل مسألة يطالعنا بقوله: "وقال سيبويه" أو "وزعم سيبويه والخليل ويونس" أو "وقال سيبويه وجميع النحاة"[(٢)]

والزجاج يتناول في هذا الكتاب "الاسم الذي ينصرف والذي لا ينصرف" بطريقة قالها في مقدمته والتزم بها في ثنايا كتابه فقال: "ونحن نبين ما ينصرف وما لا ينصرف مختصرا أو نملي منه القصد وقدر الحاجة، إلا أننا استقصينا شرح الأصل ليستدل به على كل الفروع ..."[(٣)].

والكتاب لم يخل من التعرض للجوانب اللغوية خصوصًا إذا كانت الأمثلة والشواهد مما يحتاج إلى شرح وتوضيح، فهو يتعرض لذلك قبل أن يشرح القاعدة النحوية فيها يقول: "...وإنما هو فعل من العكسبة، والعكسبة: العدو مع تقارب الخطا..."[(٤)].

ويقول: "التدرأ: الرجل الشديد الدفع في الخصومة وغيرها"[(٥)].

---

(١) أ - الزجاج: هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد جميل المذهب، لزم المبرد، وتلقى عن ثعلب، توفي ببغداد سنة ٣١١ وقيل ٣١٠.

(انظر: بغية الوعاة للسيوطي: ١/٤١١، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ١/ ٤٩، وانظر: معجم الأدباء لياقوت: ١/ ١٣٠).

ب- حقق هذا الكتاب السيدة/ هدى محمود قراعة، وهو من إصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في ج. م .ع.

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧، ١٠، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٨.

(٣) نفسه: ٢.

(٤) نفسه: ٢١.

(٥) نفسه: ١٦.

ويأتي بمثال فيقول: "مررت برجل أجدل، والأجدل: الصقر"[1].

والزجاج بعد أن يخلص من الشرح اللغوي - كما أسلفنا - يتناول المسألة النحوية من خلال أقوال النحاة ويناقشهم فيها، ويثير الاحتمالات التي يتوقع أن يثيروها ضده ثم يجيب عليها ويذكر اختلافاتهم ومذاهبهم وحججهم ثم يختار منها ما يعجبه ويرد منها ما لا يعجبه، يقول: "هذا القول هو الذي أختار ... وكلاهما عندي مذهب"[2].

والزجاج في أثناء عرضه لمسائل هذا الكتاب لا يتعصب ولا ينحاز إلى أي من المذهبين بل يأخذ منهما ما يروق له من أقوال البصريين والكوفيين على أساس المذهب البغدادي الذي يتكون منهما كأن يقول في "باب أفعل" الذي يكون صفة إذا سميت به رجلا نحو: أحمد وأسود:

"زعم الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة إذا سميت بها رجلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ... وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلا نحو "أحمد" لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة ... قالوا: لأنه قد خرج عن الصفة فصار بمنزلة "أحمد" إذا سمينا به فنصرفه في النكرة كما نصرف "أحمد" وقال الخليل وسيبويه إذا نكرناه فقد رددناه إلى حال قد كان فيها لا ينصرف لأن أول أحواله النكرة نحو: مررت برجل أحمد، فإذا نكرنا هذا المعروف رددناه إلى حال كان فيها لا ينصرف، وإذا نكرنا "أحمد" فأول وقوع "أحمد" المعرفة فإذا قلنا: "وأحمد آخر" رددناه إلى حال لم تكن له... وهذا القول هو الذي أختار، وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش..."[2].

فالزجاج - كما نلاحظ - يسوي بين المذهبين المتعارضين ويؤيد أحدهما باختياره إياه وهذا دأبه في عرض مسائله في هذا الكتاب.

---

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٠.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧، ٨.

(٣) نفسه: ٩.

ب- **الأدلة النقلية والعقلية:** لم يترك الزجاج في كتابه هذا دليلا من أدلة الاحتجاج المتداولة عند النحاة إلا وقد استدل به في موضعه، فاستدل بالأدلة النقلية الممثلة في السماع والعقلية الممثلة في القياس والعلة، كما استدل بإجماع النحاة على نحو ما يلي:

- الأدلة النقلية:

وقد ورد منها الشواهد، وهي الآيات القرآنية التي بلغت سبعا وعشرين آية، والأبيات الشعرية التي أكثر منها فبلغ مجموعها اثنين وسبعين بيتًا، على الرغم من صغر حجم هذا الكتاب.

وهو لم يهمل المأثور من كلام العرب إلا أنه في معظمه كلمات وردت في بعض أقوالهم اكتفى منه بموضع استدلاله، يقول: والدليل على أن التاء زائدة قولهم: "درأت" أي دفعت[(١)].

ويقول: "وذلك قولهم: للقيد (أدهم) وللحية (أسود) فالعرب لا تصرف هذه البتة..."[(٢)].

- أما الأدلة العقلية:

فهي تظهر جليا في الافتراضات التي يثيرها والإجابة عليها، يقول: "فإذا اجتمعت جهتان من الفرع غلبنا جهة واحدة من الأصل فصار الفرع أملك فعلى هذا قياس كل ما لا ينصرف"[(٣)].

ويقول: "من قال: (سنين) قال: (ضربين) ومن اعتد بزيادة الواو والنون قال: (هذا ضربون قد جاء) مثل: (زيتون) و(مررت بضربون) ولا أعلم أحدا قال هذا إلا محمد بن يزيد - رحمه الله - فإنه أنبأنا بهذا القياس"[(٤)].

- أما الاستدلال بالإجماع:

فهو كما يستدل بالسماع ويعتد بالقياس يستدل - أيضا - بالإجماع، ويحترم

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٧.

(٢) نفسه: ١١.

(٣) نفسه: ٢.

(٤) نفسه: ٢٢.

اتفاق النحويين في المسألة يقول: "فإجماع النحويين أن (أفعل) ها هنا لا ينصرف وإنما لم ينصرف لأنه اجتمع فيه أنه صفة وأنه على وزن (أفعل) نحو: أذهب وأعلم"[1].

ومنه: "وإذا سميت رجلا (ضربا) أو (ضربوا) والألف للضمير فلا اختلاف بين النحويين أنه حكاية..."[2].

٢- **تقويم المادة العلمية:**

المتأمل لمسائل هذا الكتاب وقضاياه وكيفية تناولها يجد أن مؤلفه يجمع فيه كل ما لديه من حقائق وآراء، ويتوقع الوجوه والمخالفات ويجيب عليها قبل أن تحدث، من أجل أن يستوفي المسألة فلا يدع لقائل أن يقول فيها غير ما أشار إليه فيها، لذا فإنه يجمع في المسألة ما قيل فيها والاحتمالات العقلية الممكنة حتى لا يخرج منها إلا وقد أصدر الحكم الذي يرتضيه على الرغم من كل ما قيل، وهذا ما جعلنا نعد هذا الكتاب في الاتجاه التجميعي في حيز اختصاصه وهو "ما ينصرف وما لا ينصرف".

كما أن مؤلفه بالإضافة إلى اعتماده فيه على الأمثلة فإنه قد اعتمد أيضا على الشواهد السمعية والأدلة العقلية وعلل أحكامه التي تتعلق عادة بإثبات القاعدة أو الرأي أو تأكيد صحة اللغة.

يقول: "كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب كذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع ما لا يدخل الفعل"[3].

ويقول: "الصفة فرع لأن الموصوف قبل الصفة وهي التأنيث، لأن التذكير مثل التأنيث ألا ترى أنك تقول: قائم ثم تقول: قائمة فيدخل التأنيث على التذكير في كل معلوم "هو شيء" قبل أن يعلن أذكر هو أم أنثى، والشيء ذكر..."[4].

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦.

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٢٣.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢.

(٤) نفسه: ٣.

فهو يعلل الأحكام ويستخدم العقل في تبريرها ويتأثر بالاستدلال المنطقي والقياس من أجل أن يعطي أحكامه صفة القبول، فهذا الكتاب على الرغم من صغر حجمه ومحدودية موضوعه فإنه قد سلك فيه مسلكا جمع فيه كل ما يحتاج إليه واستدل بكل ما يوجب ثبوت الحكم من أدلة النقل والعقل والإجماع، فكان - حقا - وافيا في موضوعه.

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف أسلوب المؤلف في هذا الكتاب بالدقة وحسن اختيار العبارة، حتى في رده آراء الآخرين التي لا يرتضيها فهو يدر ما لا يعجبه من الآراء بما يوحي بتعاطفه معها واحترامها، يدل على ذلك مثلاً قوله: "وهذا القول هو الذي أختار ... وكلاهما عندي مذهب"[١].

وقوله: "وهذا عندي الاختيار، أعني أنك لا تصرف: "هذا رجل أفعل"[٢].

كما يتصف المؤلف في أحكامه بالموضوعية ويتحرى ترابط المسائل وترابط الأفكار في كل مسألة إذ إنه يعتمد في أسلوبه على الإجمال ثم التفصيل فيجمل القاعدة الواردة في أقوال النحاة السابقين ثم يشرع في شرحها وتفصيلها تحت مظلة السؤال المتوقع المتمثل في مثل قوله: "فإن قال قائل ... فالجواب في هذا ..." قال: "قال سيبويه: إنما انصرف (علباء) و(حرباء) وما أشبه هذا لأن الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من الباء ... فإن قال قائل: إذا سميت رجلا بـ(علباء) ما بالك تصرفه وقد أشبهت ألفه وهمزته ألف (حمراء) وهمزتها ...؟ فالجواب في هذا ..."[٣].

ومثل ذلك قوله حينما أورد إجماع النحويين في أن الإضافة تزيل "أفعل" عن شبه الفعل، حيث قال: "فإن قال قائل: فما باله إذا أضيف إليه لم ينصرف نحو قولك: هذا غلام أحمد يا هذا، فالجواب في هذا: أن الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام، وجميع عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ..."[٤].

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨.

(٢) نفسه: ٢٥.

(٣) نفسه: ٣٣.

(٤) نفسه: ٦.

ففي هذا الأسلوب من الدقة والموضوعية حسن الترابط بين الأفكار والمسائل ما ينبغي تأكيده في هذا الكتاب فهو حينما علل عدم انصراف أفعلْ على الرغم من الإضافة إليه في المثال السابق بأن الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام ـ أكد أن جميع عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وفي ذلك من التسلسل والترابط ما لا يخفى على أحد.

  

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي توفي ٣٦٨هـ[(١)]

١- عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

يتناول السيرافي شرح كتاب سيبويه على ترتيب أبواب الكتاب إلا أنه لا يحرص من كلام سيبويه إلا على عنوانات الأبواب أما أثناء عرضه وشرحه فإنه يمزج كلامه بكلام سيبويه، وقد يرشد إلى مضمون الكلام دون حروفه وقد يصفه بالنقص أو الخطأ فهو كثيرًا ما يقول: "وجملة كلام سيبويه"[(٢)] أو يقول: "أعلم أن هذا الباب ذكر فيه سيبويه ما تلحق هاء الوقف مما قبله ساكن، وجملة الأمر أن هاء الوقف لا تلحق المعرب"[(٣)].

فالسيرافي يرشد إلى مضمون الكلام دون التصريح بذات الكلام إلا أنه قد يشرح كلام سيبويه ويأتي به لمجرد الاستدلال على حقيقة ما أشار إليه في شرحه، وقد يدعوك للوقوف والتأمل أملا في تأييد ما يقوله، يدل على ذلك قوله:

---

(١) أ - أبو سعيد السيرافي هو الحسن بن عبد اللّه بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، أخذ النحو عن ابن السراج وولي القضاء ببغداد وكان عالما بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقرآن والفرائض توفي سنة ٣٦٨هـ.

(انظر: معجم الأدباء ٨/١٤٦، وبغية الوعاة: ١ / ٢٢١، ووفيات الأعيان: ١ / ٣٦٠).

ب- تقاسم شرح السيرافي عدد من الباحثين والمحققين وقد اطلعنا من ذلك على ما يلي:

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي جـ١ وجـ٢ بتحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي، وهو من مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٦م.

جـ٣ وهو بتحقيق: محمد حسن محمد يوسف (بحث ٩ جامعة الأزهر ميكروفلم برقم: ١/ ٢٣١/ ١.)

جـ٤ وهو بتحقيق: سعيد شرف الدين (بحث) الأزهر برقم ١/ ٢٨٠/ ٤.

- جـ٥: وهو بتحقيق: أحمد صالح أحمد دقمان (بحث) جامعة الأزهر برقم ١/ ٤٢٦/ ١.

- جـ٦: وهو بتحقيق: عبد المنعم فائز عبد الكريم (بحث) الأزهر برقم ١/ ٢٧٩/ ٢.

(٢) شرح السيرافي جـ١ : ٤٥.

(٣) نفسه: جـ١ : ٦٠.

"وأنت تقف على ذلك من كلام سيبويه إذا تأملته ..."[1] ثم يأتي بعد ذلك بما يختص بكلامه من كلام سيبويه كدليل على ما يقوله.

وأبو سعيد يتعدى شرح الكتاب فيأتي بالكثير مما تركه سيبوبه ويشير إلى الأخطاء إذا وردت عنه ويرد على سيبويه بعض أفكاره التي لا توافق رأيه، ولكنه يؤيده في كثير من المواضع والآراء.

وهو يتناول أفكار سيبويه وأقواله بالمناقشة والتعليل والموازنة بينها وترجيح ما يراه الأرجح، فيقول: "اعلم أني لو اقتصرت على تفسير ألفاظ سيبويه فيما ذكره ... لسقط كثير مما يحتاج إليه ..."[2].

ويقول أيضا: "وكلام سيبويه في هذا مختل ... وذلك أنه جعل الميم عوضا من الألف التي بعد أول حرف منه، وذلك غلط لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في مفاعلة"[3].

ويقول السيرافي مؤيدا سيبويه في أن الشعر وضع للغناء والترنم: "وأما قوله: لأن الشعر وضع للغناء والترنم فهو من أصح الكلام"[4].

كما أن السيرافي قد خرج في كتابه هذا عن المادة النحوية وخلط النحو باللغة والبلاغة كقوله: "ومن ذلك وضعهم الاسم مكان الاسم على سبيل الاستعارة"[5].

وكقوله: حينما أورد اسم: "مالك بن حريم المذاني": "وحريم اسم أبيه المعروف عند الرواة وأهل اللغة وكان أبو العباس المبرد يقول: (حريم) وينسب في ذلك إلى التصحيف، وأخبرني أبو بكر ابن السراج - رحمه اللّه - أنه وجد بخط بعض اليزيديين (حريم وحُريم) جميعا"[6].

---

(١) شرح السيرافي : جـ٥ : ٦٠٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه جـ٥: (بحث أحمد صالح دقاق : ص٤٨٢).

(٣) نفسه: ٢١٠.

(٤) شرح السيرافي: ٤٨٨.

(٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة : ص١٩٢، ت/ عوض القوزي، ط. دار المعارف.

(٦) نفسه: ٢٧١.

والسيرافي يتعرض لأقوال النحاة وآرائهم واختلافاتهم وقد يذكر الآراء دون الإشارة إلى أصحابها، وهو يأخذ من الكوفيين والبصريين ويرجح الأصوب ويأخذ بها على عادة البغداديين كقوله: "وهذا الترخيم يجيء على ضربين، أحدهما: أن تحذف من آخر الاسم المنادى ما يجوز حذفه وتبقى سائر الاسم على حاله كقولك في ترخيم حارث (حار) وفي حنظلة (حنظل) وفي هرقل (هرق) بتسكين القاف، والضرب الثاني: أن يحذف للترخيم ما يجوز حذفه ويجعل باقي الاسم كاسم غير مرخم فتجريه في النداء على ما ينبغي للاسم المفرد كقولك في حارث (يا حارُ) ... وقد اختلف النحويون في الوجه الأول من الترخيم في غير النداء لضرورة الشاعر كقولك: هذا حنظل قد جاء، وهذا هرقل قد أقبل ومررت بهرقل وحنظل تحذف آخره وتبقي ما قبل المحذوف على حاله... فكان سيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزونه ... والذي عندي غير ما قاله الفريقان"[1].

والسيرافي يعمد إلى إثارة الاحتمالات ويسهب في تعدد الآراء وكثرة الوجوه للإجابة عنها كقوله: "فإن قيل: فلم جعلتم التصغير دلالة على أن أقل الأسماء حروفا ما كان على ثلاثة أحرف؟ قيل: لأن الاسم إذا صغر فلابد من ضم أوله وفتح ثانيه وتلحق ياء التصغير ثالثة ساكنة، ويقع الإعراب على ما بعدها"[2].

وكقوله: "وللمعارض أن يقول: لم قلت: إن خُذْ وكُلْ ومُرْ إنما لحقه الحذف في الأمر وإن كان الفعل ماضيا أو مستقبلا في غير الأمر لم يلحقه حذف"[3].

وكقوله: فإن قال قائل: ما الفرق بين جواز قصر الممدود ومد المقصور؟ قيل له: قصر الممدود تخفيف وقد رأينا العرب تخفف بالترخيم وغيره..."[4]

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٩٨-٩٩.

(٢) شرح السيرافي: ٥٥٥ ، د. عبد المنعم فائز.

(٣) نفسه: ٥٢٢.

(٤) باب ما يحتمل الشعر من الضرورة: ١١٥.

ومن تعدد الوجوه قوله: "فإن قال قائل: فقد قرأ حمزة ﴿ لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[1].

وليس في القرآن ضرورة قيل له في ذلك وجهان سوى هذا، أحدهما: أنه جعل الأول نهيا، والثاني خبرا كأنه قال: لا تخف دركا وأنت لا تخافه امتثالا لما أمرناك به وانزجارا عما زجرناك عنه ... والوجه الثاني: أن تكون الألف في (تخشى) زيدت لإطلاق الفتحة إذا كانت رأس آية، كما تزاد في القوافي والكلام المسموع"[2].

والسيرافي – في شرحه هذا – ميال إلى البصريين لأخذه بمصطلحاتهم ولتأييده لأكثر آرائهم – على حد علمنا – ولوصفه لهم بكلمة "أصحابنا" في كثير من المواضع كقوله: "الذي قاله أصحابنا هو الصحيح لأنهم جعلوا أحدهما لغوا واعتمدوا بالجحد على الآخر ..."[3].

وكقوله: "والذي قال عندي فاسد لأن الجحد إذا دخل على الجحد صار إيجابا فإذا قلنا: ما إن قام زيد وجعلناها جميعا للجحد صار الكلام إيجابا، والذي قاله أصحابنا هو الصحيح"[4].

وهو لم يهمل آراء الكوفيين بل أخذ عنهم إلا أنه أكثر من معارضتهم وتخطئتهم على خلاف أصحابه، ومن ذلك تعليله سقوط الواو من "يعد ويزن" لوقوعها بين ياء وكسرة على خلاف ما علله الكوفيون وهو أن سقوطها للفرق بين ما يتعدى وما لا يتعدى، وقد أخذ السيرافي في إبطال قولهم بالأدلة والأمثلة في هذا الموطن[5].

والسيرافي – على حد علمي – لم يهتم بنسبة الأقوال أو الآراء أو اللهجات إلى ذويها إذ إنه يهمه الاستدلال المتمثل في موضع الاستدلال دون تحديد الجهة التي صدر عنها القول أو نسب إليها الرأي فهو يقول: "قال بعض العرب" و"قد

---

(١) طه: ٧٧.

(٢) السيرافي النحوي : عبد المنعم فائز: ٧٠.

(٣) السيرافي النحوي :عبد المنعم فائز : ٦٩.

(٤) نفسه: ٨٣.

(٥) انظر: السيرافي النحوي: د. عبد المنعم فائز : ص١٤٤.

حكي عن بعض القراء" و"قد حكى قوم من النحويين" و"في الناس من يتأول غير ذلك" و"يروى" و"قد كان قوم من أهل اللغة" ...[1].

ب- **الأدلة النقلية والعقلية:** يستدل السيرافي في شرحه هذا بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وأقوال العرب وأمثالهم، وقد جاءت شواهده - حسبما رأيت - للاستدلال على صحة القاعدة أو شرحها وبيانها كقوله في باب "تأنيث المذكر وتذكير المؤنث":

"وهذا الباب إذا تقدم الفعل فيه لم يستقبح تذكير المؤنث فيما ليس بحيوان كقوله تعالى: ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾[3] لأن الفعل إذا تقدم فهو عار من علامة الاثنين والجماعة، فشبهوا تعريه من علامة التأنيث بذلك ... وإذا كان الفاعل مؤنثا حيوانا وتقدم الفعل لم يحسن التذكير إلا في الشعر، لا يحسن أن تقول: (ذهب هند) ولا (ذهب امرأة) قال جرير:

لقد ولد الأخيطل أم سوء   على جار استها صلب وشام

فذكّر.

وقال آخر:

إذ هي أحوى من الربعي خاذلةٌ   والعين بالإثمد الحاري مكحول

وكان ينبغي أن يقول: مكحولة، لأن العين مؤنثة ..."[4].

فالسيرافي أكثر من الاستدلال بالقرآن والشعر، أما الحديث فلم يستشهد به هنا - على حد علمي - إلا في موضع واحد هو قول الرسول الكريم ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: لا تحرم الإملاجة والإملاجتان" وهو لم يورده للاستدلال على قاعدة وإنما لتفسيره معنى كما قال هو "بمعنى الرضعة والرضعتين) ولعله لم

---

(١) انظر: السيرافي النحوي: د. عبد المنعم فائز ص: ٦٨، ٦٩، ٢٢٦.

(٢) هود: ٦٧.

(٣) البقرة: ٢٧٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي جـ٢: د. رمضان عبد التواب : ص٢٤٥.

يستشهد بالحديث لسببين أحدهما: ارتباطه بموضوعه وهو كتاب سيبويه، وثانيهما: أن الحديث قد يرد بالمعنى لا باللفظ وقد يرويه من لا يحتج بكلامهم(١).

أما الشعر فقد استدل منه بعدد كبير ساير فيه موضوعه وهو كتاب سيبويه بالإضافة إلى ما أورده لتأييد أو نفي ما ذهب إليه هو، وقد خص الشعر بباب من أبواب الشرح هو "باب ما يحتمل الشعر من الضرورة" حيث اجتمع في هذا الباب وحده - فيما رأيت - مائتان وثلاثة وثمانون بيتا استدل بها لإثبات صحة ما أورده من الضرورات الشعرية وأقوال العرب أو لهجاتهم بالإضافة إلى الاستدلال على بعض الصيغ النحوية والصرفية التي تطرق لها في هذا الباب.

أما الأدلة العقلية:

فقد شاع في شرح السيرافي كثير من الأدلة العقلية التي ساقها لتأييد أقواله التي أوردها ولتأويل وتقدير الشواهد التي جاء بها لمطابقة القاعدة، ولا غرابة في ذلك فهو القائل: "والنحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي"(٢).

ومن الطبيعي أن يعتمد السيرافي على الأدلة العقلية لأنه تناول كتاب سيبويه فوسعه وأضاف إليه وشرح آراءه وأوزانه بغيرها من آراء النحاة وأوزانهم ووقف إلى جانبه - أحيانا - ووقف ضده. ولعل السبب هو توفر رصيد ضخم من القواعد النحوية والآراء فكان دوره هو دور نحاة عصره؟!

وقد جاءت أدلته العقلية في شرحه هذا ممثلة في القياس الذي يستدل به السيرافي في شرحه من أجل تأييد آرائه وترجيحاته لآراء الآخرين في كثير من

---

(١) انظر: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تحقيق: د. عبد المنعم فائز: ص٦٣.

(٢) انظر: تفصيل هذه المناظرة بين السيرافي ومتى بن يونس في كتاب (الإمتاع والمؤانسة) ١/ ١٠٩-١٢٨.

المواضع كقوله في الاستدلال على حذف التنوين: "غير أن حذف التنوين عندي- وإن كان زائدا - أقبح من حذف الواو في (هو) لأن التنوين علامة تفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وسقوطه يوقع اللبس وحذف الواو من (هو) لا يوقع لبسا ويلحق بغير بابه"[1].

"فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام طلبا للتخفيف جاز أيضا ذهاب الضمة والكسرة طلبا للتخفيف، وليس لقول من يأبى ذلك ويحتج في فساده بأنه يذهب منه حركة الإعراب معنى، لأن الإدغام يذهب أيضا حركة الإعراب"[2].

والسيرافي في شرحه يتحرج من رفض القياس على القليل الذي ابتكره العرب لأنهم أرباب اللغة فهو يرى أن العرب الخلص لا يخطئون ومنه قوله: وقالوا ضربها الفحل ضربا كالنكاح والقياس (ضربا) ولا يقولونه كما لا يقولون (نكحا) وهو القياس"[3].

ويقول: "وقوى حملهم ذلك على ما يتعدى أنهم قالوا: حارد وكان القياس في مثله أن يقال: حرد حردا فهو حردان"[4].

وهو يقيس على الكثرة الغالبة من النظائر المسموعة عن العرب كما هو الحال عند البصريين، أما المفهوم السماعي في كتابه هذا فهو كل ما خالف المطرد من نظائره أي خالف الكثرة المسموعة عن العرب من نظائره، فمفهوم السمع والشاذ عند السيرافي في شرحه هذا مفهوم واحد يدل على ذلك قوله: "إذا شذ الشيء لم يجعل أصلا يقاس عليه" وقوله: "إن هذا شاذ لا يطرد فيه قياس"[5].

جاء ذلك تعليقا على ما أورده من كلام سيبويه في "مِغيرة ومُغِيرة" وكما أن السيرافي قد جرى في قياسه على حمل النظير على نظيره فإنه قد يحمل الضد في

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: جـ٣ص٥٢ (محمد حسن).
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: جـ٣ص٥٢ (محمد حسن).
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي جـ٣ص٦٩ (محمد حسن).
(٤) نفسه: ٧١.
(٥) نفسه: ٢٨٦.

اللفظ على ما يضاده لتلبيسهما بحيز واحد وإن كانا يتناقضان في ذلك الحيز كالألوان المتضادة والروائح والطعوم المتضادات"[1].

ومن قوله: "وعلم أن (فعل يفعل) إنما جاز فيه الخروج عن قياس نظائره في حروف الحلق لأن (فعل) لا يلزم في مستقبله شيء واحد لأنه يجيء على (يفعِل) و(يفعُل)"[2].

ويدخل في ذلك قوله: "وأما الاسم فإن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره وينحاز عن الفعل والحرف، وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره فقال: (يعني سيبويه) الاسم رجل وفرس" وإنما اختار هذا لأنه أخف الأسماء الثلاثية وأخفها ما كان نكرة للجنس وهذا نحو: رجل وفرس"[3].

فالسيرافي - هنا - يعمد إلى تحقيق التعادل والتقابل بين العوامل والمعمولات في الجملة العربية ومن ذلك قوله أيضا في قول الأعشى:

أليس أخو الموت مستوثقا علَيّ وإن قلت قد ينسأن

حيث قال السيرافي: "يريد يأتيني وينساني كما قال: أكرمن وأهانن"[4].

٢- تقويم المادة العلمية:

من المؤكد أن السيرافي في شرحه هذا لكتاب سيبويه يعمل على تأييد الصواب ويرد الخطأ فيه لأنه يتتبع أبواب الكتاب بابًا بابًا من أوله إلى آخره ويقف منه موقف الشارح والناقد، إذ لم يلتزم من كتاب سيبويه إلا بعناوين الكتاب أما الكلام فإنه يخلط كلامه بكلام سيبويه في كثير من المواضع ويكتفي من كلام سيبويه بالإرشاد إلى مضمونه، وقد يصفه بالصواب أو يصفه بالنقص والخطأ، وهو في كل ذلك يستدل على ما يذهب إليه فهو يبنى شرحه هذا على تحليل الأفكار ومناقشتها والموازنة بينها واختيار الأولى كقوله في باب: "ما فعله على معنيين":

---

(١)شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٨.

(٢) نفسه: جـ٣ : ٢٧١

(٣) شرح السيرافي: جـ١ : ٥٣ (رمضان عبد التواب).

(٤) انظر: الشرح جـ٤ : ١٩٣ (بحث سعيد شرف الدين).

"ومما لم يأت في هذا الباب: ما أجن زيدًا من الجنون، وهو أجن من غيره..."[1].

ويقول في مكان آخر: "وأنا أسوق إليك كلامه وأذكر بعض ما لم يذكره..."[2].

وقد يصف سيبويه بالتوهم والخلل فيقول: "كلام سيبويه في هذا مختل" و"سيبويه يجري مثل هذا على الغلط والتوهم..."[3].

فالمتأمل لشرح السيرافي في أجزائه المتعددة يجد أنه مرة إلى جانب سيبويه ومرة ضده الأمر الذي أدى إلى اتساع في المادة العلمية أحيانًا وإيجازها أحيانًا أخرى.

إلا أن المؤلف في تناوله لمسائل الكتاب يتمس بالاعتدال في جميع المسائل التي وافق فيها سيبويه والتي خالفه فيها، فطريقته في عرض آراء سيبويه إنما يهدف من خلالها إلى التوضيح والشرح والبيان أو بيان الأولى عنده موضحًا من خلال ذلك كله ما يسنده من التعليل مستدلا عليه بالدليل الذي يؤكد صوابه.

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف السيرافي في شرحه هذا بإثارة الاحتمالات وتكثيف الاعتراضات ثم تناولها بالإجابة عليها بمثل قوله:

"كأنّ سائلاً سأل فقال: لِمَ لَمْ ينقل "فعُل" من أجل حرف "الحلق" فيقال: مكان "ملُؤَ: ملأ" ومكان: قَبُح: قَبح"؟

فأجيب عنه بجوابين، أحدهما: أنا لو فعلنا ذلك لأخرجنا "فعُل" من باب "فعَل"... والجواب الآخر: أنا لو فتحناه لم نعلم هل أصله "فعَل" أو "فعُل"..."[4].

وكذلك قوله: "وللمعارض أن يقول: لِمَ قلت إن "خذْ وكلْ ومُرْ" إنما لحقه

---

(١) شرح السيرافي: جـ٦ : ٤٨٢.

(٢) نفسه: ٥١٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢١٠، وانظر: ٣٩٣.

(٤) شرح السيرافي: جـ٤ : ٢٧٢.

الحذف في الأمر، وإن كان الفعل ماضيًا أو مستقبلا في غير الأمر لم يلحقه الحذف ..."[1].

ويقول: "وقد يسأل السائل فيقول: لِمَ لمْ يقل الكلام أو الكلمات..."[2].

فهذا الأسلوب هو أسلوب الشرح وهو قد مكن المؤلف الشارح من تقصي جميع الوجوه والتوقعات وأعطى شرحه صفة الإحاطة بالمادة العلمية التي تناولها وزاد فيها ما عن له من آراء نحوية واختلافات، وسد بذلك جميع الثغرات بالأدلة النقلية والعقلية التي وردت في الشرح بأسلوب يشد الانتباه ويستدعي الاهتمام ويخلو من رداءة العبارة وسوء التأليف والسيرافي يعتمد على التقسيمات وتعدد الوجوه وهو يتسم بالترتيب في عرضها، يقول: "فإن قال قائل: فقد قرأ حمزة: (لا تخف دركًا ولا تخشى)، وليس في القرآن ضرورة قيل له في ذلك وجهان سوى هذا، أحدهما ..."[3].

وهو يتراوح في أسلوبه بين الإيجاز والإطناب، وأكثر ما يكون الإطناب حين يتعرض للمسائل الخلافية لما يترتب على ذلك من ذكر الوجوه وتعدد الاحتمالات، كما مرّ آنفا.

  

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: جـ٤ : ٥٢٢.

(٢) شرح السيرافي: جـ١ : ٤٩.

(٣) انظر: السيرافي النحوي (عبد المنعم فائز) ص٦٩.

(كتاب التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي)[1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

يتناول هذا الكتاب كتاب سيبويه لكنه لا يشرح كل ما ورد فيه لأنه لم يتطرق إلا لما تدعو إليه الضرورة وتوجبه المناسبة من موضوعات الكتاب، فقد يتجاوز بعض أبواب الكتاب ويكتفي بالإشارة إلى بعضها، وقد يتسع في بعضها بالشرح والتوضيح والتفصيل.

وهو من خلال الشرح لبعض الموضوعات والمسائل التي تناولها يخلط كلامه بكلام سيبويه وقد يزيد فيه وقد يورده بلفظه وقد يورده بمعناه، الأمر الذي يوحي بأن أبا علي كان يضع الكتاب بين يديه في حلقة من طلابه، يقرأ ويعلق ويختصر عند الحاجة إلى ذلك، أو أنه كان يسمع من طلابه بعض موضوعات الكتاب فيعلق وهم يسمعون أو يكتبون يدل على ذلك قوله: "قال: (يعني سيبويه) وزعم يونس أن من العرب من يقول: أن لا صالح فطالح، وقبحه سيبويه ..."[2].

فقوله: "فقبحه سيبويه" هي من كلام أبي علي الفارسي ثم قال بعد ذلك:

"إنما يقبح هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين، أحدهما: ما كنت تضمره إذا نصبت صالحا، والآخر: مررت، فيكون التقدير: إلا أكن مررت بصالح، فقبح هذا كما قبح إضمار الفعلين إذا أمرت المخاطب أن يأمر الغائب ويزيد هذا قبحًا أنك تضمر معه حرف الخفض..."[3].

---

(١) أ - أبو علي الفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان المشهور بأبي علي الفارسي، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان وطوف بلاد الشام، وقيل: إنه أعلم من المبرد، ومن طلبته ابن جني، وكان متهمًا بالاعتزال.

(انظر: بغية الوعاة ١ : ٤٩٦).

ب- حقق كتاب التعليقة هذا، الدكتور: عوض القوزي وطبعه بمطبعة الأمانة بمصر سنة ١٩٩٠م ، وقد اعتمدنا على طبعته الأولى في هذه الدراسة.

(٢) التعليقة: ١٧٤.

(٣) التعليقة: ١ : ١٧٤.

ومثله قوله أبي علي: "يعمل المصدر عمل الفعل كما ذكره سيبويه على ثلاثة أوجه..."[1].

فهو في هذا إنما يشير إلى الباب الذي عقده سيبويه للمصادر الجارية مجرى الأفعال في العمل والمعنى[2] دون أن يذكر الباب أو يذكر الباب سيبويه، واكتفى بذكر المعنى العام الذي دل عليه كلام سيبويه فقط.

أما فيما يتعلق بإطالة الموضوع والتوسع فيه فإن الأمثلة على ذلك كثيرة جدًا يكفي في الإشارة إليها ما ذكره الفارسي حول "رب" حينما تحدث عن كونها للعدة بمنزلة "كم" فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها وتحدث عن الموافقة بين "رب" وأخواتها في أنها تخفض مع المخالفة في المعنى، وأنها لا تدخل إلا على الاسم العامل الدال على أكثر من واحد، والمخالفة في موقعها من أنها لا تقع إلا صدرًا وشَبّهها بالنفي في ذلك إلى غير ذلك مما يتعلق بها[3]، وهو بالإضافة إلى ذلك يخالف سيبويه في بعض مسائل الكتاب فيرد ما سبق أن قرره سيبويه فيقول في كثير من المواضع: "وهذا يحتمل غير ما أوله سيبويه ..."[4] ويقول أيضًا: "قوله إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة وأنها نهاية الاسم ومنقضاه وما يتم به ..."[5].

وقد تعمد أبو علي إعراب كثير من أمثلة سيبويه من أجل توضيح المعنى وبيان وجه الاستدلال بتلك الأمثلة، ومن أجل إيضاح ما أراده سيبويه، يدل على ذلك مثل قوله: "وإذا قلت: رب رجل يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل برب"[6].

ومنه قوله في قول سيبويه: "ما أحسن زيدًا": "ما: اسم مبتدأ، وأحسن خبره

---

(١) التعليقة: ١ : ١٣٨.

(٢) الكتاب: ١ : ١٨٨.

(٣) انظر: التعليقة: ٢ : ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٤) نفسه ١ : ١٤٥.

(٥) نفسه ١ : ٢٧.

(٦) نفسه ١ : ٢١٧.

وموضع (ما) رفع بالابتداء وفي (أحسن) ضمير (ما) فزيد منتصب بأحسن وتقديره رجل ضرب عمرًا، وإنما كانت (ما) اسمًا بلا صلة لأنها إنما توصل حيث يراد بها التخصيص والإشارة إلى واحد بعينه فأما إذا أريد بها الإبهام لم توصل"[1].

هو لم يقف عند حدود شرح المسائل التي وردت في الكتاب وآراء سيبويه حيال تلك المسائل بل تجاوزها فذكر آراء غيره من النحاة ثم ذكر رأيه بعد ذلك وأيّده بالدليل، كقوله: "قرأت على أبي بكر عن أبي العباس، قال أبو الحسن: المعنى فجعلهم كعصف مأكول، لإيلاف قريش، قال أبو العباس: وليس المعنى كذلك، إنما فعل ذلك بهم لكفرهم والقول في هذا ما ذكره سيبويه عن الخليل أي: لهذا فليعبدوا أي من أجله"[2].

ومنه قوله ردًا على الأخفش: "ونحن نقول: إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه والإعراب فيه ما ذكرناه تمامًا"[3]، وقوله بعد ذلك:

"وقوله: إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة ..."[4].

وهذا يؤيد أن أبا علي قد تناول مسائل الكتاب من خلال ما ذكره سيبويه وزاد فيها ما لديه من آراء النحاة الآخرين وأثبت منها ما يوجبه الدليل.

ب- الأدلة النقلية والعقلية: من حيث الأدلة النقلية فقد زاد أبو علي الأدلة السماعية التي وجدها في الموضوعات التي تناولها في كتاب سيبويه وهي من القرآن الكريم وأبيات الشعر العربي الفصيح بعد أن تناول مثيلاتها من أدلة الكتاب بالشرح والتوضيح والإعراب، لكنه لم يهتم في تناوله للشعر بنسبة الأبيات إلى أصحابها، كما أنه ركز اهتمامه في البيت الشعري على موطن

---

(١) التعليقة: ١ : ١٠٩.

(٢) التعليقة: ٢ : ٢٣٩.

(٣) نفسه: ١ : ٢٧.

(٤) نفسه: ١ : ٢٧.

الشاهد لذلك فليس من المهم عنده أن يأتي بكامل البيت وقد لا يذكر منه سوى الشطر المشتمل على الشاهد، حتى إنه -أحيانا- يكتفي منه بالكلمة أو الكلمتين إذا كان ذلك يحقق الغرض المطلوب.

ومن الشواهد التي وردت في كتابه قول الشاعر:

إن لكم أصل البلاد وفرعها … فالخير فيكم ثابتًا مبذولا

وقوله:

.... بعدما … أفنان رأسك كالثغام المخلس

وقوله:

.... … ....إلا كواكبها[1]

حيث رفع "كواكب" على البدلية من المضمر الفاعل في يحكي وأصل البيت:

في ليلة لا نرى بها أحدًا … يحكي علينا إلا كواكبها

وهو لعدي بن زيد.

أما اهتمامه بالأدلة النقلية من القرآن والشعر فمن أجل استكمال الصورة وجلاء الأمر، إلا أنه يحتاط وخاصة في الشواهد القرآنية مما يدل على تقواه وخشيته مولاه فيما يتعلق بالقرآن لذلك فهو حينما يعرض للشاهد في الآية القرآنية يحتاط بقوله: "والله أعلم" وقوله: "وحسب ما أرى" كقوله في قوله تعالى: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[2] "التقدير - والله أعلم - أنه لما قال (زين) دل على أن لهم مزينًا، فقال: (شركاؤهم) أي زينه شركاؤهم"[3].

وهو حينما يستدل بالشواهد يقوم بإعرابها، وخاصة فيما يتعلق بالشاهد من وجوه لكي يظهر ما خلف الشاهد من معالم من أجل الزيادة في بيانه وإيضاحه يدل على ذلك قوله فيما أورده سيبويه وهو قول الشاعر:

---

(١) التعليقة: ١ : ١١٤.

(٢) الأنعام: ١٣٧.

(٣) التعليقة: ١ : ١٨٣.

هون عليك فإن الأمور — بكـف الإله مقاديـرها

فليس بآتيـك منهيـها — ولا قاصر عند مأمورها

"من رفع قوله (قاصر) قطعه من الأول وجعله خبرًا لقوله (مأمورها) ومأمورها: مبتدأ، ومن جره فقال: (ولا قاصر) فتقديره على ما قال سيبويه: ما منهيها بآتيك ولا قاصر مأمورها، فرد الهاء من مأمورها إلى المنهي، وإن كان المنهي مذكرًا في اللفظ؛ لأنه مضاف إلى مؤنث فتقديره، إذا حذفت خبر الاسم الأول من الكلام على حسب ما يسير به الباب: (ليس منهيها بقاصر عنك مأمورها) وإنما قدره هذا التقدير ليخلصه به من أن يكون قد عطف على عاملين لأنه إذا قدره هذا التقدير لم يقع عطف على عاملين كما يقع إذا لم يقدر الهاء من (مأمورها) راجعة إلى المنهي فلهذا تأول هذا التأويل. وأما من رأى العطف على عاملين فإنه لم يرد الهاء من (مأمورها) إلى المنهي ولم يحتج إلى هذا التأويل ولم يقدر أيضًا (ليس) تقديرها كما قدر سيبويه ولكن يجعل (مأمورها) مرتفعًا بالعطف على اسم (ليس) بالواو ويخفض قوله (قاصر) بالعطف على الباء فعطف بالواو هذين الاسمين على هذين العاملين، وهو قول الأخفش، ومن نصب (قاصرًا) حمله على موضع (بآتيك) لأن موضعه نصب ورفع قوله (مأمورها) بالعطف على ليس، وتقديره: ليس منهيها بآتيك ولا مأمورها قاصرًا عنك ..."[1].

أما الأدلة العقلية فإن القياس من أبرزها وقد اعتمد عليه أبو علي في هذا الكتاب لبيان صحة ما يذهب إليه إلا أن القياس ليس بدليل قاطع إذا لم يعتمد على دليل منقول، فالدليل النقلي هو الأساس الذي يحتج به، يدل على ذلك قوله: "والقياس لا يمنع: إما كنت منطلقًا، إلا أنه إذا لم يسمع لم يجز أن يقال..."[2].

وهذا يؤكد شدة احترام أبي علي للأدلة النقلية، وعدم الاعتداد بالدليل العقلي إذا خالف المسموع على الرغم من الاستدلال به.

---

(١) انظر التعليقة: ١ : ١٠١، ١٠٢.

(٢) انظر التعليقة: ١ : ١٨٨.

ومن أمثلة الاستدلال بالقياس في هذا الكتاب قوله: "وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة مثل: "تفعلين" ... لا يخلو من أن يكون علامة مجردًا من الضمير أو ضميرًا، فلو كانت الياء علامة ولم تكن ضميرًا للزم أن تثبت في فعل الاثنين كما تثبت التاء في (قامتا) فلما حذفت ولم تثبت علمنا أنها ضمير وليست علامة"(١).

فهو يقيس الياء في فعل الاثنين بالتاء في (قامتا). وكقوله أيضًا:
"لما كان (إذا) مثل (الفاء) في أنها تتبع الثاني الأول كما يتبع الفاء وأنها تدخل على جملة من مبتدأ وخبر كما أن (الفاء) كذلك لم يحتج من (إذا) إلى الفاء قال: ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة"(٢).

٢- تقويم المادة العلمية:

يختلف هذا الكتاب عن سائر الكتب التي تناولت كتاب سيبويه بالشرح والتوضيح في أنه لم يشرح كل ما ورد في الكتاب وإنما اقتصر على مختارات من أبواب الكتاب فتجاوز بعض الأبواب واكتفى بالإشارة إلى بعضها وتوقف عند البعض الآخر واتسع فيه بالشرح والتوضيح كما أنه في تناوله لكلام سيبويه يتراوح بين الإطالة والاختصار، وقد يشرح كلام سيبويه بكلام يشرحه ويفصح عنه، وقد يشرحه بكلام أكثر منه غموضًا فلا يحقق الغرض المنشود من شرحه، يدل على ذلك مثل قوله: في بُعْدوكم: قال أبو علي في ذلك: بُعْدوكم من الأسماء المتمكنة، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه، وأنه لم يتمكن في موضع كما تمكن (عَلُ) في قولهم: من علُ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة في حال البناء كما لم يحرك فيه فعل الأمر لمّا لم يشبه الاسم ولا أشبه ما يشبهه"(٣).

وكذلك قوله: "ومثل ذلك ربّه رجلاً" قال: "الهاء في رُبّه مضمر ليس بمخصوص معروف لكنه ضمير أضمر قبل أن يذكر على شريطة التفسير"(٤).

---

(١) انظر التعليقة: ١ / ٤٠.

(٢) انظر التعليقة: ١/ ١٧٨.

(٣) انظر التعليقة: ٢/ ٢٠، ٢١.

(٤) التعليقة: ١/ ٣١٩.

كما أن أبا علي قد يخالف سيبويه ويؤيد غيره في بعض الآراء النحوية مما يؤكد اتساع معرفته واعتداده بنفسه، يدل على ذلك قوله: "قال: وإن قلت ما أنا زيد لقيته رفعت، إلا في قول من نصب زيدًا لقيته".

قال أبو علي في ذلك: "هذا على مذهبه فيما تقدم فأما في قول الأخفش والذي هو القياس عندي فالنصب في (ما) إذا كانت تميمية أجود"[(١)].

والفارسي يتناول المسألة "النحوية" من خلال الأمثلة والشواهد فيقلبها على مختلف الوجوه ويتوقع لها مختلف الاحتمالات من أجل زيادة الإيضاح والبيان، وهذا ما جعلنا نضع هذا الكتاب في هذا الاتجاه خاصة وأننا قد توقعنا في بادئ الأمر أن مؤلفه كان يضعه في حلقة من طلابه بدليل تجاوزه لبعض الأبواب واختصاره لبعضها واتساعه في البعض الآخر منها.

ولكن الإحاطة بآراء النحاة وكثرة المناقشة وتعدد الوجوه والاحتمالات والاتساع في شرح الشواهد والاستدلال بالقياس، وتجاوز حدود المادة المشروحة قد جعل الأولوية للاتجاه التجميعي في تصنيف هذا الكتاب وضمه إلى مشابهه من المؤلفات التي وضعت هنا.

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف أسلوب أبي علي في هذا الكتاب بالجدل في عرض أفكاره والمنطق في ترتيبها يدل على ذلك قوله في اختلاف الإعراب باختلاف العامل:

"فمن حيث كان معربًا وجب أن يكون له حرف إعراب ومن حيث كان له حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب فلو لم يكن فيه إعراب لم يقل إنه حرف إعراب كما لم يقل في (ضرب) إن فيه حرف إعراب بل قد نص على أنه لا حرف إعراب فيه"[(٢)].

وكذلك قوله: "إن قال قائل: كيف قال: إن النون تكون عوضًا من الحركة والتنوين وقد قلتم إن الألف عنده حرف إعراب وأن فيه إعرابًا، فكيف لزم أن يكون فيه عوضًا وفيه الشيء المعوض عنه؟

---

(١) التعليقة: ١/ ١٣٤.

(٢) التعليقة: ١/ ٢٦.

قيل له: لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك ..."[1].

وهو في أسلوبه يتراوح بين الإيجاز والإطناب، أما الإيجاز فإنه يظهر في كثير من عباراته كقوله في "ربه رجلاً": "الهاء في ربه مضمر ليس بمخصوص معروف لكنه ضمير أضمر قبل أن يذكر على شريطة التفسير"[2].

والمتتبع لكتابه يجد كثيرًا من العبارات البالغة في الإيجاز المجردة من التفاصيل.

وهو يستطرد فيتناول بعض المسائل بالشرح والتحليل، ويتناول بعض الشواهد بالإعراب المفصل ويقلب الوجوه وعدد الاحتمالات كما مر معنا في "رُبَّ".

وكقوله أيضًا تعليقًا على قول سيبويه: "وسألته عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذْ) إذا قلت: أتذكر إذْ تقول؟"[3].

حيث قال أبو علي في ذلك: "ما بعد (إذا) معين معلوم، وما بعد الحروف التي جزم بها في المجازاة ليس بمعين ولا كائن لا محالة كقوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ ﴾[4] و﴿ إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ ﴾[5] وأيضًا وأيضا فإن الذي منع من المجازاة بإذا أنه يضاف إلى الجمل التي هي من الفعل والفاعل كقولك: إذا يقوم زيد، فالجملة بعده في موضع جر بالإضافة فالفعل إذن بعده في موضع اسم فلا يجوز أن يجزم كما لا يجوز أن يجزم بعد "حيث وإذْ" حتى تكفا بـ"ما" عن الإضافة فلم يجاز به في الكلام لذلك، وكان قياس الشاعر إذا اضطر فجازى به أن يكفه عن الإضافة كما كف "حيث وإذْ" جوزي بهما عنها، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيرًا بما لا يجوز في الكلام على نحو ما مضى"[6].

---

(١) التعليقة: ١/ ٣٥.

(٢) التعليقة: ١/ ٢١٩.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٣٣.

(٤) الانشقاق: آية: ١.

(٥) الانفطار: آية: ١.

(٦) التعليقة: ١ : ١٧٦.

وكذلك قول الفارسي في باب إجرائهم (ذا) بمنزلة الذي تعليقًا على قول سيبويه: "ولو كان (ذا) بمنزلة (الذي في ذا الموضع البتة لكان الوجه في (ماذا رأيت) إذا أجاب (خير)".

حيث قال: "يقول: لو لم يكن (ماذا) على ضربين مرة بمنزلة اسم واحد ومرة (ذا) بمنزلة (الذي) وكانت (ذا) بمنزلة (الذي) البتة لكان الوجه إذا قيل له: ماذا رأيت؟ أن يقول له (خير) إذا أجاب، كأنه قيل له: ما الذي رأيته؟ فقال: الذي رأيته خير، وليس الأمر كذلك لأنه قد جاء﴿ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[1] فهذا لم يجئ على أن (ذا) بمنزلة (الذي) وجاء في موضع:﴿ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾[2] فدل ذلك على أن (ماذا) على وجهين كلاهما قد جاء به التنزيل، وقال الشاعر:

دعي ماذا علمت سأتقيه ...".[3]

وأبو علي يخلط كلامه بكلام سيبويه في هذا الكتاب في بعض المواضع كخلطه تعليقاته بعنوان سيبويه في قوله:

"هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء أي بالفعل الذي قبل (حتى) في قولك: سرت حتى أدخلتها وما انتصب لأنه غاية"[4].

  

---

(١) النحل:٣٠.

(٢) النحل: الآية: ٢٤.

(٣) التعنيقة: ٢ : ١١٨.

(٤) نفسه: ١ : ١٣٩.

المسائل المنثورة[1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

بلغ مجموع المسائل المنثورة في هذا الكتاب، ثلاث عشرة وأربعمائة مسألة بدأت بمسألة (المصادر) وهي:

"مسألة: قال أبو علي: المصادر تقع للمبالغة، فإذا قلت: (ضربت ضربًا) فكأنك أردت المبالغة فلذلك ذكرته"[2].

وانتهت بالمسألة (٤١٣) وهي قوله:

"قال سيبويه: (ما جاءت حاجتك؟)[3] بمعنى (صارت) فأثبت ضمير (ما) لأنه هو الحاجة، ورب شيء كذا، قالوا: (عسى الغوير أبؤسا) أجروا (عسى) مجرى (كان) ولا يجوز: عسى زيد قائمًا، وكما نونوا (لدن) مع (غدوة) يقال: فقد نونت مع غير (غدوة) في قوله: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[4].

الجواب أنه أراد: وكما نصبوا (غدوة) مع (لدن) هذا الذي يريد في قولهم: (لدن غدوة) ولا يقولون: (لدن عشية) ولا يصح أن تنصب (غدوة) إلا أن تقدر النون في لدن تقدير التنوين، وتقدر الحركات التي قبلها تقدير حركات الإعراب حتى يشبه (ضارب) و(ضاربًا) ينتصب (غدوة) بهذا الشبه"[5].

وإنما مثلت بأول المسائل وآخرها من أجل أن أقول: إن المسائل المنثورة تتراوح بين الاختصار والإطناب وهي تناقش أدق الأسرار وأبعد الأحكام ولا تناسب المبتدئ إذ لا يستطيع الغوص في أعماقها إلا خبير لأن مؤلفها يتعالى عن طريقة النحاة المعروفة ومناهجهم المألوفة وأساليبهم المجردة.

---

(١) حقق المسائل المنثورة، الأستاذ/ مصطفى الحيدري، وهو من مطبوعات: دار المعارف بدمشق، وقد اعتمدنا على طبعته الأولى في هذه الدراسة.

(٢) المسائل المنثورة: ص١.

(٣) الكتاب: ١ : ٢٤ والمسائل المنثورة: ٢٩٨.

(٤) النمل: ٦.

(٥) المسائل المنثورة: ٢٩٨.

وهي في مجموعها لم يتناول مؤلفها ظاهر المسائل فحسب وإنما كان يتبع فيها ما يشكل ويدق تفصيله كما في المسألتين السابقتين وكما في مسألة (بناء شتان) على الفتح، وأحكام المصادر إذا جاءت بمعنى اسم الفاعل، والمصدر الذي يقتضي التركيب نصبه أو يجيز مع النصب رفعه، وإذا تكلم عن "الظرف" فإنما يتكلم عن تعلقها بالأفعال، والسرّ في وقوع المكان منها خبرًا عن المعنى والذات، ومنع وقوع الزمان خبرًا عن الذات"[1] وهو من خلال هذه المسائل ممن أخذوا ما راق لهم من مصطلحات البصريين والكوفيين وآرائهم، وإن كان إلى البصريين أميل فلأنه -حسب اعتقادي- قد اعتمد على النقل من سيبويه في هذا الكتاب ثلاثين مرة، وانفرد -على ما رأيت- ببعض الاصطلاحات كتعبيره عن همزة الاستفهام بالألف في المسألة: (٢٣٦) حيث جاء فيها قوله: "والألف تدخل للتقرير"[2].

وقال في المسألة: (١٨٢): "ألا ترى أن الألف في الاستفهام يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، ألا ترى أنك تقول: أمررت بزيد"[3]، ونخلص إلى القول إلى أن المسائل المنثورة هي من المسائل الغربية والقضايا العجيبة التي تبهر العقول وتأخذ بمجامع الألباب، وانظر المسائل: ٢٣، ٥٥، ٥٧، ٦١، ١٠٠ والمسألة: ١٢٢ لما فيها من الطرافة والدقة.

وإذا كان لنا عليها بعض الملاحظة فلأنها متناثرة ومتفرقة لا يربطها رابط ولا تجمعها مناسبة، فكل مسألة مستقلة بذاتها غير مختصة بحكم معين.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

من حيث الأدلة النقلية فإن الكثرة الغالبة منها في المسائل المنثورة هي من آيات القرآن الكريم، وقد اهتم أبو علي حين تناولها بتوجيهها توجيهًا إعرابيًا، وشرح معناها وبيان تأويلها وتوضيح مشكلها كقوله في المسألة: (١٢٥): "وأما قوله سبحانه: ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ(٥) بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾[4].

(١) انظر: المسائل المنثورة :ص٤-١٩.
(٢) نفسه: ٢٠٠.
(٣)انظر: المسائل المنثورة: ١٦٩.
(٤) القلم: ٥، ٦.

ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنهم قالوا: إن تقديره: بأي الفتنة؟ وجعل "المفتون" في موضع الفتنة وهذا كثير، نجعل المفعول في موضع المصدر، يقال "ليس له معقول" يريد "عقل" وهذا كثير، وقال قوم: بأيكم فتن المفتون؟ وقال الأخفش: الباء زائدة.

فعلى أي وجه كانت فهي استفهام، وإذا كانت استفهامًا عملت فيها الباء لأنها من تقدير جملة أخرى غير الجملة المتقدمة فيكون تقديره: "فستبصر ويبصرون بأيكم يفتتن المفتون" فتكون متعلقة بفعل مضمر دل الكلام عليه، لأنه لا يخلو من أن تكون متعلقة بـ"تبصرون" وهذا لا يجوز، لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيها بعده، فلا تتعلق به، ولا يجوز أن تتعلق بالمفتون لأنه خبر "لأي" فهي مع الباء في موضع رفع بالابتداء، والمفتون خبرها فقد عملت فيه ولا يجوز أن تتعلق به، فإذا بطل هذان الوجهان صح ما قلناه من أنها متعلقة بفعل مضمر..."[1].

فمن الواضح اهتمام أبي علي بشرح الشاهد وتوجيه الأحكام وتعليلها بما يشبه البحث عن أسرار النحو في هذه المسائل إذ قد لا نجد مسألة واحدة عريت من تلك الصفة.

أما الأدلة العقلية: فإن أبا علي يعتمد في مسائله المنثورة على قياس الظواهر وتعليل الأحكام كقياسه الألف واللام في الأسماء على السين وسوف في الأفعال وبيان المخالفة بينهما قال في ذلك: "... وذلك أن عوامل الأسماء تدخل على الرجل، وفيه الألف واللام، وعوامل الفعل لا تدخل عليه وفيه السين وسوف، وهذا يوجب مخالفته للأسماء وأنه لم يقع موقعها وفيه السين وسوف..."[2]. وقال في موطن آخر: "ولا يلزم في (إياك) هذا، وذلك أنك لا تقول: (قمت إيك) كما تقول: قمت أنت، لأن إيك ليس بمكني وإنما هو ظاهر، والدليل على ذلك أنك تقول: إياه، إياك، إياي، فتضيفه إلى سائر ما يضاف إليه من الأسماء الظاهرة وقد صح لك أنه ليس سبيل إيك سبيل (أنت) ..."[3].

---

(١) المسائل المنثورة: ١٢٢، ١٢٣.

(٢) نفسه: ١٣٧.

(٣) نفسه: ٤٨، ٤٩.

وأما تعليل الأحكام فمن أمثلة ما جاء في المسألة (٤٨) وهي من المسائل الموجزة في كتابه: يقول:

"... فإن أبدلت النكرة من المعرفة ولم تنعت النكرة فهو اتساع، ووجه تجويزه أنك إذا قلت (مررت بزيد رجل) جاز وإن كان قد عمم أنه رجل قبل ذكر الرجل، فهو منزلة التأكيد، ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بزيد نفسه) فقد علم أنه نفسه قبل ذكرك لها، فكذلك أيضًا البدل، وهو مشبه بالتأكيد، فلهذه العلة احتيج إليه"[1].

٢- تقويم المادة العلمية:

تعتبر المسائل المنثورة من درر أبي علي النادرة وجوهرة من جواهره القيمة التي قدمها للغة العربية خدمة للنحو والصرف؛ وذلك لما حوته تلك المسائل من المادة الغزيرة والمسائل المثيرة التي اشتملت على عدد من القضايا المفصلة والأحكام الموجهة، فمسائله في هذا الكتاب كلها ذات أهمية بالغة لأنه -كما أسلفنا- يتكلم في أدق الأحكام ويوضح أعمق الأسرار ويوجه أغرب القضايا، ويبين أعجب المسائل، يقول في المسألة (١٤٦):

"لو سأل سائل فقال: بِمَ يرتفع الفعل المضارع؟ قيل له: بوقوعه موقع الأسماء وذلك: زيد يقوم ويقوم زيد، فلما وقع موقعه رفع فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قولك: سيقوم وسوف يقوم لم يقع موقع الأسماء؟ قيل: لا يلزم هذا، وذلك أن السين وسوف بمنزلة الألف واللام في الرجل، فلما كانت الألف واللام لم تغير معنى الرجل فكذلك السين وسوف ..."[2].

فمثل تلك المسألة وغيرها هو ما يمكن أن نطلق عليه مقولة "فلسفة النحو".

ولكنها مسائل متفرقة ينقصها الترابط إلا في القليل النادر، كما في المصادر والظروف والنفي والاستثناء، أما ما عدا ذلك من المسائل فلا نجد ترابطًا بينها،

---

(١) المسائل المنثورة: ٤٧.

(٢)المسائل المنثورة: ١٩٠.

فهو في كل مسألة يدون ما عنّ له من قضايا نحوية ولغوية وصرفية، فإذا انتهى من المسألة انتقل إلى أخرى دون أن تجمع بينهما علاقة، ولعل هذا هو السبب في تسميتها "المسائل المنثورة" أي المفرقة على غير نظام.

٣- تقويم الأسلوب:

أسلوب أبي علي في هذه المسائل هو الأسلوب المتعارف عليه بـ"الفيقلة" فهو يثير الوجوه ويعدد الاحتمالات مثل قوله: "فإن قلت ... وإن قيل لك" ونحو ذلك.

كما أنه يثير الوجوه والاحتمالات بما يثيره من الأسئلة والإجابة عنها، حتى يتحول النص إلى مناقشة بين فئتين يصل من خلالها إلى الإجابة القاطعة، كأن يقول: "فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون هذا غير صحيح؟... وهذا يوجب مخالفة للأسماء ..."[(١)].

وكقوله: "لو سأل سائل فقال: بما يرتفع الفعل المضارع؟ قيل له: بوقوعه موقع الأسماء ... فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قولك: سيقوم وسوف يقوم لم يقع موقع الأسماء؟ قيل له: لا يلزم هذا ..."[(٢)].

والمؤلف لا يسير على وتيرة واحدة في هذه المسائل فهو يراوح بين الإيجاز والإطناب، فمن مسائله ما لا يزيد عن سطرين، كما مرّ معنا في المسألة الأولى من مسائله ومنها ما يتجاوز صفحتين كما هو الحال في المسألة السابعة من مسائله.

  

---

(١) المسائل المنثورة: ١٣٧.

(٢) نفسه: ١٩٠.

المسائل البغداديات[1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

تتكون المسائل البغداديات من قسمين، الأول: يتعلق بـ(ما) في استعمالاتها المختلفة، وهذا القسم يتصف بالترتيب والتبويب والدوران حول (ما) دون أن يبتعد عنها.

أما القسم الثاني فهو يتعلق بمسائل متنوعة منثورة لا يحيط بها إطار ولا ينتظمها باب، وليس في ذهن المؤلف خطة معينة في تناولها، لذلك فإنها صعبة الفهم- على حد تقديري- كأن يقول: "وقد خرّج أبو العباس ومن قبله من النحويين لقول سيبويه (هذا باب علم ما الكلم في العربية) وجوها أرادوا بها دربة المتعلم في الاستخراج وتحميل الشيء وجوهه التي يحتملها وليس من حكم كتابنا هذا أن يذكر فيه مثل ذلك إلا أن بعض من يتعاطى العربية حكى لي بعض المتعلمين عنه في ذلك تجويزه وجوها لا جواز لها ومنع ما لا يمتنع من الجواز فأمليت عليه ما هو مثبت هنا وهو الذي عليه وضع الكتاب"[2].

والمؤلف في هذه المسائل معتز بكتاب سيبويه يشرح عباراته ويسأل عن إشكالاته فيشرحها ويرد اعتراضات الآخرين عليه، إلا أنه أثناء ذلك قد يتعرض لبعض الألفاظ بالشرح المعجمي حرصا على ضمان وصول المعنى وقد يعيد الشرح مرة أخرى.

وهو يعمد إلى الاستقصاء ويغوص في التفاصيل ويتعمق في التحليل -أحيانا-، وإذا ورد نص لا يتفق معه حكم عليه بالشذوذ أو لجأ فيه إلى التأويل.

---

(١) حقق الجزء الأول من المسائل البغداديات عبد الفتاح إبراهيم أحمد العلمي لنيل درجة الماجستير من جامعة الأزهر، وهو برقم ٦٥٥/١ وحقق الجزء الثاني بعنوان: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات إسماعيل أحمد عمايرة بآداب عين شمس لنيل درجة الماجستير، وهو بمكتبة الجامعة برقم ٤٤٥.

(٢) المسائل البغداديات (عبد الفتاح إبراهيم): ٦٦/١.

ويحلل المسائل ويناقش الآراء ويفاضل بينها ويسأل ويجيب ويثير الاحتمالات ويخلص إلى الحكم الذي يرتضيه دون أن يبالي بغيره إذا ارتضى الحجة ووجد الدليل، إلا أنه لا يجنح إلى التعصب بدليل قوله بعد رده بناء "حب مع "ذا": "وإن قامت على بنائه معه دليل أتبع ولم يدفع"[1].

وهو في هذه المسائل يخرج من النحو إلى اللغة ويعرج إلى البلاغة والعروض ويستخدم المنطق؛ لذا فإنه يدل على كل منها بالمصطلح الذي ينبئ عنه، ونجد كل ذلك في مسائله كاستخدام الحد والتمييز والتفسير والتنكير والتعريف والصلة أثناء الحديث عن النحو، واستخدام المخارج والغنة والإخفاء والإدغام من المصطلحات الصوتية، واستخدام التجريد والسجع والاستعارة كإشارة إلى النواحي البلاغية، وكذا الخروج والقافية والترنم من المصطلحات العروضية، والحمل والجنس والنوع والاختصاص والدلالة والنظير من اصطلاحات المناطقة ـ مما يدل على سعة اطلاعه وعظمة تأثره بما يدور حوله من ثقافة عصره.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

يستدل أبو علي في هذا الكتاب بالسماع عن العرب ويقدمه على القياس في الاستدلال يشير إلى ذلك قوله:

"وإذا ثبت رواية ثقة مما لا يدفعه قياس لزم قبوله واستعماله ولم يجب دفعه"[2].

إلا أنه يشترط في السماع الاطراد، أما القليل النادر فهو شاذ لا يعتمد عليه ولا يؤخذ به يقول:

"وهذه العلل إنما تستخرج وتوضع بعد سماع الشيء واطراده في الاستعمال ليوصل به إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة، فإذا أدى إلى خلافه وجب أن يشذ ويطرح"[3].

---

(١) المسائل البغداديات: ١/ ٦٧.

(٢) المسائل البغداديات: ١ : ٧٧.

(٣) نفسه: ١ : ٨٨.

لهذا فقد استدل بالقرآن الكريم والقراءات والحديث وأقوال العرب ولهجاتهم على نحو ما يلي:

- **القرآن وقراءاته:** وقد استدل منه بما يزيد على ثلاثمائة آية من أجل تفسير جوانب الدراسة اللغوية والنحوية والصرفية وتقرير القواعد، وهو في ذات الوقت يؤيد القرآن بالقرآن، ويعلل القرآن بالقرآن، ويستعين به على بيان استعمالات الألفاظ.

وهو قد يكتفي من الآية بكلمة أو كلمتين للاستدلال على ما يذهب إليه وقد يذكر الآية كاملة وقد يستدل بأكثر من آية على قضية واحدة[1].

أما القراءات القرآنية، فإنه يعتمد عليها كمصدر من مصادر تأصيل القواعد ومن احتجاجه بالقراءة لإقرار القاعدة استدلاله بقراءة﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾[3] بحذف الياء وقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يَرْضَى ﴾[4] بإثبات الألف.

من أجل أن يقوي في ذلك رأي المبرد في الفصل بين (الياء) و(الألف)[5].

- **الحديث:** خرج أبو علي عما اعتاده كثير من النحويين واللغويين وهو عدم الاستدلال بالحديث الشريف بحجة أنه جمع متأخرًا ولم يرد بلفظه، فاعتبره في هذا الكتاب مادة مهمة من مواد السماع في الدراسة اللغوية والنحوية حيث قال: "وقد وقع الفصل بالفاعل بين الصلة وموصولها في نحو قولهم: "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"[6].

وقال: "الدرء الذي هو الدفع، قال تعالى:﴿ قُلْ فَادْرَؤُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾[7] أي ادفعوه، و"ادّارأتم فيها"[1].

---

(١) انظر البغداديات ١: ١١٢.

(٢) سورة الفجر: ٤.

(٣) الكهف: ٦٤.

(٤) سورة الليل: ٢١.

(٥) انظر: البغداديات: ١/ ١٢.

(٦) البغداديات: ١ : ٦٣.

(٧) آل عمران: ١٦٨.

أي تدافعتم و"أدرءوا الحدود بالشبهات" أي ادفعوا[٢].

ولكنه أكثر ما يستدل به على المعنى ويعتبر الاستدلال به استدلالا به بكلام الفصحاء من العرب لا غير، بدليل قوله: "في نحو قولهم" أي قول العرب ثم جاء بالحديث السابق.

– **الشعر:** وهو يعتبر الشعر في هذا الكتاب المادة الأساسية التي يعتمد عليها في دراسة اللغة والنحو والصرف فيستدل به على صحة القاعدة النحوية أو الصرفية أو اللغوية أو إثبات صحة المعنى وقليل منه لمعرفة الشواذ دون أن يهتم أبو علي بنسبة الأبيات إلى أصحابها، فكثير منها لم يوضح قائله.

– **أقوال العرب وأمثالهم:** وقد أورد منها طائفة أغلبها جاهلية دون أن يذكر أسماء أصحابها أو مناسباتها التي قيلت فيها وقد استدل بها في مجالات النحو واللغة والمعنى[٣].

أما الأدلة العقلية فإنها: تحتل الدرجة الثانية بعد الأدلة النقلية إذ إن الأخذ بها يتوقف على سلامة السماع فإن عارض السماع القياس أفسده وأبطل الأخذ به، قال أبو علي:

"ألا ترى أنه قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء به الاستعمال فإذا لم يستعمل له ترك وإن أجازه القياس، فلا يستعمل في الكلام "وذر" ولا "ودع" ولا ما أشبه ذلك لامتناعه في الاستعمال وإن أجازه القياس"[٤].

لكنه يقول:

"القياس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر"[٥] وهو

---

(١) البقرة: ٧٢.

(٢) البغداديات: ١-١٧٢.

(٣) انظر : البغداديات: ١ : ١١٧، ٢ : ٩٧.

(٤) نفسه: ١ : ١٠١.

(٥) البغداديات: ٧٨.

يحكم بالقياس ويبرر صحة الحكم بموجبه فيقول: "ولا أرى القياس إلا مجيزا له"[1].

والناظر في المسائل البغداديات هذه ليعجب من شدة اهتمام المؤلف بالقياس فلا تخلو قضية -غالبا- من قياس، ففي "حبذا" قاس "حب" على "نعم" وقاس "ذا" على "أولئك" وقاس عدم الفصل بين "حب وذا" على نظيره وهو عدم الفصل بين: نعم والرجل، وقاس جملة: حبذا زيد، على جملة: نعم الرجل زيد[2].

وهو كما يقيس النظير على النظير يقيس -أيضا- الشاذ على الشاذ فيقول:
"فرضي عندنا مثل: استحوذ في اطراده في الاستعمال وشذوذه عن القياس"[3].

وقد بلغ به الأمر أن يقيس الكلمة على نفسها، حيث منع تأنيث "واحد" المستعمل اسما قياسًا على امتناع تثنية "واحد" المستعمل اسمًا[4].

ولكل شيء في نظر المؤلف علة لأن العلة والمعلول شيئان متلازمان لا يمكن الفصل بينهما، فإذا تحدث عن الشيء لابد أن يتحدث عن علته لأنه -كما يرى- ملازمة له مرتبطة به، فإذا استدل بالقياس على الشيء برهن بالعلة التي أدت إلى ذلك الشيء كتعليله رفع الفاعل، حيث قال:
"ألا ترى أنه لما اطرد في كلامهم ارتفاع الاسم في إسنادهم الفعل إليه مقدما قلنا به الفاعل رفع"[5].

وكتعليله إهمال العرب "لـودع" بأنه للاستغناء عنها بـ"ترك"[6].

---

(١) البغداديات: ٧٨.

(٢) البغداديات: ١ : ٧٩.

(٣) المسائل البغداديات: ١ : ٨٠.

(٤) انظر المسائل البغداديات: ١ : ٨٠.

(٥) البغداديات: ١ : ٨٦.

(٦) نفسه: ١ : ٧٨.

٢- تقويم المادة العلمية:

يتصف القسم الأول من البغداديات بالترتيب والنظام الاختصاص بمادته وهو "ما" واستعمالاتها المختلفة، وهو في هذا القسم أكثر تمكنًا من مادته منه في القسم الآخر لأنه في هذا القسم لم يبتعد عن مادته ولم يضف إليها ما ليس منها.

أما القسم الثاني فمسائله متنوعة لا يحيط بها إطار ولا ينتظمها بابٌ وهو فيها يعتمد على كتاب سيبويه يقتبس من قضاياه ويغوص في أعماقها ويشرح إشكالاتها ويرد اعتراضات الآخرين عليها، ويعتمد على التحليل والتعليل ولا سيما في المسائل الطويلة التي تعمد فيها طرح الأسئلة والإجابة عنها، كعادته في كثير من مؤلفاته، فالنقاش والجدل والتأكيد والاستطراد والأحكام وحسم القضايا بجدارة هي سمته في سائر مسائله وفي بغدادياته بصفة خاصة.

وهو في بغدادياته مستقل الشخصية فقد قال بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]، وانحاز إلى جانب الأخفش والكسائي في القول بزيادة "مِنْ" في الإيجاب مخالفا للخليل وسيبويه في ذلك -وخالف الفريقين في كثير من المواضع كاعتباره "ما" في: أتاني القوم ما عدا زيدا، مصدرية وهي مع ما بعدها في موضع نصب، والاستثناء هنا تقديره أتاني القوم مجاوزتهم زيدا[2].

وخلاصة القول أن البغداديات في قسمها الأول تتصف بوحدة الموضوع، وفي قسمها الثاني تتصف بأنها قضايا متنوعة متباعدة المواقع يطرق المؤلف من خلالها كل ما عن له ويعتمد فيها على الجدل وقوة الحجة وعمق الهدف وبراعة الاستنتاج.

٣- تقويم الأسلوب:

أسلوب المؤلف في هذه المسائل يغلب عليه الإطناب إذ إنه يستطرد في تقسيم الأفكار وتشقيق العبارات وتنويع الصياغة حتى تختفي الفكرة الأساسية

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) البغداديات جـ١ : ٢٠٩.

-في بعض المسائل- فالقياس والحمل والدلالة والاختصاص والنوع والجنس والشيوع هي من عبارات المناطقة واصطلاحاتهم، يقول بعد نقضه أن تكون "التاء" في "أنت" لها موضع من الإعراب:

"فإذا لم يجز أن يكون موضعه نصبا ولا جرًا ولا رفعًا ثبت أنه لا موضع له من الإعراب، فإذا لم يكن معربا ولا له من الإعراب موضع ثبت أنه ليس باسم وإذا لم يكن اسما ثبت أنه حرف ..."[1].

فهذا التسلسل والتقسيم المنطقي للوصول إلى النتائج هو طابع عصر الثقافات والفلسفات التي أحاطت بالخاصة ولونت أساليبهم بألوانها، وقد رأينا الفارسي يعتمد على التسلسل والتقسيم والحوار حتى وصل إلى قناعة من يكتب لهم بما كتب، ويبرر صحة الحكم وصواب النتيجة بالجدل وقوة الأسلوب وتواصل القناعات، فإذا لم يجز أن يكون موضع التاء نصبًا ولا جرًا ولا رفعًا ثبت أنها لا موضع لها من الإعراب، إذ لا مجال لإعرابها، وإذا خلصنا من أنها ليس لها موضع من الإعراب أسلمنا إلى أنها ليست باسم، وبهذا نصل إلى القناعة التي مفادها أن "التاء" في أنت ليس لها محل من الإعراب وعلى هذا الأسلوب وبهذه الطريقة تناول المؤلف مسائله إلى أن وصل بذلك في كل منها إلى النتيجة المحددة والحكم الثابت.

  

(١) البغداديات: ١ : ٧٠.

المسائل العسكريات[1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

تتكون المسائل العسكريات من أربعة أبواب هي:

- **الباب الأول**: وهو بعنوان: هذا باب علم الكلم من العربية، ويشمل: الاسم والفعل والحرف.
- **الباب الثاني**: هذا ما ائتلف من هذه الكلم كان كلاما مستقلا، وهو يقصد به "الجمل".
- **الباب الثالث**: هذا باب ما كان شاذا من كلامهم.
- **الباب الرابع**: باب الإعراب والبناء.

ويتناول أبو علي تلك الأبواب بالشرح والمناقشة واستعراض الآراء ثم ردها بتأييد أحدها، وقد يسقطها جميعا ويأتي برأيه ويسنده بما يؤيد صحته كأن يقول: "فأما الكاف في (أرأيتك) فقد اختلف فيها، فقال أصحابنا: إنها لا موضع لها من الإعراب، وقال بعضهم: موضعها نصب، وقال آخرون: موضعها رفع. ولا يخلو القول فيها من أن تكون على أحد هذه الوجوه فالذي يفسد قول من قال: إنه رفع: أن التاء هي الفاعل وموضعها رفع ... فهذا القول بعيد جدا ... ويدل على امتناع الكاف من أن تكون في موضع نصب أنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيهما (رأيت) والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني ... فإذا امتنع أن تكون في موضع نصب أو رفع علمت أنه لا موضع لها من الإعراب ..."[2].

---

(١) حقق المسائل العسكريات، الأستاذ/ إسماعيل أحمد عمايرة، وراجعه الدكتور/ نهاد موسى. وهو من منشورات الجامعة الأردنية ومن مطبوعات المكتبة المركزية.
كما حقق الباب الثالث وهو بعنوان/ هذا باب ما كان شاذا من كلامهم من قبل الدكتور: منى إلياس وألحق بكتابها: القياس في النحو. طبع دار الفكر بدمشق.

(٢) العسكريات: ١٧٦، ١٧٧.

فهو قد استعرض جميع الآراء وأكد أن الحقيقة والصواب يتوقع أن تكون في واحدة من تلك الآراء، ثم أخذ يجرد الآراء من الصواب واحدا تلو الآخر إلى أن أثبت الوجاهة للرأي الأول واستدل على صحته بانعدام الدليل لدى بقية الآراء.

وقد سار على هذا المنوال في سائر موضوعاته ومسائله حينما يريد إثبات القضية أو نفيها لأن تحصيل النتيجة يتوقف عند الفارسي على وجود الدليل، كما حدث هذا في إثبات أن "التاء" ليس لها محل من الإعراب في النص السابق.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

الفارسي في مؤلفاته بما فيها العسكريات يجعل النقل أصل العقل لأنه ممن عني بالفقه والحديث وكان معتزليا جدليا لذلك فإنه يقدم السماع على غيره من الأدلة على الرغم من اهتمامه بها واعتماده عليها في كثير من مسائله وقضاياه، يقول: "فكما أن الألف من المقصور في الأحوال الثلاث على صورة واحدة كذلك تكون الياء فيهن عليها، ومما يقوي قول أبي العباس أن هذا النحو قد جاء في الكلام والنثر وحال السعة"[1].

ويقول: "... ومن أجاز حركة هذه الياء كان مخطئًا تاركًا لكلامهم وإن كان القياس غيره ..."[2].

فالسماع عنده هو الذي يسند كلام النحاة لأن كلام أبي العباس قد استمد قوته من الكلام المسموع، ومن تجاوز كلام العرب كان مخطئا حتى وإن وافق العقل ما جاء به. والباحث من خلال تتبعه لأبي علي في عسكرياته يجد أن وجهته الدينية إلى فرقة المعتزلة هي التي دعته إلى القول بأن السماع هو أصل الأدلة إلا أنه لم يستطع التخلص من مخالفة قوله الذي أشرنا إليه، فالصبغة العقلية وإثبات ما يثبته أو ردّ ما يرده هو حقيقة الأمر مداره القياس والعلة كما سيأتي من الاطراد في أحكامه.

---

(١) العسكريات: ١٨٠.

(٢) نفسه: ١٨١.

أما الأدلة العقلية: فالقياس أسلوب شائع في المسائل العسكريات يعتمد عليه المؤلف في تأييد قضاياها ومحاورة غيره من النحاة ورد آرائهم، فهو يحتج به في كل المواضع حينما يريد إثبات قضية أو ردها لأن تحصيل النتيجة عنده يتوقف على وجود الدليل، فكما أن الألف في الاسم المقصورة في جميع أحواله تأتي على صورة واحدة فكذلك تكون الياء في الاسم المنقوص[1].

وقد جاء القياس في العسكريات على ثلاثة أقسام:

الأول: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: كما جاء في ماضي "يذر ويدع" فماضيهما لا يمنع منه القياس، قال: "... ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم مضارعا لا يستعمل فيه الماضي سوى هذا، فلهذا شذ عن قياس نظائره فصار قول الذي يقول "ودع" شاذًا عن الاستعمال ..."[2] أي مطرد في القياس.

الثاني: شاذ في القياس مطرد في الاستعمال: وذلك نحو قولهم: "استحوذ..." حيث قال الفارسي: "وأما المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس فهو نحو قولهم استحوذ"[3].

والثالث: شاذ في القياس والاستعمال، مثل قولهم: "اليجدع" ووجه الشذوذ فيه إدخال لام التعريف على الفعل، وفي ذلك يقول الفارسي:

"ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم: "اليجدع" وإدخال لام التعريف فيه على الفعل ..."[4].

٢- تقويم المادة العلمية:

غموض المادة العلمية في هذا الكتاب نتيجة طبيعية لكثرة الجدل والحوار، وتمادي المؤلف في ذكر الخلافات وإسقاطها بالأدلة العقلية والمقاييس الفلسفية،

---

(١) انظر: العسكريات: ٨٠.

(٢)العسكريات: ١٨١.

(٣) نفسه: ١٨٠.

(٤) نفسه: ١٨٩.

وغير ذلك مما اخترعته عقول النحاة، وهي الطريقة التي يطلق عليها "أسلوب السرد والتقسيم" يدل على ذلك قول الفارسي:

"فإن قلت: فمن الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، والمفعول الأول منهم لا يكون الثاني، فلم لا يكون "أرأيتك" كذلك أيضا؟ قيل: إن هذا الفعل ليس من تلك الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ولو كان منها لجاز أن تعديها إليهم في غير هذا الموضع واقتناعه من ذلك فيما عدا هذا يفسد هذا الاعتراض ..."[1].

فتلك المحاكمة هي الطابع العام في كل مسائل العسكريات وهذه القوانين والنتائج هي حصيلة استنتاجات أبي علي العقلية ومناقشاته المنطقية لقضاياه النحوية والصرفية التي هي مادته العلمية في هذه المسائل وهي - ولا شك- قد أبهمت مسائله وأخفت المادة العلمية خلفها.

٣- تقويم الأسلوب:

يحسن بنا أن نذكر ما ذكره الدكتور شلبي، في هذا المكان حيث قال: "ولئن كان أسلوب أبي علي في كتبه يبدو فيه الغموض فإنه في العسكريات أغمض..."[2].

وهذا الاستنتاج من الدكتور شلبي، إنما يعود لكثرة الاحتمالات التي أثارها الفارسي في عسكرياته والرد عليها والانتقال من وجه إلى وجه ومن دليل إلى دليل حتى يصل إلى حقيقة محددة متبعا في ذلك الطرق الفلسفية والمحاكمات العقلية والمعايير المنطقية جريا على عادته في سائر مؤلفاته، يدل على ذلك قوله: "فإن قلت: إن الحروف لا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة وليس في (من) تضعيف، قيل: قد حذفت النون بعينها لالتقاء الساكنين في الحرف ..."[3].

فهو في أسلوبه يعتمد على الحوار والمواجهة ورد الدليل بدليل مثله ثم تأييد رأيه بالدليل أيضا، ومثل هذا الأسلوب العلمي البحت يحتاج إلى عمق في

---

(١) العسكريات: ١٧٧.

(٢) أبو علي الفارسي: ٤٩٢.

(٣) العسكريات: ٧٨.

نصب، وقال آخرون: موضعها رفع ... فالذي يفسد قول من قال: إنه رفع أن التاء هي الفاعل وموضعها رفع... فهذا القول بعيد جدا ... ويدل على امتناع الكاف من أن تكون في موضع نصب أنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيهما (رأيت) والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني ... فإذا امتنع أن تكون في موضع نصب أو رفع، علمت أنه لا موضع لها من الإعراب ..»[1].

فهذه المحاكمات والردود والتعليلات التي يسيرها العقل ويصل إلى نتائجها الصحيحة والخاطئة هي سمة أسلوب العسكريات وهي في ذات الأمر سبب الغموض.

  

(١) العسكريات: ١٩٧.

كتاب الحجة لأبي علي الفارسي(1)

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

موضوع هذا الكتاب هو توجيه القراءات نحويا ولغويا، فمسائله النحوية ليست هي الهدف الأساس وإنما جيء بها لبيان وجه الاحتجاج وتوضيح علة الاستشهاد، فالفارسي يذكر اختلاف القراء في قراءة من ينوي الاحتجاج له ثم يتحول أثناء ذلك إلى مسائل النحو وموضوعاته التي يتفق في ترتيبها مع ترتيب السور في المصحف الشريف، فبدأ بفاتحة الكتاب وانتهى بسورة "الناس" وبدأ في السورة الواحدة بالآية الأولى التي حصل فيها خلاف القراء، وانتهى بالآية الأخيرة التي حدث فيها الاختلاف.

وهو يتبع نسقا واحدا في العرض فقد ينقل نص ابن مجاهد دون زيادة فيه ولا نقص منه، وأحيانا يتصرف فيلخص كلام ابن مجاهد وقد يتسع فيه بالشرح بعد قليل وقد يزيد عليه فيدخل فيه ما ليس منه من مرويات الآخرين، لتوضيح تباين القراءات واختلاف المدلولات.

ومن هنا فترتيب أبي علي يوافق ترتيب ابن مجاهد لكتابه السبعة وترتيب ابن مجاهد لكتابه يسير على نسق ترتيب السور وآياتها في المصحف الشريف.

---

(١) تقاسم كتاب الحجة عدد من الباحثين على النحو التالي: المهدي إبراهيم عبد العال من جامعة الأزهر (بحث) برقم ١/ ٢٨٧/ ٢ الجامعة.

أ - جـ١، ٢ بتحقيق الأستاذ/ علي النجدي ورفيقيه، ط: دار الكتاب المصري، من سورة البقرة إلى قوله تعالى: (لولا دفع اللّٰه الناس بعضهم بعض).

ب- جـ٣ بتحقيق: محمد سعيد رمضان (بحث) جامعة الأزهر برقم ١/ ٣٨٥، وأحمد السيد الحديدي في نصفه الثاني (بحث) نفس الجامعة برقم ١/ ٨٦٨/ ٢ ، مركز صالح كامل بالقاهرة.

ج- جـ٤، وقد حقق النصف الأول: محمد حسن الحسين (بحث) الأزهر برقم ١/ ١٦٥/ ٥، والنصف الثاني حققه فيصل عبد السلام الحفيان (بحث) الأزهر برقم ١/ ٨٩/ ٣.

د- جـ٥، حققه: حامد محمد مصطفى الخولي (بحث) الأزهر برقم ١/ ١٣٩/ ٢.

وقد جاءت المسائل النحوية من أجل تحليل وتعليل وتفسير وجوه القراءات التي ذكرها ابن مجاهد في كتابه على قدر النسق الذي سار عليه المؤلف في الحجة وهو ما تعهد به من أنه سوف يقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه -ابن مجاهد- وأخذه عنه"[1].

ويتضح هذا الدور للمسائل النحوية في كتاب الحجة في مثل قول المؤلف:

"واسم الفاعل إذا عمل عمل الفعل لم يوصف كما لا يصغر لأن الصفة تخصيص، والفعل وما أجري مجراه لا يلحقه تخصيص، والتصغير كالوصف بالصغر فمن ثم لم يستحسن (هذا ضويرب زيد) وكما لا يجتمع عاملان على معمول واحد لا يسلط عامل على معمولين من وجه واحد ..."[2].

هذا فيما يتعلق بالترتيب الذي سار عليه أبو علي في الحجة أما فيما يتعلق بالمسائل النحوية التي تطرق لها فإن المؤلف لم يقف عند حدودها بل جمع لها ما يتعلق بها من صرف ولغة محللا لها ومعللا ومبينا الوجوه المحتملة فيها، ومن أمثلة ذلك في المسألة الواحدة قوله:

"فإن جعلت (بشرى) في موضع تنوين، جاز أن يكون (يومئذ) من صلته، وإن جعلته في موضع الفتح للنفي جاز أن يكون خبرا، لأن (بشرى) حدث فلا يمتنع أن يكون خبره ظرفا من الزمان ..."[3].

وهو في طريقته في تناول الآية مدار الخلاف، يقدم التفسير المفردي للكلمة ثم ينتقل إلى الجانب الاشتقاقي ثم يعرض للإعراب في الآية وأمثالها ولا ينسى التعرض للرأي المخالف إن وجد. ومن هنا كانت استطراداته وتفسيراته وبسط علله وتنوع مقاييسه، ويسنده في ذلك عقل واع وذاكرة حافظة محيطة، مما جعل الناس يرمونه بعد الترتيب وينصرفون عن الإقبال على الحجة إلا خاصة العلماء الذين يفهمونه من أمثال ابن جني الذي يقول:

---

(١) انظر: الحجة ١/ ٤.

(٢) الحجة: ١/ ٢٩٤.

(٣) الحجة: ٣/ ٢٦.

"وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة فأغمضه وأطاله حتى منع كثيرا ممن يدعي العربية ... وأجفاهم عنه ..."[1] فالغموض والإطالة إنما منعت من يدعي العربية أما من يحيط بها فلم تمنعه خصوصا وأن الباحث لم ير فيه إلا منهجية علمية بدليل اتباع مؤلفه للأسلوب العلمي في البحث يدل على ذلك بحثه في الحركات ونقلها عن حروفها حيث اتبع في ذلك التقسيم العلمي الذي يضمن له الإحاطة بمسائله وموضوعاته، يقول:"الحروف التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون نقلا من حرف صحيح. والآخر: أن يكون نقلا من حرف علة. فحروف الصحة التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون في تضعيف. والآخر: أن يكون في غير تضعيف. فأما التضعيف فنحو: أعَدّ ... وأما غير التضعيف فعلى ضروب..."[2].

فالمؤلف في مسائله يتبع طريقة الاحتمالات الممكنة ثم يتتبعها احتمالا احتمالا إلى أن يخرج بالاحتمال الأقوى، وهذا يعنى الإعداد للمنهج قبل البدء فيه، واستمع إليه وهو يوجه لقول ابن مجاهد في قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ..."[3]، ضم الواو اتفاق، يقول: "الواو في اشتروا ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل للدرج، التقت مع الساكن المبدل من لام المعرفة فالتقى ساكنان، فحركت الأول منهما لالتقائها، ولا يخلو التحريك فيها من أن يكون بالضم، أو بالكسر، فصار الضم أولى بها ليفصل بالضم بينهما وبين الواو ... فحركت بالضم دون الكسر لذلك"[4]

ثم يذكر بعد ذلك أدلة تقديم الضم على الكسر لالتقاء الساكنين هنا، وما على شاكلتها من الآيات والأمثلة حتى يبلغ بها خمسة أدلة منها "أن قوما أبدلوا من هذه الواو همزة، فقالوا: اشترؤا الضلالة ..."[5].

---

(١) المحتسب: ١/ ٢٨٨.

(٢) انظر: الحجة ٣/ ١٧٩.

(٣) البقرة: ١٦.

(٤) انظر: الحجة جـ٧ (البحث: مهدي إبراهيم: ٣٠٢).

(٥) نفسه: ٣٠٥.

ومن هنا فقد كان لأبي علي منهج اتبعه وحرص عليه وهو أن يجمع كل ما يتصل بالموضوع حتى لو استدعى الأمر الاستطراد والتطويل.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

يعتمد أبو علي على السماع ويحتج به في كل ما عرض له من معان وأبنية وأقيسة واستعمالات وأحكام، يقول: "ألا ترى أنه قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء به الاستعمال فإذا لم يستعمل له ترك وإن أجازه القياس، فلا يستعمل في الكلام (وذر) ولا (ودع) ولا ما أشبه ذلك لامتناعه في الاستعمال وإن أجازه القياس ... وهذه العلل إنما تستخرج وتوضح بعد سماع الشيء واطراده في الاستعمال ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة، فإذا أدى إلى خلافه وجب أن يشذ ويطرح ..."[1].

فالقول عند الفارسي -هنا- لا يوصل إلى الغاية المطلوبة إلا بشاهد من القرآن الكريم والحديث الشريف أو الشعر العربي.

أما القرآن فهو موضوع الكتاب ومادته ففي كل موطن يأتي الدليل القرآني على التوجيه الذي يذهب إليه المؤلف، كقوله:
"الأكل مصدر أكلت أكلا وأكلة، فأما الأكل فهو المأكول يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾[2]".

أما الحديث فقد كان أقل الشواهد ورودًا في الحجة، وهو لم يأت به على قضية نحوية -على حد علمي- وكل ما رأيته هو استدلاله به في اللغة والمعنى، ومنه في اسم الجنس الذي يراد به الكثرة يجوز أن يكون معربًا بالإضافة وهذا التعريف يضاهي التعريف بأل الجنسية قال:

"قال ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: منعت العراق درهمها وقفزها"[3].

ومن استدلاله على صحة المعنى ما أورده لبيان معنى "الجدب" حيث قال:

---

(١) الحجة: ٣/ ٧٢٣ (بحث: محمد حسين الحسين برقم ١/ ١٦٥/ ٥ الأزهر).

(٢) سورة: إبراهيم ١١٨.

(٣) الحجة: ٣/ ١٤٥ (بحث محمد سعيد رمضان).

"... يراد به الجدب وخلاف الخصب فمما أريد به الجدب ... قوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: اللهم سنين كسني يوسف"[1].

ثم نأتي إلى الشعر وهو الثاني بعد القرآن من حيث الاستدلال به وقد استدل به على الألفاظ والمعاني والقواعد النحوية، وقد يتحول الفارسي إلى شرحه وإعرابه حتى يكاد ينسينا مجال وروده في هذا الكتاب.

وهو لم يلتزم في الشعر بالأشعار التي سمعت عن القدماء الذين يحتج بكلامهم لأنه قد يأتي بالدليل الشعري من أشعار المحدثين لموافقتها أشعار القدماء في الاستعمال يدل على ذلك قوله في الاستدلال بقول 'المحدث' بعد أن أورد بيتًا لأبي ذؤيب الهذلي: قال: "وكذلك قال المحدث:

سيان كسر رغيفه　　　أو كسر عظم من عظامه"[2]

فهو من محبي الشعر يدل على ذلك استطراده فيه فلا يكتفي منه بالشاهد الواحد، أو لعل ذلك من أجل رغبته في تثبيت القاعدة النحوية، ومن ذلك استدلاله على إعمال 'اسم المصدر فبعد أن استدل بالبيت المشهور وهو قول القطامي:

كفرًا بعد رد الموت عني　　　وبعد عطائك المائة الرتاعا

يضيف إليه قول لبيد بن ربيعة:

باكرت حاجتها الدجاج بسحره　　　لأعلَ منها حين هب نيامها

قال أبو علي: "وفسروه على باكرت حاجتي إليها فأضيف إلى المفعول كما يضاف المصدر إليه"[3].

أما من حيث الأدلة العقلية في كتاب الحجة فالقياس من أدلته التي يحتج بها شريطة أن لا يعارض السماع يقول:

"والأشهر الأقيس (مت تموت) مثل: (قلت تقول) و(طفت تطوف) والكسر شاذ في القياس وإن لم يكن في الاستعمال بشذوذ اليجدع ونحوه..."[4].

---

(١) الحجة: ١١٨.

(٢) الحجة: ٣/ ١٤٥ (بحث: أحمد السيد الحديدي).

(٣) نفسه: ٣/ ١٣، وانظر: ١٥٨.

(٤) نفسه: ٣/ ٣٢٦.

فهو كما أسلفنا في كثير من المواضع وكما هو معروف عن أبي علي من أقواله المتكررة التي مفادها التنبيه على درجة القياس وأنها تلي السماع يقول أيضًا:

"ألا ترى أنه قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء به الاستعمال فإذا لم يستعمل له ترك وإن أجازه القياس لامتناعه في الاستعمال ..."(١).

فالمؤلف يكرر -في أكثر المواضع- أن العقل بعد النقل الذي هو أولى بالاتباع.

وقد عني بالتعليل عناية كبيرة حتى أنه قد يعلل للشيء ويعلل لنقيضه، وتكاد لا تجد مسالة نحوية أو صرفية أو لغوية لم يصحبها تحليل وتعليل، والأمثلة على ذلك في كل موقع.

ومن ذلك حينما تعرض لإعراب قوله تعالى: ﴿قَالَ لاَ تَثْرَيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾(٢). وقضى بعدم تعلق الجار والمجرور والظرف بالمصدر "تثريب" لبنائه على الفتح مع لا، ولو تعلقا به لم يجز البناء، حيث قال معللا لذلك:

"لا يجوز أن يبني الاسم دونه -أي دون ما تعلق به من الجار والمجرور والظرف- لأن البناء إنما يكون في آخر الاسم كما أن التثنية والجمع كذلك، فكما لا يثنى قبل أن يتم بصلته كذلك لا يجعل مع الأول اسمًا واحدًا"(٣).

فانظر وجه التنظير بين بناء اسم "لا" على الفتح والتثنية، والجمع.

٢- تقويم المادة العلمية:

يعتبر كتاب الحجة موسوعة جامعة لألوان شتى من الثقافة العربية والحضارة الإسلامية في قرننا، إلا أن المؤلف تناوله على غير نظام واحد وأدخل فيه ما ليس منه من مرويات الآخرين كابن السراج مثلا يدل على ذلك قوله:

"قال أحمد بن يحيى من حجة الكسائي أنه يقال: (ملك الناس) مثل سيد

---

(١) انظر: الحجة جـ٣، (البحث) أحمد السيد: ص٧٢٣.

(٢) سورة: يوسف ٩٢.

(٣) الحجة: ٢/ ٢٤-٢٥.

الناس ... وقال أبو عبيد في قوله: (ملك يوم الدين) معناه: الملك يومئذ ليس ملك غيره ... قال أبو بكر محمد بن السري: الاختيار عندي: (ملك يوم الدين)...[1].

فالمؤلف يشرح المدلولات ويبين القراءات التي ذكرها ابن مجاهد ويستطرد إلى غير النحو من ذكر المرويات والاختلافات والوجوه وما يتعلق بذلك من الظواهر الصرفية واللغوية والصوتية، كقوله:
"والهاء تشبه الألف في المخرج من الحلق ..."[2] وقوله: "وإن جعلت (بشرى) في موضع تنوين، جاز أن يكون (يومئذ) من صلته، وإن جعلته في موضع الفتح للنفي جاز أن يكون خبرًا لأن (بشرى) حدث، فلا يمتنع أن يكون خبره ظرفا من الزمان"[3].

والمؤلف من خلال تنقله من جهة أخرى واستطراده من موضوع إلى موضوع آخر يبتعد كثيرًا عما يتعلق بالآية وكلماتها من لغة ونحو وصرف وغيرها مما يجعل الإنسان لا يظن من أنه يقصد التوجيه للقراءة بل يظن أن يقصد التفسير والإعراب، كما أنه يكثر من الأمثلة والشواهد المتناظرة ويستطرد في بحوث أخرى لتلك الأمثلة والشواهد حتى التي لا تتصل بموضوعه الأصلي ومن ذلك تعرضه في قوله تعالى:﴿ اهدنَا الصِّرَاطَ الْمُستَقِيمَ﴾ لقوله تعالى: ﴿ يَهْدِي بِهِ اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ ﴾[4] التي أتى بها دليلا عليها، ثم يقول: (سبل السلام) أي سبل دار السلام بدلالة قوله: ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلاَمِ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[5] وتكون إضافة الدار إلى السلام على أحد وجهين: إما أن يراد به الإضافة إلى

---

(١) الحجة: ١/ ٨.
(٢) نفسه: ٣/ ٥٧.
(٣) نفسه: ٣/ ٢٦.
(٤) في الآية من سورة المائدة: ١٦.
(٥) في الآية من سورة الأنعام: رقم ١٣٧.

السلام الذي هو اسم من أسماء اللّه على وجه التعظيم لها والرفع منها، كما قيل: الكعبة بيت اللّه، والخليفة عبد اللّه، وإما أن يراد بالسلام: جمع سلامة، كأنه دار السلامة التي لا يلقون فيها عنتًا ولا تعذيبًا ..."[١].

وهو يتجوز ويتسامح في التعبير ومن ذلك قوله في إعرابه: "أكرم بزيد" حيث يقول: "فالجار والمجرور في موضع رفع بالفعل"[٢] علمًا أن الذي في موضع رفع هو المجرور فقط أما الباء فإنها حرف جر زائد، فزيد مرفوع لفظًا مجرور محلا، قال ابن هشام: "... وزيدت الباء إصلاحًا للفظ"[٣].

ومنه قوله: "إلا أن قوله: ﴿ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ ﴾[٤] ... احتمل (من شاء) ضربين من الإعراب، أحدهما: أن يكون مرفوعًا بالابتداء و(فليؤمن) في موضع خبره، والآخر: أن يكون مرتفعًا بضمير يفسره (فليؤمن) مثل: زيد ليضرب"[٥].

علمًا أن المحتمل للضربين من الإعراب "من" وحدها، أما جملة الصلة "شاء" فلا محل لها من الإعراب.

ومن هنا يمكن القول أن أبا علي قد أثرى القارئ ولم يترك في نفسه أي مثار للتساؤل لذلك فقد كثرت استطراداته وطالت تفسيراته وبسطت علله فتشعبت بذلك مسائله وموضوعاته واعتراها الغموض.

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف أسلوب الحجة بالإطناب لكثرة ما فيها من المناقشة والاعتراضات وتعدد الوجوه والاحتمالات، فالمؤلف لا يترك المسألة إلا بعد أن يقول فيها كل شيء، وهذا ما يحتم الغموض ونسيان الهدف المطلوب بالإضافة إلى الفصل بين الأمور

---

(١) الحجة: ٣/ ٨٨٧.

(٢) الحجة: ٣/ ٧٣٤.

(٣) المغني: ١/ ١٠٦.

(٤) الكهف: ٢٩.

(٥) الحجة: ٣/ ٨٠٨.

المتلازمة والتباعد بينها في كثير من المواضع كبعد المبتدأ عن خبره حتى تظن بأنه لا يخبر عن المبتدأ، ويفصل بين أمّا وجوابها حتى ينسى القارئ بعد ذلك أنه أتى بالجواب، يقول: "فأما قوله:﴿ إِنَّ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءنَا وَرَضُواْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[1] أي بدلا من الآخرة، كما قال:﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[2]، ومعنى (من الآخرة) أي بدلا منها، كما قال: ﴿ وَلَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[3] أي بدلا منكم، ومثل هذا قوله: ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾[4]، وقوله: ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِن بَعْدِكُم مَّا يَشَاء كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ ﴾[5].

وقال الراعي:

أخذوا المخاض من الفصيل غلبة ... ظلمًا ويُكْتَبُ للأمير أفيلا

وقال آخر:

كسوناها من الريط اليماني ... مُلاءً في بنائقها فضول

أي بدلا من الريط، ويكون قوله: (لا يرجون لقاءنا) أي: لا يخافون ذلك، لأنهم لا يؤمنون بها، فلا يوجلون منها كما يوجل المؤمنون المصدقون بها، المعنيون بقوله:﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا ﴾[6]، وقال: ﴿وَهُم مِّنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ ﴾[7]، فيكون الرجاء هنا الخوف، كما قال: ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾[8]....".

أرأيت طول الفصل بين "أما" وجوابها "فيكون" فما ذلك إلا لأن المؤلف أراد أن يمهد لهذا الجواب.

---

(١) سورة: يونس ٧.

(٢) التوبة: ٣٨.

(٣) الزخرف: ٦٠.

(٤) النساء: ١٣٢.

(٥) الأنعام: ١٣٣.

(٦) النازعات: ٤٥.

(٧) الأنبياء: ٤٩.

(٨) الحجة: جـ٥: (بحث حامد محمد مصطفى) ص٢٣١.

أما في الفصل بين المبتدأ والخبر فانظر قوله:

"ومما يؤكد ترك الإمالة في هذا الضرب - لأن فيها انتحاء نحو ما كان كرهه - تركهم الإمالة في ..."[1] فيكثر في أسلوبه الجمل الاعتراضية، كما يكثر عود الضمير إلى المفهوم من فحوى الكلام كقوله: "أعلم أن الحركات التي تكون للبناء والإعراب يستعملون في الضمة والكسرة منهما ضربين"[2]، فقوله: "منهما" يعود إلى المعرب والمبنى المفهومان من الإعراب والبناء.

كما يظهر في أسلوبه في بعض المواضع - عدم الانسجام، الأمر الذي يؤدي إلى ستر المعنى المطلوب، يدل على ذلك قوله: "... فكما لا يثنى قبل أن يتم بصلته كذلك لا يجعل مع الأول اسمًا واحدًا"[3].

ويميل أبو علي إلى الإجمال ثم التفصيل أحيانًا، فالأفعال المتعدية على ثلاثة أضرب، ويبينها، وحروف المعجم على ضربين، ساكن ومتحرك، والساكن على ضربين، وحركة البناء التي تسكن على ضربين، فهو يعد كلا ثم يفسر كل ضرب[4].

كما أنه يبتعد في بعض تعبيراته عن المألوف فيؤنث النصب والرفع ليدل بهما على علامتهما فيقول: "وهذه الفتحة تشبه النصبة"[5].

وخاتمة القول، أننا لا ندعي أننا وصفنا أسلوبه وتقصينا ما فيه ولكننا نقول بالجملة أبرز الصفات، وطبيعة الحال تقتضي أن لا يكون أسلوب هذا الكتاب كما وصفنا، لكنها الأعم الأغلب فيما يتعلق بالتفسيرات والتوجيه للقراءات والتعليل لبعض المسائل النحوية.

ويحسن بنا بعد أن ذكرنا عددًا من مؤلفات الفارسي في هذا الاتجاه أن نلخص خصائصها العلمية والأسلوبية فيما يلي:

---

(١) انظر: الحجة: ٢/ ٣١٩.

(٢) الحجة: ٣/ ٥١٢.

(٣) الحجة: ١/ ٢٣٦.

(٤) انظر: الحجة ٣/ ٤٤١، ٥٠٥.

(٥) انظر: الحجة ٣/ ٥٠٨.

- **من حيث المنهج:**

يمكن أن نصف مؤلفات الفارسي التي مررنا بها فنقسمها إلى قسمين:

الأول: وهو ذو طابع مترابط ومنسجم مع فكرته الرئيسة مثل كتاب الحجة، فله منهج مترابط يتفق وما قرره في مقدمته، والتنظيم فيه منسجم إذ إنه يتابع تسلسل السور القرآنية وآياتها. وكذلك كتاب الشعر لأنه ينظم له أبوابًا.

الثاني: وهو ما لا ينتظم تحت منهج معين ولا ينخرط تحت موضوع واحد، وهذا يشمل مسائله المختلفة، التي مرت بنا.

- **من حيث الموضوع:**

يمكن أن نقرر أن مؤلفات الفارسي تنقسم إلى قسمين أيضًا:

الأول: يختص بدراسة القرآن وعلومه وقراءاته مثل الحجة في القراءات السبع. وهو على الرغم من احتوائه على الدراسات القرآنية ففيه مادة نحوية كبيرة ومواد لغوية وصرفية.

الثاني: يختص بالدراسات النحوية والصرفية واللغوية ومن هذا النوع كتاب الشعر والمسائل المختلفة.

- **من حيث المصادر:**

فإن مادة الفارسي المستعملة في مؤلفاته يستمدها -في الغالب- من كتاب سيبويه، فهو حينما يبحث عن 'لدن' مثلا، يقول: (قال سيبويه) كما يستمد مادته من البصريين والكوفيين واللغويين والنحويين الآخرين كالأصمعي وأبي عبيدة وثعلب والمبرد ... إلخ.

ويستخدم الأبيات الشعرية والأمثال والأقوال والآيات القرآنية كمادة أساسية مع تفاوت بينها في الكثرة والقلة، وذلك في سائر مؤلفاته.

- **من حيث الأسلوب:**

يعتمد في أسلوبه -في أغلب الأحوال- على طرح الأسئلة والإجابة عنها،

والنقاش والجدل، والتأكيد والاستطراد، واستعمال الاصطلاحات والأحكام الصادرة عن الاستنتاج الذي يتوصل إليه، والاستشهاد والاستدلال وحسم القضايا بثقة، فكل ذلك صفة مشتركة بين مؤلفات الفارسي ورسائله.

  

شرح الكتاب للرماني[1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

يتناول الرماني في شرحه هذا، كتاب سيبويه بهدف شرحه وإيضاحه، متبعًا في ذلك خطوات محددة، سار على منوالها من أول الشرح إلى آخره، حيث بدأ بعناوين الكتاب يغير العنوان إذا كان غامضًا ويوجزه إذا كان طويلا، ومن العناوين التي غيرها تبعًا لخطته في ذلك (باب التوابع) إذ كان هذا العنوان في الكتاب هو (هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك، وباب نداء المضاف إلى المضاف حيث كان عنوان هذا الباب في كتاب سيبويه هو: "هذا باب تضيف إليه ويكون مضافًا إليك"[2].

وبانطلاق الرماني من العنوان يبدأ بشرح الغرض الذي انعقد من أجله ذلك العنوان ثم المسائل التي اجتمعت فيه ثم يقوم بناقشتها ومعالجتها.

وهو يحافظ على هذه الخطوات في جميع الأبواب إلا أنه لم يحافظ على مجرد الإيضاح والبيان حيث تعدى ذلك إلى من جاء بعد سيبويه من النحاة فناقش آراءهم بمثل ما ناقش به آراء سيبويه ومن أولئك النحاة المازني والمبرد وابن

---

(١) أ - الرماني هو أبو الحسن عيسى بن علي بن عبد اللّه الرماني النحوي المتكلم، أحد الأئمة المشاهير في القرن الرابع، جمع بين الكلام والعربية، وهو يؤيد المذهب البصري، وهو معتزلي يميل إلى الفلسفة ..".

(انظر: نزهة الألباب: ٣١٨، وإنباء الرواه: ٢/ ٢٩٤، وبغية الوعاة: ٢/ ١٨).

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور: المتولي رمضان أحمد الدميري وقد طبع منه المجلد الأول والثاني، إلى باب "النداء" بمطبعة التضامن بالقاهرة، أما المجلد الثالث والرابع وهما بتحقيقه في مكتبة جامعة الأزهر برقم ١/ ٣٩٧/ ٢ج - قام الدكتور/ مازن المبارك بتحقيق بعض النماذج في كتابه الرماني النحوي ط. دار الفكر بيروت مبتدئا بباب: "المكان المختص الجاري مجرى المبهم".

(٢) شرح الرماني: ١/ ١٩٥، وانظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٣١٨.

السراج، وهو في كل ذلك يحلل ويعلل ويقارن ويرجح الأصوب في نظره، يقول في باب (الحروف التي تدخل على الفعل خاصة وهي غير عاملة):

"وكان ابن السراج يعتل في ذلك بأن ما كان عاملا في الفعل يختص بدخوله من أجل عمله فيه، كما أن ما عمل في الاسم يختص بدخوله عليه من أجل عمله فيه ..."[1].

وقد تعدى الرماني أبواب النحو إلى غير النحو من العلوم الأخرى، فأدخل تنافر الحروف في تأليف وتعرض لمخارج الحروف وأحكام الأصوات في الإمالة، وكذلك عدد حروف العربية وأحوالها وأقسامها.

وهو لم يكن في شرحه للكتاب منتميًا إلى مذهب معين، إذ إنه في بعض آرائه النحوية إلى جانب البصريين، وفي بعضها الآخر إلى جانب الكوفيين، وأحيانًا يستقل عنهما برأيه، أما الأصول فقد التزم بأصول البصريين في القياس والسماع والإجماع، وتأثر بالمنطق وحكمه.

ومن آرائه البصرية رأيه في الفعل والمصدر، يقول: "الفعل يصلح أن يوصف به وهو مشتق من المصدر ..."[2].

ومن آرائه الكوفية رأيه في "كي" وهو: أن "كي" تنصب بنفسها لا بأن مضمرة بعدها[3].

ومن الآراء التي انفرد بها -على حد علمي- رأيه في عامل الرفع في الخبر حيث قال بعد أن استعرض آراء البصريين والكوفيين: "الابتداء يعمل الرفع في شيئين: المبتدأ والخبر الذي هو هو لأنه يجب في كل منهما أنه معتمد الكلام، فالمبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة، والرفع علامة في الاسم لمعتمد الكلام"[4].

---

(١) شرح الرماني: ١/٢١٨.

(٢) شرح الرماني: ١/٣١١.

(٣) نفسه: ١/٣١٧.

(٤) نفسه: ٢/٣٢٣.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

استدل الرماني في كتابه هذا بالأدلة النقلية الممثلة في السماع وهي تنقسم إلى قسمين هما:

١- سماع مطرد: وهو الذي يكون له أصل يكثر استعماله إلى درجة غلبته على الباب وهو الذي يستدل به ويقاس عليه.

٢- سماع نادر: وهو ما يحفظ عن العرب ولا يستدل به، ولا يقاس عليه كقوله في باب "ما فعله على معنيين": "... وهذا لا يقاس عليه ولكن يبين وجهه إذا تكلمت العرب به وإنما لا يقاس لأنه على طريق النادر"[1].

وكذلك قوله في باب النسب، حينما تحدث عن النسب إلى شاء: "والنسب إلى شاء شاوى، ولا يجوز غيره لأنه مهمل ... ولا نقيس على المهمل لأن إهماله نادر والنادر لا يقاس عليه"[2].

والرماني يتبع ما ورد في كتاب سيبويه من الشواهد لذلك فإنه لم يتطرق إلى البحث عن نسبتها واكتفى بالشرح والاستدلال على موطن الشاهد وقد جاءت أدلته النقلية على نحو ما يأتي:

- **القرآن الكريم**: وقد استشهد سيبويه بكثير من آيات القرآن الكريم مؤيدًا بها ما وصل إليه من أحكام فكانت الآية عنده دليلا يثبت بها حجة الاستنتاج، وقد يكون لها أكثر من قراءة فيثبت سيبويه وجوه قراءاتها.

ولم يكن الرماني في ذلك مخالفًا لسيبويه وإنما كان مثله في الاستدلال ومن ذلك مثلا أن سيبويه استشهد في باب الواو بقوله تعالى: (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم اللّٰه الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)[3] وذكر أنها مما ينصب وأن بعضهم قرأها بالجزم، فوقف الرماني عند هذه الآية وقال:

---

(١) شرح الرماني: ٣/٢٦٨.

(٢) نفسه: ٢/٢٦٧.

(٣) الكتاب: ٣٨٣، والآية من سورة آل عمران: ١٤٢.

"هل يجوز (ويعلم الصابرين) على قراءة الحسن؟ وما الفرق بينهما؟ ثم أجاب عن ذلك بقوله: وفي التنزيل: (ولما يعلم اللَّه ...) الآية بالنصب على الصرف وقد قرئ: (ويعلم الصابرين) والنصب على لما يجمع الجهاد مع الصبر، فهو حث عليه على هذا الوجه، فأما الجزم فعلى الحث على الجهاد وعلى الصبر وكلا الوجهين حسن والأول أبين"[1].

فهكذا وازن الرماني بين قراءتين: قراءة مشهورة وقراءة نسبها إلى الحسن، ثم بين صلة كل من الوجهين الإعرابيين بالمعنى وحكم بحسنهما جميعًا ثم رجح الأول.

- **الحديث الشريف:** لم نجد أحاديث في شرح الرماني، ولعل ذلك راجع إلى أن الرماني كان ممن يقولون بعدم الاحتجاج بالحديث اعتمادًا على أنه كان يروى بالمعنى، وأنه كان يرويه العربي والعجمي.

- **أقوال العرب:** احتج الرماني بأقوال العرب ووازن بينها وذكر عللها ثم استدل بأحسنها عنده، ومن ذلك تعرضه لكسر أول الفعل المضارع عند الحجازيين، ومخالفتهم لبنى تميم في شكل الأعداد المركبة، وهذا دليل من شرح الرماني لهاتين اللهجتين، الحجازية والتميمية وموازنته بينهما وتقويته لأحسنهما وشرحه للثانية لأنها جاءت عن عرب موثوق بهم.

قال الرماني في باب مضاعف الفعل: "ما الذي في مضاعف الفعل؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم وجب الإدغام في تحرك الثاني؟ ولم جاز الإدغام والإظهار؟..."[2]، ثم قال في الجواب الذي يجوز في مضاعف الفعل: "إذا كان الثاني في موضع حركة الإدغام بإجماع العرب، لأن إظهار التضعيف يثقل من أجل رفع اللسان ورده إلى موضعه ليرفع للحرف الآخر فهذا ثقيل، فإذا وقع الإدغام صار رفع اللسان للحرفين رفعًا واحدًا تخف لهذه العلة وذلك كقولك

(١) شرح الرماني: ٢/ ٢٧٤.

(٢) شرح الرماني: ٣/ ٢٧٦.

يود ويفر ويعض، فهذا لابد من الإدغام فيه ... وأما بنو تميم فيجب على مذهبهم الإدغام لأنهم يحركون الثاني ... فأهل الحجاز يقولون: اردد ولا تردد وافرر ولا تفرر واعضض ولا تعضض ... وبنو تميم يقولون: رد وفر وعض ولا ترد ولا تعض ولا تفر فيحركون الثاني ... ومذهب أهل الحجاز أقيس ... ومذهب بني تميم حسن ...»[1].

أما من حيث الأدلة العقلية فقد صرح في شرحه هذا بأن النحو صناعة، وأن تلك الصناعة لا غنى لها عن القياس لشدة حاجتها إليه، لذلك فقد اعتبر القياس هو الطريق الموصل إلى تعليل أحكامه من جهة وتعليل أحكام سيبويه التي قام بشرحها من جهة أخرى.

كما أن القياس هو السلاح الفعال والدليل القاطع الذي يدافع به الرماني عن رأيه ويحكم ويسقط آراء الآخرين أو يضعفها بموجبه.

ومنه قوله: «ومن ذلك قولهم: ما أكثر قائلته، فالقياس في هذا: ما أقيله لأنه من قال يقيل، إلا أنه استغنى -أي سيبويه- عن ما أقيله بما أكثر قائلته، وخالفه في ذلك كثير من النحويين، وزعموا أنه قد سمع ما أقيله عن العرب، وهذا الذي ذكروا غير مدفوع ولا هو مفسد لمذهب سيبويه لأنه وجد الأغلب في كلام العرب ما أكثر قائلته، فاستخرج العلة في ذلك وهي الاستغناء في الأكثر عن ما أقيله»[2].

فالرماني هنا لم يدفع مزاعم النحاة من أنهم سمعوه عن العرب ولكنه أيد سيبويه لأنه كان إلى جانب الأكثر المسموع عن العرب.

ونخلص إلى القول فيما يتعلق بالأدلة إلى أن الرماني قد اعتبر إجماع النحاة أصلا لا تجوز مخالفته لأنه بمثابة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور زاعمًا بأنه يفوقهم لأن عقله فوق كل العقول وهذا خزي وعيب، يدل على ذلك قوله

---

(١) شرح الرماني: ٣/٢٧٦.

(٢) شرح الرماني: ٢/٢٦٧.

حينما رد على من زعم أن همزة "أفكل" أصلية حيث قال: "فإن التزم هذا فقد خالف جميع النحويين وكفى بذلك عيبًا مخالفته جميع أهل الصناعة، كما لو خالف مخالف في مسألة من الهندسة جميع أهل الصناعة لكان ذلك عيبًا، وكذلك لو خالفهم في مسألة قد أجمعوا عليها في الجبر والمقابلة، ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء وكفى بهذا عيبًا وخزيا"(١).

وقال في موطن آخر: "وكل من خرج عن إجماع أهل الصناعة فقوله مرذول"(٢).

كما وصف من خرج عن إجماع النحاة بقلة العقل فقال: "... وكذلك كل حرف تدعي زيادته فيخرج بذلك عن إجماع النحويين وما تتقبله طباع العرب والمولدين ويكون سبيل ذلك في منافرة الطباع كسبيل من تزيا بزي مرذول عند الجميع، ومثل هذا لا يحمل نفسه عليه عاقل متدبر"(٣).

٢- تقويم المادة العلمية:

أتقن الرماني موضوعات ومسائل الكتاب لأنه وضع لذلك خطوات محددة سار على منوالها في كل موضوع ابتداء بالعنوان وانتهاء بالنتيجة التي توصل إليها، إلا أنه تجاوز مناقشة آراء سيبويه وأحكامه إلى آراء وأحكام النحاة الآخرين الذين جاءوا من بعده واستطرد في التحليل والمناقشة والاستنتاج، وجمع إلى النحو غيره من مسائل اللغة وما دار حول ذلك من آراء واختلافات.

وقد تميزت موضوعاته ومسائله بالتعدد والتحليل الدقيق والتعليل والنظام وحسن صياغة الأسئلة ودقة الإجابة عنها، وقد ظهر أثر المنطق في هذا الترتيب وفي استخدام الألفاظ والمصطلحات المنطقية كالمبهم والمختص وأعم العام وأخص الخاص وغير ذلك. قال الرماني: "وإنما أدخل في هذا الباب تفسير الغريب للحاجة إليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الإعراب، فجرى على طريق التبع للغرض"(٤)، وقال:

---

(١)شرح الرماني: ٢٧٧.

(٢)شرح الرماني: ٢٧٨.

(٣)شرح الرماني: ٢٧٨.

(٤) شرح الرماني: ٢٢٠.

"ولا يجوز أن يقوي هذا المختص الجاري مجرى المبهم قوة المبهم لأنه محمول عليه بالشبه وكل محمول على غيره بالشبه فهو أضعف منه في موجب ذلك الشبه"[1].

وهو في مسائله وموضوعاته يعتمد على العقل فيعلل الأحكام النحوية بناء على توجيهاته، يدل على ذلك تعليله المخالفة في مدلول النقيضين التي يعلل بها كون التنوين علامة للتنكير حيث قال:

"وإنما جاز أن يكون التنوين علامة للنكرة في الأصوات المبنية لغلبته على النكرات في أكثر الأسماء، فأكثر ما لا ينصرف في المعرفة ينون في النكرة، والأجناس تنون في النكرة وتمنع بالألف واللام في المعرفة ... فلما دل الألف واللام على المعرفة دل نقيضه الذي هو التنوين على النكرة في هذه الأصوات المبنية"[2].

وهو يحتم ثبوت الحجة ووضح الرأي إذا كان هناك شاهد من القرآن، يظهر هذا في مناقشته للخلاف بين يونس وسيبويه في دخول الاستفهام على الجزاء، فقد خالف يونس في ذلك سيبويه وقال: "إن تأتني آتيك، على أآتيك إن تأتني، وقبحه سيبويه ؛ لأنه بمنزلة: إن تأتني آتيك، إذ كان حرف الاستفهام مما يصلح أن يكتفى ببيان الجزاء"[3].

قال الرماني في ذلك: "وهو الصواب على ما بينا من العلة وفي التنزيل: ﴿ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾[4] فهذا قد جاء على اعتماد الجزاء وهو شاهد بين على قول سيبويه... وليس فيه ضعف لأنه في القرآن الذي هو أجل الكلام"[5].

وهو في قضاياه النحوية والصرفية واللغوية التي تعرض لها في كتابه قد

---

(١)شرح الرماني: ٢٣١.

(٢)شرح الرماني: ٢٧٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٤٤.

(٤) الأنبياء: ٢١.

(٥) شرح الرماني: ٢/ ٢٧٥.

اعتمد على الموازنة والمناقشة والترجيح كما وازن بين القراءات وأقوال العرب، وتوصل إلى ما توصل إليه فيها جميعًا من خلال التعليل والدليل، وهذا ما أعطى أحكامه صفة القبول.

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف أسلوب الرماني في هذا الكتاب بالترتيب في عرض أفكاره من أول أبواب الكتاب إلى آخر أبوابه، مما يعتبر خطة منطقية صارمة تبدأ بالغرض الذي يثير حوله الأسئلة المتدرجة من العموم إلى الخصوص، ثم تليها الإجابة التي تنسجم معها في التدرج من العموم إلى الخصوص لأن الأسئلة عن الجزئيات تقتضي إجابة متخصصة بالمسائل الجزئية، فهو يفصل الأسئلة ثم يفصل الإجابة، فمن أسئلة العموم: (ما الذي يجوز؟ وما الذي لا يجوز؟) ومن أسئلة الخصوص: (وما موقع الاسم الذي هو أحق؟) وهكذا تكون الإجابة[١]. إلا أن هذا الانسجام في أسلوب الرماني يقابله في بعض المواضع شيء من الغموض؛ نتيجة لشيوع المصطلحات المنطقية في أسلوبه وعدم الانسجام بين بعض كلمات الجملة، يدل على ذلك مثل قوله: "الذي يجوز في صفة المبهم أن يوصف بالجنس؛ لأنه إذا عرض فيه تنكير بطلت دلالته على الجنس فوصف به لتكمل دلالته بالبيان عن الجنس، ولا يجوز أن يوصف بالجنس غير المبهم؛ لأنه إذا عرض فيه تنكير لم تبطل دلالته"[٢].

وكقوله: "ما الفرق بين إيجاب الحاسة بعلم الشيء ضرورة وبين إيجاب الحاسة بعلم الحاسة بالدلالة؟ ..."[٣].

والموازنة بين الأشياء هي من خصائص أسلوب الرماني في شرحه وهي لا تقل أهمية عن المحاورة والمناقشة والاستنتاج في وضوح الهدف. ومن ذلك

---

(١) انظر: الرماني النحوي، د. مازن المبارك، ص٣١٣.

(٢) شرح الرماني: ١/ ٢٣٠.

(٣) نفسه: ١/ ٢٣٩.

موازنته للتفريق بين موقع الاسم وموقع الفعل[1]. وكموازنته بين المبتدأ والخبر ليثبت عمل الابتداء فيهما حيث يقول: "والابتداء يعمل في الرفع في شيئين: المبتدأ والخبر" الذي هو هو، لأنه يجب في كل واحد منهما أنه معتمد الكلام، فالمبتدأ معتمد البيان، والخبر معتمد الفائدة ..."[2].

  

(١) الرماني النحوي: ٣١٣.
(٢) الرماني النحوي: ٣١٤.

كتاب المحتسب لابن جني[1]

١- عرض المادة العلمية:

أ - **الموضوعات والمسائل:** يتناول ابن جني في هذا الكتاب ما شذ عن القراء السبعة من قراءات، وقد أوضح ذلك بنفسه فقال:

"وأنا -بإذن اللّه- بادئ بكتاب أذكر فيه أحوال ما شذّ عن السبعة، وقائل في معناه مما يمن به اللّه عز وجل"[2].

وهو في تناوله ما شذ عن القراء السبعة من قراءات إنما يأتي بالقراءة ويستشهد لها بمثلها أو بما عنَّ له من المأثور ثم ينطلق إلى مسائل اللغة والنحو والصرف، ولا يلتزم الترتيب في إيراد تلك المسائل، لذلك فقد جاءت مسائله متداخلة متشابكة، وقد يشرح مسالة نحوية وينتقل منها إلى أخرى صرفية أو لغوية ثم يعود ثانية إلى أخرى نحوية وهكذا ...

وهو إذا وقف عند القراءة الشاذة فقد يحكم عليها بالغلط وقد يصفها بالضعف أو بالقبح أو بالفساد أو أنها مشكل أو أنها لغة مرذولة[3] كما أنه قد يوجه النقد للقارئ كأن يصفه بالغفلة أو السهو، أو الوهم[4].

وابن جني يذكر اللغات واللهجات ويورد لها ما يؤيدها من أشعار وأقوال، يدلنا على ذلك قوله:

---

(١) أ - ابن جني: هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ولد في الموصل، ونشأ فيها وتلقى مبادئ العلم فيها، ثم تنقل بين الموصل والشام وحلب وواسط وبغداد، فكان واسع العلم عظيم الدراية (انظر: بغية الوعاة: ٤٨٩).

ب- حقق كتاب المحتسب، الأستاذ/ علي النجدي، والدكتور/ عبد الفتاح شلبي، وهو من منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في ج.م.ع.

(٢) المحتسب: ١/ ٣٥.

(٣) انظر الصفحات: ١/٨٣، ١٢٤، ١٦٥، ١٩٣، ٢٠٦، ٢٧٠، ٢٧٢، و٢/٤٢، ٦٩، ١٥٨، ١٦٣، ٢٦٦، ٣٠٤ ، ٣٢٢، ٣٤٤ المحتسب.

(٤) انظر الصفحات: ٢/ ٢٩، ٣٠٤، ٣٢٠ ، ٣٤٤ المحتسب.

"وأما قراءة طلحة (فإمّا ترينَ) فشاذة ولست أقول إنها لحن ... لكن تلك لغة: أن تثبت هذه النون في الجزم وأنشد أبو الحسن:

لولا فوارس من قيس وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

كذا أنشده (يوفون) بالنون ..."[1].

إذا ذكر عددًا من اللغات قد يفاضل بينها يدلك على ذلك قوله:

"قوله تعالى: (ينحتون) أجود اللغتين نحت ينحِت ..."[2].

وهو ممن يؤيدون الصواب ويأخذون به من الفريقين البصري والكوفي فعلى الرغم من تصريحه بالانتماء إلى البصريين إلا أنه قد يخطئ البصريين في بعض آرائهم ويأخذ بما يراه صوابًا، قال: "وقد تقدم الكلام على حديث فتحة الحرف الحلقي إذا كان ساكن الأصل تاليًا للفتح وذكر الفرق بين قولنا وقول البغداديين فيه، وإنني أرى فيه رأيهم لا رأي أصحابنا"[3].

وقال: "أما أصحابنا فعندهم أن الإقام مصدر أقمت كالإقامة وليس مذهبنا كما ظنه الفراء"[4].

وهو في هذه المسائل يكثر من النقل عن شيخه أبي علي الفارسي، يقول: "وهذا اشتقاق حسن أخذناه عن أبي علي"[5]. ومثل ذلك كثير في مسائله، إلا أن هذا لم يمنعه من مخالفته فقد خالفه في بعض المسائل قال: "... إلا أبا علي فإنه كان يقول في (هات) غير ما يقول الناس..."[6].

فهو في ذلك كله يناقش ويستدل ويجمع بين الآراء ويأخذ أحسنها عنده، كما يجمع بين النقل عن أستاذه ومخالفيه في بعض المسائل.

---

(١) المحتسب: ٢/ ٤٢.

(٢) نفسه: ٢/ ٣٨٣.

(٣) نفسه: ٢/ ٣٤٠.

(٤) المحتسب: ١/ ١٩٣.

(٥) المحتسب: ٢/ ٢٧٢.

(٦) نفسه: ٢/ ٦٤.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

استدل ابن جني في كتابه هذا بالسماع فاستدل على القراءة بقراءة مثلها كما استدل بالحديث والشعر وأقوال العرب وأمثالهم وكثيرًا ما يستدل على الشاذ بالمسموع من الكلام، وهو لا يكثر الاستدلال توخيًا للإيجاز والاختصار، وقد جاءت أدلته النقلية على نحو ما يلي:

- **القرآن:** وقد استدل منه بخمسمائة وثمان وثمانين آية قرآنية. ومنه قوله:

"ومن ذلك قراءة مالك بن دينار والجحدري والأعمش ﴿إن ربك هو الخالق﴾[1].

قال أبو الفتح: "في هذه القراءة دليل على أن "فَعِل" الخفيفة فيها معنى الكثرة (كفعّل) الثقيلة، ألا ترى إلى قراءة الجماعة: (الخلاّق)؟ وهذه للكثرة لا محالة، نعم وقد قرن به العليم، وفعيل للكثرة ..."[2].

فهو هنا -كما لاحظنا- قد استدل على القراءة بقراءة مثلها.

- **الحديث:** وقد استدل منه بأربعة عشر حديثًا فقط كرر أحدها مرتين وهو يستدل بالحديث الشريف على المعنى فقط كقوله: "مأمورة أي كثيرة" واستدل عليها بالحديث: "خير المال سكة مأبورة أو مهرة مأمورة"[3].

وابن جني لا يصرح -أحيانا- بأن ما يورده حديث إذ قد يورده على أنه قول مأثور كقوله في الحديث السابق: "ومنه قولهم"[4].

- **الأمثال والأقوال:** وقد استدل من مأثور كلام العرب بعشرة أقوال، اقتصر فيها على الاستدلال على صحة المعنى كقوله في شرح معنى (عداوة): "عداوة أربعين سنة مودة".

---

(١) سورة: الحجر ٨٦.

(٢) المحتسب: ٢/٦.

(٣) نفسه: ٢/١٦.

(٤) نفسه: ٢/١٦.

- **الشعر:** فقد استدل منه بخمسمائة وثمانية وسبعين بيتًا كرر بعضها في بعض المسائل، وهو يستدل من الشعر بشعر المولدين كقوله في تفسير معنى "تليد": "قال الطائي الكبير (يعنى أبا تمام):

ومكارمًا عنـق النجـار تليـده إن كان هضب عما يتين تليد[1]

وكقوله لبيان أن الخاء أقوى وأوفى صوتًا من الحاء:

وقد قال شاعرنا (يعني المتنبي):

وكم من عائب قولاً صحيحًا وآفتـه مـن الفهم السقيـم
ولكـن تأخـذ الأذهـان منـه على قدر القرائح والعلوم[2]

ولم يكثر ابن جني في كتابه المحتسب من الأدلة العقلية ولعله قصد من ذلك تفادي ما وقع فيه أستاذه أبو علي الفارسي في كتابه الحجة بدليل قول ابن جني في هذا الكتاب:

"وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة فأغمضه وأطاله حتى منع كثيرًا ممن يدعي العربية".

وهو يكرر هذا التنبيه في مواضع كثيرة من كتابه[3]، أو لأنه قد تحاشى الخوض في الأدلة العقلية لعزمه على الاختصار بدليل قوله:

"إنه كتاب سئلنا اختصاره ... فأوجبت الحال الإجابة على ذلك"[4].

٢- تقويم المادة العلمية:

لم يبعد ابن جني عن القراءات التي جاء بها في المحتسب وهي -كما أسلفنا- القراءات الشاذة عن القراء السبعة فهو يدور حول القراءة يناقشها ويحتج لها أو يردها بعبارة واضحة من غير إطناب، وإذا تعرض للغة أو لهجة تتصل بالقراءة

---

(١) المحتسب: ١/ ١٢٨.

(٢) المحتسب: ٢/ ١٩.

(٣) انظر: المحتسب ١/ ٨٣، ١٢٤، ١٦٥، ١٩٣، ٢٠٦، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢/ ٤٢، ٦٩، ١٥٨، ١٦٣، ٢٦٦، ٣٢٢.

(٤) المحتسب: ١/ ١٠٦.

احتج لها أو عليها بما يؤيد توجهه، وإذا تعرض للوجوه أو للغات فاضل بينها وأشار إلى أجودها عنده، فجمع أفصح الأقوال وأجود الآراء، لأنه كما قال: "كتاب شرطنا فيه اختصاره ليقرب على القراء فهمه، فمنع ذلك من تقصيه، وإغراق مدى القول فيه ..."[1].

واستمع إليه يوجه قراءة الحسن: ﴿ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ ﴾[2]. قال أبو الفتح: "نصبه على الحال أي: (محمد رسول اللّه والذين معه) فـ(معه) خبر عن الذين آمنوا، كقولك: محمد رسول اللّه عليٌّ معه، ثم نصب (أشداء) و(رحماء) على الحال، أي: هم معه على هذه الحال، كقولك: زيد مع هند جالسًا، فتجعله حالاً من الضمير في معه لأمرين:

أحدهما: قربه منه، وبعده عن زيد. والآخر: ليكون العامل في الحال -أعني الضمير- هو العامل في صاحب الحال أعني الظرف. ولو جعلته حالاً من الذين كان العامل في الحال غير العامل في صاحبها، وإن كان ذلك جائزًا كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[3] إلا أن الأول أوجه ..."[4].

فابن جني كما نلاحظ يبني توجهاته على الأقوال الصحيحة، ويأتي للوجوه بما يؤيدها من القرآن ويختار أوجه الآراء وأصوبها، ولا يبتعد عن مضمون القراءة التي هو بصدد شرحها وبيانها وتلك عادته في جميع المسائل.

ويتعرض ابن جني لآراء النحاة حول المسألة النحوية، ويرد بعضها ويعلل لذلك، من أجل أن يؤكد الأصوب ويثبت صحته، يقول في قراءة أبي السمال: ﴿إنّا كلُّ شيء خلقناه﴾[5] بالرفع.

"الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته وهو مذهب صاحب الكتاب

---

(١) المحتسب: ٢/ ٣٠٣.

(٢) سورة الفتح: ٢٩.

(٣) البقرة: ٩١.

(٤) المحتسب: ٢/ ٢٧٦.

(٥) سورة: القمر ٤٩.

والجماعة، وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبرًا عن المبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هند زيد ضربها، لم تدخل إن فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر.

واختار محمد بن يزيد هنا النصب، وقال: لأن تقديره: إنا فعلنا كذا، قال: فالفعل منتظر بعد إنّا، فلما دلّ ما قبله عليه حسن إضماره، وليس هذا شيئًا، لأن أصل خبر المبتدأ أن يكون اسمًا لا فعلاً، جزاءًا منفردًا، فما معنى توقع الفعل هنا، وخبر إن وأخواتها كخبر المتبدأ؟..."[1].

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف أسلوب ابن جني هنا بالوضوح التام، لأنه تعمد المخالفة لأستاذه الفارسي في كتابه الحجة في علل القراءات السبع، الذي وصفه المؤلف بالإطالة والغموض فقال: "... عمل كتاب الحجة فأغمضه وأطاله"[2] فجاء المحتسب مختصرًا بالمقارنة مع الحجة، وظهر حرص ابن جني على ذلك الاختصار في مواضع كثيرة منه، حتى إنه إذا أحس بشيء من هذا تنبه وقال: "والكلام هنا فيه طول، وهذا كتاب شرطنا فيه اختصاره"[3] كما يظهر ذلك في عدم تكرار ما تقدم ذكره سواء في هذا الكتاب أو في كتبه الأخرى، واكتفى بإحالته إليها في كثير من المناسبات يقول:

"... وقد تقدم القول على نظير هذا فيما مضى من الكتاب، وذكرناه أيضًا في الخصائص وفي سر صناعة الإعراب وفي المنصف وفي التمام وغيره من مصنفاتنا ..."[4].

ومن أمثلة وضوحه واختصاره الاكتفاء بتفسير الشيء بذكر ضده في قوله تعالى: ﴿ جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾[5] حيث قال: "الذل في الدابة: ضد الصعوبة، والذل للإنسان هو ضد العز"[1].

---

(١) المحتسب: ٢/ ٣٠٠.

(٢) المحتسب: ١/ ٨٣.

(٣) المحتسب: ٢/ ٣٠٣.

(٤) نفسه: ٢/ ٣٠٤.

(٥) الإسراء: من الآية ١٨.

وكذلك قوله في قراءة الحسن: ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ ﴾[2] بالنصب: يجوز أن يكون (بالغة) حالاً من الضمير في لكم، لأنه خبر عن (أيمان) ففيه ضمير منه. وإن شئت جعلته حالاً من الضمير في (علينا) إذا جعلت(علينا) وصفًا لأيمان لا متعلقًا بنفس الـ(أيمان) لأن فيه ضميرًا كما يكون فيه ضمير منه إذا كان خبرًا عنه[3].

فابن جني لا يبتعد عن مسألته ولا يستطرد ولا يكرر، حرصًا منه على الاختصار وإدراك الفائدة.

  

---

(١)المحتسب: ٢/ ١٨٠.

(٢) سورة القلم: ٣٩.

(٣) المحتسب: ٢/ ٣٢٦.

الخصائص المشتركة بين المؤلفات التي تدخل في هذا الاتجاه:

يحسن بنا في نهاية المطاف أن نذكر الخصائص المشتركة بين المؤلفات التي اخترناها تحت هذا الاتجاه لأنها تكون في مجموعها سمات الاتجاه التجميعي، وهي:

- الجمع بين القضايا النحوية والصرفية والبلاغية والعروضية في مكان واحد.
- تناول المادة النحوية بالمناقشة المفصلة التي تعرض للآراء والأحكام.
- التداخل في المسائل.
- الإكثار من الأدلة العقلية والنقلية دون الاقتصار على بعضها.
- الاستدلال على الآراء على اختلافها.
- تراوح الأسلوب بين الوضوح والغموض.
- التأثر الواضح بالمنطق الأرسطي سواء في المقولات أو التقسيمات.
- الاستطراد في شرح الشواهد والتعرض فيها لمختلف الجوانب.
- ذكر اللغات والموازنة بينها ومناقشتها.
- الاستطراد غالبًا فيما جرّت إليه المناسبة من قضايا ومسائل.
- كثرة الجدل وإثارة الاحتمالات والأسئلة والأجوبة، وإبطال الملابسات بمثلها والقرائن بمثلها والافتراضات بنقيضها.
- عدم الالتزام بمذهب معين.
- خلط المصطلحات النحوية بمصطلحات لغوية وبلاغية وعروضية ومنطقية.
- الاهتمام بالتعليل بشقيه: تعليل الظواهر والأحكام وتسويغها وإيضاح الحكمة فيها، والعلة الجامعة بين طرفي القياس.

  

الفصل الثاني

الاتجاه التعليمي

الفصل الثاني
الاتجاه التعليمي

المقصود بالاتجاه التعليمي:

نقصد بهذا الاتجاه المؤلفات النحوية التي ألفها أصحابها لغرض التعليم وهي غالبًا تبدأ بذكر القاعدة النحوية وتكتفي بقدر محدود من التفصيلات وبقدر جد محدود من الشواهد ولا تتعرض لذكر الخلافات أو قد تستغني بذكر القليل منها: الأمر الذي يؤكد بأن مؤلفيها إنما يهدفون من تأليفها بصورة مباشرة إلى تعليم تلاميذهم مادة النحو العربي، ومساعدتهم على فهم تلك القواعد والتدريب عليها والتمرس فيها على قدر مستوياتهم ومداركهم، وهذا يستدعي أن تكون تلك المؤلفات ذات خصائص تعليمية محددة إذ يستدعي الأمر أن تتصف بما يلي:

- العدول عن التعريفات الذهنية.
- عدم الإسراف في التقسيمات والتعليلات.
- الاكتفاء بالقاعدة مجملة دون تفصيل.
- البعد ما أمكن عن المسائل الخلافية.
- عدم العناية بالشواهد.
- عدم الاهتمام بالأصول.
- الانتقاء من المذاهب المختلفة أيسرها للطالب.

وتلك- بطبيعة الحال- صفات تتفاوت من مؤلف إلى آخر تبعًا لتفاوت المتعلمين الذين يختلفون في المدارك ومستويات المعرفة.

وقد جرّنا التفكير في المؤلفات التعليمية في القرن الرابع إلى عدد كبير من المؤلفات التعليمية التي منها ما يختص بتعليم النحو العربي، ومنها ما يتعرض لبعض قضاياه مما ألف لتعليم اللغة والصرف، وحيث إننا نبحث في المؤلفات النحوية فقد عقدنا العزم على استبعاد كثير من المؤلفات على الرغم مما فيها من قضايا نحوية لم تكن هي الهدف من التأليف كالمؤلفات التالية:

- فعلت وأفعلت للزجاج، توفي سنة ٣١٠هـ.
- المقصور والممدود لنفطويه، توفي سنة ٣٢٣هـ.
- المقصور والممدود للوشّاء، توفي سنة ٣٢٥هـ.
- المقصور والممدود لابن ولاد، توفي سنة ٣٣٢هـ.
- حروف المعاني للزجاج، توفي سنة ٣٤٠هـ.
- منازل الحروف للرماني، توفي سنة ٣٨٤هـ.
- المقتضب لابن جني، توفي سنة ٣٩٢هـ.
- التصريف الملوكي لابن جني، توفي سنة ٣٩٢هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، توفي سنة ٣٩٢هـ.
- مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة، توفي سنة ٣٠٠هـ.
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري، توفي سنة ٣٢٨هـ.
- المذكر والمؤنث لابن التستري، توفي سنة ٣٦١هـ.
- المذكر والمؤنث لابن جني توفي، سنة ٣٩٢هـ.
- المذكر والمؤنث لابن فارس، توفي سنة ٣٩٥هـ.
- وغير ذلك.

ولا شك فإن لذكرنا تلك المؤلفات والإشارة إليها مناسبة لأن بينها وبين ما نحن فيه مشابهة وصلة فهي كتب تعليمية هامة من مؤلفات القرن الرابع الهجري وفيها من المسائل النحوية ما قد يؤدي إلى التساؤل، لهذا فقد رأينا التنبيه إليها لبيان أن طريق البحث فيها ليس بطريقنا لأننا نختص بالمؤلفات التي ألفت لتعليم النحو العربي كالمؤلفات التالية:

- كتاب وجوه النصب لابن شقير، توفي سنة ٣١٧هـ.
- كتاب الجمل للزجاجي، توفي سنة ٣٣٧هـ.
- التفاحة لأبي جعفر النحاس، توفي سنة ٣٣٧هـ.
- الإيضاح العضدي للفارسي، توفي سنة ٣٧٧هـ.
- كتاب الواضح للزبيدي، توفي سنة ٣٧٩هـ.

- الحدود في النحو للرماني، توفي سنة ٣٨٤هـ.
- اللمع في العربية لابن جني، توفي سنة ٣٩٢هـ.

ونحن لا نزعم أن المؤلفات النحوية الخالصة هي ما ذكرنا ولكننا نهدف لبيان الصبغة العامة للمؤلفات التعليمية في قرن من الزمان فاخترنا لتحقيق هذا الهدف أمثلة من مؤلفات القرن من أوله إلى آخره فبدأنا بابن شقير في أوله وانتهينا بابن جني في آخره تقريبًا.

  

كتاب وجوه النصب لابن شقير(1)

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل: حدد المؤلف مادته العلمية بقوله: "هذا كتاب فيه جملة الإعراب، إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم، وقد ألفنا هذا الكتاب وجمعنا فيه وجوه الرفع والنصب والجر والجزم وجمل الألفات واللامات، والهاءات والتاءات والواوات، وما يجري من اللام ألفات وبينا كل معنى في بابه"(2).

وبتتبع الباحث لموضوعات الكتاب ومسائله كان الحق فيما أشار إليه المؤلف حيث تختلف وجوه النصب عن سواه من المصنفات الأخرى القائمة على المعمولات أو على العوامل، إذ جعل وجوه النصب واحدًا وخمسين وجهًا، وجعل وجوه الرفع اثنين وعشرين وجهًا، ولم يتقيد بالوظائف النحوية المقتضية عرض المسائل في شكل أبواب، فمن عناوينه ما يرتبط بالعامل كالنصب بإن وأخواتها، والنصب في خبر كان وأخواتها، والنصب بحتى، ومنها ما يرتبط بالأبواب النحوية كالرفع بالفاعل والمبتدأ والخبر واسم "كان" وخبر "إن" والنداء المفرد. ومنها ما يرتبط بالدلالة كالنصب على الإغراء والنصب على التحذير

---

(١) أ - ابن شقير: هو أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي الشقيري المكنى بأبي بكر، بغدادي في طبقة ابن السراج توفي سنة ٣١٧هـ.

(انظر ترجمته في: بغية الوعاة ص٣٠٢، ومعجم الأدباء ٣/ ١١).

ب- كتاب وجوه النصب بتحقيق: سعد أحمد جحا، رسالة ماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، سنة ١٤٠٠هـ، بمكتبة الجامعة برقم ٤١٥/ ٤.

كما حققه الدكتور: فخر الدين قباوة سنة ١٩٨٥م، ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت، وهو بعنوان: الجمل للخليل بن أحمد، ولكن المحقق لم يجزم بنسبته للخليل بن أحمد، وإن كان قد حرص على تأكيد نسبته إليه بما أورده من أدلة يحاول من خلالها أن يستبعد نسبة الكتاب لابن شقير، وهي -في نظري- ليست مقنعة، وبعد الاطلاع على تحقيق الباحث سعد أحمد جحا، رأيت ما رآه من نسبة الكتاب لابن شقير، كما رأيت ما رآه من تسميته بوجوه النصب.

(٢) وجوه النصب: ٣٣٠.

والنصب على الذم والنصب على الاختصاص، وقد اعتاد المؤلف أن يصل عنوانه بشرحه كقوله: "النصب من مفعول قولك كذا ... والنصب من مصدر، كقولك كذا ...، والنصب من قطع مثل قولك...والنصب من حال قولهم..."[1].

ويكثر من عناوين الجزئيات التي يمكن الجمع بينها تحت عنوان واحد كالنصب بالنداء والمضاف، والنصب الذي يقع في النداء المعرفة والنصب من نداء النكرة الموصوفة والرفع بالنداء المفرد، فكل ذلك كان ينبغي أن يوضع تحت عنوان واحد هو "النداء".

ويتحدث المؤلف عن العلامات ويكتفي في إيضاحها بالأمثلة الخفيفة دون الشواهد، يقول: "وعلامات الرفع ستة أشياء: الضمة والواو والفتحة والألف والنون والسكون، فالضم: عبد اللّه وزيدٌ، والواو: أخوك وأبوك، والفتحة: عبد اللّه في الاثنين والألف في قولهم: الزيدان والقمران، والنون في: يقومان ويقومون، والسكون في: يرمي ويقضي ويغزو ويخشى ..."[2].

ويقول: "وعلامات الجزم خمس: السكون والضمة والفتحة وإسقاط النون، فالسكون لم يخرج، والضمة لم يدعُ ولم يغزُ، والكسرة لم يقض ولم يرمِ، والفتحة: لم يتهادَ ولم يتصابَ، وسقوط النون: لم يخرجا في الاثنين ولم يخرجوا في الجمع"[3].

والغريب في هذه العلامات أنه جعل الفتحة علامة للرفع في الاسم المثنى المضاف، وجعل السكون علامة لرفع الفعل المضارع المعتل الآخر. كما في النموذج الأول.

والغريب في النموذج الثاني أنه جعل الضمة والكسرة والفتحة علامات لجزم الفعل المضارع المعتل الآخر.

والغرابة في العلامات تتبعها الغرابة في المصطلحات ومنها: "ألف النفس" ويريد بها المؤلف همزة المضارعة، و"التجثيث" كقوله: "وأما التجثيث فهو في معنى

---

(١) وجوه النصب: ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠.

(٢) وجوه النصب: ١١٧.

(٣)وجوه النصب: ١٩٠.

الصدر إلا أنك تلحق بها ألفًا ولامًا ... نحو قولك الخروج والسير السير"[1].

وكذلك: "البنية" ويريد بها البناء المقابل للإعراب، و"خبر المعرفة" و"خبر النكرة" ويريد بهما الحال والنعت فيقول: "... فهم ينصبون بها خبر المعرفة ويرفعون خبر النكرة ..."[2].

وكذلك: "الصرف" ويريد به صرف الكلام عن وجهته وقد أورده في موضعين: "النصب بالصرف" و"الرفع بالصرف" . وكذلك: "السنخ" فيقول: "ألف السنخ" و"لام السنخ" و"هاء السنخ" و"تاء السنخ" و"واو السنخ" و"فاء السنخ"[3]. وغير ذلك.

وقد استعان ابن الشقير أثناء عرض مادته بأقوال بعض النحويين وأصحاب المذاهب، يدل على ذلك بعض أقواله:
"غير أن النحويين جعلوه بابًا"[4]، وقوله: "من قال من النحويين إن الرفع جائز فقد لحن ..."[5]، وقوله: "ذكر النحويون أن معناه ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[6] وقوله: "وقال الكوفيون: هذا لا يقاس عليه"[7]، وقوله: "وقال البصريون لا يذهب القياس بحرف واحد ..."[8].

وهو يخلط بين المصطلحات الكوفية والبصرية ويأخذ بآرائهم على قلة، كالتعبير "بالتفسير" وهو من المصطلحات الكوفية[9]، والأخذ برأيهم في الجر بالجوار إذ يقول: "والجر بالجوار قولهم: مررت برجل عجوزٍ أمه، ومررت برجل

---

(١)وجوه النصب: ١١٥.

(٢) نفسه: ١٧٠.

(٣) انظر : وجوه النصب: ٢٢٨، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣١٣.

(٤) وجوه النصب: ١١٣.

(٥) نفسه: ١٥٥.

(٦) سورة: المدثر(٦) ، وانظر: وجوه النصب ١٤٢.

(٧)وجوه النصب : ٤٩.

(٨) نفسه: ٥٠.

(٩) نفسه: ٧٧.

طالق امرأته، خففت عجوزًا وليس من نعت الرجل إلا أنه لما كان من نعت الأم خففه عن القرب..."[1]، والكوفيون هم الذين قالوا بالجر بالجوار واستدلوا بقولهم: هذا جحر ضبٍ خربٍ، أما البصريون فقالوا: بأن مثل هذا محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

على الرغم من اعتماد ابن شقير في كتابه هذا على الأمثلة في شرح القاعدة وبيانها، إلا أنه قد يعتمد أيضا على الأدلة من المنقول كالقرآن الكريم وأشعار العرب وأقوالهم من أجل زيادة التمكن من القاعدة النحوية والإحاطة بها، لذلك فقد تضمن كتاب "وجوه النصب" ثماني وستين وثلاثمائة آية من آيات القرآن الكريم وأربعة عشر وأربعمائة شاهدًا من الشعر، أما الحديث الشريف فلم يورد منه إلا حديثًا واحدًا هو قوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: "لتأخذوا مصافكم"[2].

وهو يستدل بذلك على القاعدة النحوية في الكثير الغالب وقد يأتي بها لإيضاح المعنى، ولكن طريقة الاستدلال في المؤلفات التعليمية تختلف تمامًا عن طريقة الاستدلال في المؤلفات الأخرى المنتمية إلى غير هذا الاتجاه؛ لأن المؤلفين في المؤلفات التعليمية لا يشرحون الشواهد ولا يذكرون الخلافات النحوية حولها، ولا يقدمون إلى إعراب الشاهد، لذلك فقد جاءت استدلالات ابن شقير في حدود هذا النطاق، سواء أكانت استدلالاته في حيز القواعد أو لإيضاح المعنى، يقول:

"والمسحت: المهلك ... من قول اللّه جل وعز: ﴿ فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾[3] أي يهلككم"[1].

---

(١) وجوه النصب: ٢٢١.

(٢) وجوه النصب: ٢٥٠، بتحقيق د. فخر الدين قباوة، وهو يطلق عليه (الجمل) المنسوب للخليل ابن أحمد.

(٣) سورة: طه (٦١).

أما إذا التفتنا إلى أدلته العقلية فهي لا تكثر، وكل ما يمكن الإشارة إليه هو بعض العلل التعليمية القريبة المأخذ كقوله:

"قولهم: إن زيدًا في الدار، شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول، كقولهم: ضرب زيدًا عمرو، وأخرج عمرًا صالح"[٢]، فهو يعلل نصب اسم "إن" ورفع خبرها بتشبيه إن وأخواتها بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد.

ومنه تعليقه على قول الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة ابن سعد ... ولا بفزارة الشعر الرقابا

حيث قال:

"نصب الرقاب لإدخال الألف واللام على الشعر؛ لأن الألف واللام يعاقبان التنوين والتنوين يعاقب الألف واللام"[٣].

وكذلك قوله: "... وإذا كان ثالث حروفه مفتوحًا كسروا الألف أيضا، وألف الوصل مثل ألف "اذهب" وإنما فعلوا ذلك لئلا تشتبه ألف الوصل بألف النفس"[٤].

فابن شقير يرى -هنا- أن العلة هي أمن اللبس.

وكذلك قوله: "كان زيد قائمًا وهو في المثال بمنزلة المفعول به الذي تقدم فاعله مثل قولهم: ضرب عبد اللّه زيدًا"[٥].

فهو يعلل نصب خبر "كان" بمشابهته المفعول به الذي تقدم فاعله، كما هو ظاهر في قوله ومثاله.

٢- تقويم المادة العلمية:

إن المتأمل للمسائل النحوية التي وردت في وجوه النصب وكيفية عرضها، يتأكد له أن مؤلفه قد نوى تصنيفه لطلبة العلم يدل على ذلك كثير من المواضع التعليمية البارزة، كأن يعرف القاعدة بالأمثلة، كقوله في باب "النصب من

---

(١) وجوه النصب: ٤٥.

(٢) وجوه النصب: ٤٥.

(٣) وجوه النصب (المشار إليه بالجمل): ٧٢.

(٤) وجوه النصب (البحث): ٢٢٣.

(٥) وجوه النصب (المشار إليه بالجمل): ٤٥.

الإغراء: "ومعنى الإغراء الزم واحفظ"[1]، وكان يعمد إلى إعراب بعض الأمثلة كقوله:

"تقول: حسب زيد وعمرو درهمان، وحسب عبد اللّه وأخيك ثوبان، رفع (حسب) على الابتداء، وثوبان: خبر الابتداء، فإذا كتب الاسم الأول وعطفت عليه باسم ظاهر نصبت الاسم الظاهر تقول: حسبك وعبد اللّه درهمان"[2].

وكقوله:

"رأيت زيدًا أخاه قائمًا، نصبت زيدًا برأيت ونصبت أخاه بالبدل، ولو رفعته على الابتداء كان جائزًا ..."[3]، وإذا كانت هناك ملاحظة تجب الإشارة إليها ففي تحديد علامات الإعراب ثم التمثيل عليها بكلمات تظهر عليها تلك العلامات في النطق دون الإحالة إلى مواقع تلك الكلمات من الإعراب أو وضعها في جمل، يقول:

"وعلامات الرفع ستة أشياء، الضمة والواو والفتحة والألف والنون والسكون، فالضم عبد اللّه وزيد والواو أخوك وأبوك، والفتحة عبد اللّه في الاثنين، والألف في قولهم: الزيدان والقمران، والنون في: يقومان ويقومون، والسكون في يرمي ويقضي ويغزو ويخشى"[4].

ويقول: "وعلامات الجزم خمس: السكون، والضمة، والفتحة، والكسرة، وإسقاط النون ... فالسكون: لم يخرج، والضمة: لم يدع ولم يغز، والكسرة: لم يقض ولم يرم ..."[5].

ومن الملاحظ أيضًا أن هذا الكتاب لا يفرق بين علامات إعراب أصلية وعلامات فرعية، كما أنه لا يفرق بين الإعراب الظاهر والإعراب المقدر، فالفتحة علامة لرفع المثنى في قولك: عبدا اللّه، والسكون علامة لرفع الفعل

(١) وجوه النصب (المشار إليه بالجمل): ٥٥.

(٢) وجوه النصب: ٩٠.

(٣) وجوه النصب: ١٠١.

(٤) وجوه النصب: ١١٧.

(٥) وجوه النصب: ١٩٠.

المضارع في: يرمي ويغزو، والفتحة علامة للجزم في: لم يرض، والضمة علامة للجزم في مثل لم يغز، والكسرة علامة للجزم في مثل: لم يرم.

وهذه العلامات ليس لها وجود في كتب النحو العربي -على حد علمي- فهي غرابة لم نشهدها إلاّ في هذا الكتاب، أو أن مؤلفه كان يقصد به جماعة المبتدئين في التعليم وهم الذين لا يثبت في أذهانهم سوى الشكل الظاهر على أواخر الكلمات.

٣- تقويم الأسلوب:

الوضوح التام والاختصار والاعتماد على الأمثلة دون الشواهد، والاكتفاء من الأمثلة بكلمة واحدة في أغلب الأحيان، هي من خصائص وجوه النصب، يقول: "فالسكون: لم يخرج، والضمة: لم يدعُ ولم يغزُ، والكسرة: لم يقضِ ولم يرمِ، والفتحة: لم يتهاد ولم يتصاب ..."[1].

والمؤلف لا يستطرد إلى ذكر الخلافات والمذاهب وإنما قد يأتي منها بالقليل دون مناقشة أو شرح، كقوله: "من قال من النحويين إن الرفع جائز فقد لحن..."[2].

وكقوله: "وقال البصريون لا يذهب القياس بحرف واحد ..."[3].

هذا وابن شقير لا يميز بين العنوان وشرحه وإنما اعتاد أن يصل بينهما "يقول: والنصب من مصدر كقولك ..." وهذا دأبه في جميع الأبواب. كما أنه يكثر من العناوين التي يمكن جمعها تحت عنوان واحد كما سبق ذلك.

  

(١) وجوه النصب (البحث): ١١٧.

(٢) نفسه: ١١٥.

(٣) نفسه: ٥٠.

كتاب الجمل للزجاجي[1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

يحتوي كتاب الجمل على مائة وخمسين بابًا، دون تقديم، وبدأ بأقسام الكلام وباب الإعراب والأفعال، والتثنية والجمع والفاعل والمفعول، ثم تناول التوابع ثم عاد إلى الأفعال المتعدية وغير المتعدية، فباب الابتداء واشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ثم باب الحروف التي تنصب الاسم وتنصب الخبر، وهو يطلق مصطلح الحروف على (كان وأخواتها) ، ثم الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ثم عقد بابًا باسم "باب الفرق بين أن وإن"، ثم باب حروف الخفض، ثم باب حتى في الأسماء، ثم أفرد بابًا للقسم وحروفه وبابًا إلى ما لم يسم فاعله، فبابًا إلى اسم الفاعل والصفة المشبهة وبابًا إلى التعجب ثم انتهى من كتابه إلى باب "شواذ الإدغام".

والزجاجي من خلال هذه الأبواب يتناول ألوانًا من علوم العربية من نحو وصرف ولغة: إلا أن أكثر ما عرض له هو الأبواب النحوية، ولم يتوسع في شرحها، ولعل هذا من السمات التي أدت إلى الإقبال عليه، وحينما يعيد

---

(١) أ - الزجاجي: هو عبد الرحمن بن إسحق أبو القاسم الزجاجي النهاوندي، نشأ في بغداد ثم انتقل إلى الشام فأقام في حلب مدة ثم إلى دمشق وأقام بها، ودرس بجامعها ثم سافر إلى مكة المكرمة وفيها صنف كتابه "الجمل" وهو لم يضع مسألة منه إلا وهو على طهارة، توفي سنة ٣٣٧ وقيل: ٣٣٩هـ. (انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢١٥، وبغية الوعاة ١/ ١٣٧).

ب- تناول كتاب الجمل عدد من المحققين، منهم:

- محمد بن أبي شنب الذي حققه وطبعه بالجزائر سنة ١٩٢٦م.

- أحمد عبد اللطيف الليثي (بحث، للحصول على الماجستير سنة ١٣٩٨هـ) وهو في مكتبة دار العلوم بجامعة القاهرة، بحوث برقم ٢٧٤.

- علي توفيق الحمد وغيرهم.

إلا أننا اعتمدنا في دراسته على التحقيق الأول للأستاذ الجزائري وعلى الطبعة والأولى منه، وعدنا إلى البحث في بعض الشئون.

الباحث النظر في موضوعات تلك الأبواب يجد الزجاجي يلتمس بعض العلل النحوية، فيقول عن المبتدأ والخبر:

"أعلم أن لاسم المبتدأ مرفوع وخبره إذا كان اسمًا واحدًا مثله فهو مرفوع أبدًا ... ورفع المبتدأ لمضارعته للفاعل، وذلك أن المبتدأ لابد له من خبر ولابد للخبر من مبتدأ يسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأ الفاعل رفع ..."[1].

وعندما نتبع الأبواب نجد حروف الخفض، ونجد أن الخفض يتم بثلاثة أشياء حروف وظروف وأسماء ليست بحروف ولا ظروف، وهذه أمور طبيعية واضحة غير أن الزجاجي يشير إلى حروف الجر ولا سيما الباء واللام والكاف، على أنها زائدة.

ومن الموضوعات الطريفة التي وردت في الكتاب ما دل عليه الزجاجي بـ"باب التاريخ" حيث يقول:

"أعلم أن التاريخ محمول على الليالي دون الأيام؛ لأن أول الشهر ليلة، فلو حمل التاريخ على الأيام سقطت من الشهر ليلة، فتؤنث التاريخ لما ذكرت لك فتقول: لخمس خلون من الشهر، وليست خلون فيه فيقع التاريخ على الليالي دون الأيام؛ لأن قد علم أن مع كل ليلة يومًا وليس في العربية موضع يغلب فيه المؤنث على المذكر إلا في التاريخ، فأما سوى ذلك فإنه يغلب فيه المذكر على المؤنث، فيقال: الهندات وزيد خرجوا..."[2].

والزجاجي في عرضه لمسائل وموضوعات الكتاب يتبع النحو البصري ويأخذ من الكوفيين بعض المصطلحات فقد سمى "نائب الفاعل" ما لم يسم فاعله، وسمى الصفة نعتًا.

ومن الحق أن نقول إن موضوعاته ومسائله تتصف بالنظام والتسلسل والاختصار، الأمر الذي يؤكد ملاءمته للاتجاه التعليمي.

---

(١) انظر: الجمل (طبعة الجزائر) ص٤٨.

(٢) نفسه: ١٥٦.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

ليس في كتاب الجمل كبير اعتماد على الأدلة النقلية من المسموع، كما أنه لا يكثر من الاستدلالات العقلية الممثلة في القياس وإنما يعتمد مؤلفه في بيان مسائله على الأمثلة الذاتية، وهذا ما اعتبره صاحب كشف الظنون من عيوب كتاب الجمل، واعتبره بعض الباحثين من حسناته[1].

أما وقد لاحظ الباحث ذلك، فقد تحتم عليه وضع كتاب الجمل في هذا الاتجاه التعليمي، لمناسبة الأمثلة الذاتية لمدارك المتعلمين، وهذا لا يعني خلو الجمل من الاستدلالات السماعية أو الأدلة العقلية اللافتة إلى صحة ما يقول، ولكنها قليلة وتابعة للأمثلة، وليس في نقصها أو الإشارة إلى بعضها كبير فائدة في هذا المقام، لأن ما يهمنا هو ما تم الاعتماد عليه في هذا الكتاب وهو الأمثلة، يقول الزجاج: "المبتدأ مرفوع وخبره مرفوع إذا كان اسمًا مثله وذلك قولك: (زيد قائم)"[2].

ويقول: "إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع المفعول بالابتداء وصار الفعل خبره كقولك: (زيد ضربته)"[3].

٢- تقويم المادة العلمية:

اشتمل كتاب الجمل على عدد كبير من الأبواب -كما أسلفنا- ولكن عدم الترابط بين تلك الأبواب هو من المؤاخذة عليه حيث بدأ بالإعراب ثم أتبعه بباب معرفة علامة الإعراب ثم باب الأفعال ثم باب التثنية والجمع وذلك من سوء التنسيق الذي تجب الإشارة إليه، كما أنه يقسم المسألة الواحدة إلى أقسام ثم يوزعها بين عدد من الأبواب فيذكر (حتى) في حروف الخفض ثم يفرد لها بابا مستقلا باسم "باب حتى في الأسماء" ثم يفرد لها بابا ثالثا باسم "باب من مسائل حتى في الأفعال"[4].

---

(١) كشف الظنون: ١/٦٠٢، وانظر: أحمد عبد اللطيف (بحث) ص٧٦.

(٢) الجمل: ١٣٤.

(٣) نفسه: ١٣٥.

(٤) الجمل: ١٥٢، وانظر: ١٥٦، وانظر: ٢٧٣.

وقد يأتي بخلاف ذلك فيجمع المسائل المتباعدة في باب واحد كجمعه بين النعت والنكرة والمعرفة في باب، وبين التعجب والتفضيل في باب واحد[1].

ومن اللافت للنظر أن الزجاجي عقد بابا لسطر واحد هو "باب ما يتبع الاسم في إعرابه" حيث أن جميع الباب هو قول الزجاجي: "هو أربعة أشياء، النعت والعطف والتوكيد والبدل"[2]، وهو على الرغم من محاولته الجادة في تسهيل موضوعاته ومسائله إلا أنه جمع بين النحو والصرف والأصوات والهجاء على سنة التأليف في عصره، واستخدم بعض المصطلحات المنطقية على قلة كمصطلح "الأجناس" كقوله في الممنوع من الصرف: "أما ما لا ينصرف فخمسة أجناس ..."[3].

هذا بالإضافة إلى أن الزجاجي لم يتقص مسائله وأغفل ذكر كثير من جزئياتها الضرورية كإغفاله بقية اللغات في الأسماء الستة كما أغفل ذكر (هن) وهي أحدها، فقال في إعرابها: "بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا"[4]، فأغفل بقية اللغات كما أنه في التعجب لم يتكلم إلا عن قسم واحد هو التعجب القياسي "ما أفعله وأفعل به"[5].

ومن أبرز ما يمكن الإحاطة به هو تجنبه التعريفات وتحديد المحترزات علمًا بأن هذه من الأمور الضرورية في التعليم لأنها تؤدي إلى اكتمال الصورة الذهنية للقاعدة في أذهان المتعلمين.

ونختم القول بأن بعض العنوانات التي وردت في (الجمل) لم تهذب عما كانت عليه كسائر أبواب الكتاب كقوله: "باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل منهما بصاحبه فعل ما يفعله الآخر"[6]، يقصد التنازع في العمل، وكذلك "باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف"[7]

---

(١)الجمل: ١٨٢ (باب التعجب)، وانظر: ٢٦١ (باب المعرفة والنكرة).

(٢)الجمل: ١١١.

(٣)الجمل: ٢٩٩.

(٤)الجمل: ٢٨١.

(٥)الجمل: ١٨٢.

(٦)الجمل: ٢١٩.

(٧)الجمل: ٢٣٩.

وبعد فإن كتاب الجمل يعد من الكتب التعليمية في النحو العربي لما اتصف به من معلومات وما تجاوزه من اختلافات النحاة حول القواعد فلم يذكر منها إلا ما اقتنع هو بصحته سواء كان ذلك بصريًا أو كوفيًا.

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف كتاب الجمل بأسلوب محكم شديد الوضوح ميسور الألفاظ، لا يوجد فيه من الغموض إلا ما جاء عفوًا كالاضطراب في التعبير في مثل قوله في باب "ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء": "فتثبت الياء في الثاني لأنه ليس بمنادى ألا ترى أنك لو قلت: يا غلام زيد لم يكن بد من التنوين وإنما تحذف الياء من الموضع الذي يحذف منه التنوين"(١).

ومن ذلك عبارات ليست مستساغة كقوله في "باب وحده": "مررت بالقوم خمسينهم"(٢)، كما أنه قد يعيد حديثه في أكثر من موضع دون زيادة في المعلومات كأن يذكر المفعول به في باب "ذكر الفاعل والمفعول"، ثم يعود فيذكره مرة أخرى في "باب المفعولين" مع سائر المفعولات دون أي زيادة(٣).

وبعد ...

فإن كتاب الجمل من المختصرات التعليمية التي بنت القواعد على الأمثلة وتحاشت الإكثار من الشواهد والعبارات التي لا تناسب مدارك المتعلمين، ولعل هذا ما دعا إلى إقبال الناس عليه فأصبح في زمانه كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام(٤). وهو في عصرنا من الكتب التعليمية التي يعول عليها في دراسة النحو العربي، حتى قيل: إنه يدرس في الصف الأول في كلية الآداب في جامعة الموصل بالعراق.

  

(١) الجمل: ٢٧٢.

(٢) الجمل: ٢٠٠.

(٣) الجمل: ١٠٧، وانظر: ١٩٢.

(٤) إنباه الرواة: ٢/ ١٦١.

التفاحة لأبي جعفر النحاس[1]

١- عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

اشتمل كتاب التفاحة على واحد وثلاثين بابا من أبواب النحو العربي، مبتدأ بـ"باب أقسام العربية" وهي أنها اسم وفعل وحرف جاء لمعنى[2]. ثم "باب الإعراب" الذي قال فيه:

"اعلم أن الإعراب على أربعة أوجه: على الرفع والنصب والجر والجزم"[3] ومنتهيًا بـ"باب الأسماء التي لا تنصرف" وقد قال فيه: "اعلم أن الأسماء التي لا تنصرف على عشرين وجهًا، عشر منها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، وعشرة لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة ..."[4].

وقد جمع المؤلف في كل باب المسائل المتشابهة ولو كانت ترجع إلى أبواب مختلفة، كجمعه بين الفاعل والمفعول به في باب واحد، وما ذلك إلا ليعقد الموازنة بين المسائل المتشابهة، يقول: "... والفاعل رفع أبدًا تقدم أو تأخر، والمفعول نصب أبدًا تقدم أو تأخر تقول من ذلك: ضرب زيدٌ عمرًا، رفعت زيدًا لأنه فاعل، ونصب عمرًا لأنه مفعول به ... وتقول في التثنية ضرب زيد العمرين، وفي الجماعة: ضرب الزيدون العمرين، وإنما قلت: ضرب ولم تقل: ضربوا، لأن الفعل إذا تقدم وحد وإذا تأخر ثنى، وجمع للضمير الذي يكون فيه نحو قولك: "زيد قام والزيدان قاما والزيدون قاموا، ثنيت قام وجمعته لأنه فعل متأخر"[5].

---

(١) أ - هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، أبو جعفر المصري، رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج وعاد إلى مصر وصنف كتبًا كثيرة منها (التفاحة) توفي سنة ٣٣٨هـ. (انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ص٢٢٠، وإنباه الرواة ١/ ١٠١-١٠٤، وبغية الوعاة: ١/ ٣٦٢ ...).

ب- حقق كتاب التفاحة الأستاذ: كركيس عواد، وتم طبعه في سنة ١٩٦٥م، كما حققه وقدم له الدكتور: ماهر عبد الغني كريم، وتم طبعه في مطبعة الأمانة بمصر سنة ١٩٩١م.

(٢) التفاحة: ١.

(٣) التفاحة: ٣.

(٤) التفاحة: ٩٧.

(٥) التفاحة: ١٧.

والنحاس - أثناء عرضه للمادة العلمية - يتجرد من التفريعات والجزئيات وذكر الخلافات، ويعتمد في شرح القاعدة النحوية على العلامة والمثال دون الصورة الذهنية، يقول في باب النعت: "اعلم أن النعت تابع للاسم في إعرابه وتعريفه وتنكيره إن كان الاسم رفعًا فنعته رفع، وإن كان نصبًا فنعته نصب، وإن كان خفضًا فنعته خفض، وإن كان معرفة فنعته معرفة، وإن كان نكرة فنعته نكرة، تقول من ذلك: قام زيد العاقل، رفعت زيد لأنه الفاعل ورفعت العاقل لأنه نعت لزيد..."[1].

والمؤلف يعتمد -في بعض المواضع- على العلل التعليمية المباشرة التي تؤدي إلى توضيح الصورة وجلاء الأمر للمتعلمين كقوله: "رفعت (زيد) لأنه فاعل، ونصبت (عمرًا) لأنه مفعول به ..."[2].

كما أنه يتحرر في مسائله من الالتزام بمذهب معين إلا أنه إلى الكوفيين أميل لكثرة ما أخذه منهم من مصطلحات وآراء، كذهابه إلى أن المثنى وجمع المذكر السالم يرفعان بالألف والواو وينصبان ويجران بالياء حيث قال: "ورفع الاثنين بالألف ونصبهما وخفضهما بالياء تقول في الرفع: الزيدان... وتقول في النصب والخفض: الزيدين ..."[3].

فهو في هذا يتفق مع مذهب الكوفيين ويخالف ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أن المثنى وجمع المذكر السالم يعربان بحركات مقدرة على الألف والواو[4].

وهو يأخذ بالمصطلحات الكوفية كتسمية النفي بالجحد، وتسمية نائب الفاعل باسم المفعول الذي لم يسمّ فاعله، وتسمية الصفة بالنعت، وتسمية التمييز بالتفسير[5].

وهذا الاختيار من الآراء والمصطلحات هو اختيار موفق من المؤلف لأنه يتناسب ومدارك المتعلمين ويدخل في اهتمامات التعليم كما أنه الرأي الذي شاع في الاتجاه التعليمي.

---

(١) التفاحة: ٢٢.

(٢) التفاحة: ١٧.

(٣) نفسه: ١٥-١٦.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين، ١/ ١٩.

(٥) انظر: التفاحة: ١٩، ٢٢، ٢٤.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

ليس هناك شيء يذكر عن السماع من القرآن الكريم أو مأثور كلام العرب أو شعرهم، لأن النحاس إنما كان يعتمد على الأمثلة الموضوعة السهلة التي تتناسب وصغار السن لتسهيل تعليم النحو العربي لهم كأن يقول المؤلف "ورفع الاسم الواحد بالضمة ونصبه بالفتحة وخفضه بالكسرة، تقول في الرفع "زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ، وتقول في النصب زيدًا وبكرًا وعمرًا وتقول في الخفض: زيدٍ وبكرٍ وعمرٍو، وعلامة الرفع في هذه الأسماء ضمة آخرها، وعلى النصب فتحة آخرها، وعلامة الخفض كسرة آخرها ..."[1].

كما أنه ليس هناك شيء يذكر من الأدلة العقلية سوى ما جاء من بعض العلل التعليمية المباشرة السهلة التي تحيط المتعلم بمعرفة سبب الرفع مثلا كأن يقول: رفعت (زيد) لأنه فاعل، ونصبت (عمرًا) لأنه مفعول به"[2]، أو يقول: في بنو زيدٍ وابنا زيدٍ: "حذفت النون للإضافة"[3].

٢- تقويم المادة العلمية:

يقول الدكتور عبد الله درويش: "ينبغي أن لا يتطرق إلى تفكيرنا أن كتاب (التفاحة) يعبر عن مدى محصول أبي جعفر في مجال النحو، وإلا فإننا نكون قد تجنينا عليه، فأبو جعفر ألف كتاب (إعراب القرآن) وقد ذكر فيه وجوه الإعراب لجميع سور القرآن الكريم وذكر أوجه الخلاف في الإعراب وناقش وجادل ورجّح ما رآه صوابًا"[4].

وما ذلك إلا لأن الناظر في مادة هذا الكتاب المتتبع لها لا يخامره شك في أن المؤلف كان بارعًا في مخاطبة المستوى الذي ألف له هذا الكتاب؛ لأنه -على حد اطلاعي- من أحسن الكتب التعليمية المناسبة لمن أراد أن يتعلم النحو العربي ويحيط بأنواع الإعراب وعلاماته وكيفيته بأسهل الأساليب وأقصر الطرق، فمن

---

(١) التفاحة: ١٤-١٥.

(٢) نفسه: ١٧.

(٣) نفسه: ١٥.

(٤) مجلة كلية الشريعة ببغداد، العدد الثالث، سنة ١٩٦٧م.

ذا يماريه شك فيما أقول وهو يسمع قول النحاس في باب الإعراب:

"اعلم أن الإعراب على أربعة أوجه: على الرفع والنصب والخفض والجزم، فالرفع والنصب تشترك فيهما الأسماء والأفعال، والخفض للأسماء خاصة دون الأفعال والجزم للأفعال خاصة دون الأسماء، فإعراب الأسماء رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ولا خفض فيها ..."[١].

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف أسلوب "التفاحة" بسهول العبارة ووضحوها والاعتماد على الأمثلة القريبة المباشرة، كما يتصف بالجمع بين الأساليب المتشابهة، والموازنة بينها تحت باب واحد حتى وإن كانت في حقيقة الأمر تنتمي إلى أبواب مختلفة، وما ذلك إلا لتقريب المسافة بين الأساليب وتوضيح المادة العلمية بالمقارنة بينها كجمعه للفاعل والمفعول به في باب واحد، وتوضيح استعمال الفعل مع كل من الفاعل والمبتدأ، وجمعه بين المثنى وجمع المذكر السالم في باب واحد على حين أنها أبواب متفرقة، كقوله: "ونقول في التثنية ضرب زيد العمرين، وفي الجماعة ضرب الزيدون العمرين، وإنما قلت: ضرب ولم تقل: ضربوا لأن الفعل إذا تقدم وحد وإذا تأخر ثني وجمع ..."[٢].

وهو في كل ذلك لا يناقش ولا يستطرد ولا يخرج عن حدود المسألة ولا يأتي بكلمات غامضة تحتاج إلى شرحٍ وتوضيح، لأنه يضع في اعتباره التوافق بين مادته السهلة وأسلوبه السهل حفاظًا على المستوى التعليمي للمبتدئين.

  

(١) التفاحة: ١٤.

(٢) التفاحة: ١٧.

الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي(1)

١ـ عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

سمي كتاب الإيضاح بالإيضاح العضدي نسبة إلى عضد الدولة البويهي، حسبما جاء في مقدمته: "... أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة وأدام عزه وتأييده، فإني جمعت في هذا الكتاب أبوابًا من العربية متحريًا في جمعها على ما ورد به أمره..."(2).

وهو كتاب يتكون من جزئين شاع اقتصار الاسم على أولهما وبه نأخذ، وقد جمع فيه مؤلفه عددًا من القضايا النحوية وقليلا من المواضيع الصرفية، يعرضها مرتبة ترتيبًا منهجيًا، ومن أبرز صفاته التجانس بين موضوعاته في نظام تعليمي أقرب ما يكون إلى الترتيب والتبويب المتعارف عليه في المؤلفات التعليمية، فقد عرض الفارسي موضوعاته ومسائله في أبواب تتناسب مع تأثير العوامل من رفع ونصب وجر وجزم، وقسمها تقسيمًا يلائم تفكير المتعلمين وإدراك المبتدئين دون أن يحاول الوصول إلى درجة البحث في أسرار النحو وعلله.

وقد بدأ الإيضاح بباب الكلام وما يتألف منه، فعرف الاسم والفعل والحرف، ثم شرح كلا من الإعراب والبناء، ومبينًا أحكام أواخر المعرب من الأسماء والأفعال، وبعدها شرع يبين المرفوعات من الأسماء في أبواب المبتدأ وخبره والفاعل ونائبه، والعوامل الداخلة على الابتداء والمتصرف والجامد من الأفعال وما عمل عمل الفعل من الأسماء ثم اتجه إلى المنصوبات فذكرها مفصلة بما فيها النداء والترخيم.

وبعدها تكلم عن الأسماء المجرورة بالحرف أو بالإضافة عقبها بالتوابع

---

(1) حقق هذا الكتاب د. حسن شاذلي فرهود، ط. الشركة السعودية للطباعة بالرياض، نشر: عمارة شئون المكتبات بجامعة الرياض (الملك سعود حاليًا) وقد قمنا بالدراسة من خلال طبعته الأولى.

(2) الإيضاح العضدي: (المقدمة).

والمنصرف والممنوع من الصرف، شارحًا أنواع علل المنع، كما بين أحكام الأفعال من حيث البناء والإعراب وأنواع الإعراب وختم كتابه بالحديث عن نون التوكيد.

وينطلق الفارسي فيه من القاعدة فيعرفها بالعلامة والمثال ثم يشرع في تقسيمها، وهي في حقيقة الأمر تقسيمات وتفصيلات تعليمية تتفق وما قاله عنه عضد الدولة: "... إنما يصلح هذا للصبيان"[(١)].

يقول أبو علي الفارسي: "المقصور من الأسماء ما كان آخره ألفًا وكانت منقلبة عن ياء أو واو أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق، فالتي للتأنيث نحو: بشرى وحبلى ودعوى وسكرى وذكرى، والتي للإلحاق نحو: أرطى ومعزى، مصروف في النكرة، وأما المنقلبة عن الواو والياء فنحو: رجا ورحى، فرجا عن الواو لقولهم: رجوان، ورحى عن الياء لقولهم: رحيان ..."[(٢)].

كما أنه قد يذكر اللغات والاختلافات دون أن يسهب في مناقشتها يقول:

"وبعض العرب يبدل من هذه الألف الياء فيقول: أفعيْ، ومنهم من يبدل الواو فيقول: أفعو ... ومنهم من يلحق الألف الهاء فيقول: ها هناه وهؤلاه، ولا يلحقونها في آخر المتمكن فيلتبس بالإضافة"[(٣)].

ويقول في الاختلافات: "واختلف في (طغيا) التي هي اسم الصغير من بقر الوحش فحكاها أحمد بن يحيى بفتح أولها: طغيا، وحكى عن الأصمعي وطغيان بضم الأول..."[(٤)].

فهو -كما نلاحظ- لا يناقش ولا يرجح، ولم يكثر من هذه الظواهر في كتابه؛ لأنه كتاب تعليمي، كما أسلفنا.

---

(١) الإيضاح: مقدمة التحقيق.

(٢) الإيضاح: ٧٥.

(٣) الإيضاح: ٢٦.

(٤) الإيضاح: ٩٨.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

يعتمد المؤلف في إيضاح القاعدة على الأمثلة الموضوعة إلا أنه لم ينس الاستدلال ببعض الأدلة النقلية من القرآن الكريم ومأثور كلام العرب وأشعارهم إلا أن ذلك كان بقدر محدود، ومن المناسب أن نأتي بأمثلة عن بعض استدلالاته:

- **استدل لإثبات القاعدة وبيان اللغة** فقال: "إن (كلا) في قولهم: رأيت الرجلين كليهما، اسم مفرد وليس تثنية (كل) ومما يدل على أنه اسم مفرد قول جرير:

كلا يومي أمامة يوم صد ... وإن لم نأتها إلا لماما[1]

وأنشد في بين اللغة قول أسامة الهذلي:

وإلا النعـــام وحفَّـانـه ... وطغيا من اللهق الناشط

حيث فتح أول (طغيا) لأنها في بعض اللغات بعضم أولها[2] إلا أن أبا علي لا يعتد من الأدلة النقلية إلا بالمسموع المطرد؛ لأنه الذي لا يطرد في السماع يعتبر من الشاذ المرفوض في موازينه التي يستدل بها يقول: "وقد تركوا ردّ الهاء في التحقير في حروف مؤنثة من ذوات الثلاثة شذت عما عليه الجمهور في الاستعمال منها: حرب وقوس ودرع ..."[3] وقوله في "قديديمة" الواردة في قول الشاعر:

وقد علوت قتود الرجل يسعفني ... يوم قديديمة الجوزاء مسموم

حيث قال: "ولحاق الهاء في هذا الضرب شاذ عما عليه استعمال الكثرة وإنما جاء على الأصل المرفوض ..."[4].

ويقول: "إذا سميت رجلا بطلحة لم يجز فيه إلا (طلحات)، ومن الدليل على ذلك قول العرب: طلحة الطلحات"[5].

---

(١) الإيضاح: ٢/ ٤٣.

(٢) الإيضاح: ٩٢.

(٣) الإيضاح: ٩١.

(٤) الإيضاح: ٩٢.

(٥) نفسه: ٤٦.

ويستدل أبو علي -على قلة- بالأدلة العقلية، يقول:

"فمن المقصور ما يعلم قصره من جهة القياس، ومنه ما لا يعلم من جهته وإنما يعلم بالسمع ... ومن الأسماء ما لا يعلم قصره ولا مده من جهة القياس، كالسما والمنى الذي يراد به القدر كما قال بعض الهذليين:

لعمر أبي عمرو لقد ساقه المنى ... إلى حدث يوزى له بالأهاضب

وما أشبه ذلك، وسأكتب منه طرفًا لتعرف به المسموع من غير جهة المقاييس ..."[1].

وكذلك قوله: "وحكم التي في (ايمن) في القسم حكمها في القياس"[2]، يعني الهمزة.

وقال: ومما شذ في هذا الباب قوله:

.... متى كنا لأمك مقتوينا

"وكان القياس (مقتين) لأنه من القتو ..."[3].

وقوله في الأحمرون من الأحامر: "وإذا كانوا قد قالوا: الأباطح فهذا أجدر، ومن قال: الحوض فقياس قوله أن يقول: حمر، وإن كان نكرة كان قياس قوله ألا يصرف بلا خلاف"[4].

فالفارسي في هذا الكتاب يستدل بالأدلة العقلية ويحترم القياس، وما يؤدي إليه من نتائج، ويوليها الاعتبار، ولا يعتبر من السماع إلا بالمطرد؛ لأنه لا تهمه مخالفة القليل المسموع الذي خالف المقاييس.

٢- تقويم المادة العلمية:

الذي يعود إلى المادة العلمية في كتاب "الإيضاح" يجد أن هذا الكتاب قد ألف لمستويين مختلفين من الطلاب، أولهما: هو مستوى المبتدئين، لهذا فقد كان حجم

---

(١) الإيضاح: ٤٦.

(٢) نفسه: ١٨.

(٣) نفسه: ٤٤.

(٤) نفسه: ٤٥.

المادة العلمية في مجردًا من التقسيمات والتفصيلات والآراء والشواهد والأدلة؛ لأن الهدف منه كان تعليم الطالب المبتدئ قواعد النحو العربي، مقتصرًا في ذلك على المتداول منها بأقرب العبارات وأخصرها وأسهلها حفظًا، ولعل هذا هو الذي دعا عضد الدولة إلى القول فيه: "ما زدت على ما أعرف شيئًا، إنما يصلح هذا للصبيان ...".

أما ثانيهما: فقد ألفه للمتخصصين في النحو العربي، وهو من حيث الترتيب والنظام لا يبعد كثيرًا عن سابقة، لكن يرتقي بالأسلوب ويعلو بالمعلومات، ويتحرى بعض الجزئيات ويذكر بعض الاختلافات ويتسلح ببعض الأدلة والمقاييس يقول فيه:

"النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلمة، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها، فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلمة فهو على ضربين، أحدهما: تغيير بالحركات والسكون أو الحروف، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب ويكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة للأسماء"(1).

فهو -كما نلاحظ- في هذا المثال يذكر المقاييس العقلية المستوحاة من السماع، ويذكر أقسام النحو من أنه تغيير أواخر الكلمات وتغيير ذواتها، ثم يقسم الإعراب إلى أقسام ويقسم علامات الإعراب إلى حركات وحروف، ومثل هذا النحو في التأليف لا يكون إلا للمتخصص وليس المبتدئ.

٣- تقويم الأسلوب:

كتاب الإيضاح العضدي كتاب منظم مبوب، متجانس المسائل متناسق الأبواب، متسلسل الفصول والموضوعات، واضح الأسلوب سهل العبارة، خال من التعقيد، قريب المأخذ في أوله عميق في آخره.

وخال من الغريب يجمع فيه مؤلفه ما تفرق في كتب المتقدمين بصورتين

---

(١) الإيضاح: ٢/ ٤.

مختلفتين لأنه يعلّم نوعين مختلفين من الطلاب، نوع تناسبه السهولة والوضوح والاستغناء عن الجزئيات ودقائق الأمور، ونوع لابد له من التقسيم والتفصيل والاطلاع على دقائق الأشياء، وإدراكها، ولكن في كلتا الحالتين يعرض ما لديه بالأسلوب السهل الممتنع، المجرد من الغموض البعيد عن الحشو أو التقديم والتأخير أو استخدام العبارات التي تخفي ما وراءها، يقول:

"الأسماء المؤنثة على ضربين: اسم لا علامة فيه للتأنيث واسم فيه علامة، فما لم تكن فيه علامة له فلا يخلو من أن يكون عين ثلاثة أحرف أو على أكثر من ذلك، فأما الذي على ثلاثة أحرف فنحو: عن وأذن ودار وسوق ونار، فما كان من هذا الضرب فإنه إذا حقر لحقته تاء التأنيث في التحقير، وذلك نحو: أذنيه وعينيه ..."[1].

فمثل هذا الأسلوب السهل المرتب الذي يعرض أفكاره حسب أهميتها، ويتناول موضوعه حسب الأولوية، لا يمكن وصفه إلا بمثل ما وصفناه من الترتيب والوضوح وحسن النظام.

  

---

(١) الإيضاح: ٢/ ٩١.

كتاب الواضح للزبيدي[1]

١- عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

يشتمل هذا الكتاب على جميع الأبواب النحوية وشيء من الصرف والعروض وقواعد الرسم، وهو يعتبر من المختصرات التعليمية لأن مؤلفه قد ضجر من تفصيلات النحاة وتوسعها ونقل بعضهم عن بعض كما قال:

"أما بعد فإنني رأيت علماء النحو في زماننا هذا وما قاربه قد أكثروا التأليف فيه وأطالوا القول على معانيه، فأملوا الناظرين وأتعبوا الطالبين، بتكرار معان قد بنيت وركوب أساليب قد نهجت، فلم يخل أكثرهم بغير عادة ما تقدم..."[2].

وهو كتاب خلا من المقدمة والخاتمة، وقسم مؤلفه موضوعاته إلى فصول وأبواب، وقد يقسم الموضوع الواحد إلى فصول وأبواب يستقل بعضها عن بعض كما في باب "الاستثناء" حيث عرف الاستثناء ثم أتى بالأمثلة وإعرابها، ثم دخل في فصول وأبواب متعلقة بباب الاستثناء على نحو ما يلي:

- فصل لبيان حكم "ما" إذا كان الاسم قبل "إلا" منفيًا.
- فصل لبيان حكم "ما" بعد "إلا" إذا كان المستثنى منه غير مذكور وكان الكلام منفيًا.

---

(١) أ - الزبيدي: هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج الزبيدي الأشبيلي، نزل قرطبة، كان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللّه، وكان أخبر أهل زمانه بالإعراب والمعاني والنوادر، ولم يكن بالأندلس في فنه مثله، وله عدد من الكتب منها كتاب (الواضح) توفي سنة ٣٧٩هـ. (انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٣٧٣، وطبقات النحويين واللغويين ٣/ ٢١٧).

ب- وتناول كتاب الواضح للزبيدي عدد من المحققين، لا يهمنا ذكرهم في هذا المقام، لأننا مختصون بمحتوى الكتاب ودراسة ما فيه، ويكفينا أن نعتمد على ما بأيدينا من تلك المحققات، وهو كتاب الواضح للزبيدي بتحقيق الدكتور: أمين علي السيد، في طبعته الأولى، بمطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٥م.

(٢) الاستدراك على سيبويه: ١.

- باب الاستثناء بخلا وحاشا وعدا وسوى وغيرها.
- فصل عدا وغير.
- باب من الاستثناء آخر "المستثنى المنقطع"[1].

وأخرج المؤلف الترخيم من باب "النداء" إلى باب منفصل[2] كما أخرج "أمس" من باب الظروف إلى باب منفصل[3]، وأخرج أم وأو وأما من باب العطف وقام بدراستها في باب منفصل[4]، والزبيدي لا يفرق في مسائله وموضوعاته في هذا الكتاب بين الفصل والباب، بدليل ما ذكرناه آنفا في باب "الاستثناء" حيث أتى بـ"فصل" لبيان حكم "ما" بعد "إلا" ثم أتبعه بباب الاستثناء بخلا وحاشا وعدا وسوى، ثم أتبعه بفصل عدا وغير ثم أتبعه بباب آخر من الاستثناء.

وهو يتجاهل كثيرًا من الآراء والاختلافات النحوية؛ لأنه كما قال سابقًا قد ضجر من هذا في كتب النحاة، ولأنه يهدف من كتابه هذا إلى تيسير العلم واختصاره بما يحقق النفع منه لطالبيه، ولا يتبع مذهبًا معينًا ولا يتقيد بمصطلحات أحد المذهبين بل يستخدم الأنسب منهما، يدل على ذلك استخدامه "الخفض" وهو كوفي ومصطلح "الجر" وهو بصري في موضعين مختلفين، يقول في الأول:

"الإعراب يقع في أواخر الأسماء أو الأفعال المعربة وهو على أربعة أضرب: على الرفع والنصب والخفض والجزم"[5].

ويقول في الآخر:

"وإن شئت قدمت الخبر إذا كان مجرورًا أو ظرفًا خاصة"[6].

(١) انظر: الواضح ٧٢ وما بعدها.
(٢) نفسه: ٥٥، ٤١٤.
(٣) نفسة: ٥٥، ١٧٦.
(٤) نفسه: ٢٠٣.
(٥) نفسه: ٥.
(٦) نفسه: ٨٦.

ومن أمثلة ذكره لبعض الخلافات التي جاءت على قلة قوله: "وقد أجاز قوم مررت بالثلاثة الرجال أو بعثت بالخمسة الدراهم أضافوا الثلاثة إلى الرجال والخمسة إلى الدراهم وذلك قبيح ..."(١).

والمؤلف في تناوله لموضوعاته ومسائله في الواضح يبتدئ بتعريف القاعدة النحوية بالصورة الذهنية والمثال ولا يدخل في تفصيلاتها دون تعريف لقوله في "جمع التكسير": "وهو الذي يتغير فيه بناء الواحد عما كان عليه من حركة أو سكون كقولك: (فَلْسٌ)"(٢).

ويقول في الأسماء الموصولة:

"اعلم أن من الأسماء ما لا يتم بنفسه حتى يوصل بغيره فيكمل اسمًا فمنها، الذي والتي ..."(٣).

وهو في تعليله القواعد والأحكام يكتفي بالعلل التعليمية قريبة المأخذ سهلة الإدراك، كقوله:

"وإنما كسرت اللام في قولك: لزيد مال، وأنت لعمرو للفرق بينهما وبين لام التأكيد ..."(٤).

وكقوله أيضًا:

"لم تدخل لام التأكيد على المكنيات فتشتبه بلام الجر فبقيت على الفتح الذي هو أصلها، وفتحوها للمدعو للفرق بينه وبين المدعو له..."(٥).

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

لم يكثر الزبيدي من الأدلة النقلية ولم يعتمد عليها في شرح القواعد، لأنه إنما ألف كتابه هذا للتلاميذ، والتلاميذ تناسبهم الأمثلة الموضوعة ويفضلونها

---

(١) الواضح: ٩٥.

(٢) نفسه: ٦٨.

(٣) نفسه: ١٢٦.

(٤) نفسه: ١٩٨.

(٥) نفسه: ١٩٩.

على ذكر الشواهد، التي تجرهم إلى الشرح اللغوي والملاحظات البلاغية وتباين الآراء، وهو أمر تكرر وجوده في كتب النحو العربي، الذي أراد مؤلفنا أن يخالفها في ذلك، ويعمل في هذا الكتاب على تقديم القاعدة والتمثيل لها بما يسهل على طالب العلم إدراكها والإحاطة بها، يدل على ذلك قوله: "... فإنني رأيت علماء النحو في زماننا وما قاربه قد أكثروا التأليف فيه... فأملوا الناظرين، وأتعبوا الطالبين ..."(١).

لذا فقد استغنى الزبيدي عن ذكر الشواهد بالأمثلة الموضوعة قريبة المأخذ سهلة الدلالة على القاعدة، وكل ما جاء في كتابه من الشواهد هما بيتان من الشعر استدل بهما الزبيدي على بيان الشذوذ عن القاعدة لضرورة الشعر، أولهما:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكـــون وراءه فـــرج قـــريب

وقد جاء في باب "عسى".

وثانيهما:

ربع عفاه الدهر طولا فامحى ... قد كاد من طول البلا أن يمصحا

وقد أورده في الواضح الشطر الأخير منه لأنه موضع الاستدلال أما شطره الأول فقد أورده المحقق(٢).

وهو لم يكثر أيضًا من الأدلة العقلية وكل ما جاء منها هو عبارة عن إشارة لإحاطة المتعلم بمطابقة القياس أو إحاطته بالشذوذ عنه كأن يقول في باب "ما لا ينصرف": "اعلم أن قياس هذا الباب ما قدمنا ذكره من أسماء المذكر والمؤنث"(٣).

ويقول في باب "نظائر هذا من بنات الياء والواو":

"فأما ما كانت الياء والواو فيه طرفًا فقياسه كقياس الصحيح، نحو: ركوة وركوات وركاء، وظبية وظبيات وظباء ..."(٤).

(١) انظر ما سبق تقريره.

(٢) انظر: الواضح ١٢٥.

(٣) الواضح: ١٦٩.

(٤) نفسه: ٢١٣.

ومن الإشارة إلى الشذوذ:

"اعلم أن من العرب من يقلب الهمزة ياء فيقول: قريت وتوضيت وأخطيت، وذلك قليل لا يقاس عليه"[1].

وهو يتبع البصريين في إشاراته إلى بعض المواضع القياسية فلا يعتد بالقياس على كل مسموع إذ من المسموع ما لا يقاس عليه، يقول:

"اعلم أن المقصور على ضربين، أحدهما: كل اسم كان آخره "ياء" أو "واو" قبلها فتحة فانقلبت ألفًا، والثاني: كل اسم آخره ألف زائدة لا مدة قبلها، فمن المقصور ما يجري على القياس، ومنه ما لا يدرك إلا على السماع والحفظ"[2].

٢- تقويم المادة العلمية:

أدى عدم التمادي في ذكر تفصيلات القواعد وذكر جزئياتها إلى إهمال الكثير من الجزئيات المهمة في القواعد النحوية التي عرض لها الزبيدي في كتابه هذا ومن ذلك:

- إغفاله الحديث عن اسم "لا" في باب التبرئة إذا كان مضافًا أو شبيهها بالمضاف[3].
- أغفل الابتداء بالنكرة، كما أغفل أنواع الحذف الجائزة والواجبة في الجملة الاسمية، وترك معظم ما يتعلق بترتيب الجملة الاسمية من وجوب التقديم والتأخير في باب "الابتداء وخبره"[4].
- لم يفرق بين ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وغيره من الأفعال، ولم يشر إلى حذف هذين المفعولين أو أحدهما اختصارًا أو اقتصارًا في باب "المفعول الذي لم يسم فاعله"[5].

---

(١) الواضح: ٢٧٨.

(٢) نفسه: ٦٥.

(٣) نفسه: ٨٠.

(٤) نفسه: ٣٠.

(٥) نفسه: ١٦.

- أغفل التوكيد اللفظي، واعتبر ألفاظ التوكيد المعنوي نعوتًا في باب "نعوت الإحاطة"[1].
- أغفل الحديث عن النعت السببي في باب "النعوت"[2].
- أغفل الحديث عن أساليب التعجب السماعية في باب "التعجب"[3].
- أغفل الحديث عن الحال الجامدة، والحال الجملة وشبه الجملة في باب "الحال"[4].

كما أن التجوز في اختيار المسميات قد يؤدي به إلى التناقض أو الغموض الذي يخفي ما وراء الكلمات والمسميات من معان ترتبط بمادته العلمية كأنه يقول: "أعلم أن الأفعال الماضية مفتوحة الأواخر أبدًا غير معربة كقولك: ضرب وخرج"[5]، يعبر بالفتح عن البناء.

ويقول: "أعلم أن نون الاثنين مكسورة أبدًا"، ثم يقول في مكان آخر: "أعلم أن نون الجمع مفتوحة أبدًا" يريد البناء.

ويذكر أن اسم "لا" مبني على الفتح، وأنه منصوب وأن ما يعطف عليه لا يجوز أن يبني معه فيقول: "إذا نفيت بـ(لا) اسمًا منكورًا نصبته بغير تنوين وجعلت (لا) والاسم الذي تنفيه بها بمنزلة اسم واحد كمثل (خمسة عشر) وموضع ذلك الاسم رفع بالابتداء لابد له من خبر، وربما جاء الخبر محذوفًا وهو في نية المتكلم تقول: لا رجل في الدار: لا حرف تبرئة، ورجل: نصب بالتبرئة..."[6].

ويقول: "فإذا لقي المجزوم حرفًا ساكنًا جررت الفعل لئلا يجتمع ساكنان"[7].

---

(1) الواضح: ٢٦.
(2) الواضح: ٢٤.
(3) الواضح: ٦٧.
(4) الواضح: ٥٧.
(5) الواضح: ٤٢.
(6) الواضح: ٨٠، ٨١.
(7) نفسه: ٤٩.

وخاتمة القول فإن هذا الكتاب فيما حواه من موضوعات ومسائل قد نهج نهجًا تعليميًا خالصًا، وكل ما تجاوزه من جزئيات هامة أو عبر عنه بألفاظ متباينة -كما أسلفنا- إنما دعا إليه حرص على تحجيم المادة العلمية وتيسيرها على طالب النحو العربي.

٣- تقويم الأسلوب:

إن كتاب الواضح في النحو قد عنون باسم ينطبق على مسماه لاتصافه في أسلوبه بالوضوح التام والسلامة من التعقيد، الأمر الذي حقق الغرض المنشود من تأليفه وهو التعليم، ويكفي أن نضرب لذلك مثالاً واحدًا هو قول الزبيدي في باب نوني التوكيد ودخولهما على الأفعال:

"وأنت بالخيار إن شئت أدخلتهما مع هذه الأفعال وإن شئت لم تدخل إلا في القسم في قولك: والله لنفعلن وما أشبهه، فإنه لابد من إحداهما في هذا الموضع، وسأبين دخولهما في فعل الواحد والاثنين والجمع إن شاء الله، تقول: إذا أمرت الواحد بالنون الثقيلة: اضربنّ بفتح الباء وللاثنين اضربانّ بكسر النون وتشديدها..."[1].

ثم يمضي في ذات الطريق بنفس الأسلوب موضحًا كل ما يقوله بالأمثلة السهلة فيوضح دخول هاتين النونين على جمع المذكر وجمع المؤنث والاثنين ثم يختم كلامه قائلا:

"وكل موضع تدخله الثقيلة فالخفيفة تدخله إلا في التثنية وفعل جماعة المؤنث فإن الخفيفة لا تدخلهما لسكونهما وسكون الألف قبلهما..."[2].

فهذا الوضوح والتفصيل والتمثيل والتعليل التعليمي هو دأبه في سائر موضوعاته ومسائله.

  

---

(١) الواضح: ١٨٢.

(٢) الواضح: ٢٨٣.

(الحدود في النحو) للرماني [1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

يعتبر الحدود رسالة لطيفة تتناول بعض المصطلحات بالتعريف، وهي مصطلحات لغوية ونحوية وبلاغية ومنطقية، وقد أنكر المحقق على الرماني أن يسميه باسم "الحدود في النحو" لشموله أشياء أخرى غير النحو.

ولكننا نرى أن مؤلفه على حق في تسميته لغلبة النحو، والحكم عادة بالأغلب، حيث اشتملت رسالة "الحدود" على المصطلحات النحوية الأكثر بالنسبة لما ورد في الرسالة: وهي:

القياس، الحكم، العلة، الاسم، الفعل، الحرف، الإعراب، البناء، التصريف، المعرفة، النكرة، المفرد، الجملة، التثنية، الجمع، المرفوع، المنصوب، المجرور، التوابع، التمييز، المصدر، الإضافة، الاشتقاق، الاستثناء، الترخيم، المقصور، الممدود، المذكر، المؤنث.

وهي كافية لأن يسميها مؤلفها بالحدود في النحو، لأن ما عدا ذلك من المصطلحات لا يساوي شيئًا بالنسبة لما ذكرناه.

وهي تتكون من بابين: أولهما: باب الحدود، وثانيهما: باب الموصولات، وهما يوحيان بأنهما محاولة من المؤلف لتقديم خلاصة نظرية للطلاب؛ لأن الرماني قد تناول المصطلحات بصورة مجملة ثم بصورة أخرى أقل إجمالا ويقوم بتعريف كل منها على حدة، أما تناوله الأول فقال: "باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو وهي: القياس والبرهان والبيان والحكم والعلة والاسم والفعل والحرف والإعراب..."[2].

---

(١) حققه الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي، ضمن رسالة أخرى للرماني بعنوان "منازل الحروف" وعنوانهما، أي الحدود ومنازل الحروف: رسالتان في اللغة، ط. دار الفكر بعمان، الطبعة الأولى.

(٢) رسالتان في اللغة: ٦٥.

وأما تناوله الثاني: وهو تعريف كل منها فقال:

"(القياس) الجمع بين أوله بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول"[1]، وهكذا في بقية التعريفات.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

لم يستدل المؤلف في رسالته هذه بالسماع ولم يعتمد عليه في تصحيح تعريفاته، فلم يرد منه سوى قوله: "... أو دلالة الكلام الذي حذف منه نحو:﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ ﴾[2] ليدل على أن المعنى: اتبعوا اليهودية أو النصرانية، وقوله جل ثناؤه: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾[3]، يدل على أن المعنى اتبعوا بشرًا"[4].

ومن الشعر في موطن واحد هو: العطف على التأويل وهو المحمول على الموضع، حيث استدل بقول الشاعر:

لا أم لي إن كان ذاك ولا أب[5]

لأن فيه معنى: ما أم لي ولا أب.

أما الأدلة العقلية فقد أولاها اهتمامًا كبيرًا يظهر في قوله: "العلة القياسية التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم..."[6].

وقوله: "العلة الصحيحة هي التي يقتضي الحكم الجاري بها في النظائر مما تدعو إليه الحكمة"[7].

فهو من خلال تعريفه للعلة القياسية والصحيحة، يبرهن حجة الحكم

---

(١) الحدود: ٦٦.

(٢) سورة البقرة: ١٣٥.

(٣) سورة القمر: ٢٤.

(٤) الحدود: ٨٣.

(٥) الحدود: ٧٧.

(٦) نفسه: ٨٤.

(٧) نفسه: ٨٥.

واطراده بناء عليها؛ لأن ذلك مما تدعو إليه الحكمة كما جاء في جعل الرفع للأول؛ لأنه كما قال: "لأنه أول للأول وذلك تشاكل حسن، ولأنه أحق بالحركة القوية ..."[1].

وقد بلغ اهتمامه بالعلة أن قسمها إلى ستة أقسام هي:

١- العلة القياسية التي يطرد الحكم بها في النظائر.

٢- العلة الحكمية التي تدعو إليها الحكمة.

٣- العلة الضرورية التي يجب بها الحكم من غير جعل جاعل.

٤- العلة الوضعية التي يجب بها الحكم بجعل جاعل نحو وجوب الحركة للحرف.

٥- العلة الصحيحة هي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر.

٦- العلة الفاسدة وهي التي بخلاف هذه الصفة[2].

فاهتمام الرماني بهذه التقسيمات العقلية دليل على احترامه لما يوجبه العقل بدليل وجوب الحكم بتوفير سببه وهي تلك العلل التي أشار إلى تقسيماتها وتعريفاتها وضرورة الحكم بموجبها.

٢- تقويم المادة العلمية:

يعد هذا الكتاب من خلال ما عرضه من تعريفات لبعض المصطلحات كتابًا تعليميًا؛ لأنه لخص التعريفات في أقصر عبارة وأحسن إشارة ودل عليها بالأمثلة الذاتية دون الشواهد ليسهل على طالب العلم حفظها والإحاطة بها، يقول: "والعِلْم الذي يتعدى إلى مفعولين هو الذي يدخل على المبتدأ والخبر بعد ذكر الفاعل، والعِلْم الذي لا يتعدى إلى مفعولين ما عدا العِلْم وهو على وجهين أحدهما: لا يتعدى كقولك: دريته، والآخر يتعدى إلى واحد كقولك: عرفت زيدًا، وذلك أنه بحسب ما ضمن من معنى المعلوم"[3].

إلا أن تأثر المؤلف بالمنطق لابد أن يظهر في بعض المواضع كقوله:

---

(١) الحدود: ٧٥.

(٢) الحدود: ٨٥.

(٣) الحدود: ٧٥.

"فأما دلالة الكلام على المحذوف فدلالة تضمين، تقتضي معنى ما لم يذكر مما تقديره أن يذكر ..."[1].

وقوله: "الإضافة اللفظية هي التي يكون اللفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال... والإضافة الحقيقية هي التي يكون اللفظ على الإضافة والمعنى عليها ..."[2].

إلا أن هذا لا يعيب على المؤلف جمعه المصطلحات وتعريفها بأقصر العبارات، الأمر الذي يمكن -بطبيعة الحال- طالب العلم من حفظها والاحتفاظ بها في مكان واحد للتعرف عليها إذا التقى بها في مواطن أخرى متفرقة.

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف أسلوب الرماني هنا بالإيجاز الشديد الذي قد يؤدي إلى الغموض، ويحتاج إلى شرح وتوضيح في بعض المواضع، وهو في الباب الأول يختلف عنه في الباب الثاني؛ لأنه يميل في الباب الثاني إلى زيادة الشرح إذ يجنح إلى التمثيل وبيان أنواع المصطلح وأقسامه إن كان من ذوي الأنواع والأقسام.

ومن أمثلة إيجازه قوله: "البرهان: بيان أول عن حق يظهر فيه أن الثاني حق"[3].

وقوله: "الإعراب: تغيير آخر الاسم بعامل"[4].

وقوله: "التصريف: تصيير الشيء في جهات مختلفة"[5].

ومن أمثلة ميله في الباب الثاني إلى شيء من التفصيل قوله: "... والعِلْم الذي لا يتعدى إلى مفعولين ما عدا العِلْم وهو على وجهين، أحدهما: لا يتعدى كقولك: دريته، والآخر يتعدى إلى واحد كقولك: عرفت زيدًا، وذلك أنه بحسب ما ضمن من معنى المعلوم ..."[6].

---

(١) الحدود: ٨٢.

(٢) الحدود: ٨٣.

(٣) الحدود: ٦٧.

(٤) نفسه: ٢٧.

(٥) نفسه: ٦٧.

(٦)الحدود: ٧٥.

(اللمع في العربية) لابن جني[1]

١- عرض المادة العلمية:

أ- الموضوعات والمسائل:

اشتمل كتاب اللمع على جميع الأبواب النحوية وبعض أبواب الصرف، حيث أورد فيه مؤلفه ستًا وستين بابًا منها ستون بابًا في النحو العربي وستة أبواب في التصريف هي:

جمع التكسير والنسب والتصغير وألفات القطع وألفات الوصل وباب الخطاب وباب الإمالة.

وهو يسلك في ترتيب موضوعاته ومسائله طريق النحاة السابقين؛ لأنه قد ذكر أبوابًا في أماكن من الكتاب كان الأولى أن تذكر في أماكن أخرى، ومن ذلك أنه عقد في الأبواب الأخيرة بابًا للموصول ولم يذكره مع المعارف جريًا على الترتيب الشائع بين النحاة، وكان الأجدر أن يأتي به مع المعارف؛ لأن الاسم الموصول يأتي بعد الإشارة في التعريف.

وهو يجدد في عنوانات بعض الأبواب عما درج عليه السابقون؛ كأن يعقد بابًا بعنوان "باب جمع التأنيث" وكان هذا الباب يعنون لدى الأقدمين بـ"باب الجمع بألف وتاء مزيدتين".

وقد درج ابن جني في تعريف القواعد على الخلط في التعريف بين الصورة الذهنية والعلامة وذكر المثال، فمن التعريف بالصورة الذهنية قوله في باب "الفاعل": "اعلم أن الفاعل -عند أهل العربية- كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه"[2].

---

(١) حقق كتاب اللمع في العربية لابن جني الأستاذ: حامد المؤمن، وهو من منشورات مكتبة ومطبعة النهضة العربية ببيروت، وقد قمنا بدراسته من خلال طبعته الثانية وهي سنة ١٩٨٥م.

(٢) اللمع: ٧٣.

ويقول: "المنقوص: كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة نحو: القاضي والداعي..."[1].

ويقول: "المنصرف: هو ما لم يشابه الفعل من وجهين وتدخله الحركات الثلاثة، الضمة، والفتحة، والكسرة، والتنوين، ويكون آخره في الرفع مضمومًا وفي النصب مفتوحًا وفي الجر مكسورًا ..."[2].

فهو -كما نلاحظ فيما تقدم- يعرف القاعدة بالصورة الذهنية ويدل عليها بعلامة ملازمة لها كتحديد موقعها أو بيان علامة إعرابها، ويمثل لذلك بأمثلة ذاتية قريبة المأخذ.

وابن جني في مسائله يتحاشى الخوض في التفصيلات وذكر التقسيمات إلا قليلا كما يتحاشى الخوض في آراء النحاة حولها وذكر مذاهبهم فيها، ويقتصر من ذلك على الرأي الذي يقتنع به كأن يقول في باب الاستثناء:

"فإن تقدم المستثنى لم يكن فيه إلا النصب تقول: ما قام إلا زيدا أحد"[3]، فلم يشر إلى رأي الكوفيين في هذا الموطن.

ويقول في باب "العطف": "فإن كان المضمر مجرورًا لم تعطف عليها إلا بإعادة الجار تقول: مررت بك وبزيد، ونزلت عليه وعلى جعفر، ولو قلت: مررت بك وزيد كان لحنًا"[4].

فلم يشر إلى آراء النحاة في هذه المسألة.

ثم أورد باب "نعم وبئس" وتحدث عن رأيه فيهما وهو "أنهما فعلان" فقال: "أعلم أن نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين ..." علمًا بأن القول بفعلية نعم وبئس هو قول البصريين والكسائي من الكوفيين ولم يشر إليهما[5].

---

(١) اللمع: ٥٥.

(٢) اللمع: ٥٢.

(٣) اللمع: ١٢١.

(٤) اللمع: ١٤٩.

(٥) اللمع: ٢٠٠.

وهو يعرض بعض المسائل بطريقة منطقية آخذًا بمسلك المناطقة في هذا الشأن فيرتبها ترتيبًا لا حاجة للنحوي به يقول:

'اعلم أن بعض النكرات أعم وأشيع من بعض فأعم الأسماء وأبهمها شيء وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعًا، قال اللّه سبحانه: (إن زلزلة الساعة شيء عظيم)[1] فسماها شيئًا وإن كانت معدومة فموجود -إذن- أخص من شيء لأنك تقول: كل موجود شيء ولا تقول: ليس كل شيء موجودًا، و'محدث' أخص من 'موجود'؛ لأنك تقول: كل حدث موجود وليس كل موجود محدثًا، و'جسم' أخص من 'محدث'؛ لأنك تقول: كل جسم محدث وليس كل محدث جسم'[2].

ولكننا نستطيع أن نقول: إن ترتيب الأبواب وطريقة عرض المسائل والابتداء بالقاعدة وتمييزها بالعلامة والتمثيل لها بالأمثلة الموضوعة وعدم الإسراف في تفصيلاتها وتقسيماتها وعدم ذكر الآراء والمذاهب إلا في القليل النادر، وأخذ الأصوب منها دون مناقشة أو رد هي من أبرز السمات لهذا الكتاب وهو ما جعله تعليميًا قريب المأخذ موجز المسائل والموضوعات، يتناسب ومدارك المتعلمين.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

يستدل ابن جني في هذا الكتاب بالسماع الممثل في القرآن الكريم ومأثور كلام العرب وأشعارهم، إلا أن الطابع الغالب على تمثيل ابن جني هو اعتماده على ما لا يحتج به من الأمثلة الموضوعة لأنه في مجال التعليم وشرح القواعد، وأقرب الطرق لبيان القاعدة هو طريق الأمثلة، لذا فإنه لم يستدل من الشعر إلا بثمانية وسبعين شاهدًا، ولم يستدل من القرآن إلا باثنتين وأربعين آية، ولم يورد من كلام العرب إلا القليل النادر، أما الحديث الشريف فلم يرد منه شيء في هذا الكتاب.

---

(١) سورة الحج: ١

(٢) اللمع: ١٥٨.

وهو يستدل على حجة القاعدة وبيان ثبوتها، وقد يستدل على مخالفة القاعدة النحوية، فمن شواهده على حجة القاعدة استدلاله على حجة إضمار اسم "كان" وهو ضمير الشأن بقول الشاعر:

سراة بني أبي بكـر تســـامى على - كان- المسومة العراب[1]

وكذا استدلاله على حجة إبدال المظهر من المضمر بقول الشاعر:

عسى الهم الذي أمسيت فيه يكـون وراءه فــرج قـريب[2]

أما شواهده للاستدلال على مخالفة القاعدة فكقول الشاعر:

قفى قبل التفـرق يا ضبـاعا ولا يك موقف منك الوداعا[3]

القاعدة هي: "إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت اسم (كان) المعرفة وخبرها النكرة، وقد جاء الشاعر بخلاف ذلك لضرورة الشعر.

وكذلك قول الشاعر:

إني إذا ما حـــدث ألـما أقـــول ياللهم يا للهمَّا[4]

حيث جمع بين الميم والياء والقاعدة أن لا يجمع بينهما.

وهو لا يهتم بنسبة الشعر إلى قائله خشية نسبة شعر لغير قائله، وقد حدث ذلك منه مرتين في هذا الكتاب، فيما نسبه إلى أصحابه، حيث نسب قول الشاعر:

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير[5]

إلى أمية ابن أبي الصلت، والصحيح أنه للفرزدق حيث ورد البيت في ديوانه[6]، ونسب قول الشاعر:

يا حكم الوارث عن عبد الملك[7] ... ...

---

(١) اللمع: ٨٩.

(٢) نفسه: ٢٠٥.

(٣) نفسه: ٨٧.

(٤) نفسه: ١٧٥.

(٥) نفسه: ١٦٣.

(٦) انظر: ديوان الفرزدق: ١/ ٢٦٤، ط. القاهرة.

(٧) اللمع: ١٧٢.

إلى العجاج، والصحيح أنه من أرجوزة لرؤبة بن العجاج وهو في ديوانه برواية الشاهد[١].

أما من حيث الأدلة العقلية فقد أخذ ابن جني في كتابه "اللمع" بما وافق القياس العقلي، ولم يستدل بما ليس بمقيس، ويدل على ذلك ما قاله في باب جمع التكسير، حيث قال: "وأما الصفة فإن تكسيرها ليس بقوي في القياس"[٢]، وكان ابن جني قد اهتم في باب جمع التكسير بالتمثيل لجميع أبنية الأسماء أما أبنية الصفات وبخاصة بنية "فعل" صفة فإنه لم يمثل لها لذلك السبب.

فالأمر في الاستدلال يختلف في الاتجاه التعليمي عن بقية اتجاهات التأليف، لأن المعول عليه في بيان القاعدة التي أوردها في هذا الاتجاه هو الأمثلة الذاتية وليس الأدلة النقلية أو العقلية، وإذا احتيج إلى التمثيل في هذا المجال فإنما يمثل بما طابق النقل والعقل، وقد رأينا دليل ذلك في باب جمع التكسير الذي ذكرناه.

٢- تقويم المادة العلمية:

يظهر المؤلف في كتابه "اللمع" قدرًا من التجوز في التعبير في بعض المواطن كما يظهر في بعض مسائله بعض المسائل التي تحتاج إلى توضيح، فالدارس لكتابه هذا تصادفه بعض العبارت التي تفتقر إلى الدقة وبعض المسائل التي تحتاج إلى بيان ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- في باب الممنوع من الصرف: يذكر أن غير المنصرف لا يدخله جر، ثم يذكر بعد ذلك مباشرة أن آخره في الجر مفتوح، فيقول: "غير المنصرف ما شابه الفعل من وجهين وتدخله الضمة والفتحة ولا يدخله جر ولا تنوين، ويكون آخره في الجر مفتوحًا"[٣].
- يطلق مصطلح الظرف على الجار والمجرور، وذلك في باب "المفعول به"،

---

(١) ديوان رؤبة: ١١٨.

(٢) اللمع: ٦٨.

(٣) اللمع: ٥٢.

حيث قال: "والمفعول الثاني في ظننت وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظرف، وتقول في المفرد، ظننت زيدًا قائمًا، وفي الجملة: ظننت زيدًا يقوم أخوه، وفي الظرف: ظننت زيدًا في الدار"(١).

ومنه قوله في باب ظرف المكان: "وإنما الظرف منه ما كان مبهمًا غير مختص مما في الفعل دلالة عليه"(٢)، ففي قوله: "مما في الفعل دلالة عليه" يجوز لأن الفعل لا يدل على المكان بصيغته كما يدل على الزمان وإنما دلالة الفعل على المكان من حيث إن كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه.

ومن أمثلة المسائل التي تحتاج إلى توضيح ما جاء في باب "لا النافية للجنس"(٣) حيث يظهر الغموض في المسألة الثانية التي عرضها ابن جني في قوله: "وتثنى بالنون فتقول: لا غلامين لك ولا جاريتين عندك"(٤)، فعبارته لا توضح حكم المثنى، هل هو مبني أو معرب، وتلك مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين أنفسهم فالخليل وسيبويه والزجاج والجمهور يقولون بالبناء، والمبرد يقول بالإعراب، والذي يتفق مع منهج ابن جني هو القول بالبناء(٥).

وخاتمة القول، فيما يتعلق بتقويم المادة العلمية، فإنه يحق لي أن أقول: إن ابن جني قد نسق مسائله وموضوعاته ولم يكثر من الخوض في التفاصيل، واعتمد على التمثيل دون الشواهد التي لم يأت منها إلا بالقليل، واعتمد في تعليل قواعده وأحكامه على التعليلات التعليمية المباشرة؛ لأنه ألف كتابه هذا لغرض التعليم، يقول في باب المقصور والممدود:

"أما المقصور فكل اسم وقعت في آخره ألف مفردة، نحو: عصا ورحا، والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب؛ لأن في آخره ألفًا"(٦).

---

(١) اللمع: ١٠٧.

(٢) اللمع: ١١٢.

(٣) اللمع: ٩٧.

(٤) اللمع: ١٠٠.

(٥) انظر: المقتضب ٤/٣٦٦، ط. القاهرة.

(٦) اللمع: ٥٦.

ويقول في باب المفعول له: "وإنما يذكر المفعول له؛ لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل"[1].

ويقول في التثنية: "فإن أضفت المثنى أسقطت نونه للإضافة"[2].

ويقول في باب الشرط وجوابه: "وإنما جيء بالفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر"[3].

فالمتأمل لتلك الأمثلة لا يراوده شك في أن ابن جني قد ألف كتابه هذا لغرض التعليم، وقد توصل إلى غرضه.

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف أسلوب ابن جني في كتابه "اللمع" بالوضوح التام والإيجاز في عرض المسائل والبعد عن تشعب الفروع وذكر التفصيلات والوجوه، يدل على ذلك اقتصاره على جانب الإعراب بالحروف في الأسماء الستة حيث قال:

"اعلم أن في الأسماء الآحاد ستة أسماء تكون في الرفع بالواو وفي النصب بالألف وفي الجر بالياء، وهي: أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال، فالواو حرف الإعراب وهي علامة الرفع، والألف حرف الإعراب وهي علامة النصب، والياء حرف الإعراب وهي علامة الجر ..."[4].

فلم يذكر ابن جني جوانب الإعراب الأخرى اقتصارًا على أهمها بالنسبة للمتعلمين كما تحدث عن دخول اللام على خبر "إن" ولم يذكر شيئًا عن دخولها على اسمها، حيث قال:

"وتدخل اللام المفتوحة في خبر "إن" المكسورة دون سائر أخواتها زائدة مؤكدة"[5].

---

(١) اللمع: ١١٤.

(٢) اللمع: ٦١.

(٣) اللمع: ١٩٥.

(٤) اللمع: ٥٩.

(٥) اللمع: ٩٥.

ومنه قوله في باب الحال: "الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به ولفظها نكرة تأتي بعد نكرة قد تم الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى"(١).

فهو لم يشأ تكرار القول في الحال وقد سبق أن تم الكلام عليها، كما أنه لم يتعرض للحال الجملة وشبه الجملة، وهو قول في غاية الإيجاز والاختصار.

ومن أبرز أمثلة ما جاء في تعريفه للوصف حيث جمع بين الموقع والوظيفة والأنواع والشروط في عبارة موجزة، فقال: "أعلم أن الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له وتخصيصًا ممن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه ولا يكون الوصف إلا من فعل أو راجعًا إلى معنى الفعل"(٢).

فقوله: "يتبع" إشارة إلى موقع الوصف.

وقوله: "تحلية له" إشارة إلى وظيفة الوصف.

وقوله: "بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه" إشارة إلى الأنواع.

وقوله: "ولا يكون الوصف إلا من فعل" إشارة إلى الشروط.

وهو يتحاشى تكرار ما سبق ذكره حرصًا منه على اختصار القول ويكتفي بالإشارة إليه، كقوله في باب الحروف التي تنصب الفعل: "وأما حتى فقد تقدم ذكرها في بابها"(٣).

وقال في باب الاستفهام: "وأما الهمزة وأم فقد تقدم ذكرهما في باب العطف"(٤).

وابن جني في أسلوبه أثناء شرح الموضوعات يحاول أن يدير الحوار لكي تتضح المسألة، فكثيرًا ما نجده يعتمد على قوله: "لو قُلْتَ قُلْتُ لك" وقد جاء هذا في مواضع كثيرة من كتابه، يقول: "لو قُلْتَ: ضربت الذي قامت هند لم يجز، لأنه ليس في الجملة ضمير يعود على الموصول من صلته، فإن قلت: عنده أو معه أو

---

(١) اللمع: ١١٦.

(٢) اللمع: ١٣٩.

(٣) اللمع: ١٨٦.

(٤) اللمع: ٢٩٥.

نحو ذلك صحت المسألة لعود الضمير من الصلة، ولو قلت: ضربت التي سوطًا أخوها جعفر لم يجز؛ لأن فصلت بالسوط وهو أجنبي بين الصلة والموصول وصحة المسألة أن تقول: ضربت التي أخوها جعفر سوطًا ..."[1].

ومنه قوله: "ولو قلت: مررت بزيد ظريف -على الوصف- لم يجز، لأن المعرفة لا توصف بنكرة"[2].

فهو يدير الحوار مبتدأ بقوله: "لو قلت" ليثير الاحتمال الخاطئ ثم يصحح الخطأ ويعلل الإجابة، وهذا هو أسلم الطرق التعليمية -على حد علمي- وأوفاها بالغرض المحدد في نية المؤلف، وهو تحديد الإجابة الصحيحة في ذهن المتعلم وتوقع الخطأ وإزالته من ذهنه لتحديد المسار الصحيح للقواعد النحوية بأيسر السبل.

  

(١) اللمع: ٢٥٠.
(٢) اللمع: ١٣٩.

الخصائص المشتركة بين المؤلفات التي تدخل في هذا الاتجاه:

من أبرز الخصائص المشتركة بي المؤلفات النحوية التي تدخل تحت الاتجاه التعليمي، ما يلي:

- الاشتمال على عدد كبير من أبواب النحو العربي وبعض أبواب الصرف والعروض.
- عدم الالتزام المدرسي بل الالتقاء بأكثر الآراء شيوعًا.
- الوضوح في الأسلوب والخلو من الحشو والتكرار.
- الاكتفاء بالتمثيل غالبًا والتقليل من الشواهد.
- اللجوء إلى العلل التعليمية المباشرة.
- عدم مناقشة الشواهد في حال ورودها.
- الإقلال من الاختلافات النحوية وكذلك اللغات وتعدد الوجوه والاحتمالات.
- التفسير اللغوي للجوانب اللغوية بإيجاز لغرض التفسير.
- الخلط بين المصطلحات.
- الإيجاز.
- ترابط الموضوعات والعدول عن الاستطراد غالبًا والإقلال من التعريف.
- الاقتصار في القاعدة على المطرد الشائع.
- عرض الأصول دون التعرض للفروع.
- الإقلال من ذكر الأدلة النقلية والعقلية، والاكتفاء بالإشارة إليها عند ذكرها.
- يتسم الاتجاه بصفة عامة بالاختصار إلا في بعض النقاط التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح فيطنب لتوضيحها.
- الغموض أحيانا نتيجة الإسراف في الاختصار.

  

الفصل الثالث

الاتجاه التأصيلي

الفصل الثالث
الاتجاه التأصيلي

تحديد المقصود بالاتجاه التأصيلي:

يقصد الباحث بالاتجاه التأصيلي تلك المؤلفات النحوية التي تتجه إلى الاهتمام بالأصول في الدراسة النحوية، ويقصد بالأصول الأدلة النقلية والعقلية التي اعتبرها النحاة مصدرًا حقيقيًا للقواعد النحوية لأنها مستوحاة من تلك الأدلة وهي:

- السماع بأنواعه.
- القياس بأنواعه.
- الاستصحاب.
- العلة.
- عدم النظير.
- السبر والتقسيم.

وبما أننا سوف نعرض لتلك الأصول بالتعريف والتمثيل في مؤلفات القرن في الباب الثاني، تحت فصل بعنوان "الأصول" فإننا نرجئ الحديث عنها هنا؛ لأننا معنيون في هذا المقام بالمؤلفات التي تدرس القواعد من خلال تلك الأصول حتى صح لنا أن نضعها في هذا الاتجاه، فالقواعد هي القانون العلمي القائم على الاستقراء التام من الكلام المسموع الممثل في كلام الله وحديث رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ ثم أشعار العرب وأقوالهم، وهي القانون العلمي القائم على قياس العقل على النقل، ورد ما يجهلون إلى ما يعلمون، مستخدمين في ذلك فكرة العلية إذ إن لكل معلول علة، وفكرة الاطراد وهو القياس الصالح للتطبيق على نماذج مماثلة.

فقد بحثنا في مؤلفات القرن عن المؤلفات التي تهتم بهذا الأمر بصفة خاصة، وهذا لا يعني أن تجمع الأصول التي أشرنا إليها في المؤلفات التي وضعناها هنا

ويقتصر التقعيد والتهذيب والترتيب على القواعد المستنبطة منها، بل من الطبيعي أن تتعدى تلك المؤلفات ذلك فتجمع إلى البحث في الأصول البحث في بعض المسائل النحوية والشواهد عليها في مقابل الشواهد على مسائل أخرى نحوية وربما صرفية ولغوية وغير ذلك.

ولكن اهتمام هذه المؤلفات بالأصول النحوية وارتباطها بها وتقديمها لها هو جهد مميز فيها عن بقية المباحث الأخرى.

فكما أن بعض المؤلفات في الاتجاهين السابقين لهذا الاتجاه وما سوف يلحق به من اتجاهات قد تعرضت لبعض الأصول، فكذلك المؤلفات في هذا الاتجاه، ولكنها تعرضت لها هنا في إطار أوسع من القضايا النحوية الأخرى، وفي ذات الوقت لم تخل هذه المؤلفات الأصولية من مباحث غير أصولية، ولكننا نعتمد على الأكثر الأغلب.

ومن المؤلفات التي تدخل في هذا الاتجاه:

- الأصول لابن السراج.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي.
- المسائل الشيرازيات للفارسي.
- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للفارقي.
- كتاب الخصائص لابن جني.



كتاب الأصول لابن السراج[1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

بدأ ابن السراج في كتابه هذا بمرفوعات الأسماء ثم المنصوبات والمجرورات، وانتقل بعد ذلك إلى التوابع، ثم النواصب والجوازم والتقديم والتأخير، ثم باب الإخبار بالذي وبالألف واللام وانتهى بمسائل الصرف.

وابن السراج يقصد بالأصول القواعد النحوية، ولكنه تعرض للأصول التي أخذت منها القواعد ومنها السماع والقياس وهما أساس الأحكام، والسماع عند هو الأول لأن الحكم الثابت بالنص يكون قطعيًا، فإذا تعذر السماع جيء إلى الأصل الثاني وهو القياس لاستخراج الحكم منه.

يقول ابن السراج في ذلك أثناء تعريفه النحو: "هو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ..."[2].

ويقول: "أعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم ..."[3].

وقد جاءت الأصول في كتاب ابن السراج على نحو ما يلي:

---

(١) أ - هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، كان أحد الأئمة المشاهير المجمع على نبله وفضله وجلالة قدره في النحو الأدب، والسراج نسبة إلى عمل السروج، وله تصانيف مشهورة في النحو من أهمها: كتاب الأصول، توفي سنة ٣١٦هـ.
(انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩-٣٤٠).
ب- حقق كتاب الأصول: د. عبد المحسن الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، وقد اعتمدت في هذه الدراسة على الطبعة الثانية منه.

(٢) الأصول: ١/ ٣٥.

(٣) نفسه: ٢/ ١١.

أولاً: السماع: وهو في كتاب الأصول على ثلاثة أقسام هي:

١- سماع مطرد، وهو الدليل الأمثل لاستنباط القاعدة النحوية، يقول ابن السراج: "اعلم أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين، فمنها ما يكون اسما ويكون ظرفا، ومنها ما لا يكون ظرفا، فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفا سماعا عنهم فمن ذلك (سحر) إذا كان معرفة غير معروف تعني به: سحر يومك ولا يكون إلا ظرفا وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر وبالألف واللام أو نكرة وكذلك تحقير (سحر)..."[١].

فابن السراج هنا قد استنبط القاعدة النحوية المخصصة بالظرف من الكلام المطرد على ألسنة العرب، وهو أن العرب قد خصصت بعض الظروف بالظرفية لأنها لم تستعملها إلا مجرورة أو مرفوعة فأخذت القاعدة من هذا السماع كما هو الحال في كلمة (سحر) إذا كان معرفة غير معروف لأنه لا يتعدى في دلالته عندهم (سحر يومك) ولا يكون إلا ظرفًا.

٢- سماع قليل: وهذا تستنبط منه القاعدة وإن عارضه القياس ويمثل ابن السراج على ذلك بإضافة الاسم إلى الفعل فيقول: "اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال لأن الزمان مضارع للفعل، لأن الفعل له بني، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: "أتيتك يوم قام زيد وأتيتك يوم يقعد عمرو"[٢].

فهو يستنبط القاعدة مما اتسعت فيه العرب وقالته وإن قل حتى وإن عارضه القياس والأصل المستعمل في كلام العرب.

---

(١) الأصول: ١/ ١٩٢.

(٢) الأصول: ٢/ ١١.

٣- سماع نادر: وهذا يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه البتة. يقول ابن السراج في ذلك: "الأسماء التي يسمى الفعل بها في الأمر والنهي نحو قولهم: تراكها ومناعها، يريدون: "اترك وامنع"، ورويد زيدا وهلم الثريد وصه ومه يريدون "اسكت" وعليك زيدا، فهذه الأسماء إنما جاءت في الأمر وتحفظ حفظا ولا يقاس عليها"[١].

فابن السراج هنا يستنبط القاعدة للأسماء التي يسمى الفعل بها في الأمر والنهي من كلام العرب ويمنع استعمالها أساسا للحكم أو القياس عليها، ويصل إلى نتيجة أنها تحفظ عن العرب حسبما جاءت عنهم.

ثانيًا: القياس: وهو من خلال الأصول لابن السراج ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: القوانين المستنبطة من الكلام العربي نتيجة اطرادها فيه وبلوغها نصاب التقعيد كرفع الفاع ونصب المفعول وكالجر بحروف الجر، والنصب بحروف النصب والجزم بحروف الجزم، وكنصب اسم "إن" وخبر "كان" وأخواتهما وكرفع خبر "إن" واسم "كان" وأخواتهما، يقول ابن السراج في هذا: "فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلابد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه ..."[٢].

وثانيهما: القوانين التي استنبطوها من الكلام العربي نتيجة اطراد العقل في تاليفه وفيما يحدث له من تغييرات، وهذا هو المقصود بحكمة العرب التي نص عليها النحاة واعتقدوا وجودها في اللغة العربية.

قال ابن السراج في هذا: "وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم

---

(١) الأصول: ١/ ٧٦.

(٢) الأصول: ١/ ٥٦.

صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبًا، ولما إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر اللّه تعالى من الحكمة وجعل فضلها غير مدفوع"[1].

ثم نبه ابن السراج إلى أن هذا القسم ليس هو المقصود وإنما المقصود هو القسم الأول، وهو ينقسم إلى قسمين، أحدهما: قياس الشبه، وثانيهما: قياس العلة.

أما قياس الشبه فهو على أربعة أنوع:

١ - حمل النظير على النظير كقول ابن السراج: "... اعلم أنك إذ عطفت اسما على 'أن وما' عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الإشراك بينه وبين ما علمت فيه 'أنْ' ولك أن ترفع، تحمله على الابتداء يعني - موضع إن - فتقول: 'إن زيدا منطلق وعمرا وعمروٌ' لأن معنى: إن زيدا منطلق، زيد منطلق، قال اللّه تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2]، ولك أن تحمله على الاسم المضمر في 'منطلقٌ' وذلك ضعيف، إلا أن تأتي بـ(هو) توكيدًا للمضمر فتقول: 'إن زيدا منطلق هو وعمرو...'[3].

فابن السراج يستدل على جواز رفع الاسم المعطوف على 'إن وما' بنظيره في الابتداء وهو موضع 'إنْ' كما هو ظاهر من النموذج السابق وأمثلته فعمرو في قوله: 'إن زيدا منطلق وعمروٌ' محمول على موضع 'إنْ' وهو الابتداء.

وكذلك التنظير بين التثنية والعطف، فكما لا يجوز أن ينظم فعل إلى اسم في تثنية فإنه لا يجوز أن يعطف فعل على اسم، يقول ابن السراج: "... فالتثنية نظير العطف"[4].

---

(١) الأصول: ١/ ٣٥.
(٢) التوبة: ٣.
(٣) الأصول ١/ ٢٤٠.
(٤) الأصول: ١/ ١٨٥.

٢- حمل الضد على الضد: فالحكم يتحول من الضد إلى ضده؛ لأن الشيء يأخذ حكمه من ضده يقول ابن السرج: "... لأن الأشياء تتضح بضمها إلى أضدادها"[١].

ومن الاستدلال بالشيء على ضده قول ابن السراج: "والدليل على أن (نعم) حرف أنها نقيضة (لا)"[٢].إذن فالقاعدة النحوية المستنبطة هي أن (نعم) حرف.

٣- حمل الفرع على الأصل: ومنه قوله في شرح "التعجب" وإذا قلت: ما أحسن زيدًا، كان الأصل: حسن زيد ثم نقلناه إلى "فعل" فقلنا: شيء أحسن زيدا، وجعلنا "ما" موضع شيء ولزم لفظا واحدا ليدل على التعجب كما يفعل ذلك في الأمثال ..."[٣].

فـ"ما" هنا هي الفرع و"شيء" هو الأصل فحملنا الفرع على الأصل ليدل على التعجب، كما أن المثل كذلك يستدل بفرعه على أصله.

٤- حمل الأصل على الفرع: ومنه قوله: (إذا قلت: زيد حسن الوجه أو كريم الأب فأنت تعلم: أن زيدًا لم يفعل بالوجه شيئًا ولا بالأب، والأب والوجه فاعلان في الحقيقة وأصل الكلام: زيد حسن وجهه وكريم أبوه لأن الوجه هو الذي حسن والأب هو الذي كرم"[٤].

وأما قياس العلة: فيقصد به ابن السراج حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، يدل على ذلك قوله في التفريق بين المفعول له والمفعول معه: "... ولا يجوز حذف الواو في: (ما صنعت وأباك)، كما جاز حذف اللام في قولك: فعلت ذاك حذار الشر ... تريد لحذار الشر؛ لأن حذف اللام لا يلبس وحذف الواو يلبس، ألا ترى أنك لو قلت: ما صنعت أباك، صار الأب مفعولا به"[٥].

---

(١) الأصول: ١/ ٧٨.

(٢) الأصول: ٢/ ٢١٧.

(٣) الأصول: ١/ ٩٩.

(٤) الأصول: ١/ ١٣٢.

(٥) الأصول: ١/ ٢١٢.

وقد تعرض ابن السراج في كتابه هذا للشذوذ، وعنده أن الشاذ لا يبطل الحكم ولا يعترض به على الأصل المطرد لذلك فإنه يلزم عدم الاهتمام به لكي لا تبطل العلوم وتختل الأصول يقول: "ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ..."(١).

ويقسم الشاذ إلى ثلاثة أقسام، هي:

١- شاذ في القياس مطرد في الاستعمال نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال: "استحاذ" مثل: استقام واستعاذ ونحوهما.

٢- شاذ في الاستعمال مطرد في القياس نحو: ماضي "يدع" فإن قياسه أن يقال "ودع يدع" إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا "ودع" واستغنى عنه بـ"ترك" فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذا.

٣- شاذ في القياس والاستعمال: نحو: إدخال الألف واللام على "اليجدع" قال: "وهذا يطرح ولا يعول عليه"(٢).

ومنه أن بعضهم قال: عليه رجلا ليسي أي غيري"(٣).

وبعد: فإن ابن السراج في تناوله لمسائله بصري المذهب لا يقيس على النادر، كما أنه -في الكثير الغالب- يعتمد على المصطلحات البصرية كالممنوع من الصرف والظرف والعطف والجر والمجرورات والنعت والبدل وألقاب الإعراب والبناء والضمير وضمير الفصل والمتعدي واللازم.

وقد يستعمل بعض المصطلحات الكوفية مثل: النسق والمكني والجحد والصفة والمفسر وما لم يسم فاعله ولكن على قلة.

---

(١) الأصول: ١/ ٧٦.

(٢) الأصول: ١/ ٥٧.

(٣) الأصول: ١/ ١٤٢.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

السماع هو الأولى وهو سيد الأدلة في كتاب الأصول والقياس هو الذي يلجأ إليه المؤلف إذا انعدم الدليل السماعي، يقول: "فإذا انعدم المسموع جيء إلى القياس لالتماس الحكم منه"[١].

ويقول: "إذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس"[٢].

لذلك فقد استشهد ابن السراج بالقرآن الكريم وبالحديث الشريف وأمثال العرب وأقوالهم إلا أن استدلاله بالأحاديث وأمثال العرب كانت قليلة في الكتاب، أما الشعر فقد استشهد منه بعدد كبير، وأكثر ما تتمثل الشواهد الشعرية في لغات العرب المختلفة أو لهجات بعض القبائل أو تعزيز بعض القواعد التي قال بها فريق من النحاة لأن السماع جاء بها، وأنكرها فريق آخر لأنها تتعارض مع القياس أو لأنهم لم يطمئنوا إلى هذا السماع، وكذلك تمثل ما اضطر إليه قائله لضرورة الشعر وهو عربي فصيح ولكنه لا ينبغي أن يرد في السعة لأن للشعر ضرورات وأحكاما خاصة، أو لأنه جاء شاذا لمخالفته القياس والسماع ولكنه صدر عن عربي فصيح يمكن رده.

ومن أمثلة ذلك قوله في إضافة المصدر إلى فاعله: "... وإضافته إلى الفاعل أحسن لأنه له كقول اللّه تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[٣]، وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه به اتصل وفيه حل..."[٤].

ومن الشعر ما جاء به استدلالا على ما حكي عن بعض العرب من وضعها الأسماء في مواضع المصادر حيث قال: "وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقال: عجبت من طعامك طعاما، ويريدون: من إطعامك ... قال الشاعر:

---

(١) الأصول: ١/ ١٠١.

(٢) الأصول: ١/ ٨٨.

(٣) والآية من سورة البقرة: ٢٥١.

(٤) الأصول: ١/ ١٣٨.

أظليم إن مصابكم رجلا — أهدى السلام تحية ظلم

أراد: إن إصابتكم ...[1].

ويقول ابن السراج مثالا على ما تقدم من طريقته في الاستدلال بالمسموع: "وحكي أن أناسا من العرب يقولون: هلمي، وهلما، وهلموا، فهؤلاء جعلوه فعلا والهاء للتنبيه، ولا يجوز أن تقدم مفعولات هذه الأسماء من أجل أن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله، فأما قول الله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[2] فليس هو على قوله: عليكم كتاب الله ولكنه مصدر محمولَ على مَا قبله؛ لأنه لما قال: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾[3] فأعلمهم: أن هذا مكتوب مفروض فكان بدلا من قوله: كتاب الله ذلك فنصب "كتاب الله" وجعل عليكم تبينا"[4].

وشواهد ذلك كثيرة الأمر الذي يؤكد الاحتكام إلى الدليل السماعي والاعتداد به في الحكم وإن خالف القياس وجاء بغيره، يقول ابن السراج:

"... واعلم أنه قد جاء في العطف أشياء مخالفة للقياس فمن ذلك قولك: (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) فقولك: (لا قاعدين) معطوف على (قائم) وليس في قولك :(قاعدين) شيء يرجع إلى رجل ... فجاز هذا في المعطوف على غير قياس ... ولكنه حكي عن العرب وكثر في كلامهم حتى صار قياسًا مستقيمًا، ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب: (وكل شاة وسخلتها بدرهم) ولو جعلت السخلة تلي (كل) لم يستقم، ومثله: (رب الرجل وأخيه) فلو كان الأخ يلي (رب) لم يجز، ومن كلام العرب: (هذا الضارب الرجل وزيد) ولو كان زيد يلي الضارب لم يكن جرا، وينشدون هذا البيت جرا:

الواهب المائة الهجان وعبدها — عوذا تزجى خلفها أطفالها[5]

---

(١) الأصول: ١/١٣٩.

(٢) النساء: ٢٤.

(٣) النساء: ٢٣.

(٤) الأصول: ١/١٤٢.

(٥) الأصول: ٢/٣٠٧-٣٠٨.

أما من حيث الأدلة العقلية فهي - كما أسلفنا ذكره في عرض المادة العلمية- على أنواع، وقد اعتمد عليها ابن السراج في مرحلة الدليل الثاني الذي يلجأ إليه لفقدان الدليل الأول، وهو في هذا المقام على أنواع أربعة:

١ - الاستدلال بالنظير: ومنه استدلاله على عدم جواز عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم بعدم جواز ذلك في التثنية لأن التثنية نظير العطف[١].

٢- الاستدلال بالضد: كالاستدلال على أن "نعم" حرف بكون "لا" حرف لأن "نعم" نقيضة "لا"[٢].

٣- الاستدلال بالفرع: كتعدية الفعل الذي كان حقه أن يكون غير متعد بغير حرف جر مثل: ذهبت الشام ودخلت البيت، في حين أن الأصل أن يكون متعديا بحرف جر، قال ابن السراج في ذلك: "فمتى وجدت فعلا حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرت لك، ووجدت العرب قد عدته، فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف وأن الأصل فيه أن يكون متعديا بحرف جر، وإنما حذفوه استخفافا نحو ما ذكرت لك من ذهبت الشام ودخلت البيت"[٣].

٤- الاستدلال بالأصل: كتقديمه المفعول به على نية التأخير لأن الأصل في المفعول به أن يكون بعد الفاعل قال ابن السراج في ذلك: "أما تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدما في اللفظ مؤخرا في معناه ومرتبته وذلك في نحو قولك: "وضربَ غلامَهُ زيدٌ" كان الأصل: ضرب زيدٌ غلامه، فقدمت ونيتك التأخير، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل"[٤].

---

(١) انظر: الأصول ١/ ١٨٤-١٨٥.

(٢) الأصول: ٢/ ٢١٧.

(٣) نفسه: ١/ ١٧١.

(٤)الأصول: ٢/ ٢٣٨.

٢- تقويم المادة العلمية:

تطرق غيرنا إلى مادة هذا الكتاب فأورد المحقق في مقدمته بعض الأقوال التي منها:

- قول ياقوت الحموي: "وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه".
- وقال: قال عنه الزبيدي في الطبقات: "هو غاية في الشرف والفائدة وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن".

أما ابن جني فيرى أن ابن السراج وغيره قد تحاشوا الخوض في الأصول لامتناعها، وذكر أن ما ورد في كتاب الأصول ما هو إلا النزر القليل الذي لا يعول عليه في معرفة الأصول النحوية حيث قال في كتابه الخصائص:

"... فأما أصول أبي بكر ابن السراج فلم يلم فيه مما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله"(١).

والباحث بتصفح كتاب الأصول يجد أن اهتمام ابن السراج بالقواعد النحوية والاستدلال عليها من أجل تثبيتها وتعزيز المعرفة بها هو أساس التأليف عنده في كتاب الأصول يقول ابن السراج: "... فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب لأنه كتاب أصول ..."(٢).

فهذا التصريح من ابن السراج يؤكد ما قاله ابن جني، إذ إن المقصود بدربة المتعلم إنما يكون على القواعد النحوية، فالأصول عند ابن السراج هي معرفة القواعد الجزئية التي تستند على كليين رئيسين هما السماع والقياس.

ولكن هذا لا يمنع أن يكون ابن السراج قد وجه النظر إلى الأصول ولم يخف حقيقة ثابتة هي العناية بالأسس والكليات التي استنبطت منها القواعد النحوية، فذلك ما لا نستطيع إنكاره أو التخلي عنه في أصول ابن السراج.

ونظرًا لأن التأليف في علم الأصول النحوية هو من مخترعات النحاة في

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٧.

(٢) الأصول: ١/ ٣٤٣.

القرن الرابع، وهو مما توجهت إليه طرائق التأليف النحوي ابتداء بأصول ابن السراج، فقد وجب علينا اعتبار هذا الكتاب في هذا الاتجاه لاعتباره بداية التأليف النحوي في علم الأصول. ومعلوم أن أصول النحو من حيث هي مبادئ وتطبيقات قديمة قدم علم النحو لأن السماع والقياس والقبول والرفض هي أصول معلومة عند النحاة السابقين لنحاتنا، فكتاب سيبويه مليء بهذه المبادئ، يقول سيبويه: "فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه"[1].

فسيبويه يجيز القياس على المطرد ويمنعه على القليل.

أما أن تكون الأصول النحوية التي هي القوانين التي تنتزع من الكلام وتكون بعد ذلك ميزانا يقاس عليها وقاعدة يتكلم بموجبها هي مجال التأليف وأساسه، فهذا ما لم نجده إلا في لمحات ابن السراج، وفيما سوف يأتي من مؤلفات هذا الاتجاه في القرن الرابع الهجري.

وقد كانت علاقة أصول النحو بالقواعد تتمثل -كما اتضح للباحث- في أن مرد القواعد هي الأصول، وليس هناك حكم نحوي إلا وله مستند من السماع أو القياس إذ من الأصول استخرجت القواعد، ومن القواعد تعرف الأحكام وتتفرع المسائل المختلفة، وعليه فالعلاقة إذن موضوعية مماثلة لعلاقة الكل بالجزء، ولكن العناية بدراسة القواعد والاكتفاء بالإشارة إلى الأصل الذي أخذت عنه حتم علينا القول بأن أصول ابن السراج هي البذور التي تنامت عنها الأصول النحوية حتى أصبحت -فيما بعد- هي المقصودة بالدراسة والتأليف.

يقول ابن السراج: "اعلم: أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر، لا يجوز أظننت زيدًا، وتسكت، حتى تقول: (قائمًا) وما أشبه من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك: (ظننت) لا تعمل في المفعول

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٠٠، ٣٦٦، ٤٠٥.

الأول بغير مفعول ثان، فأما قولهم: ظننت ذاك، فإنما جاز السكوت عليه، لأنه كناية عن الظن، يعني المصدر ..."[1].

فابن السراج يدرس القاعدة النحوية ويمثل لها، ويكتفي بالإشارة إلى الأصل الذي استنبطت منه القاعدة وصدر بناء عليه الحكم، وهو أن المبتدأ لابد له من خبر، وبما أن الأمر كذلك فكذلك "ظننت" لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ، هذا هو الحكم الذي توصل إليه المؤلف من الأصل.

وختاما يمكن القول بأن هذا الكتاب قد جمع النحو وفصله ورتب أنواعه وأحسن شرحها وتوضيحها، وحاول جمع موضوعاته المتشابهة تحت باب واحد كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع والنواصب والجوازم وغيرها من موضوعاته ومسائله المتناسبة في إطار واحد.

٣- تقويم الأسلوب:

يتصف كتاب الأصول بالدقة والوضوح وحسن الترتيب وخلوه من الحشو والتكرار، صدق فيه ابن السراج ما وعد حيث قال في أوله: "... ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبين ليسبق إلى القلوب فهمه..."[2].

وقد تحرى فيه المؤلف عدم تكرار ما سبق الحديث عنه حتى لا يطول الحديث فيما لا جدوى منه، وإذا عرضت له فكرة سبق إليها في بعض مواضعه قال: "وقد بين هذا فيما مضى"[3]، وإذا رأى التعرض لها فيما يأتي من مسائله قال: "وهذا يبين في بابه إن شاء الله"[4].

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: "اعلم أن المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلا في الباب الذي قبله ... وقد بينت ذلك فيما تقدم"[5].

---

(١) الأصول: ١/ ١٨١.

(٢) الأصول: ١/ ٢٧.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٩٧، وانظر: ١٩٤.

(٤) الأصول: ١/ ١٠٣.

(٥) الأصول: ١/ ١٩٠.

وقوله: "ويجوز أن تقول: الليلة الهلال وقد بينا هذا فيما تقدم عند ذكرنا خبر المبتدأ"[1].

فابن السراج يؤجل الحديث فيما لم يحن موعده، ويشير إلى ما تقدم ذكره في موضعه المحدد، وهذا فيه من الإيجاز والدقة ما ينبغي الإشارة إليه.

ونخلص إلى القول بأن أصول ابن السراج في أسلوبه واضح المعالم، سهل العبارات بين المقصد، لا تجد فيه كلمة نابية ولا أسلوبًا مستهجنا ولا غموضًا في فكرته ولا صعوبة في معناه.

وهو لا يكثر من الجزئيات والتقسيمات ولا يتعرض للجدل والمحاورات في الرد على الخلافات التي تعرض لها في كتابه.

  

(١) الأصول: ١/ ١٩١.

كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاج[1]

١- عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

يتكون الإيضاح من قسمين مختلفين، أحدهما: الإيضاح في علل النحو، ويتكون من ثلاثة وعشرين بابا. والثاني: مسائل مختلفة عن موضوع القسم الأول، وهو في مجموعه يرتبط بإيضاح العلل النحوية، إذ إن موضوعاته ترتبط بتعليل الأصول والظاهر، ونقصد بالأصول -هنا- القواعد والقوانين النحوية أما الأصول التي استنبطت منها القواعد والقوانين وهي السماع والقياس والإجماع فهي أدلة على صحة القواعد والأحكام ولم تحظ بما حظيت به القواعد والأحكام من اهتمام المؤلف.

فالمؤلف من أول الكتاب إلى آخره إنما يقصر اهتمامه ويخصص البحث في مسائله وموضوعاته بإيضاح العلة التي بنى عليها الحكم وتحددت بموجبها القاعدة أو الظاهرة النحوية يقول الزجاجي: "فكل اسم رأيته معربًا فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنيًا فهو على أصله، وكل فعل رأيته معربًا فهو خارج عن أصله، والحروف مبنية على أصولها"[2].

والزجاجي أثناء تناوله لمسائله وموضوعاته يذكر المسألة ثم يعرض لما يتعلق

---

(١) أ - الزجاجي: هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي نسبة إلى شيخه إبراهيم الزجاجي الذي لزمه حتى برع في النحو ودرس على غيره من نحاة عصره، وله عدد من المؤلفات أشهرها "الجمل" و"الإيضاح في علل النحو" توفي سنة ٣٣٧هـ، وقيل ٣٣٩هـ، وقيل في سنة ٣٤٠هـ.

(انظر: بغية الوعاة: ص٧٧).

ب- حقق هذا الكتاب الدكتور: مازن المبارك، وطبع بمطبعة المدني سنة ١٩٥٩م، وقد اعتمدنا على طبعته الأولى في هذه الدراسة.

(٢) الإيضاح: ٧٧.

بها من آراء نحوية، ويذكر أدلة النحاة التي تدعم آراءهم وتأويلاتهم وتعليلاتهم وما يتعلق بذلك من أمثلتهم، التي تنصب من فريق إلى آخر حتى يتحول الأمر إلى طريقة جدلية نظرية بين الفريقين، ثم يمهد لإقرار الصواب وحل النزاع لإنهاء المشكلة؛ لذلك فقد تعرض المؤلف لعدد من القضايا التي يختلف حولها النحاة كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل والحرف وربط ذلك باختلاف الفلاسفة حولها وعلل اختلاف النحاة في ذلك باختلاف أغراضهم، ثم تعرض لقضية الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه وذكر رأي سيبويه والبصريين ورأي الفراء والكوفيين، وتعرض للإعراب أحركة هو أم حرف؟ وذكر رأي البصريين من أنه حركة وذكر رأي الكوفيين من أنه حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وذكر استثناء سيبويه والبصريين للأفعال الخمسة وحجتهم في ذلك ... وذكر اختلافهم حول المستحق للإعراب ورأي الخليل وسيبويه والبصريين، وهو أن الإعراب للأسماء والبناء للأفعال والحروف وذكر حججهم في ذلك، ورأي الكوفيين وهو أن الإعراب للأسماء والأفعال والبناء للحروف وحججهم في ذلك.

والزجاجي قد يكتفي بعرض آراء الفريقين ثم ينتقل إلى قضية أخرى دون أن يعطي رأيه في المسألة الخلافية كقوله في مسألة "المستحق للإعراب":

حيث قال: "...قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها ... قالوا الدليل على صحة ما قلنا: إجماع الجميع على أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة ... قالوا من الدليل أيضًا على أن الأفعال غير مستحقة للإعراب أنها عوامل في الأسماء بإجماع منا ومن مخالفينا، فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تعربها لأنه لابد للمعرب من معرب..."[1] ، وقال الكوفيون: أصل الإعراب للأسماء والأفعال وأصل

(١) الإيضاح: ٧٧-٧٨.

البناء للحروف فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله ... أما ما احتججتم به للأسماء واستحقاقها للإعراب باختلاف المعاني التي ذكرتم فصحيح وبه نقول، وبمثله ندلكم على أن الأفعال أيضًا في الأصل مستحقة للإعراب كالأسماء وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة ولوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة"[١].

ثم يختم الزجاجي ذلك الجدل بقوله: "إن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها، لأنه إنما يختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها"[٢].

وقد أوضح الزجاجي مصادر العلل التي أودعها هذا الكتاب وهي أنها من ثلاثة روافد، فمنها ما أخذه من كتب السابقين، ومنها ما استنبطه، ومنها ما أخذه مشافهة من علمائه، يقول: "اعلم أن العلل التي أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب، منها ما كان مسطرًا في كتب البصريين والكوفيين ... ومنها ما استنبطته على أصول القوم واخترعته ... وضرب منها أخذته من علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شفاهًا"[٣].

أما العلل فقد قسمها إلى ثلاثة أنواع هي:

١- علل تعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب وقد مثل لها الزجاجي بقوله:

"إنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل"[٤].

٢- علل قياسية: ومثل لها بقوله: "... أن يقال لمن قال: نصبت زيدًا، فإن في قوله: إن زيدًا قائم، ولما وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا"[٥].

---

(١) الإيضاح: ٧٨.

(٢) الإيضاح: ٧٨.

(٣) الإيضاح: ٨٩.

(٤) الإيضاح: ٦٤.

(٥) الإيضاح: ٦٥.

٣- علل جدلية: وهي التي عرفها بقوله: "فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ ..."[١].

وخاتمة القول هو أن كتاب الإيضاح مختص بمسائل النحو العربي لا يختلط به غيره من مسائل اللغة والصرف والعروض، كما هو الحال في كثير من مؤلفات العصر، وهو يعتمد في تحليل الظواهر وتعليل الأحكام على أصل واحد من أصول النحو العربي وهو ظاهرة العلية.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

يستدل الزجاجي بالسماع على صحة الأحكام لذلك فقد ورد في كتابه من آيات القرآن الكريم اثنتا عشرة آية كما ورد حديثان وعشرة أبيات من الشعر، كلها جيء بها لإثبات صحة القضايا النحوية التي رأى ضرورة إثباتها والاحتجاج لها من السماع كاستدلاله على قراءة النصب والرفع في قوله تعالى: (إن الأمر كله للّه) حيث قرئ بنصب "كله" ورفعه[٢].

فالنصب على أنه توكيد معنوي للأمر، والرفع على أنه مبتدأ.

وقد استدل الزجاجي بهذه الآية على ما اختلف إعرابه واتفق معناه حيث قال: "... ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائمًا وما زيد قائم، اختلف إعرابه واتفق معناه ومثله: ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان .... ومثله: (إن الأمر كله للّه) و(إن الأمر كله لله) قرئ بالوجهين جميعًا ..."[٣].

أما الحديثان فلم يكونا للاستدلال على قاعدة نحوية وإنما جاء أحدهما لتفسير كلمة "معرب" أي مبين عن نفسه، حيث قال الزجاجي: "ورجل معرب أي

---

(١) الإيضاح: ٦٦.

(٢) الإيضاح: ٧٠، وانظر: تفسير القرطبي ٤/ ٢٤٢، والآية من سورة آل عمران: ١٥٤.

(٣) الإيضاح: ٩١.

مبين عن نفسه ومنه الحديث: (الثيب تعرب عن نفسها...)[1] أما الحديث الثاني وهو قوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: (رحم الله امرأ أصلح من لسانه) فقد جاء لبيان الحث على تعلم النحو[2].

أما الشعر فمنه ما جاء لتفسير المعنى ومنه ما جاء لبيان اللغة ومنه ما جاء لتثبيت القاعدة النحوية، فمما جاء لتفسير المعنى قول الشاعر:

وقد عاد عذب الماء بحرًا فزادني   على ظمئي أن أبحر المشرَبُ العذب

فمشرب هنا بمعنى "مشروب"[3].

ومما جاء لبيان اللغة ما حكي عن بعض العرب من إسكان "الياء" في قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمى   بما لاقت لبـون بـنـي زيــاد[4]

حيث جعل إسكان الياء علامة للجزم؛ لأنه كان يضمها في حالة الرفع، ومما جاء من الأبيات لتثبيت القاعدة النحوية، ما جاء به الزجاجي لتثبيت جواز الإضافة إلى الأفعال، حيث أضافوا إلى الفعل "آية" في قول الشاعر:

الا أبلغ لديك بني تميم   بآية ما تحبون الطعاما[5]

وقال آخر وهو من القصيدة:

بآية تقدمون الخيل زورًا   كأن على سنابكها مداما[6]

يقول الزجاجي: "فقد بان بإضافتهم هذه الأشياء إلى الأفعال بطلان ما ذكرتم"[7].

---

(١) الإيضاح: ٩٦.

(٢) الإيضاح: ٦٢.

(٣) الإيضاح: ٦٢.

(٤) الإيضاح: ١٠٤.

(٥) الإيضاح: ١١٢.

(٦) الإيضاح: ١١٣.

(٧) الإيضاح: ١١٤.

أما من حيث الاستدلال بالأدلة العقلية فإن الزجاجي يعتمد عليها في تقرير صحة القواعد، يقول:

"إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع على حسب ما يوجبه المعقول، فتقول: إن الكلام سبيله أن يكون سابقًا للإعراب لأنا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختل معناه، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم"[1].

ويقول: "إن الشيء إذا اطرد عليها باب فصح في القياس وقام في المعقول ثم اعترض عليها شيء شاذ نزر قليل لعلة تلحقه، لم يكن ذلك مبطلا للأصل"[2]، أي الأصل المدلول عليه بالمعقول.

وقوله في أن الشكوك لا تدفع الحقائق الثابتة بالعقل: "وليس يجب علينا ترك ما قد تيقناه وعرفناه حقيقة وصح في العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان، لأن الشكوك لا تدفع الحقائق"[3].

وهو يؤكد أن النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج، لذلك قال: "وقد علمتم أن النحو علم قياس ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج"[4].

ومن أدلته القياسية قوله في الجموع والآحاد:

"والجموع تختلف في الكمية والأعداد في قلتها وكثرتها كما اختلفت الآحاد في أشخاصها وأبنيتها، فاختلفت أبنية الجموع لاختلاف مقاديرها وأنواعها وأجناسها وقلتها وكثرتها، كما اختلفت الآحاد في أبنيتها وألفاظها وأجناسها وأنواعها وخلقها، وكما لا تتفق الآحاد كذلك لم تتفق الجموع"[5].

---

(١) الإيضاح: ٦٧.
(٢) الإيضاح: ١١٢.
(٣) الإيضاح: ٤٣.
(٤) الإيضاح: ٤١.
(٥) الإيضاح: ١٢١.

ولعل مما يؤكد استظهار الأحكام من الأصول العامة اعتباره العلة هي السبب المتوقع لمثول القاعدة النحوية، وقد تكون هناك علة أمثل تبعًا لاختلاف العقول، وهذا يتبلور فيما رواه الزجاجي عن بعض شيوخه، أن الخليل بن أحمد-رحمه الله- سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال:

"إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهذا الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"(١).

فالزجاجي من خلال استشهاده بهذا الكلام لا يعتبر أدلته العقلية وتعليلاته الذهنية لما جاء به من أحكام نحوية، هي أدلة قطعية نهائية، إذ قد يكون الدليل خلاف ذلك والعلة الحقيقية غير ما ذكر، وقد يكون دليله العقلي واستنتاجه الذهني في تعليل الأحوال وتبرير الأحكام هو الصواب.

وقد كثر احتجاج الزجاجي بالإجماع في هذا الكتاب لأن يبنيه على استعراض الآراء في مختلف القضايا التي أحاط بها فيه، ومن ذلك قوله:

"ألا ترى أن إجماع النحويين كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للحروف والأفعال"(٢).

---

(١)الإيضاح: ٦٣.

(٢)الإيضاح: ٥١.

ويقول: "الدليل على صحة ما قلناه إجماع الكوفيين والبصريين على إجازتهم قيامًا قمت ..."[1].

وقال: "جواب آخر هو جواب الجماعة، قال النحويون كلهم: الدليل على أن الأفعال نكرات أنها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة يستغنى بها وتقع بها الفائدة، والجمل نكرات كلها لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة،... وهو جواب الجماعة لا ينفرد به قوم دون قوم وهو أن تعريف الأفعال محال، لأنها لا تضاف، كما أنه لا يضاف إليها"[2]، وغير ذلك كثير.

٢- تقويم المادة العلمية:

يلقي كتاب الإيضاح الضوء على مرحلة من مراحل التأليف المبكر في علم الأصول، فهو ينفرد بموضوعه ويختص بالعلة النحوية، كما أنه يلقي الضوء على تلك الصلة المبكرة بين النحو وغيره من العلوم مثل الفقه والكلام والمنطق والفلسفة، ويدل على عزم المؤلف على أن يكون للنحو أسلوبه الخاص ومنهجه المميز، لذلك نراه يفرق بين ما هو من أوضاع النحو وما هو من غيرها فيقول بعد أن يذكر بعض حدود الفلسفة: "وإنما نذكر هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة ها هنا وليس من أوضاع النحو، لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بدًا من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون"[3].

كما أن هذا الكتاب يشكل حلقة من حلقات تاريخ النحو وصلته بالفقه والكلام والمنطق، ويوضح لنا كثيرًا من المسائل الجدلية التي أثارها كتاب سيبويه بين النحاة ويقفنا على جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، كما أنه قد وضع الأساس لاختيار الأصوب من الأحكام، لأن الزجاجي حينما كان يعرض لآراء النحاة كان في نهاية الأمر يختار أجودها وأسدها وأقواها حجة.

---

(١)الإيضاح: ٦١.

(٢)الإيضاح: ١١٩، ١٢٠.

(٣)الإيضاح: ٤٦.

وإذا كان من وقفة فإننا نقف عند المسائل التي ألحقها الزاجي بكتابه فهي مسائل صغيرة ليست جديرة بأن تنال هذه الأهمية وتحتل هذا المكان، وهو القسم الثاني من كتاب الإيضاح، فالكتاب قسمان: قسم للعل، وقسم للمسائل.

أما القسم الأول فهو قسم حسن ومعقول، إلا أن المؤلف قد تجاوز فيه حدود الغاية من النحو إلى ما يمكن أن نطلق عليها "فلسفة العلل" كأن يتساءل عن سبب الإعراب في الاسم، ولماذا تظهر علامة الإعراب في آخره؟ ولماذا لا يجزم الاسم كالفعل؟ ولماذا يرفع المثنى بالألف ولا يرفع بالواو؟ أو يتساءل عن الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه؟ ومهما يكن فإن الحديث عن العلل هو حديث له قيمته، ما دامت العلل من أبرز عوامل الجدل والنقاش قديمًا وحديثًا.

٣- تقويم الأسلوب:

موضوع كتاب الإيضاح يحتم على مؤلفه أن يكون محاورًا نشطًا لأنه يعرض القضايا التي تعرض لها النحاة ويذكر آراءهم واستدلالاتهم ويرجح الأصوب، فهذا الأسلوب في التناول يحتم على صاحبه أن لا يصدر الحكم إلا بعد مناقشة وجدل.

لذلك فإن من أظهر الخصائص في هذا الأسلوب اعتماد مؤلفه على إثارة الأسئلة واستماع الأجوبة ومناقشتها للوصول بعد ذلك إلى نتيجة محددة هي القناعة بحكم معين، يقول الزجاجي: "إن قيل: بم نصبتم زيدًا؟ قلنا بـ(إن) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر... ولما وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال:..."[1].

ويقول الزجاجي في باب القول في الفعل والمصدر: "... اعتراض على من احتج منهم، قيل له: ليس الأمر كما ذهبت إليه، ولسنا نقول إن الأسماء قبل الأفعال مطلقًا بل نقول: إن الاسم قبل فعله الذي يفعله، وقد اصطلحنا على أنا نريد بالاسم المسمى في هذا الفصل لأنه ينوب عنه في الإخبار ... وإذا كان هذا كما ذكرنا فليس يجب أن يكون المصدر، إذا كان اسمًا لفعل أن يكون سابقًا

---

(١) الإيضاح: ٦٤.

له... ولذلك غلط قوم فتوهموا أن الاسم هو المسمى، وقد يسمى بعضهم المعدوم شيئًا وأباه آخرون ... واحتج الأولون ... وقال مخالفوهم ... فقد بطل احتجاجكم بسبق المصدر الفعل لأنه اسمه وأنه واجب من ذلك أن يكون قبله سابقًا له، الجواب يقال لمن احتج بهذا وعارض به، وليس أيضًا ما قلتموه مسلمًا لكم ... فقد علمتم أنكم مخالفون في ذلك..."[1].

فهذا الجدل والأخذ والرد والاحتجاج هو سمة الأسلوب في كتاب الإيضاح، ولكنه يتصف بالوضوح في الحوار وينتقي الكلمات والعبارات، ويقتصر في مصطلحات كتابه على المصطلحات البصرية حتى أثناء عرضه لآراء مخالفيه، وقد ذكر ذلك صراحة فقال: "وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين، إنما أعبر عنها بألفاظ البصريين"[2].

كما يتصف الزجاجي في أسلوبه بالإيجاز لأنه يناقش ويحتج ويستصفي ولا يحب الإكثار ولا يذكر إلا ما يراه العلة الشافية والجواب الأسد، ولم يكن كغيره من النحاة الذين حشدوا في تآليفهم كل غريب من القول وتافه من الخلاف، يقول في الإيضاح: "ثم نجعل جميع ما نذكره في هذا الكتاب منتقى مهذبًا غير مائلين فيه إلى التطويل بكثرة الروايات والاختلاف والأسانيد وذكر القائلين، فإن كان لباب من الأبواب علل قد تكلم عليها العلماء لم نذكر إلا أجودها وأسدها"[3].

وقد استطاع الزجاجي أن يحقق لنفسه ولمن جاء بعده هذا المطلب من هذا الكتاب.

  

(١) الإيضاح: ٥٨.

(٢) الإيضاح: ٨٠.

(٣) مقدمة الإيضاح.

المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي[1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

إن عدد المسائل في الشيرازيات إحدى وأربعون مسألة، وقد عدها الدكتور: عبد الفتاح شلبي أربعين مسألة، وسقطت واحدة هي المسألة (الثالثة والثلاثون) لأنها دمجت في التي قبلها نتيجة سقوط كلمة (مسألة) الفاصلة بينهما.

وبتأمل المادة العلمية من خلال الموضوعات والمسائل نجد الاختلاط بين النحو واللغة والصرف والإعراب والشواهد المعاني والأصوات واللهجات؛ لأن المؤلف كان يتكلم في كل فن من تلك الفنون فينتقل من مسألة شعرية يتناول فيها الشعر بالشرح والتفسير والإعراب، إلى مسألة قرآنية يتعرض فيها لآيات قرآنية بالشرح والإعراب، إلى مسألة يتناول فيها النحو واللغة والصرف، إلى أخرى تختص بأقوال العرب وعباراتهم، أو مسألة تتعلق بكلمة وما يتعلق بها من معانٍ وأصول واشتقاقات.

وقد حاول الدكتور شلبي وضعها في ثلاث مجموعات هي: مسائل نحوية، ومسائل صرفية، ومسائل إعرابية.

كما حاول علي جابر منصور تقسيمها إلى ستة، هي: مسائل الأبيات الشعرية، ومسائل قرآنية، ومسائل الموضوعات المختلفة، ومسائل العبارات، ومسألة واحدة جمعت بين الموضوع والعبارة، ومسائل الكلمات.

إلا أن الباحث بتأمل تلك التقسيمات وما وقع تحت كل منها من مسائل يجد أن مبدأ التغليب هو الذي يسيطر على تلك المسائل؛ لأن المؤلف كان يخرج

---

(١) حقق هذه المسائل الدكتور: عبد الفتاح شلبي في كتابه بعنوان "أبو علي الفارسي"، ط. بنهضة مصر سنة ١٩٥٨م.

كما حققها: علي جابر منصور في رسالة لنيل درجة (دكتوراه) بجامعة عين شمس، برقم ٤١٥، ميكروفيلم ٧٧٤٥/ ٢.

من إطار المسألة إذا لاح له شيء آخر، وإن لم يكن له بالمسألة أدنى علاقة، الأمر الذي يستدعي القول بأن تلك المسائل ينعدم بينها الترابط، كما ينعدم في كل مسألة على حدة، فالمؤلف في تناوله مسألة من مسائل الأبيات الشعرية مثلاً، إنما ينطلق منها إلى النحو واللغة والصرف والعروض، ويبتعد إلى ما يطرأ عليها من أقوال العرب مما ليس له ارتباط بمسألته، وما تقسيمات المحققين إلا محاولة لتقريب المسافة بين بعض المسائل التي يخيل إليهم أنها ذات صلة ببعضها، على الأقل من مبدأ التشابه في عنواناتها.

وبما أننا لسنا بمعنيين بصنيع المحققين في هذا البحث، فجهد الباحث هنا ينصب على وصف الوضع كما هو لبيان صيغة التأليف في هذه المسائل، فإن ذكر الباحث لتلك التقسيمات هو من أجل الإشارة إلى جهد من سبقوه للتوفيق بين تلك المسائل ومحاولة سلكها في منهج مخطط.

فقد بدأ الفارسي شيرازياته بتصريف كلمة "أول" فأطال القول في تصريفها، وبيان أصل حروفها، وتكلم عن كل ما يتعلق بها، ثم انتقل إلى الإضافة (أي النسب) إلى ما كان في آخره ألف، فبين كيف تنسب إلى (موسى) معرفة ونكرة، كما بين أصله واشتقاقه ووزنه وكل ما يمكن أن يسأل عنه، ثم انتقل إلى الفعل: نشرته وأنشرته، فبين معنى (كل) وتعريفه واشتقاقه والفرق بين الناشر والمنشر وكل ما يتعلق بهما، وتحدث عن مسائل (لدن) وما قال سيبويه فيها و(عمرك اللّه) و(قعدك اللّه)، والأسماء المنقوصة التي آخرها ياء وقبلها الكسرة كالقاضي والغازي والداعي، وحكمها مع (أل) وبدونها.

وبسط القول عن (على) واستعمالها على ثلاثة أنحاء، اسم وفعل وحرف، ثم تكلم عن اشتقاق (القرآن) وأنه مصدر كالغفران والشكران، ومسألة (نداء أخ وأب)، ومسألة (اللهم).

وأبو علي في كل ذلك يشرح ويستطرد ويعلل، ويبالغ في الشرح والاستطراد والتحليل والتعليل والتفصيل، حتى تستغرق المسألة الواحدة ما لا يقل عن عشرين صفحة.

ولعل مما دعانا إلى تصنيف المسائل الشيرازيات في الاتجاه التأصيلي، هو اهتمامه بالأصول وتعويله عليها في الحكم، الأمر الذي يوجب علينا تثبيت ما نقول لتسويغ وضع هذه المسائل في هذا الاتجاه باستعراض الأصول وأهم تقسيماتها في هذه المسائل:

أولاً: السماع: لقد نظر الفارسي إلى اللغة المأخوذة عن العرب على اختلاف مواقعهم وصنف استعمالاتها على حسب ما جاء في الاستعمال كثرة واطرادًا، أو قلة وندرة، ويمكن أن نصنف هذه الاستعمالات إلى ما يأتي:

- ما رفض في الاستعمال: ومن ذلك رفض الفارسي استعمال الفعل من كلمة (المأتم) بعد الإشارة إلى معناه عبر مرور الزمن قال: "... ويدل على أن ما ذكرنا من أن المأتم قد صار اسمًا للنساء، ورفضهم استعمال الفعل منه قول ابن مقبل:

ومأتم كالدمى حور مدامعها   لم تبأس العيش أبكارًا ولا عونا[١]

ومثل ذلك أنهم لا يعدون (أفعل) في مثل قولهم: "... هو أمثل منه شيئًا..."[٢]، أي لا يعدون "أمثل" إلى المصدر الذي هو (شيئًا) "لأن (أفعل) هذا وفعل التعجب نحو (ما أفعله) و(أفعل به) لا يجرين مجرى واحدًا، فكما لا يتعدى (أفعل) إليه؛ لأن ما يستفاد من المصدر من التأكيد والتشديد قد علم بفعل، وعلم ما يزيد عليه من التكرير فاستغنى عنه ورفض استعماله..."[٣].

- ما استعمل قليله مكان كثيره كقولهم: "الأقدام والأرسان والأرجل، استغنى فيه ببناء القليل عن الكثير..."[٤].

- ما كان فيه الاختيار عند الاستعمال: قال الفارسي: "ألا ترى أن ضروب العدد على اختلافها بنيت بالآحاد، فجاء الاستعمال فيه في حال السعة والاختيار بالأفراد ..."[٥].

---

(١) الشيرازيات: ١٤٧.

(٢) نفسه: ١٥١.

(٣) نفسه: ١٥٢.

(٤) الشيرازيات: ١٥٥.

(٥) الشيرازيات: ١٨٢.

- ما اتسع في استعماله: ومن ذلك الاتساع في استعمال الظروف، وجعلها أسماء مثل: "... على وعند ونحوهما من الظروف التي قد يتسع فيها فتجعل أسماء ... فيقال: زيد على الجبل، كما يقال: زيد في الحبس، فيكون وعاء له..."[1].

- ما كان شائعًا: كنداء (اللهمّ) بالميم المشددة لأنه أشبه (يا مسلمون) وفيه يقول: "... وذلك أن الإعراب لما وقع قبل الحرفين اللذين في آخر الاسم أشبه النون في (مسلمون) فكما استجيز أن ينادى نحو: يا مسلمون، وذلك كثيرًا شائعًا، يسول ذلك النداء فيما يشبهه ..."[2].

- ما كان كثير الاستعمال: يقول: "... عمرتك اللَّه تعميرًا مثل تعميرك إياه نفسك، فالمصدر مضاف إلى الفاعل، والاسمان الآخران مفعول بهما، وحذف الكلام واختصر لكثرة استعمالهم إياه ..."[3].

- ما حسن في الاستعمال: يقول الفارسي: "وهذا كثير أيضًا يتخذ أشكالاً متعددة منه الكلام الذي يستعمل بحذف الجار منه كما في قوله تعالى:﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ ﴾[4]، تقديره: معكوفًا عن أن يبلغ محله فلما كانت "أن" الموصولة بالفعل قد طال الكلام بها، جاز إضمار الجار؛ لأن الحرف الموصول كأنه قد صار بدلاً من الجار فحسن إضماره معه كذلك ..."[5].

ثانيًا: القياس: ويعتبر الفارسي ممن عنوا بالقياس عناية فائقة؛ لأنه قد وسع قواعده، وعمق أصوله[6]، وكان يفضل أن يخطئ في خمسين مسألة من الاستعمال ولا يخطئ في مسألة قياسية واحدة[7].

---

(١)الشيرازيات: ١٣٠.

(٢) الشيرازيات: ٢١٤.

(٣)الشيرازيات: ٢١٧.

(٤) الفتح: ٢٥

(٥)الشيرازيات: ٢٦٦.

(٦) انظر: الشيرازيات ٤٠٢، وأبو علي الفارسي : ٢٢٠.

(٧) انظر: الخصائص ١/ ٤٨٣.

لذلك فإنه قد صنف المقاييس المستنبطة من كلام العرب إلى مقاييس منفردة وثنائية وأخرى متدرجة ومتقابلة، وفيما يلي تفصيل ذلك من خلال هذه المسائل:

١- الأقيسة المنفردة: وهي نوعان:

أ - أقيسة مستعملة.

ب- أقيسة مهملة.

أما الأقيسة المستعملة فهي على نحو ما يأتي:

- قياس الاتفاق والإجماع: ويقصد به إجماع النحاة على قضية من القضايا النحوية كإجماعهم على أن الهمزة في الأرطى فاء الفعل والألف هي التي للإلحاق، يقول الفارسي: "... إن الهمزة في الأرطى فاء الفعل، والألف هي التي للإلحاق، فكما أنها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة على ما ذهب إليه يونس وسيبويه، فلها شبه بالتي للتأنيث، وشبهها بها أنهم جميعًا لا يختلفون، أنهم لو سموا رجلا بأرطى وذفرى... لم يصرفوا، فكما شبهوها جميعًا بالتي للتأنيث في هذا الموضع، كذلك شبهها بها من قال في النسب إلى أرطى: أرطاوي ..."[1].

وهذا القياس يكون من قبل النحاة الذين اشترطوا في تأويله أن يساير كلام العرب، وهو اجتهاد منهم يرتبط بالاستعمال الجاري على ألسنة العرب، فهو اتفاق في الاجتهاد للوصول إلى قاعدة أو حكم مما هو مستعمل في اللغة الفصيحة.

- القياس المطرد: وهذا يسري على ما هو مستعمل في كلام العرب، كقوله: "... فأما ما يقوله الفراء من أن التقدير في ذلك: يالله أم فلدعاء ... ألا ترى أنه لو كان كذلك، لم تحذف الهمزة؛ لأن ما قبلها متحرك ... فادعاؤه الحذف في الهمزة مما يدفعه الاستعمال الفاشي والقياس المطرد..."[2].

---

(١) الشيرازيات: ٤١٤.

(٢) الشيرازيات: ٤٤٨.

- القياس الشائع: وهو ما تكلم به العرب، وجرى على ألسنتهم، وحمل القياس عليه، فهو هنا يربط بين ما هو مستعمل في الكلام وما يحمل عليه من تفسير الظواهر، وفيه يقول: "... في ألف (كلا) مم انقلابها؟ لا يخلو -إذا كان منقلبة من أن يكون انقلابها عن الياء أو عن الواو، مما يقوي انقلابها عن الياء دون الواو أن الإمالة قد جازت فيها في نحو قوله: كلا أبويكم كان فرعا ...

وإذا جازت الإمالة في هذا النحو، حمل الألف فيه على الانقلاب عن الياء لأنه العام الشائع"[1].

- القياس المستمر: ويقصد به ما يجري عليه الاستعمال - في أوضاع الكلمات بشكلها الجديد- وما تنتهي إليه من الانسجام في ترابط حروفها وما تصير إليه، شرط أن تكون المادة المستعملة مطردة خالية من التناقضات التي تعترض القواعد العامة أو تمنعها من الانسجام في طبيعتها بما يخالف سنن العرب في التعبير كقوله: "... إن البدل في اللام يجيء على ضربين أحدهما أن يكون جاريًا على قياس مستمر ... من ذلك قولهم في جمع (علاوة) علاوى..."[2].

ولذلك يعتبر ما لم يطرد شاذًا غير مستمر لا يقاس عليه، يقول: "... والضرب الآخر من البدل هو ما أبدله من لامه الياء من غير أن يكون جاريًا على قياس مستمر فمن ذلك قولهم: (العليان) وهي كلمة قد شذت عن أبنية الكتاب ..."[3].

وأما الأقيسة المهملة:

وهي تقابل الأقيسة التي أشرنا إليها آنفا، فهي أقيسة متعددة المفاهيم، فقد تكون شاذة في الاستعمال، أو شاذة في القياس والاستعمال، وقد تكون مستعملة غير أنها شاذة عن القياس الذي ينسجم وطبيعة اللغة، وفي كل أحوالها لا يقاس عليها، وإنما تحفظ في مواضعها، ومن أهمها:

---

(١) الشيرازيات: ٤٢٩.

(٢) نفسه: ٤٣٧.

(٣)الشيرازيات: ٤٣٩.

- الشاذ: وهو على أنواع، منها ما يكون شاذًا في القياس كثيرًا في الاستعمال، مثل: "... حذف الهمزة من قولهم: ويلمّه شاذ عن قياس نظائره وما عليه الشائع من كلامهم، وإنما استجيز ذلك لكثرة استعماله حتى صار بمنزلة كلمة واحدة..."[1].

ومنها ما يكون شاذًا عند جماعة من النحويين صحيحًا عند غيرهم، فهو موضع خلاف، كقوله: "... ألا تراهم قالوا: الدنيا وهو من دنوت، والعليا من علوت، والقصيا وهي من قصا يقصو، فجاء هذا الحرف على الأصل شاذًا عن قياس الجمهور..."[2].

ومنها ما يكون شاذًا عن القياس، ولكنه مستعمل، مثل: "النسب إلى العالية علوي، جاء شاذًا عن القياس، والقياس عالي ..."[3].

- الفاسد: وهو الذي لا يصلح أن يستعمل ولا يصلح أن يقاس عليه، ومن ذلك نقاش الفارسي مع الفراء ورده عليه في لفظ الجلالة في أن اللغة كما قال: "... ليس فيها شيء ضم فيه جملة إلى اسم، ولا جملة إلى جملة على نحو: يا اللّه ... فإذا خرج من القسمين اللذين ذكرنا أنه ينقسم إليهما، ولم يصح على واحد منهما، بان فساده ..."[4].

- المحال: وهو الذي لا يمكن أن يقاس عليه، وقصر استعماله على الموضع الذي هو فيه كقوله في أثناء حديثه عن "... كلانا ضامن عن صاحبه ..." قال: "هذا من وجه محال؛ لأنك إذا قلت: كلانا، فقد أثبت عليهما جميعًا، فكيف تقول على صاحبه؟ ولولا أن هذا قد جاء وتكلمت به العرب لأحلناه ..."[5].

- المرفوض: وهو على أنماط كثيرة في الشيرازيات منها:

أ - ما رفض وهو مستعمل، قال: "... واستعملوا هذا القياس المرفوض في

(١) الشيرازيات: ٤٤٨.

(٢) الشيرازيات: ٤٣٩.

(٣) الشيرازيات: ٥١١.

(٤) الشيرازيات: ٤٥٢.

(٥) الشيرازيات: ٥٢٣.

تفسير خبر (كم) في باب (كم) كما استعملوا القياس المرفوض في تبيين الثلاثة بالواحد في باب العدد حيث قالوا: ثلاثمائة وخمسمائة ..."[1].

ب- ما رفض قياسه واستعمل للضرورة، ومنه قوله: "فقالوا: رجلان، وتمرتان فكما استغنى هاهنا عن الإضافة إلى المعدود ... كذلك استغنى عن لفظ الجميع بالمفرد في عامة ما يبين العدد، فأما ما جاء في الشعر من قوله: ... ثنتا حنظل.

فإنما جاء على القياس المرفوض المستغنى فيه بالتثنية عن الإضافة إلى اسم معدود ..."[2].

جـ- ما رفض فيه القياس الفرعي ورد إلى أصله: ومنه "أنهم قالوا ابنة، وقالوا: بنت، وقالوا: بنات، فلم يقع جمعها على واحد من اللفظتين، ألا ترى أن الجمع لو كان على الموصولة لكان ابنات، ولو كان على الأخرى، لكان كعبات ولدات فلم يجمع على واحد منهما، ولكن رد إلى الأصل..."[3].

د- القياس المتروك: وهو الذي ترك استعماله، واستعيض عنه بغيره، كقوله: "... والعدد الكثير بين بالمفرد في قولهم: مائة درهم، وألف درهم، ونحو ذلك، وقد بين بالجمع أيضًا في قولهم: وخمسمائي ونحوه في الشعر، فالإضافة في (كم) إلى الجمع في الخبر قد جاء على القياس المتروك في خمسمائي وثلاثمائين..."[4].

هـ- القياس الذي يخلو من النظير في اللغة لكي يسنده ويقويه لاستخلاص قاعدة معينة، كقوله في حديثه عن الأسماء الموصولة: "ومما يبعد ذلك من النظر أنه لم يجمع من هذه الأسماء الموصولة بالألف والتاء، وإن كان قد جمع شيء منه بالواو والنون فخلوه من النظير مما يضعه ..."[5].

---

(١)الشيرازيات: ٤٨٥.

(٢) الشيرازيات: ٥٢٢.

(٣)الشيرازيات: ٥٢٩.

(٤)الشيرازيات: ٥٨٤.

(٥)الشيرازيات: ٥٩٩.

٢- الأقيسة الثنائية: وهي على نوعين أيضًا.

أ - أقيسة ثنائية مستعملة.

ب- أقيسة ثنائية مهملة.

فالأقيسة الثنائية المستعملة هي ما اختاره أبو علي من قياسين متفاضلين بالجودة كأن يرى أحدهما أفضل من الآخر، وكلاهما جار على لغة العرب الفصيحة، ويبدو الفارسي في هذه الأقيسة منطقيًا إلى حد بعيد؛ لأنه يرى للشيء الواحد مجريين سليمين، وقد ترك الأول منهما واختار الثاني؛ لكونه يتفق مع قواعد اللغة الجيدة والذوق السليم، وهذه الأقيسة عديدة أهمها ما يلي:

- ما هو أولى من غيره في الاختيار بسبب التقديم أو الشبه أو غير ذلك، فالفارسي حينما يرى ضعف الفعل في العمل في مفعوله إذا تقدم عليه، يفضل ارتباطه باللام حملاً على الأفعال التي تتعدى بالحروف إلى مفعولاتها، فيكون ذلك أقيس لها فيقول: "ألا ترى أنك تقول: زيد ضربت فترفعه إذا تقدم وتحذف الراجع؟ وقد جاء ذلك في الشعر وغير غيره، ولو لم تقدم المفعول لم يكن فيه هذا؛ فدل ذلك على ضعف عمل الفعل إذا تقدم مفعوله وزيادة حرف الجر في الموضع الذي يضعف فيه عمله أولى..."[1].

ما هو أقيس لمجاراته طبيعة اللغة في تركيبها على الأصل الذي جرت عليه.

فالفارسي حينما يقيس استعمال الضمير -مثلاً- على الاسم الظاهر، يرى أن استعمال ضمير الغيبة في توكيد المنادى أقيس لدلالة الاسم الظاهر على لفظ الغيبة فيكون القياس هنا أكثر طواعية لاشتراك الاثنين في صفة معينة فيقول: "... تقول: يا زيد وعمرو كليهما، فتجيء بلفظ الغيبة لأن الاسم الظاهر موضوع للغيبة، وإن كان قد استعمل للخطاب في هذا الباب، والدليل على أن الغيبة أولى أن يحمل عليه أنك تصفه كما تصف الأسماء الموضوعة للغيبة، إما على اللفظ وإما على الموضع، وقد حكى سيبويه: يا تميم كلهم وكلكم، وكلهم أقيس..."[2].

---

(١) الشيرازيات: ٢٢٧.

(٢)الشيرازيات: ٢٢٩.

- ما هو أجدر لأمور جعلته أفضل من غيره. ومن ذلك حذف الياء، فأبو علي عندما يتأمل في المادة المقيسة، ويجد أن ياء الإضافة محذوفة في الكلام في غير النداء، يفتي بحذفها في النداء لأنه موضع تغيير، فيقول: "... وقد حكى قوم من البغداديين أنهم سألوا أبا عمرو بن العلاء بالكوفة عن قول الشاعر:

ألا قالت أمامة يوم غول ... تقطع بابن ظفاء الحبال

ذريني إنما خطئي وصوبي ... عليّ وإنما أهلكت مال

فقال الفراء: إنما أهلكت مالي، فإذا جاز ذلك عند أبي عمرو في غير النداء، فهو في النداء أجدر؛ لأن هذا موضع تغيير ..."[1].

أما الأقيسة الثنائية المهملة فهو يقصد بها تلك التي بعدت عن الصواب وجانبت مقاييس اللغة السليمة، والأخذ بها إنما هو من باب التعسف في الاجتهاد، وهي تختلف منها ما هو أقرب إلى القياس الذي ينسجم والقواعد العامة كقوله في رده على الفراء في الميمين من "اللهمّ": "لو قال قائل: إن ذلك يدل على أن الميمين بمنزلة حرف التنبيه، وذلك أنه لمّا ألحقهما الآخر حذف الألف واللام من أول الاسم كما يحذفهما مع "ياء" واستدل بذلك على أن الحرفين بمنزلة حرف التنبيه، لكان قولا أقرب إلى القياس والصحة مما ذهب إليه هو في قولهم يااللهما..."[2].

ومنها ما هو أبعد عن القياس السليم، كما قال في حديثه عن "أول" التي تستعمل في صفة القديم تعالى: "فلننظر أي هذه الألفاظ المستعمل في صفة القديم سبحانه وتعالى في قوله: (هو الأول والآخر) فنقول: إن المستعمل في ذلك هو الذي يكون وصفا اعتبارًا بسائر أسمائه سبحانه، ألا ترى أنها كلها صفات أو مصادر وضعت موضع الصفات إلا قولهم: شيء؟

فكذلك "أول" فإن قلت: أفيصح أن يكون هذا الضرب الآخر المصروف في قولهم: ما تركت له أولاً ولا آخرًا كقولهم: قديمًا وحديثًا؟ فإن ذلك أبعد في القياس ..."[3].

---

(١) الشيرازيات: ٣١٣.

(٢) الشيرازيات: ٣١٤.

(٣) الشيرازيات: ١٢٧.

٣- الأقيسة المتدرجة المتقابلة: ونعني بها الأقيسة المتدرجة في الحسن والقبح والكثرة والقلة، وهذه تتباين في خصائصها فمنها ما يسير مع المادة اللغوية من حيث كثرتها وقلتها، ومنها ما يراعى فيه الحس الجمالي الذي تكمن فيه مقومات الذوق، وكأنما الفارسي في هذه الناحية يسبغ السمات الجميلة على مواد اللغة من ناحية، ويربط بينها وبين ما هو مستعمل من ناحية ثانية، في أسس مشتركة، هي المقاييس، فمن الأحسن قوله: "... إن الذي يجوز في النسب إلى موسى موسويّ وهو الأحسن، وبعده موسيّ ..."[١]. ومن الحسن حذف المفعول به كقوله: ...

وما أنشد الرعيان إلا تعلة   بواضحة الأنياب طيبة النشر

كان المعنى فيه: وما أنشد الرعيان بكرتي، فحذف المفعول الثاني، كما حذف المفعول به في مواضع كثيرة، ومما حسن الحذف أن بكرتي جرى في البيت الذي قبله ..."[٢].

أما الأقيسة المتقابلة فإنه بتأمل الشيرازيات ظهر أنه يستعمل مفاهيم من الصيغ المختلفة التي تتمثل في الإيجاب والسلب، وتشير إلى أقيسة بعضها مستعمل، وبعضها مهمل، ومن ذلك (السائغ والذي لم يسغ) وهذان مقياسان يمكن استعمالهما، ولكن أحدهما أكثر ملائمة للاستعمال الفصيح من الآخر، من ذلك قوله في قراءة من قرأ "... ثلاثمائة (سنين) فأضاف المائة إلى سنين وهو جمع ... وبابه إلى الجمع سائغا لهذه القراءة..."[٣]، غير أنه "... لم يستحسن هذا ضارب ظريف زيدًا، ولا هذا ضويرب زيدا؛ لأن التصغير كالوصف، فإذا لم يسغ هذا، لم يستحسن..."[٤].

ثالثًا: التعليل:

والفارسي مولع بإيراد العلل، وهو يبدأ تعليلاته بقوله: "لأنه" أو "من أجل ذلك" أو "بسبب" أو غير هذه الألفاظ التي تشعر بالتلازم بين العلة والمعلول، وقد

(١)الشيرازيات: ١١٤.

(٢)الشيرازيات: ١٢٦.

(٣)الشيرازيات: ٢٢٢.

(٤)الشيرازيات: ٢٢٠.

تنوعت العلل عنده في الشيرازيات؛ فمنها علل نحوية، وأخرى صرفية، وثالثة لغوية، وهي كثيرة؛ لأنه اهتم في أن يجد علة لكل ظاهرة من الظواهر التي تعرض لها ودرسها في هذه المسائل، ويمكن أن نقسم هذه العلل إلى قسمين، بعضها يرجع إلى عوامل منطقية تعتمد على العقل ومحاكمة الأشياء التي ارتبطت بالفلسفة كتحليله كلمة "أول" وأنها لا تكون من "وألت" كما يرى أبو عبيدة، وإنما هي من واوين ولام فيقول: "... قيل لا يكون لفظ أول مما ذكرته، لأنه لو كان منه لوجب أن يكون "أوأل" تزيد على الواو التي هي الفاء الهمزة... وفي تشديدهم الواو في أوله دلالة على أن العين والفاء جميعا واوان..."[1].

وبعضها الآخر يرجع إلى عوامل سماعية استقراها من النصوص التي تأملها فانتزع عللها من صفاتها وتراكيبها ونطقها، من ذلك ما فعله في تعليله لرد النون المحذوفة في الإضافة إلى المضمر قائلا: "... أما إضافة (لدن) إلى المضمر، فالمضمر لا يخلو من أن يكون غائبا أو متكلما أو مخاطبا، فالإضافة إلى جميع هذه الضروب لا تكون إلا برد النون التي تحذف في الإضافة إلى المظهر، وذلك أن المضمر ترد معه الأشياء إلى أصولها ..."[2].

ومن ذلك قوله: "... ألا ترى أن من قال واللّه لأفعلن، إذا أضافه إلى المضمر قال: بك لأفعلن، فرد الباء الجارة التي هي الأصل..."[3]، وقد شملت تعليلات الفارسي أغلب ظواهر الدرس في الشيرازيات، فعلل القضايا التي اقتصرت على مواضعها لا تتعداها إلى غيرها، كالشاذ والمرفوض، وعلل للقضايا العامة كالشائع والمطرد والمستمر، مما يعتبر الأساس للمقاييس السليمة للغة الفصيحة المنسجمة مع القواعد العامة. وقد قرن كثيرًا من تعليلاته بالاحتجاج والاستدلال وهذه الظاهر بارزة في مواضع عديدة من مسائله، منها تعليله أثناء حديثه عن "كلا" قال:

"فإنما (كلا) اسم مفرد يراد به الاثنان، كما أن (كل) اسم مفرد يراد به

---

(١) الشيرازيات: ١٢٨.

(٢)الشيرازيات: ١١٢.

(٣)الشيرازيات: ١٢١.

الجميع، ولو جاء الإخبار عن (كلا) مثنى لم يدل ذلك على أنه مثنى؛ لأن ذلك يكون حملا على المعنى ..."[1].

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

يعتبر السماع في الشيرازيات ركيزة تقوم عليه القواعد وتصدر بموجبه الأحكام، وهو -كما هو معروف- هو القرآن الكريم، والحديث، وما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، وقد جاءت الأدلة السماعية على نحو ما يلي:

أ- القرآن: وقد بلغ عدد الآيات القرآنية التي استدل بها (أربعمائة وسبعين آية) تقريبا، تكرر أكثرها في عدد من المسائل، والفارسي يستدل بها في جوانب لغوية ونحوية وصرفية، وقد يستدل بها من أجل إيضاح المعنى وبيانه.

ويستطرد الفارسي في الآيات القرآنية حتى يبلغ عدد الآيات التي يستدل بها في الموضع الواحد سبع آيات أو تزيد، ومن أمثلة استدلاله بالقرآن ما جاء من قوله: "القرآن مصدر قرأ ... ونقل هذا الاسم فسمي به التنزيل، كما سمي بالفرقان وبالكتاب بدلالة قوله: (تبارك الذي أنزل الفرقان) و(إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق) ..."[2].

ومن أمثلته في النحو ما جاء به في أثناء حديثه عن: (وراءك) بمنزلة ارجع، حيث تضمنت معنى ومحل اسم الفعل، فقال:

"ومن هذا عندنا في التنزيل من قوله: ﴿ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾[3]"[4].

ومنه في الصرف قوله: "قال محمد بن يزيد: حدثني أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَأْنٌّ ﴾[5] فهمز لأنه حرك الألف لالتقاء الساكنين"[1].

---

(١) الشيرازيات: ١٠٤.

(٢) الشيرازيات: ١١٢.

(٣) الحديد: ١٣

(٤) الشيرازيات: ١١١.

(٥) الرحمن: ٢٩

أما استدلاله بالقراءات فبأكثر من اثنتين وثلاثين آية موزعة على سورة القرآن الكريم كقوله: "فإن قال قائل: إذا زعمت أن الطاغوت فعلوت من الطغيان كالرغبوت والرهبوت، فهلا استدللت بما روي من قراءة الحسن: ﴿أولياءهم الطواغيت﴾ على أنه من الواو دون الياء؟ لو كان من الياء كما ذكرت لكان (الطياغيت)"[٢].

ب- **أما الحديث الشريف** فقد خرج أبو علي عما درج عليه نحاة المدرستين من عدم الاستدلال به؛ لأنه -كما قالوا- جمع متأخرا ولم يرو بلفظه، وقد تداوله الأعاجم والمولدون، فاستشهد في شيرازياته بالحديث الشريف في أربعة عشر موضعا، لكنه لا يشير إلى أسماء الرواة، ومن ذلك قوله:

"والعوالي جمع عالية المدينة، وبعث النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ إلى أهل العوالي في صيام عاشوراء"[٣]، وقوله أيضًا: "ومن ذلك قوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: (... شاهت الوجوه)"[٤].

إلا أننا بتتبع الأحاديث الشريفة نجد أن الاستدلال بها إنما ورد لبيان لمعنى وإيضاحه لا غير. فهو لم يأت به لإثبات قاعدة نحوية ولا صرفية، كما لم يأت به لرد رأي من الآراء النحوية أو الصرفية إلا في حديث واحد هو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: "لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد بعهده"؛ إذ إن التقدير: ولا ذو عهد في عهده بكافر فحذف المفعول لتقدير ذكره[٥].

جـ- **الأقوال والأمثال:** وهي كثيرة وتمثل مجموعة كبيرة من استشهاداته التي استعان بها على كثير من القضايا التي أراد إثباتها أو رفضها وهو حينما يورد القول، يصدره بقوله: "قولهم" أو "من العرب" أو "ناسا من العرب" أو "تقول العرب"

---

(١)الشيرازيات: ١١٣.

(٢) الشيرازيات: ١١٦.

(٣)الشيرازيات: ١٢٠.

(٤)الشيرازيات: ١٢١.

(٥)الشيرازيات: ١٣٨، وانظر: الحجة ١/ ٢٦.

أو "بعض العرب" أو "تكلمت به العرب" ، وهذه العبارات تدل على أنه لم يستعمل من كلام العرب إلا ما ورد بإجماعهم أو استعمله قوم أو طائفة منهم.

ومجالات الاستشهاد بها هي مجالات الاستشهاد بالقرآن في المسائل النحوية والصرفية واللغوية، ومنها المثل: "تسمع بالمعيدي لا أن تراه"[١].

د- **أما الشعر** فهو المادة الأساسية التي استخدمها الفارسي في جميع القضايا على اختلافها، وهو الدليل القاطع لكشف الظواهر النحوية والصرفية واللغوية والعروضية والمعنوية بدليل كثرة الأشعار التي وردت في هذا الكتاب، فهو يضع القواعد والآراء والشواذ واللهجات والضرورات، ويؤيد صحة ذلك أو فساده بالشعر الذي بلغ مجموع أبياته (٤٩٠) بيتا من الشعر والأراجيز.

ومن ذلك أن يستدل لتأييد القاعدة التي تقول: بأن (كلا) اسم مفرد ومصوغ للتثنية بقول الشاعر:

كلا يومي أمامة يوم صيد وإن لم نأتها إلا لماما[٢]

إلا أن أبا علي لم يهتم -على حد اطلاع الباحث- بنسبة الأبيات الشعرية إلى ذويها بل كان يكتفي في كثير من الأحيان بقوله: "قال الشاعر" و"أنشد بعضهم" و"من ذلك قوله" وهو يستشهد بكلمة أو كلمتين من البيت الواحد، مثل:

... ... **الخضر الجلاعيد**[٣]

وقد يستشهد بشطر البيت دون ذكر الشطر الآخر مثل:

... ... **صبرا جميلا فكلانا مبتلى**[٤]

وقد يستشهد بكامل البيت، مثل:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر[٥]

---

(١) الشيرازيات: ١٤٨.

(٢)الشيرازيات: ١٤٢.

(٣) نفسه: ٢٣٣.

(٤) نفسه: ٤١١.

(٥) نفسه: ٤٣٣.

والفارسي قد يعدد الشواهد في القضية الواحدة حتى تصل إلى عشرة شواهد مثلما فعل في استشهاده في أن "كلا" اسم مفرد مصوغ للتثنية[1].

.. والإجماع أحد مصادر السماع، وقد اهتم به الفارسي فهو لم يهمل الإجماع على قضية من القضايا كاستدلاله بإجماع النحاة في أن اللام همزة في "تنبأ مسيلمة" يقول أبو علي: "... على أن النبي يجوز أن يكون من النباوة التي يراد بها الرفعة، فإذا أمكن ذلك ثبت بقول الجميع: تنبأ مسيلمة، أن اللام همزة..."[2].

وكاستدلاله بإجماعهم على أن الهمزة في "الأرطى" فاء الفعل والألف هي التي للإلحاق، فكما أنها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة على ما ذهب إليه يونس وسيبويه، فلها شبه بالتي للتأنيث، وفي هذا الشبه فالنحاة لا يختلفون ..."[3].

ويمكن أن نرتب درجات السماع ونوجزها فيما يلي:

١- سماع شائع يستدل به ويعتمد عليه في استنباط الأحكام، كنداء "اللهم" قال: "وذلك أن الإعراب لما وقع قبل الحرفين اللذين في آخر الاسم أشبه النون في "مسلمون" فكما استجيز أن ينادى نحو: يا مسلمون، وذلك كثيرًا شائعا يسول ذلك النداء فيا يشبهه ..."[4].

٢- سماع قليل يجوز الاستدلال به، حيث قال: "... الأقدام والأرسان والأرجل استغنى فيه ببناء القليل عن الكثير..."[5].

٣- سماع نادر: ومثاله أنهم لا يعدون (أفعل) في مثل قولهم: "هذا أمثل منه شيئًا" أي لا يعدون أمثل إلى المصدر الذي هو "شيئًا" مؤديا إلى اجتماع ما يتدافع، وذلك أن بناء "فعال" و"فعول" ونحوهما يدل على الكثرة والتحقير يدل على القلة..."[6].

---

(١) الشيرازيات: ٤١١-٤١٢.

(٢) الشيرازيات: ١٤٨.

(٣) الشيرازيات: ٢٧٦.

(٤) الشيرازيات: ٢٩٣.

(٥) الشيرازيات: ١٠٨.

(٦) الشيرازيات: ٣٨٢.

ويمكن أن نلخص استدلالات الفارسي على نحو ما يلي:

١- استدلال بالنظير السماعي والدليل القياس، وذلك كقياس استعمال الضمير على الاسم الظاهر، يقول الفارسي: "... تقول يا زيد وعمرو كليهما، فتجيء بلفظ الغيبة؛ لأن الاسم الظاهر موضوع للغيبة وإن كان قد استعمل للخطاب في هذا الباب، والدليل على أن الغيبة أولى أن يحمل عليه أنك تصفه كما تصف الأسماء الموضوعة للغيبة، إما على اللفظ وإما على الموضع ..."[١].

٢- الاستدلال بالنظير السماعي وحده لانعدام الدليل القياسي: مثل حذف الهمزة من قولهم: 'ويلمه' يقول الفارسي: "... حذف الهمزة من قولهم: ويلمه، شاذ عن قياس نظائره وما عليه الشائع من كلامهم، وإنما استجيز ذلك لكثرة استعماله حتى صار بمنزلة كلمة واحدة..."[٢].

٣- الاستدلال بالدليل القياسي لانعدام النظير السماعي: ويقصد به القياس الذي يخلو من النظير الذي يسنده ويقويه لاستخلاص قاعدة معينة، كقول الفارسي في الأسماء الموصولة: "ومما يبعد ذلك من النظر أنه لم يجمع من هذه الأسماء الموصولة بالألف والتاء، وإن كان قد جمع شيء منه بالواو والنون والياء والنون، فخلوه من النظير مما يضعه ..."[٣].

٤- الاستدلال بانعدام النظير والدليل: وهي التي جانبت الصواب حيث قال: "... فكما لا يتعدى (أفعل) إليه لأن ما يستفاد من المصدر من التأكيد والتشديد قد علم بفعل، وعلم ما يزيد عليه من التكرير فاستغنى عنه ورفض استعماله ..."[٤].

أما الأدلة العقلية في الشيرازيات فقد أولاها الفارسي جلّ اهتمامه، وهي حسبما عرضه الباحث في المادة العلمية - تعتمد على التعليل وترتبط ارتباطا وثيقا بالتفكير العقلي، وكذلك ارتبطت ارتباطا وثيقا بالسماع، يقول الفارسي:

---

(١) الشيرازيات: ٣١٣.

(٢) الشيرازيات: ٣٢٦.

(٣) الشيرازيات: ١٠٨.

(٤) الشيرازيات: ٢٤١.

"نقيس على ما سمعنا من كلام العرب"[1]، ويقوي الصلة بينها أن جعل السماع أصلا فيقول: "... ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن قياس لوجب اطراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع ..."[2].

وللقياس في الشيرازيات مقومات أساسية يقويه أو يرفضه أو ينتصر له أو يستدل على صحته أو ضعفه، ويتأول له الأسباب حتى يتجه إلى الوجهة التي يراها، فلذلك يفترض ويضع الاحتمالات ويسقطها وهذا ما يدعوه -في كثير من الحالات- إلى التصنع في تلك المقومات مستخدما لذلك وسائل المنطق جاهدا نفسه وراء العلل ومسبباتها ليجد مخرجا لقضية نحوية أو لغوية أو صرفية، وهو ما سبق تفصيله في عرض مادة الكتاب العلمية وطريقته في تأليفها.

ومن ذلك قوله في الاستدلال على حقيقة وندرة بناء الكثير في العدد، وكثرة تكسير ما يشبه الآحاد؛ لأن تحقيق الكثير يتنافى مع جمعه فيتدافع، يقول: "ووجه الدلالة منه أنه لا يخلو من أن يكون كالآحاد والمفردات أو كالجموع، فلو كانت عندهم كالجموع نحو: كلاب وكعوب لم يحقروها، كما لم يحقروا هذه الجموع المصوغة لأكثر العدد من حيث كان التحقير فيها، وبعدت عن مقاييس اللغة السليمة، ومنه رده على الفراء في (يا اللهم) حيث قال: "... ليس فيها شيء (يعني اللغة) ضم فيه جملة إلى اسم ولا جملة إلى جملة على نحو: يا اللّه ... فإذا خرج من القسمين اللذين ذكرنا أنه ينقسم إليهما، ولم يصح على واحد منهما، بان فساده"[3].

ومنه قوله في أثناء حديثه عن "لاه أبوك" وحذف اللام: "... فإن هذا الحذف الوقع في هذا الموضع لا يجوز أن يكون في اللام التي من نفس الكلمة لما كان يؤدي الحذف إليه من الابتداء بالساكن وذلك مما رفضوه في كلامهم ..."[4].

---

(١)الشيرازيات

(٢)انظر: الشيرازيات: ٥٢.

(٣)الشيرازيات: ٣٢٤.

(٤)الشيرازيات: ٤٢٧.

٥- الاستدلال بالكثير: وهو ما جرى على ألسنة العرب وكثر في كلامهم، مما يحمل عليه قول الفارسي: "... في ألف كلا مِمّ انقلابها؟ لا يخلو إذا كانت منقلبة - من أن يكون انقلابها عن الياء أو عن الواو، مما يقوي انقلابها عن الياء دون الواو أن الإمالة قد جازت فيها في نحو قوله: كلا أبويكم كان فرعا ... ولذا جازت الإمالة في هذا النحو، حمل الألف فيه على الانقلاب عن الياء لأنه العام الشائع"[1].

٦- الاستدلال بالقليل: ومن ذلك ما وردت فيه الياء واوا كما في (الفتوة) قال: "... فأما المحذوف من أب فهو واو بدلالة ثباتها في التثنية، ولو كانت من الياء لكانت مثل (رحيان) وفي قولهم: الأبوة دلالة أيضا، لأن مثل الفتوة قليل ومثله في القلة لا يعتبر به ..."[2].

٢- تقويم المادة العلمية:

لا يمكن أن نضع حدا فاصلا لنوعية الدراسة في المسائل الشيرازيات، لأننا غالبا ما نجد الموضوعات مختلفة ومتداخلة، فالفارسي إذا تناول موضوعا أو قضية من القضايا أو لفظة من الألفاظ أشبعها بحثا ودراسة، وقلب الوجوه المختلفة لها فاختلط فيها النحو واللغة والصرف والإعراب والشواهد والمعاني والأصوات واللهجات، فهي مسائل جمعها مؤلفها على غير ترتيب وعلى غير نسق معين، وقد قسم الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه "أبو علي الفارسي"[3] طبيعة المسائل في الشيرازيات إلى مسائل لغوية وأخرى نحوية وثالثة صرفية وغيرها إعرابية، ويبدو أنه قد اعتمد في تقسيمه هذا على أساس التغليب في نوعيتها، لأنها لا تختص بفن معين من فنون العربية، فهو ينتقل من قضية نحوية إلى أخرى صرفية، إلى ثالثة لغوية في المسألة الواحدة، فلو تأملنا مسائله المطولة

(١) الشيرازيات: ١١٧.

(٢) الشيرازيات: ٣٠١.

(٣) انظر: أبو علي الفارسي: ٥٤٧.

مثل (أول) و(على) و(كلا وكلتا) فإننا نجده يتناول استعمالاتها من الناحية النحوية، ثم يستعرض ما يحصل لها من الانقلابات في حروفها، وما تؤدي إليه في معانيها.

ونحن لا نزعم أن تلك الصفة في جميع المسائل، لأن بعض مسائله يغلب عليها لونان هما: النحو والصرف كقول الشاعر:

ونار خضأناها لغير ثنية — قبيل غروب الشمس يحيا وقودها

قليلا ثوينا عندها غير ساعة — من الليل إلا ريث صر فئيدها[1]

وقد نجد بعض المسائل تتصف بلون واحد كالمسألة التاسعة والثلاثين التي تتناول النحو "في حذف المفعول به"[2].

ثم إننا نستطيع أن نقول بأن أبا علي في شيرازياته قد خص الكتاب، واعتمد عليه اعتمادا كبيرا في عباراته ومحتوياته، يدلنا على ذلك ما وجدناه صراحة في هذه المسائل، فهو يستعين بالكتاب في عدد كبير من المواضع على مدار خمس وثلاثين مسألة متفرقة من مسائله، فكثيرًا ما يتحدث ويقول: "قال سيبويه"، وحينما يرجح يقول: "ويقوي ما ذهب إليه سيبويه"، وحينما يستدل يقول: "فقياس قول سيبويه" وحينما يذكر الاستعمالات يقول: "استعملها سيبويه"، ونجد اسمي الخليل ويونس إلى جانب سيبويه في كثير من المواضع يقول أبو علي: "... على ما ذهب إليه يونس وسيبويه ..."[3].

وقد اقتفى الفارسي في هذه المسائل أثر أستاذه أبي عثمان المازني الذي كان يقول: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[4]، لذلك فهو يقول: نقيس على ما سمعنا من كلام العرب"[5]، ويلتزم بما يقول في هذه المسائل لأنه

---

(١) انظر: المسائل الشيرازيات (بحث على جابر منصور): ص٥٨.

(٢) الشيرازيات: ٢١٩.

(٣) الشيرازيات (البحث): ١٧٦.

(٤) انظر: الخصائص ١/ ٣٦٢.

(٥) الشيرازيات: ١٩٣.

يرى أن العدول عن السماع إلى غيره في الاستدلال عدول عن الصواب، يدلك على هذا قوله في رفض استعماله الفعل من كلمة "المأتم" بعد الإشارة إلى معناه عبر مرور الزمن قال: "ويدل على أن ما ذكرناه من أن المأتم قد صار اسما للنساء ورفضهم استعمال الفعل منه قول ابن مقبل:

ومأتم كالدمى حور مدامعها　　　لم تبأس العيش أبكارًا ولا عونا[1]

وهذا لا يعني إهمال الأدلة الأخرى ففي هذه المسائل ارتباط وثيق بالتفكير العقلي، ولا يستبعد ذلك، لأن أبا علي الفارسي ممن عنوا بالفقه والحديث وكان معتزليا، فهناك صنعة فلسفية ومنطقية ومقاييس ومصطلحات متناثرة في مسائله من هذا القبيل.

٣- تقويم الأسلوب:

يختلف أسلوب الفارسي في هذه المسائل وتختلط فيه الخصائص، كذلك فإننا نجده في بعض المواضع يطيل الحديث وفي بعضها الآخر يوجز ويختصر، إلا أنه في جميعها يتصف بالوضوح فليس في أسلوبه جنوح إلى الكلمات الغمضة والتعبيرات المختلطة يدلنا على ذلك قوله في مسألة "قرآن":

يقول: "القرآن مصدر قرأ، كالشكران والكفران والغفران، وقالوا في مصدر (قرأ) قراءة، كما قالوا: كتاب كتابة، ونقل هذا الاسم فسمي بالتنزيل كما سمي بالفرقان وبالكتاب"[2].

والفارسي في أسلوبه يعتمد على التقسيم والتفصيل، ويأتي بما يشبه الأسئلة ثم الإجابة عنها، ويناقش ويستنتج ويقيس ويستشهد، يدلنا على ذلك مثل قوله في "ما": "وأما كون هذه الكلمة حرفا فعلى أربعة أضرب، أحدها: أن تكون كافة، والآخر: أن تكون مع الفعل الذي بعدها بمنزلة المصدر، والثالث: أن تكون نافية، والرابع: أن تكون زائدة ..."[3].

---

(١) الشيرازيات: ٢١٦.

(٢) انظر: الشيرازيات (البحث) ٣١١.

(٣) نفسه: ١٧٧.

وكقوله: "... فألف (كلا) مم انقلابها؟ لا يخلو - إذا كانت منقلبة - من أن يكون انقلابها عن الياء أو عن الواو، مما يقوي انقلابها عن الياء دون الواو أن الإمالة قد جازت فيها في نحو قوله: (كلا أبويكم كان فرعا...)، وإذا جازت الإمالة في هذا النحو حمل الألف فيه على الانقلاب عن الياء، لأنه العام الشائع ..."[1].

ونخلص إلى القول بأن أسلوبه قد تميز بالنقاش والجدل والتأكيد والاستطراد واستعمال الاصطلاحات وحسم القضايا بالأدلة والشواهد.

  

---

(١) الشيرازيات: ٢٧٣.

تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للفارقي[1]

١- عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

يشتمل هذا الكتاب على المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد من أجل شرحها وتوضيحها والإبانة عما فيها من إشكالات، قال الفارقي: "وغرضنا في هذا الكتاب بيان المشكل في أول المقتضب ..."[2].

وكان الفارقي يقدم أصلاً لكل مسألة، فيذكر نص المسألة من المقتضب ثم يذكر ما تتعلق به المسألة من أصول نحوية، ويشرح من خلال ذلك وجهات النظر المختلفة فيها معللاً لكل ما يذكر، ثم يُرَجِّح ما يراه صوابًا ويقدم عليه والدليل، فيقول في مسألة الفاعل والمفعول به بعد أن ذكر نص مسألة المبرد: "... وهذه المسألة قد تعلقت بأصلين ينبغي أن يعقد في كل واحد منهما عقدًا تطرد المسائل عليه، وتفتح للناظر طريقًا إليه، فأحد الأصلين الألف واللام، والآخر المصدر ..."[3].

ثم رجع إلى مسألة المبرد فأخذ يشرحها من خلال الأصول التي قدمها، ثم ذكر المواضع التي أخطأ فيها المبرد ووجه الخطأ، ثم يخرج تلك التخطئة ويدافع عن المبرد ويعتذر له ويهاجم مَنْ خَطَّأه وكثيرًا ما يقول: "والمخطئ من خطأه؛ إذ لم يفهم غرضه في إيراده مسائل الخطأ مع مسائل الصواب، فأبو العباس -رحمه الله- على صواب ..."[4].

---

(١) أ- الفارقي: هو سعيد بن سعيد الفارقي، المتوفى سنة ٣٩١هـ، ولم تحدد لنا كتب التراجم سنة مولده ولا شيئًا عن نشأته وحياته، لكنها حددت لنا سنة وفاته بالتقريب وهو سنة ٣٩١هـ.

(انظر: معجم الأدباء ١١/ ٢١٧، والبغية ١/ ٥٨٤).

ب- حقق كتاب المسائل المشكلة في أول المقتضب للفارقي، السيد: محمد محمد فهمي، في بحث لنيل درجة (ماجستير)، في كلية اللغة العربية (الأزهر)، سنة ١٩٨٠م، وهو برقم: ٤١٥ لغويات.

(٢) تفسير المسائل المشكلة: ٥٢.

(٣)المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٨٣.

(٤)المسائل المشكلة في أول المقتضب: ١٦٣.

ويعلل الفارقي مقصود المبرد في تلك المسائل بأنه أوردها في مقدمة كتابه على تلك الصورة للامتحان، ولا يشترط في مسائل الامتحان أن تكون كلها صحيحة بل يوضع بعضها على الصحة وبعضها على الخطأ، قال: "... وعلى الممتحن أن يعرف وجه الصواب ووجه الخطأ ..."[١]، ويمكن أن نلخص كيفية التناول لموضوعات هذا الكتاب على نحو ما يلي:

- يقدم الفارقي أصلاً لكل مسألة من مسائل المقتضب.
- يذكر مواضع الخطأ فيها.
- يعلل الخطأ بعد تخريجه.
- يتناول المسألة من مختلف الجوانب وكذا كل ما يتعلق بها من مذاهب وآراء لأنه كما قال: "إذ كان غرضنا الإفادة والإعادة ..."[٢].

وقد اشتمل هذا الكتاب على ثماني عشرة مسألة من المسائل التي صدّر بها المبرد كتابه المقتضب، وأضاف مسألة واحد ليست منه، وعلل إيرادها بقوله: "... فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضع وإن لم تكن منه ولكن حسّن ذلك أنها نظيرة ما ذكرنا فيه، وللعالم أن يذكر الشيء مع نظيره على جهة التأكيد والتأييد، وإنما قدمنا هذا القول لئلا يتوهم علينا الناظر في كتابنا أنا خرجنا على غرض ألفناه بإيقاع مسألة في غير موقعه"[٣].

أما المسألة فهي: "سير بزيد فرسخين"[٤].

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

يستدل الفارقي بالسماع ويعتمد عليه إلا أنه في الاستدلال بالأدلة العقلية كان أكثر اهتمامًا؛ لأنه لم يستشهد من القرآن إلا بإحدى عشرة آية، وهي قليلة إذا قيست بما جاء في الكتاب من الأدلة في حين أن موضوعه هو شرح المسائل المشكلة والدفاع عن مؤلفها والاحتجاج له ودَمْغ جميع مخطئيه، فكان ذلك يستوجب عليه أن يأتي بأكثر مما أتى به من آيات القرآن الكريم.

---

(١) المسائل المشكلة في أول المقتضب: ١٦٤.
(٢) المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٨٠.
(٣) نفسه: ٣٢٧.
(٤) نفسه: ٣٢٧.

ولم يستدل بشيء من أمثال العرب أو أقوالهم، اللهم إلا ما جاء من قوله: "وقولهم السمام المذعف وهو جمع سم وقال (المذعف) وهو واحد مذكر وقياسه (المذعفات) وبعده في المرتبة (المذعفة) على التأنيث وترك الجمع"[1].

أما الشعر فقد استدل منه بستة وعشرين بيتًا، معظمها من شواهد سيبويه، وهي في القليل ينسب البيت إلى صاحبه، وهو لا يشرح الشواهد ولا يعربها، ولا يحدد موطن الاستدلال فيها، سوى ما قاله في آية واحدة هي قول اللّه تعالى:(واتقوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا) حيث قال الفارقي:

"فمتى قدرنا هذه الجملة مضافة إلى يوم، وأذهبنا التنوين لها من يوم – لم نقدر فيه ضميرًا يعود إلى اليوم"[2]. وهذا عدم اهتمام بالأدلة النقلية في هذا الكتاب.

أما فيما يتعلق بالأدلة العقلية فقد أخذت حيزًا كبيرًا في كتابه، وبتأملها لتحديد أنواعها نجد أن القياس على النظير المماثل هو الأساس والأكثر، ومنه استدلاله بقياس الصلة والموصول على الراء من جعفر، يقول: "... ولا يدخل في الصلة ما ليس منها ولا يخرج عنها ما هو منها، والعلة في ذلك أن الصلة لما كان محلها من الموصول محل الجزء من الكلمة والحرف من اللفظة كالراء من جعفر، واللام من سفرجل، فلما كنت لو فرقت بين العين والفاء من جعفر بكلمة أخرى، أو بين الراء والجيم من سفرجل بكلمة أخرى، كنت قد أخللت بدلالة الاسم وأفسدته ... فكذلك لو فرقت بين الصلة والموصول"[3].

ومن قياسه على النظير حديثه عن تعدي "دخلت" بحرف الجر حيث قال: "... فنظيره غرت في الغور ولا يكادون يقولونه إلا بحرف جر..."[4].

وقوله عن المصدر: "... فكذلك حكم المصدر الواقع موقعه على معناه، ونظير هذا قوله جل وعز: (واتقوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئا) فمتى قدرنا هذه

(١) المسائل المشكلة في أول المقتضب: ص٣١١٣.
(٢) المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٩٢.
(٣) المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٢٧٠.
(٤) المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٩٢.

الجملة مضافة إلى يوم وأذهبنا التنوين لها من يوم لم نقدر فيه ضميرًا إلى اليوم، ومتى قدرناه صفة لليوم مع بقاء التنوين لم يكن بد من تقدير ضمير يعقد الصفة بالموصوف، كأنه قال جل وعز: ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾[1].

أما ما لا نظير له في القياس والاستعمال فهو شاذ لا يعول عليه في الحكم ولا يصح أن يكون دليلا، قال: "... وأما قولهم (اليجدع) و(اليتقصع) فهو شاذ في القياس والاستعمال جميعا فلا يجوز أن يجعل أصلاً يبنى عليه ..."[2].

ومن دخول الألف واللام على الفعل قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[3]

وهو شاذ في القياس والاستعمال، وقد خالف فيه الفارقي جماعة البصريين على الرغم من انتمائه إليهم في كثير من أحكامه.

٢- تقويم المادة العلمية:

لم يدخر الفارقي جهدًا في بيان المسائل وإيضاحها وبيان وجه الاستدلال فيها لكل فريق، ووجه الاستدلال فيما ذهب إليه، فمسائله تتسم بالقدرة على تأمل جوانبها المختلفة والتعرف من خلالها على ما يجوز وما لا يجوز، يقول في المسألة "السابعة" التي خطأ فيها أبو إسحاق الزجاج المبرد:

"... وأول من تسرع إلى تخطئة أبي العباس في هذه المسألة -فيما حكى لنا شيوخنا- أبو إسحق الزجاج ... وهذه عندي سهو من الزجاج وغفلة... وقد كان واجبًا عليه مع ذلك أن يحسن الظن به ... ولا سيما وهو واضعها ومخترعها ومنشئها ومبتدئها ..."[4].

ومن ذلك اختلافه مع الأخفش ومن أيده في جواز تعدي "دخلت" بنفسها أو بحرف الجر، حيث فصل الكلام في ذلك موضحا رأي سيبويه في المسألة[5].

والذي يميز الفارقي هو تفصيل الكلام وبناء المسائل على أصول يشرح من

---

(١) المسائل المشكلة في أول المقتضب: ١٤٦.

(٢) نفسه: ٩٠.

(٣) نفسه: ٩١.

(٤) تفسير المسائل المشكلة : ١٦٢.

(٥) انظر: تفسير المسائل المشكلة: ٢٦٨-٢٧٠.

خلالها تلك المسائل، وبالتالي يشرح ما يتعلق بها من وجهات النظر ثم يرجح ما يراه ويؤيده بالدليل، ويبرز وجهة نظر المذاهب المتعلقة بالمسألة ووجهة نظره بقوله:

"وللعالم أن يذكر الشيء مع نظيره على جهة التأكيد والتأييد..."(١).

وهذا منتهى الوضوح والإنصاف وصحة الحكم، يقول في مسألة الفاعل والمفعول به: "... وهذه المسألة قد تعلقت بأصلين ينبغي أن يعقد في كل واحد منهما عقد تطرد المسائل عليه، وتفتح للناظر طريقا إليه، فأحد الأصلين الألف واللام، والآخر المصدر ..."(٢).

وإذا كان من مؤاخذة في هذا الكتاب ففيه قلة الشواهد وبخاصة آيات القرآن الكريم وفصيح الكلام نثره وشعره؛ لأن موقف المحاجّ المجادل في مثل هذه القضايا يستدعي منه ذلك، فليست الآيات الإحدى عشرة والأبيات الشعرية التي وردت فيه، وهي -كما أسلفنا- ستة وعشرون بيتًا بمناسبة لحجم الكتاب وعدد القضايا وطريقة تناولها.

أما طريقة التأليف من بنائه المسائل على أصول، واستعراض الآراء حولها، ونسبة تلك الآراء كلها إلى كتب أصحابها أو بعضها وتحديد موقعه منها بالتأييد أحيانا والمعارضة أحيانا أخرى، والاستدلال على ما يذهب إليه، والتزامه هذه الطريقة في التأليف من أول كتابه إلى آخره - فهو أسلوب يوجب الثناء ويستدعي التنويه به لما يتصف به من حسن النظام.

٣- تقويم الأسلوب:

يستطرد الفارقي في كثير يمن المواضع في حين أن المسائل قد وضحت بجزء من كلامه، إلا أنه على الرغم من ذلك يسرف في الكلام ويطيل فيه ويجهد نفسه ويجهد المطلع على كتابه، كما يظهر إطنابه في بعض ما يأتي به من أحكام وقواعد عامة كأحكام الصلة والموصول وتوابع الموصول وتوابع الصلة وأحكام

---

(١)تفسير المسائل المشكلة: ٣٢٧.

(٢)تفسير المسائل المشكلة: ٨٤.

المصادر والمشتقات والإخبار بالذي وبالألف واللام، كما يتمثل إطنابه فيما يستعرضه من الصور العقلية في كل مسألة وبيان ما يجوز فيها وما لا يجوز، وفي تغيير الإعراب بناء على تقديم بعض الألفاظ على بعض، ومن أمثلة ذلك يكفي أن نقول: إن المسألة "السابعة" بلغت أربعًا وعشرين صفحة، وفيها من تقليب الوجوه وتذكر ما يجوز وما لا طائل من أكثره - على حد ما رأيت ويمكن الرجوع إليها، إذ لا يستدعي الأمر نقلها هنا والاطلاع عليها[1].

كما أن في أسلوب الفارقي ما يوحي بغروره واعتداده بنفسه، يدل على ذلك قوله: "... وهذا احتجاج استخرجناه فتأمله ففيه غموض ودقة ..."[2].

وقوله: "وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب"[3]، وكذلك قوله: "... فتأمله تجد حسنه ولا تكاد تجده على البيان والشرح في كتاب..."[4].

ولكن يقتضي العدل منا أن نصف أسلوبه بالوضوح والخلو من التعقيد والتنافر الذي يجلب الغموض ويخفي ما وراءه.

وطبيعة الكتاب تستدعي إثارة الأسئلة والإجابة عليها للمساعدة في تشقيق الكلام وتوليد الأفكار؛ لأن موضوعه هو القضايا النحوية والقضايا النحوية المشكلة التي تعددت حولها آراء النحاة وتباينت، وغرض المؤلف هو شرحها وتوضيحها وتحديد مواقف النحاة منها وموقفه بعد ذلك، "وغرضنا في هذا الكتاب بيان المشكلة في أول المقتضب"[5].

  

(١) انظر: تفسير المسائل المشكلة: ١٦٢.

(٢) نفسه: ٨٨.

(٣) نفسه: ٢٧٦.

(٤) نفسه: ٢٩٦.

(٥) تفسير المسائل المشكلة: ٥٢.

كتاب الخصائص لابن جني[1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

يتكون كتاب الخصائص من مائة واثنين وستين بابًا، ابتداء بـباب القول على الفصل بين الكلام والقول، وانتهاء بـباب في المستحيل وحجة قياس الفروع على فساد الأصول.

ويعد كتاب الخصائص أول كتاب يختص بالتأليف في علم أصول النحو كما يعد ابن جني أول من ألف في هذا العلم وخصص له كتابًا مستقلاً.

ومن الطبيعي أن لا يكون التأليف في علم أصول النحو قد ظهر فجأة بهذا الشكل المتكامل في الخصائص، وإنما كان حصيلة لتطور سابق ولمحات وإشارات ومواقف ومحاولات ظهرت في مؤلفات النحاة السابقين، وسوغت لنا اختيار أهمها، وعدها من ضمن مؤلفات هذا الاتجاه، وهي ما أسلفنا ذكره من مؤلفات القرن الرابع.

وأما قول ابن جني: "وذلك أنا لم نر أحدًا ... تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[2] فهو قول لا يعني أكثر من إيضاح الشيء بذكر نظيره، فهو بعد أن رأى أن السماع دليل من أدلة النحو وكذلك القياس والإجماع وغيرها، ودرسها من جميع الجوانب واستوعب جميع الجزئيات، عقد العزم وبدأ التأليف فيها.

وأما قول ابن جني: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين في أوله"[3] ففيه دليل قاطع على سبق الإشارة إلى علم الأصول

---

(١) حقق كتاب الخصائص الأستاذ/ محمد علي النجار، وقامت بطبعه الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٦م، وقد اعتمدنا في دراسته على طبعته الثالثة (مطبعة دار الكتب).

(٢) انظر: الخصائص: ٢/ ٢٨، ٢٩، ١٦، ١/ ١٢٥، ١٢٦، ٢٠٥.

(٣)الخصائص: ١/ ٢.

في مؤلفات من قبله على أن مفهوم الأصول كان يعني القواعد ويطلق في الخصائص عليها؛ لأن مرد القواعد هو الأصول فليس هناك حكم نحوي إلا وله مستند من السماع أو القياس...

وإذا عدنا إلى موضوعات ومسائل الخصائص وجدنا أن ابن جني قد جمع شعاع أصول النحو العربي الذي كان مثبوتًا في مؤلفات السابقين في هذا الكتاب كما ذكر ذلك فقال: "... واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العربّ، وأذهبه في طريق القياس والنظر... وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة"[(١)].

وبما أن الأصول النحوية هي محور كتاب الخصائص فإننا نعرض لتلك الأصول على نحو ما وردت فيه وهي -بصورة مختصرة قدر الإمكان- على نحو ما يلي:

الأصل الأول: السماع، وهو الكلام العربي الذي يعد الأصل الذي تستند إليه بقية الأصول وتكتسب مشروعيتها في الاستخدام، قال ابن جني: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص ..."[(٢)].

وقال: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ..."[(٣)].

ولكن المنصوص عليه في كلام ابن جني وهو كلام العرب لا يتحدد عنده بزمان ولا بمكان، وأهم ما يسوغ الاستدلال به عنده هو التوثق من سلامته، يقول: "ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر"[(٤)].

وسوف نعرض لبعض النصوص، والأبواب التي يفهم منها عدم التزام ابن جني بالتحديد الزماني والمكاني بالسماع الذي يحتج به:

---

(١) الخصائص: ١/ ٢.

(٢) الخصائص: ١/ ١٨٩.

(٣) الخصائص: ١/ ١٨٩.

(٤) الخصائص: ٢/ ٥.

يقول: "وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه، وينال ويغض منه"[1].

ويقول في "باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه": "اعلم أن المعمول عليه في نحو هذا أن تنظر حال من انتقل إليه لسانه فإن كان إنما انتقل من لغة إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها وحتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها، أو نطق ساكت من أهلها.

فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأول حتى كأنه لم يزل من أهلها، فهذا واضح .. فهذا هو القياس، وعليه يجب أن يكون العمل"[2].

وكذلك قوله في (باب فيما يرد عن العرب مخالفًا لما عليه الجمهور): "إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحًا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده"[3] ... فإن لم يكن القياس مسوغًا له، كرفع المفعول وجر الفاعل ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يرد، وذلك لأنه جاء مخالفًا للقياس والسماع جميعًا ... فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفًا في قوله، مألوفًا منه لحنه وفساد كلامه حكم عليه ولم يسمع ذلك منه، هذا هو الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل. وإن كان قد يمكن أن يكون مصيبًا في ذلك لغة قديمة، مع ما في كلامه من الفساد في غيره، إلا أن هذا أضعف القياسين والصواب أن يرد ذلك عليه، ولا يتقبل منه فعلى هذا مقاد هذا الباب فأعمل عليه"[4].

---

(١) الخصائص: ٢/ ٥.

(٢) الخصائص : ٢/ ١٢-١٣.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٨٥.

(٤) الخصائص: ١/ ٣٩٠.

فابن جني -هنا- يعالج ما يرد عن العربي مخالفًا لما عليه المطرد من كلام العرب معالجة دقيقة، ويعطي لذلك قوانين ويلزم بالعمل بها، فإذا كان العربي فصيحًا فيما عدا ما أورده، وكان ما أورده مقبولاً في القياس كان كلامه مقبولاً، وإذا كان ما أورده مخالفًا للقياس كان كلامه مرفوضًا لمخالفته وإن كان العرب غير فصيح كان كلامه مرفوضًا أيضًا، وإن كان ما أورده على قياس لغة قديمة.

فتلك النصوص التي مرت بنا تفيد عدم التزام ابن جني بقيدي الزمان والمكان في الاستشهاد بالسماع مع اعتماده على القوانين النحوية كميزان محدد لمعرفة الفصيح، فهو لم يغلق الباب أمام الفصيح بعد عصر الاستشهاد، كما أن ميزان قبول الكلام ورفضه عنده هو القواعد الموضوعة من ذي قبل، ونحن نعلم أن وضع القواعد تم على أساس المطرد"[1]، وواضح أن احتمال تطرق اللحن إلى المطرد معدوم، خصوصًا وأن النحاة لم يستغنوا عن عملية التوثيق، وعليه فالقواعد الموضوعية تمثل اللغة الفصيحة لذلك كانت معيارًا للفصاحة.

وابن جني استنادًا إلى موقفه هذا من السماع كان يختبر معاصريه من الفصحاء بغية التثبت من فصاحتهم، يقول: "... وسألته يومًا (يعني أبا عبد الله الشجري) فقلت له: كيف تجمع (دكانًا)؟ فقال: دكاكين، فقلت: فسرحانا؟ قال: سراحين، فقلت: فقرطانا؟ قال: قراطين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون، فقلت له هلا قلت أيضًا، عثامين؟ قال: إيش عثامين! أرأيت إنسانًا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدًا"[2].

ولعل ابن جني يمهد بذلك للاستشهاد بكلام المولدين شعرًا ونثرًا، وإليك بعض ما ورد في الخصائص من شعر المولدين، ومنه أن ابن جني قد استشهد بالشعر القديم والمولد على وجوب التقدير حتى يكون الإعراب على سمت المعنى، وهذا أمر موضوعي يدل على الانتصار للسماع والاهتمام به، قال في "باب في تجاذب المعاني والإعراب": "... هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده ... وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٤٢.

(٢) الخصائص: ١/ ٢٤٢.

متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمكنك منه، فمتى اعتوروا كلاما ما أمسكت بصورة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب، ... وإذا كان هذا ونحوه قد جاء في القرآن فما أكثره وأوسعه في الشعر! فمن ذلك ما أنشده أبو الحسن من قوله:

لسنا كمن حلت إياد دارها تكريت ترقب حيها أن يحصدا

فـ(إياد) بدل من (من) وإذا كان كذلك لم يمكنك أن تنصب (دارها) بـ (حلَّت) هذه الظاهرة لما فيه من الفعل، فحينئذ ما تضمر له فعلاً يتناوله، فكأنه قال فيما بعد: حلت دارها. وإذا جازت دلالة المصدر على فعله، والفعل على مصدره، كانت دلالة الفعل على الفعل الذي هو مثله، أدنى إلى الجواز وأقرب مأخذًا في الاستعمال ..."[1].

"... وذاكرت المتنبي شاعرنا نحوًا من هذا وطالبته به في شيء من شعره فقال: لا أدري ما هو، إلا أن الشاعر قد قال:

لسنا كم حلت إياد دارها.

... فعجبت من ذكائه وحضوره مع قوة المطابقة حتى أورد ما هو في معنى البيت الذي تعقبته عليه من شعره واستكثرت ذلك منه، والبيت قوله:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

وذكرنا ذلك لاتصاله بما نحن عليه، فإن الأمر يذكر بالأمر..."[2].

وابن جني يعد السماع أساس الحكم في مجالات الاستدلال واستنباط الأحكام، ولا يلجأ إلى القياس مادام هناك طريقٌ للسماع، يقول: "... وإذا كان الأمر كذلك علمت قوة السماع وغلبته للقياس ألا ترى أن سماعًا واحدًا غلب قياسين اثنين"[3].

وقد جاء السماع في الخصائص على درجات يمكننا تلخيصها فيما يلي:

١ – المطرد في السماع والقياس: وفيه يقول ابن جني: "ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٢٥٥-٢٥٧، وانظر: ٢/ ٤٠٢.

(٢) الخصائص: ٢/ ٤٠٣، وانظر: البيت وقصته في (المغني) ٢/ ٥٤١.

(٣) الخصائص: ٢/ ٤٦.

مطرد في القياس والاستعمال أيضًا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرًا ومررت بسعيد[1].

٢ – المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال: ومنه قول ابن جني في " ما " التميمية : " وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك اللغة التميمية في " ما " هي أقوى قياسا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالا ... إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة (الحجازية)، ألا ترى أن القرآن بها نزل"[2]

٣ – المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس : وفيه يقول ابن جني:" واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أديتهما بما لهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في (استقام) استقوم، ولا في (استساغ) استسوغ، ولا في (استباع) استبيع... ولو لم تسمع شيئا من ذلك قياسا على قولهم: أخوص الرمث"[3]

ومنه قوله في (ما) الحجازية: هي أكثر استعمالا من التميمية، إلا أنها أضعف في القياس منها؛ لأنها مقيسة على الفعل وليس بفعل في حين أن التميمية مقيسة على نظيرها (هل) في أنهما غير مختصتين.[4]

٤ – الشاذ في الاستعمال والقياس: وفيه يقول ابن جني في (الخصائص):"... وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية"[5]

---

(١) الخصائص: ١/ ١١٥، ٣٨٥. وانظر: أصول التفكير النحوي، د. علي محمد أبو المكارم ٩٥-١٠١.

(٢) الخصائص: ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥ ، وانظر أيضا : ٢/ ٢٦٠

(٣) الخصائص : ١/ ٩٩ ، وانظر أيضا : ١١٧ ، ١٤٣ ، ١٤٤

(٤) الخصائص : ١ / ١٢٥ ، وانظر : ٢ / ١٠

(٥) الخصائص : ١ / ٩٩

وقال: "وأما ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح"[١] ومن أمثلته الفصل بين الجار والمجرور، قال: "والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز ... وربما فرد الحرف منه فجاء منفورا منه" ومثل له بقول الشاعر:

لو كنت في خلقاء أو راس شاهق   وليس إلى منها النزولِ سبيلُ

ففصل بين حرف الجر ومجروره بالظرف الذي هو "منها"[٢].

هذا فيما يتعلق بدرجات السماع في الخصائص، أما من حيث موقفه من القراءات الشاذة، فقد وضحه بأن الشذوذ المنسوب إلى غير السبع من القراءات لم يكن من ضعف أمانة "وإنما من ضعف دراية"، يقول: "ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو ... فتوبوا إلى بارئكم" مختلسًا غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللغة إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكّن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذي رووه ساكنًا، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية"[٣].

وهذا الموقف من ابن جني هو اعتبار القراءة المخالفة لمقاييس العربية قاصرة على الكلام الفصيح الذي لا يصح إلا بالنحو، وعلى هذا الأساس يمكن تشبيه القراءات القاصرة بكلام أهل الحضر، يقول: "إن كلام أهل الحضر مضاد لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح"[٤].

لذلك فقد ردّ ابن جني بعض القراءات التي خالفت مقاييس اللغة، ووجه بعضها بعرضها على مقاييس اللغة أيضا لتسويغها وسوف يأتي بيان ذلك وتفصيله في الباب الثاني.

---

(١) الخصائص : ١ / ١٢٦

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٩٥، ٣٩٦، وانظر: ٣/ ١٠٧.

(٣) الخصائص: ٢/ ٧٢.

(٤) الخصائص: ٢/ ٢٩.

الأصل الثاني: الإجماع: لقد نجح ابن جني في التأليف في علم أصول النحو وإن لم يكن أول من أشار إلى الإجماع وأقسامه، إلا أن الذي يتميز به كتاب الخصائص هو أنه عقد للإجماع بابًا خاصًا وتكلم عنه مع التمثيل له، كما تكلم عن الإجماع في مواطن أخرى.

وقد ذكر ابن جني ثلاثة أنواع من الإجماع هي:

- إجماع العرب.
- إجماع القراء.
- إجماع النحاة.

إجماع العرب فقد أراد به اتفاقهم على النطق ببعض الكلام وهو ما يشير إليه النحاة عند الاختلاف بينهم ومطابقته القياس لأنه هو القياس، وابن جني يحتج به وإن خالف القياس المطرد ونص على ذلك بقوله:

"... واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه... فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة. بذلك وصّى أبو الحسن"[1].

ومن أمثلته قوله في "باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس":

"وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوده ..."[2].

وقوله: "وأجاز أبو الحسن: أظننت زيدًا عمرًا عاقلاً، ونحو ذلك وامتنع منه أبو عثمان وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنه عاقلاً:..."[3].

إجماع القراء: وهو أن يقرأ جمهور القراء بقراءة واحدة، وقد اعتبر ابن جني إجماع القراء حجة كما أن إجماع العرب كذلك، ومن ذلك اعتراضه على قراءة عاصم (مَنْ رَاق) مستدلاً بإجماع القراء، قال:

---

(١) الخصائص: ١/ ١٢٥، ١٢٦، وانظر: ٣٩٦، ٢٦٦.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٩٣، وانظر: ٢٦٩.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٧١.

"فأما قراءة عاصم: ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾[1] ببيان النون من "مَنْ" فمعيب في الإعراب معيف في الأسماع ... ويكفي من هذا إجماع الجماعة على إدغام (من رَّاق) وغيره مما تلك سبيله"[2].

كما أجاز حذف الحال استنادًا إلى الإجماع: قال: "فأما ما أجزناه من حذف الحال في قول اللَّه تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) أي فمن شهده صحيحًا بالغًا، فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه"[3].

إجماع النحاة: ويقصد بهم نحاة الكوفة والبصرة، وهو إنما يكون حجة إذا كان إجماعهم على حكم لأنه من الطبيعي أن يكون مستندًا إلى سماع أو قياس. أما إجماعهم على علة فإنه خاضع للاجتهاد وهو في الغالب لا يكون مستندًا إلى سماع وهو ما لا يجب اتباعه، وابن جني يشترط في حجية الإجماع استناده إلى سماع أو قياس، يقول في ذلك:

"اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فإما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول اللَّه ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ من قوله: (أمتي لا تجتمع على ضلالة) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[4].

ومن أمثلة ذلك قول ابن جني في الرد على المبرد الذي منع تقديم خبر ليس عليها، حيث قال: "ومما يصح ويجوز تقديمه ... خبر ليس، نحو: زيدًا ليس أخوك، ومنطلقين ليس أخواك، وامتناع أبي العباس من ذلك خلافًا للفريقين، البصريين

---

(١) القيامة: ٢٧.

(٢) الخصائص: ١/ ٩٤.

(٣) نفسه: ٢/ ٣٧٩.

(٤) الخصائص: ١/ ١٨٩.

والكوفيين"[1]، وقال فيه: "فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين وجب عليك -يا أبا العباس- أن تنفر من خلافه وتستوحش منه ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه"[2].

وابن جني على الرغم من ذلك قد خالف الإجماع الذي دعا إليه، يقول: "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضب خرب، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب ... وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ..." وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع، ذلك أنه على حذف المضاف لا غير ..."[3].

ومعنى هذا أن أصله: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه، فجرى "خربٌ" وصفًا على "ضبٍ"، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فتجرى قائمًا وصفًا على "رجل" وإن كان القيام للأب لا للرجل، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفًا على ضب.

ومن أمثلة مخالفة الجماعة فيما ذهبوا إليه قول ابن جني أيضًا:

"ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ... ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها، وعلى قلته أيضًا، نحو: قام وعمرو زيد ... فأما قوله:

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة اللّه السلام

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها عليك السلام ورحمة اللّه وهذا وجه، إلا أن عندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف وهو أن

---

(1) الخصائص: ٢/ ٣٨٢.

(2) الخصائص: ١/ ١٨٩.

(3) الخصائص: ١/ ١٩١-١٩٣.

يكون (رحمة اللّه) معطوفًا على الضمير في (عليك) وذلك أن السلام مرفوع بالابتداء، وخبره مقدم عليه وهو (عليك) ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف فإذا عطفت (رحمة اللّه) عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه ...»[1].

وهذا يعني أن فتح باب الاجتهاد في مقابل الإجماع إنما يعني إجازة مخالفته التي تمس حجيته، إلا أن ابن جني في ذات الوقت لم يرفض الإجماع في مقابل مخالفته حينما قال: "وهذا وجه إلا أن عندي فيه وجهًا ..."، ونخلص إلى القول بأن إجماع النحويين ليس أصلاً من أصول النحو العربي لاعتماده على السماع والقياس أو عليهما معًا، لذلك فإننا نعده هنا امتدادًا لأصل من أصول النحو لا غير.

الأصل الثالث ـ القياس:

وهو عبارة عن القوانين التي استنبطها النحاة من الكلام العربي، ولم يتطرق ابن جني إلى أقسامه بالصورة التي وردت في كتب النحاة الذين جاءوا بعده، ولكنه تعرض لجميع الأقسام وأقسام الفروع ومثل على الجميع في كتابه الخصائص، الأمر الذي يسهل للناظر فيه تحديد تلك الأقسام، وهي ما يمكن إرجاعه إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: القياس النحوي المستنبط من اطراد دور العقل في اللغة العربية من حيث النطق وتأليف الكلام، وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما: الأقيسة النحو وثانيهما الأقيسة التي نسب استخدامها إلى العرب، ولكل من هذين القسمين أقسام.

والقسم الثاني: هو القياس المستنبط من اطراد الشيء في الكلام العربي بعد الاستقراء. وتفصيل ذلك على نحو ما يلي:

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٨٥-٣٨٦.

القسم الأول: القياس النحوي المستنبط من اطراد دور العقل في اللغة العربية من حيث النطق وتأليف الكلام، وهو على قسمين:

١ - الأقيسة النحوية: وهي القوانين التي وضعها النحاة استنادًا إلى اطراد ما يقتضيه العقل العربي من أحكام، ومخالفتها لا تجوز لأنها تعني نقض الحكمة العربية، وقد نزه ابن جني العرب من نقض الغرض، وعقد لذلك بابًا في الخصائص(١).

ومن أمثلته أنه لا يجوز حذف المصدر المؤكد للفعل لأن ذلك يؤدي إلى نقض الغرض الذي من أجله جيء بالمصدر، قال ابن جني: "ولم أعلم المصدر حذف في موضع، وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل وحذف المؤكد لا يجوز"(٢).

٢- الأقيسة التي نسب استخدامها إلى العرب: وينقسم هذا القسم إلى قسمين:

أ - أقيسة الشبه.

ب- أقيسة العلة.

وهذا إيضاح:

أ ـ قياس الشبه: أما قياس الشبه فمن أمثلة قول ابن جني:

"وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر (كان) نحو قولهم: كان ولا مال له، أي: كان لا مال له، ووجه جوازه عندي شبه خبر كان بالحال، فجرى مجرى قولهم: جاءني ولا ثوب عليه أي عاريًا ..."(٣).

وقياس الشبه ينقسم في الخصائص إلى أربعة أقسام هي:

١ - حمل الفرع على الأصل: ومنه قول ابن جني:

اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل،

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٢٣١.

(٢) نفسه: ٢/ ٣٧٩.

(٣) الخصائص: ٢/ ٤٦٢.

ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية للألف، والرفع للجمع للواو، والجر فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع..."[1].

٢- حمل الأصل على الفرق: وفيه يقول ابن جني: "... دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يُعِلُّون المصدر لإعلال فعل، ويصححونه لصحته، وذلك نحو قولك: قمت قيامًا وقاومت قوامًا..."[2]، ومن أمثلته حمل الأصل على الرفع، حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف[3].

٣- حمل النظير على النظير: ومن أمثلته في الخصائص - دخول "إن" المؤكدة على "ما" النافية في قوله:

ما إن يكاد يخليهم لِوِجْهتهم تخالج الأمر إن الأمر مشترك

فكذلك دخلت على "ما" المصدرية في قوله:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرًا لا يزال يزيد

للشبه اللفظي الجامع بينهما[4].

ومنه قياس ابن جني لـ"ليت وكأن" على الفعل المتعدي ووجه الشبه بينهما وبين الفعل لفظي ومعنوي، واللفظي يتمثل في عملها الرفع والنصب وفي كونهما على أكثر من حرفين، كما أن الفعل كذلك، وأما الشبه المعنوي فهو التمني والتشبيه[5].

٤- حمل الضد على الضد: ومن أمثلة هذا القياس ما ذهب إليه ابن

---

(١) الخصائص: ١/ ١١١.

(٢) الخصائص: ١/ ١١٣.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٠٦.

(٤) انظر: الخصائص ١/ ١١٠، ٢/ ٢٨٣، ٣/ ١٠٨.

(٥) انظر: الخصائص: ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦.

جني من تعليل جواز الفصل بين (لن) ومنصوبها بالظرف في قول الشاعر:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء

أي: لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً، علل ذلك بحمل (لن) على (أن) في جواز الفصل بينها وبين اسمها بالظرف نحو: بلغني أن في الدار زيدًا، فكما جاز الفصل بين (أن) واسمها بالظرف فكذلك يجوز الفصل بين نقيضها (لن) ومنصوبها بالظرف الذي هو في البيت (ما رأيت أبا يزيد) ووجه الشبه هو التضاد وهو أن (أن) للتوكيد وإثبات الشيء في حين أن (لن) تفيد معنى النفي.

ب- أقيسة العلة: والمقصود بقياس العلة، حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل[1]، وحجيته ثابتة لتوفر غلبة الظن فيه - فإنما جاز التمسك به "لأنه يوجب غلبة الظن"[2]، وقد نقل ابن جني -في الخصائص- عن ابن السراج أن التعليل إنما يكون بالحكمة وبالأوصاف المشتملة عليها قال:

"وهذا الذي قدمناه آنفًا هو الذي عناه أبو بكر - رحمه اللّه - بقوله: "قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عدم بعضها لم تكن علة، قال: ويكون عكس هذا وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة، أما الأول فإنه ما نحن بصدده من اجتماع أشياء تكون كلها علة، وأما الثاني فمعظمه الجنوح إلى المستخف والعدول عن المستثقل وهو أصل الأصول في هذا الحديث"[3].

ومن المناسب - هنا - أن نشير إلى باب في الخصائص هو: "باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف"[4]، كما أنه من الجدير بالذكر هنا أيضًا أن نذكر ما ذكره ابن جني في الخصائص عن العلة النحوية، حيث قال:

---

(١) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري: ص١٠٥.

(٢) نفسه: ١٠٩.

(٣) الخصائص: ١/ ١٦١-١٦٢، وانظر: ٣/ ١٦٠.

(٤) الخصائص: ٣/ ١٨.

"أعلم أن علل النحويين ... أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين..."[1].

ولكي لا يتوهم من هذا القول أن العلل النحوية علل كلامية قال أيضًا: "لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية"[2].

وقد تحدث ابن جني عن العلة النحوية، فذكر العلة البسيطة والتعليل بعليته، وهو أن تكون هناك علتان كل واحدة منهما موجبة للحكم على نحو الاستقلال، أي أن كل واحدة منهما غير محتاجة إلى الأخرى في إيجابها الحكم بدليل أن انتفاء إحدى العلتين المستقلتين بالعلية فإن الحكم لا ينتفي بل يبقى لوجود العلة الثانية، وكل ما تقدم قد ذكره ابن جني تحت عنوان: "باب حكم المعلول بعلتين"[3]، ونكتفي بالرجوع إليه وبما سوف نورده عن العلة في الباب الثاني من هذا البحث.

وبعد فإنه من الضروري أن نكرر القول مرة أخرى في نهاية عرض المادة العلمية في كتاب الخصائص من أجل التقرير بأن الخصائص هو أول كتاب خصص التأليف فيه بالأصول النحوية (السماع، الإجماع، القياس) واستحق مؤلفه شرف السبق في هذا الميدان.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

لمسنا مما تقدم في عرض المادة العلمية مدى اهتمام ابن جني بالسماع من الكلام الفصيح، والتعويل عليه في جميع الأحكام الأمر الذي يؤكد أن من وظائف النحوي دراسة المسموع والاستدلال بالفصيح منه وإن كان فردًا، فإذا كان للمسموع نظائر ألحقها بها، وإلا عرض على القياس من أجل إقراره، أما

---

(١)الخصائص: ١/ ٤٨.

(٢)الخصائص: ١/ ٥٣، ٨٧.

(٣)انظر: الخصائص ١/ ١٧٤.

إذا فقد النظير وانعدم الدليل فالحكم على عدم النظير[1]، بمعنى أنك تقر ما جاء عن العرب وإن لم يكن له نظير، وهو قسم من أقسام الاستدلال بعدم النظير، والقسم الآخر هو أن الاستدلال إذا أدى إلى عدم النظير وجب رفض المسألة، أما إذا اجتمع النظير والدليل كان الغاية المطلوبة[2].

لهذا فقد استدل ابن جني بالسماع الفصيح من القرآن وقراءاته وما ورد من أقوال وأمثال العرب والشعر العربي الفصيح، حتى ما كان منه من أشعار المولدين، وعرض ما لم يكن له نظائر على القوانين العقلية لتقويته وإقراره.

لذلك فقد أكثر ابن جني من الاستدلال بالسماع وبخاصة آيات القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح الذي ورد منه في الخصائص ألف ومائة وخمسة وأربعون بيتًا شعريًان بعضها مكرر، وبعضها أنصاف أبيات بالإضافة إلى ما عرض له من أقوال العرب وأمثالهم. وقد رتب الأخذ والاستدلال بتلك المسموعات على نحو ما يلي:

أولاً: الاستدلال بالنظير السماعي: ويعد ابن جني كل ما جاء عن العرب أنه من هذا النظير لأنه كما قال:

"إن الأعرابي الفصيح إذا عدل عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها..."[3].

ومنه قول ابن جني: "والذي يدل على أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفًا راعت حال ما بقي منه، فإن كان مما تقبله أمثلتهم أقروه على صورته وإن خالف ذلك مالوا به إلى نحو صورهم، قال الشماخ:

حذاها من الصيداء فعلاً طرامها　　حوامي الكراع المؤبدات العشاوز

ووجه الدلالة من ذلك أنه تكسير (عَشَوْزَن) فحذف النون لشبهها بالزائد، كما حذفت الهمزة في تحقير إسماعيل وإبراهيم لشبهها بالزائد في قولهم: بريهيم

(1) انظر: الخصائص ١/١٣٦، وانظر: ١٩٨، ١٠٤.
(2) الخصائص: ١/١٩٨.
(3) الخصائص: ٢/٢٨.

وسميعيل، وإن كانت عندنا أصلاً فلما حذفت النون بقي معه (عشوز) وهذا مثال: (فعول) وليس من صور أبنيتهم فعدله إلى (عشوز) وهذا مثال (فعول) ليلحق بجرول وقسور ثم كسره وقال: عشاوز..."[1].

ثانيًا: الاستدلال بالدليل القياسي: وهذا هو المرحلة الثانية من الاستدلال، فإذا لم يصح الشيء في السماع فإنه يؤتى به إلى القياس، ومن ثم قول ابن جني في الخصائص: "أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير وذلك مذهب الكتاب (يعني كتاب سيبويه) فإنه حكى فيما جاء في (فعل) (إبلاً) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس لا للحاجة إليه"[2]. ومنه قوله: "وكذلك يوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يعرف له تصرف ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلاً، فينبغي حينئذ أن يعتقد فيها أنها أصلية"[3].

ومن أمثلة الاستدلال بالدليل القياسي في الخصائص ما يأتي:

- الاستدلال بالفرع: ومن هذا القياس حمل النصب على الجر في جمع التأنيث الذي ينصب بالكسرة نحو: ضربت الهندات، قال ابن جني: "... كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهنداتَ فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه... فدل دخولهم تحت هذا - مع أن الحال لا تضطر إليه - على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل"[4].

- الاستدلال بالأصل: وبهذا ردّ ابن جني استدلال الكوفيين بقياس المصدر على الفعل في الإعلال والتصحيح على أنه مشتق من الفعل، رد ذلك بقوله: "وهذا لا يدل على أن المصدر مشتق من الفعل وإن كان في الاعتلال محمولاً

(١)الخصائص: ٣/ ١١٨.

(٢)انظر: الخصائص ١/ ١٩٨، وانظر: الكتاب ٤/ ٢٤٤.

(٣)الخصائص: ١/ ٢٥٥.

(٤)الخصائص: ١/ ١١١.

عليه؛ لأنهم قد أعلّوا (يقوم) لاعتلال(قام) وليس أحد يقول: إن يقوم مشتق من قام[1].

ومثل هذا في الخصائص حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع، يقول ابن جني أيضًا: "... ونحن نعلم أنها زوائد في نحو: لم يذهب ولم ينطلق - تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضًا الحروف الأصول فقالوا: لم يخش ولم يرم ولم يغز"[2].

فالحركة هي أصل الحرف لأن الحرف ينشأ عن إشباع الحركة، وقد أدى حذف الحركة إلى حذف الحرف له فهو من الاستدلال بالأصل على الفرع.

- الاستدلال بالشبيه: ومنه تعليل ابن جني دخول "إنْ" المؤكدة على "ما" المصدرية بقياس المصدرية على النافية لشبهها بها، فكلما دخلت "إنْ" المؤكدة على "ما" النافية في قوله:

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم ... تخالج الأمر إن الأمر مشترك

فكذلك دخلت على "ما" المصدرية في قوله:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته ... على السن خيرًا لا يزال يزيد

للشبه الجامع بينهما[3].

ومنه قياس ابن جني "ليس" على الفعل في جواز أن تعمل في الظرف وإن عريت من الحدث، ووجه الشبه النحوي هو كون "ليس" نظيرة الفعل لأنها على وزنه لأن "فَعْلْ" مخفف "فَعَلَ"[4].

- الاستدلال بالضد: ومن أمثلة الاستدلال به ما ذهب إليه ابن جني من تعليل جواز الفصل بين (لن) ومنصوبها بالظرف في قول الشاعر:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً ... أدع القتال وأشهد الهيجاء

---

(١) المنصف لابن جني: ١/ ٦٥.

(٢) الخصائص: ١/ ٣١٠.

(٣) انظر: الخصائص: ١/ ١١٠.

(٤) انظر: الخصائص ٢/ ٤٠٠.

أي: لم أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً، علل ذلك بحمل (لن) على (أن) في جواز الفصل بينها وبين اسمها بالظرف، نحو: بلغني أن في الدار زيدًا، فكما جاز الفصل بين (أن) واسمها بالظرف فكذلك يجوز الفصل بين نقيضها (لن) ومنصوبها بالظرف الذي هو في البيت (ما رأيت أبا يزيد)[1]، ووجه الشبه هو أن (أن) للتوكيد و(لن) للنفي.

ثالثًا: الاستدلال بالنظير السماعي والدليل القياسي معًا: فإذا توفر النظير السماعي والدليل القياسي فذلك هو أحسن الاستدلال وأصوبه وهو الغاية المطلوبة وقمة الإثبات، وفيه قول ابن جني:

"فإن ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك، وهذا كنون "عنتر" فالدليل يقضي بكونها أصلاً؛ لأنها مقابل العين في "جعفر"، والمثال أيضًا معك وهو "فعلل" وكذلك القول على بابه فاعرف ذلك وقس"[2].

وعليه قول ابن جني:

"إذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاشٍ في الاستعمال قوي في القياس"[3].

رابعًا: الاستدلال بعدم النظير والدليل: وفي هذا يكون كل من النظير السماعي والدليل القياسي مفقودًا، وهذا النوع من الاستدلال على قسمين:

أحدهما: الحكم على عدم النظير، وفيه يقول ابن جني: "أما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير وذلك كقولك في الهمزة والنون من (أَنْدَلُس): إنهما زائدتان، وأن وزن الكلمة بهما (انفعل)، وإن كان مثلا لا نظير له، وذلك أن النون لا محالة زائدة؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة

(١) الخصائص: ٢/ ٤١١.

(٢) الخصائص: ١/ ١٩٩.

(٣) الخصائص: ١/ ١٢٧.

شيء على (فَعْلُلل) ... وإذا ثبت أن النون زائدة فقد برد في يدك ثلاثة أحرف أصول، هي: الدال واللام والسين، وفي أول الكلمة همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة، ولا تكون النون أصلاً زائدة؛ لأن ذوات الأربع لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو: مُدَحْرِج وبابه، فقد وجب إذًا أن الهمزة والنون زائدتان وأن الكلمة بهما على "أنفعل" وإن كان هذا مثالاً لا نظير له"[1].

فابن جني إذًا يدرس ما جاء على ضوء ما هو ثابت عند النحاة ثم يقره وإن لم يوجد له نظير، لأن إقراره إنما تم بعد مراجعة ما يمكن أن يتعلق به مما أثبته النحاة، فانفعل هو مثال لا نظير له إلا أنهم أقروه لورود "أندلس" واعتبروا الهمزة والنون زائدتين بعد مراجعة ذوات الخمسة.

وثانيهما: وهو الأعم في الاستدلال، طرح المسألة، ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدي:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي   وإن لم ألقه– الرجل الظلوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد "إذا" الزمانية بالابتداء، يقول ابن جني: "... ألا ترى أن (هو) من قوله: (إذا هو لم يخفني) ضمير الشأن والحديث وأنه مرفوع لا محالة، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا أو بفعل مضمر فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ... فإن قلت: فلم لا يكون قوله: (لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم) تفسيرًا للفعل الرافع لـ(هو)؟ كقولك إذا زيد لم يلقني غلامه فعلت كذا، فترفع زيدًا بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيرًا له ... قيل: هذا فاسد من موضعين: أحدهما: أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير، فإذا أدّى هذا القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه واطراح الذهاب إليه..."[2].

ومثله قول ابن جني أيضًا: "فإن يقول قائل: إن الكاف في نحو: ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعًا، ويقول:إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه في

(١) الخصائص: ١/ ١٩٨.

(٢) الخصائص: ١/ ١٠٤.

نحو: إنك قائم ونظيره... وهذا عندنا فاسد من أوجه، أحدهما: أنه قد صح ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزلا باثني عشر دليلاً منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذًا إنما هو للفعل وحده واتصل به الفاعل فصار جزءًا منه كما صارت النون في نحو: لتضربن زيدًا كالجزء منه ... ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى، والمعاني لا تعمل في المفعول به، إنما تعمل في الظروف ..."[1].

وابن جني يجيز القياس في القراءة ويستدل به لها وعليها ومن ذلك قوله:

"... وما نحن على سمته قول الله -عز وجل-: ﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّـهُ رَبِّـي ﴾[2] وأصله: لكن أنا، فخففت الهمزة بحذفها، وإلقاء حركتها على نون (لكن) فصارت: (لكننا) فأجرى غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء المثلين متحركين، فأسكن الأول وأدغم في الثاني فصار (لكنّا)..."[3].

خامسًا: الاستدلال بالإجماع:

ومنه استدلال ابن جني بقول العرب: أقائم أخواك أم قاعدان؟ حيث قال:

"قال أبو عثمان: والقياس يوجب أن تقول: أقائم أخواك أم قاعدٌ هما؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله"[4].

فالاستدلال هنا بإجماع العرب لأنها لا تقول بما يوجبه القياس في هذا الموطن، إلا أن ابن جني يشترط للاستدلال به شروط منها أن لا يخالف المنصوص أو المقيس عليه فإن خالفه فإنه ليس بدليل، يقول: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ..."[5].

سادسًا: الاستدلال بالسبر والتقسيم: وهو دليل استنباطي يستعان به على ما يتعلق به الحكم ويكون باستعراض الأقسام التي يتعلق بها الحكم ثم تنحية ما

---

(١) الخصائص: ١/١٠٤- ١٠٥.

(٢) الكهف: ٣٨.

(٣) انظر: الخصائص ٣/٢٣٣.

(٤) الخصائص: ١/١٠١.

(٥) نفسه: ١/١٨٩.

لا يصلح منها وتحديد الحكم فيما يصلح وهو ما يمكن استخدامه كمسلك من مسالك العلة، وذلك عند وجود مجموعة أوصاف يجوز أن يكون كل منها هو العلة، وحين نسبر تلك الأوصاف لا يبقى إلا وصف واحد، ومن أمثلته قول ابن جني: "سألتك حاجة فلوليت لي، أي قلت لي: (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و(لا) فلا يخلو هذا أن يكون (لو) هو الأصل أو (لولا)، لا يجوز أن يكون (لولا) لأنه لو كان (لولا) هو الأصل كان (لو) محذوفًا منه والأفعال لا تحذف، إنما تحذف الأسماء، نحو: يد، ودم، وأخ، وأب وما جرى مجراه، وليس الفعل كذلك ..."[1].

٢- تقويم المادة العلمية:

أفاد ابن جني في كتابه هذا من النظر في كتب النحاة السابقين من جهة، وما توصلت إليه بحوث علماء الكلام وأصول الفقه من جهة أخرى فجمع شعاع أصول النحو العربي الذي كان مبثوثًا في كتب النحاة، واسترشد بالنظائر الأخرى، فجمع مادته ونسقها على ضوء ما رآه في كتب الفقه، فجاء على نحو ما أراد مؤلفه حين قال:

"واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب ..."[2]، ولم يسبق إلى هذه المادة وهذا النظام لذلك فقد تأكد قوله: "... وذلك أنا لم نر أحدًا تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه..."[3].

فالناظر في الخصائص يجد أن ابن جني كان ينظر في كتب الفقه وأصوله ويحتذي حذوها وينتزع أصول النحو من مؤلفات النحاة وفصيح الكلام كما ينتزع الفقهاء أصول الفقه من علوم الشريعة؛ لذلك فإن أصول النحو العربي من سماع وقياس وإجماع والاستدلال بها لتثبيت الأحكام وتقعيد القواعد هو محور التأليف فيه.

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٧، وانظر: ٦٢، ٢٠٧، و١/ ١٠٤.

(٢) الخصائص: ١/ ٢.

(٣) الخصائص: ١/ ٤٢.

تجد وجهًا غيره ...".

ويمثل لذلك قول الشاعر:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تغذ دعدُ في العُلَب

حيث صرف "دعد" الأولى ولو لم يصرفها لما كسر وزنًا وأمن الضرورة وقد يعلل اختلاف الأحكام باختلاف العلل في الشيء الواحد كاختلاف أهل الحجاز وبني تميم في "ما" النافية للحال، وكاختلافهم في "هلم" فأهل الحجاز - كما ذكر - يجرونها مجرى صه ومه، وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع، وكاختلاف العلماء في رافع المبتدأ ورافع الخبر ورافع الفاعل وكاختلافهم في إعمال "ليت" تدخل عليها "ما" وغير ذلك. ويقول في النتيجة: "فالخلاف إذًا بين العلماء أعم منه بين العرب، وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لِمَا اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضًا فيما اختلف العرب فيه ... وإن كان بعضه قويًا وبعضها ضعيفًا ..."[2].

ولم يقتصر ابن جني على الجمع والاحتذاء بغيره في جمع مادته وتدوينها بل أضاف العديد ووسع القول واستحدث الكثير الذي لا يمكن حصره هنا، ولكن يمكننا التمثيل له، فأنواع الاطراد والشذوذ الثلاثة التي ذكرها قبلها أبو علي الفارسي ومِنْ قبله ابن السراج وأضاف إليها ابن جني نوعًا رابعًا هو "المطرد في القياس والاستعمال" وهو كما يقول: "الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة"[3].

كما نجح ابن جني في أنه عقد للإجماع بابًا خاصًا وتكلم عنه فذكر أنواعه ومثل له، وذلك بالإضافة إلى نجاحه في التأليف في علم أصول النحو.

ونجح أيضًا في فتح باب الاجتهاد وفتح باب الاستشهاد حيث استشهد

---

(١) الخصائص: ٣/ ٦٣.

(٢) الخصائص: ١/ ١٦٧-١٦٩.

(٣) الخصائص: ١/ ٩٨.

بكلام معاصريه كأبي تمام والمتنبي لثقته في فصاحتهم، يقول: "وذاكرت المتنبي شاعرنا نحوًا من هذا وطالبته في شيء من شعره فقال:..."[1].

كما استفتى ابن الشجري وهو أحد معاصريه، يقول: "فقلت له: كيف تجمع (دكانًا)؟ فقال: ..."[2].

فابن جني لم يقفل الباب عن التثبت والتحقق من فصاحتهم من ناحية ومن القواعد الموضوعة التي تمثل اللغة الفصيحة من ناحية أخرى، أما فتحه باب الاجتهاد ففي إجازته مخالفة الإجماع إذا خولف فيه المنصوص والمقيس على المنصوص ... لأنه كما قال: "علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[3].

ومن الجدير بالذكر أن نكرر القول فيما يتعلق بتقويم مادته العلمية فنقول إن هذا الكتاب هو كتاب جامع للأصول النحوية وأقسامها وأنواعها ومحيط بالأدلة وأسرار اللغة الشريفة، كما أراد له مؤلفه بل إنه يتناول جميع ما يتصل بعلم أصول النحو بالدراسة والتحليل الدقيق ولم يترك ابن جني شاردة ولا واردة تتعلق بهذا العلم إلا منحها من البيان والشرح ما تستحقه كما ظهر لنا ذلك من خلال البحث.

ومن الطبيعي أن نمثل لشعره وتوسعه ونحدد مجاله ونذكر سببه.

أما مجال توسعه وشرحه فقد كان في القياس والتعليل، وأما سببه فلأن ابن جني كان معتزليًا متأثرًا بعلم الكلام.

ويظهر توسع ابن جني في القياس والتعليل لأنه كان معتزليًا، ومن دلائل اعتزاله قوله في باب "إن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة" "وكذلك أفعال القديم - سبحانه - نحو: خلق اللّه السموات والأرض وما كان مثله، ألا ترى أنه - عز اسمه - لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا ولو كان حقيقة لا مجازًا لكان خالقًا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا - عز وعلا -"[4].

---

(١) الخصائص: ٢/ ٤٠٣.

(٢) نفسه: ١/ ٢٤٢.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ١٨٩.

(٤) الخصائص: ٢/ ٤٥١.

فابن جني هنا ينسب للعبد خلق الفعل وهو مذهب اعتزالي. وقد أثرت هذه النزعة الاعتزالية في دراسة ابن جني النحوية فكان محكمًا للعقل في كثير من مباحثه ومسائله، وظهر ذلك في توسعه في القياس والتعليل.

ومن أمثلة توسعه في القياس ما ذكره في باب "أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" فهو يجيز إجراء الإعراب على الأسماء الأعجمية، فيقول: "ألا تراهم يصرفون في العلم نحو: آجرّ وابريسيم وفرند وفيروزج وجميع ما تدخله لام التعريف، وذلك لما دخلته اللام في النحو الديباج والفرند والسهريز والآجر أشبه أصول كلام العرب أعني النكرات فجرى في الصرف ومنعه مجراه..."[1].

وأما توسعه في التعليل فيظهر في دراسته المستفيضة عن علل العربية وصلتها بالعلل الفقهية والكلامية وأنواعها من حيث الجواز والوجوب والبساطة والتركيب وأحكامها ودور العلة والتسلسل فيها والتخصيص، وحكم المعلول بعليته وإدارج العلة واختصارها والعلل المتعدية والعلل القاصرة[2].

ومن تأثره بالكلام حديثه عن الاشتقاق الأكبر حيث نراه يستخدم التقاليب الستة للأصل الثلاثي للكلمة، ويبين أنه يجمعها هي ومشتقاتها معنى واحد، وقد جسم ابن جني هذه الفكرة بأمثلة مختلفة منها: "ك ل م" وتقلباتها ومشتقاتها ترجع إلى معنى واحد هو معنى القوة والشدة[3].

ومنها: "ق و ل" وتقليباتها ترجع إلى معنى الإسراع والخفة[4].

ومن ذلك أيضًا توسعه في المجاز إلى درجة الزعم بأن "عامة الأفعال بل أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة لأن الفعل يفاد منه معنى الجنسية فقولك: قام زيد معناه: كان من القيام أي هذا الجنس من الفعل ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام"[5].

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٥٨.

(٢) الخصائص: ١/ ١٤٥-١٨٥.

(٣) انظر: الخصائص ٢/ ١٣٦.

(٤) نفسه: ٢/ ١٣٦.

(٥) الخصائص: ٢/ ٤٤٩-٤٥٠.

فقد مثل ابن جني هنا مرحلة التلاحم الوطيد بين النحو وعلم الكلام في الشكل وفي المضمون.

هذا بالإضافة إلى ما جنح إليه من كثرة الفروض العقلية وتقليب الكلمة إلى الأوجه الممكنة، وهذا في كثير من المواضع مثل قوله:

"وكذلك لو مثلت نحو: عصى لقلت في قسمته لا يخلو أن يكون فعولا كدلي أو فعيلا كشعير وبعير ... لأن هذا مثال لا موجود ولا قريب من الموجود"(١).

فهذه الفروض العقلية هي محاولة مؤقتة لتفسير الظاهرة وتمحيصها لاستبعاد ما يتنافى مع الواقع وإبقاء ما يوائمه.

٣- تقويم الأسلوب:

يلجأ ابن جني في الخصائص إلى المناقشة والحوار بإثارة الأسئلة والإجابة عليها، وتحليل الظواهر وتعليل الأحكام من أجل الخروج بنتيجة ثابتة وقاعدة محددة، يدل على ذلك كثير من المواضع إذ إن في كل ظاهرة عنده نقاش وتحليل ولكل قاعدة تعليل، ومن ذلك قوله في رفع الفاعل ونصب المفعول:

"قال أبو إسحق في رفع الفاعل ونصب المفعول إنما فعل ذلك للفرق بينهما..." ثم سأل نفسه فقال: "... فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقًا أيضًا؟ قيل الذي فعلوه أحزم وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون ..."(٢).

وابن جني إذا كان يكثر من المناقشة والحوار فإنه يتلو ذلك بكثير من التقسيمات وتعدد الفروض والاحتمالات، كما مر معنا في تقويم مادته العلمية.

ويكفي أن نجيل النظر في كلماته وعباراته وعنواناته لكي نحكم بأنه قد تأثر بكلمات وعبارات المتكلمين والأصوليين، لأن الفرع والأصل والضد والنقيض

---

(١) الخصائص: ٣/ ٧٠.

(٢) الخصائص: ١/ ٥٠.

والنظير والواسطة هي من كلماتهم. كما يكفي أن نجيل النظر في بعض أبوابه مثل باب من غلبة الفروع على الأصول[١]، وباب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول[٢]، وباب في حمل الأصول على الفروع[٣]، وباب في مراجعة أصل واستئناف فرع[٤]، لكي ندرك اختلاط أسلوبه وفكرته بما عند المتكلمين والأصوليين في علومهم وإذا كانت هذه الأقوال والألفاظ والتقسيمات والفروض العقلية مما يتوقع منه الغموض فإن الواقع المنظور في أسلوب الخصائص - على الرغم من عمومه وشموله وتنوعه، واستطراده وبخاصة في القياس والعلة - هو حسن الصياغة ووضوح التعبير وجودة العرض، فلا كلمة نابية ولا عبارة مستهجنة ولا فكرة جيء بها في غير محالها، الأمر الذي يؤكد عظمة شأن مؤلفه وقوة إدراكه وسعة اطلاعه.

واستمع إليه يقول:

"اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنونة، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، والثالث: المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا ..."[٥].

فهذا الكلام فيه من السلامة وحسن التقسيم ووضوح المعنى ما لا يحتاج إلى تعليق عدا الإشارة إلى حسنه ووضوحه.

  

---

(١) الخصائص: ١/ ٥٠.
(٢) نفسه: ١/ ٣٠١.
(٣) نفسه: ٣/ ٣٣١.
(٤) نفسه: ٢/ ٢٤٧.
(٥) الخصائص: ١/ ١٠٣

الخصائص المشتركة بين المؤلفات التي تدخل في هذا الاتجاه:

قبل أن نتحدث عن الخصائص المشتركة بين المؤلفات النحوية التي تدخل تحت الاتجاه التأصيلي أحب أن أنوه إلى أن المؤلفات التي تتناول الأصول على نوعين:

- كتب اختصت بدراسة الأصول وغلب عليها الطابع التأصيلي، فأدرجناها تحت هذا الاتجاه تبعًا للغالب فيها وفقًا لما حددناه من خصائص هذا الاتجاه، وهي المؤلفات التي اقتصرنا على ذكرها فيه.
- مباحث أصولية مبثوثة في كتب أخرى تنتمي إلى الاتجاه التجميعي أو التعليمي، وقد اكتفينا فيها بالإشارة إليها حين ذكرها ضمن الاتجاه الذي وضعت فيه إذ ليس من حقنا فصل تلك المباحث ووضعها في هذا المكان، كما أنه ليس من حقنا تغليبها على الأكثر ووضع تلك المؤلفات تحت هذا الاتجاه.

وقد رأينا التنبيه حتى لا نكون قد قصرنا في حال بإهمالنا بعض المباحث الأصولية الواردة في مؤلفات أخرى لم توضع تحت هذا الاتجاه.

ونخلص - بعد هذا التنبيه - إلى القول بأن من أبرز الخصائص المشتركة بين المؤلفات في هذا الاتجاه ما يلي:

- الاهتداء بأصول الفقه وبراهين المتكلمين في استخراج أصول النحو وتأسيسها.
- الاهتمام بالأدلة المختلفة لتأصيل الأصول سواء أكانت نقلية أو عقلية.
- تراوح أسلوبها بين الإيجاز والإطناب؛ لأن شرح الأصول ومناقشتها يقتضي الوصول إلى قاعدة مختصرة.
- تتصف مؤلفات هذا الاتجاه -في الغالب- بالتبويب والترتيب وحسن التنسيق المنهجي حتى لا تختلط المباحث.

- كثرة الجدل وتعدد الاحتمالات والمناقشات والتخطئة والتصويب من أجل تحديد الأصل الذي يؤخذ الحكم منه.
- بيان الشاذ وشرح أسباب شذوذه وأثره في التقعيد النحوي.
- عدم التعصب المذهبي في تقنين الأصول وتحديد سماتها.
- كثرة الشواهد من القرآن وفصيح الكلام لكي يعطي الأصل صفة القبول ولتأكيد الأصول النحوية المعمول بها.
- فتح باب الاجتهاد في استنباط الأحكام وتعليل الظواهر، وجواز مخالفة الإجماع في ذلك إذا لم يستند إلى أسس سماعية أو قياسية.
- فتح باب الاستشهاد بكلام المولدين وأشعارهم إذا علمت فصاحتهم، لتقوية الحكم وتثبيت القاعدة.

  

الفصل الرابع

الاتجاه التطبيقي

الفصل الرابع

الاتجاه التطبيقي

المقصود بالاتجاه التطبيقي :

يقصد الباحث من هذا الاتجاه: المؤلفات النحوية التي تعتمد في تأليفها على النص اللغوي من القرآن الكريم أو الشعر العربي الفصيح أو الأقوال والأمثال المأثورة عن العرب، وذلك من أجل تطبيق القواعد النحوية من خلال النصوص أو معالجتها في ضوئها.

فالنصوص هي المعيار الذي لا تفهم القواعد النحوية إلا من خلاله، وهي المقياس الذي لا تعرف صحة القاعدة من سقمها حتى يرجع إليه؛ لذلك فإن كتب القراءات كالحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي وكتب إعراب القرآن ككتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، وكتب الشواهد التي تهتم بشرح الشعر شرحًا نحويًا، وغيرها من الكتب إنما تستند أولاً إلى النصوص وتعالج النحو من خلالها، وهي بالتالي تتعرض للمسائل الخلافية لأن النصوص قد تتضمن بعض الظواهر التي تخالف القواعد عند بعض النحاة ولكنها تكتفي بعرض الآراء المختلفة ومناقشتها في حدود التطبيق لاهتمامها بالتطبيق أكثر مما تهتم بالتحليلات النظرية، على خلاف الحال مما سلف ذكره في مؤلفات الاتجاه التجميعي ـ مثلاً ـ التي تعمد مؤلفاته إلى الاستدلال والتوسع فيه، وعلى خلاف الحال في المؤلفات التعليمية التي تكتفي بالإشارة إليها دو مناقشة في بعض المؤلفات أو عدم الإشارة إليها في بعضها الآخر.

ومن الطبيعي أن نؤكد اهتمام هذه المجموعة من الكتب على اهتمامها بشرح القضايا النحوية من خلال تحليل النصوص لتوصيل القواعد وتثبيتها ومعالجتها معاجلة تطبيقية لا معالجة نظرية، كما هو الحال في أكثر المؤلفات، وهذا لا يمنع أن تتعرض مؤلفات هذا الاتجاه لبعض المباحث الأصولية التي

ترتبط بالاتجاه التأصيلي، الأمر الذي يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من أن بعض المؤلفات الأصولية مختصة بالأصول وبعضها تنتشر فيه المباحث الأصولية إلا أنه يغلب عليها الاتجاه التطبيقي أو التعليمي أو التجميعي؛ لذلك فإنها إنما وضعت في نطاق تلك الاتجاهات تبعًا للأغلب.

أما التعليمي فإنه ذو صلة وثيقة بهذا الاتجاه؛ لأن غاية التأليف منهما واحدة وهي: إيضاح القاعدة النحوية لتثبيتها وتوصيلها إلى ذهن طالبها، فهذا هو غرض المؤلفات التطبيقية، ولا فرق بينهما إلا فيما يتعلق بطريقة التأليف وكيفية الشرح والتوضيح، وحجم المادة اللغوية التي من خلالها تعالج القواعد النحوية، إذ إن المؤلفات هنا لا تتقيد بقاعدة نحوية معينة، وإنما تتعرض لكل ما يلحظه المؤلف في النص اللغوي من ظواهر تستدعي معالجته في إطار من القواعد وما قد يثار حولها من اختلافات.

ومن تلك المؤلفات:

- كتاب معاني القرآن للزجاج.
- كتاب إعراب القرآن للنحاس.
- شرح القصائد المشهورات للنحاس.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه.
- كتاب الشعر وشرح الأبيات المشكلة للفارسي.

  

كتاب معاني القرآن للزجاج[1]

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

يتناول الكتاب سور القرآن الكريم وما يتعلق بها من معنى وقراءات ولغة واشتقاق وإعراب، وتطرق في بعض المواضع للبلاغة، فله في تفسير وشرح معاني الآيات موقف مميز، إذ إنه يبدأ عقب الآية القرآنية بانتخاب بعض ألفاظها ليحللها تحليلاً لغويًا فيذكر أصل الكلمة ومعناها اللغوي، ثم يتبعه بالمعنى العام، كقوله في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[2]:

"جعلنا في اللغة على ضروب: منها جعلت بعض الشيء فوق بعض أي عملته وهيأته على هذه الصيغة، ومنها: جعل زيدٌ فلانًا عاقلاً، تأويله سماه: عاقلا، ومنها: جعل يقول كذا وكذا، تأويله: أنه أخذ في القول.

فأما معنى الآية فعلى ضربين: - واللّه أعلم - أحدهما أن يكون الكفار عوقبوا بأن سلطت عليهم الشياطين تزيدهم في غيهم عقوبة على كفرهم ... ويجوز أنا جعلنا الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون أي سوينا بين الشياطين والكافرين في الذهاب عن اللّه ..."[3].

أما الاشتقاق فإنه يرى أن كل حرفين اتفقا في كلمتين، وإن نقصت حروف إحداهما عن الأخرى، فإن إحداهما مأخوذة من صاحبها وقد أورد الزجاج هذا الرأي في أول كتابه هذا وجرى عليه فيه، حيث قال: "كلام العرب إذا اتفق لفظه فأكثره مشتق بعضه من بعض، وأخذ بعضه برقاب بعض ..."[4].

---

(١) حقق هذا الكتاب: د. عبد الجليل عبده شلبي، وطبع بمطبعة عالم الكتاب، بيروت - في سنة ١٩٨٨م، وقد قمت بدراسته من خلال طبعته الأولى.

(٢) الأعراف: ٢٧.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٢٣٠.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٢٠٢.

ومما ورد من كلامه بناء على ذلك الرأي قوله: "آدم لا ينصرف لأنه على قدر أفعل، وهو معرفة وهو مشتق من أدمة الأرض وهو وجهها فسمي بما خلق منه والله عز وجل أعلم..."[1].

والزجاج يهتم بالقراءات القرآنية ويوجه المعنى لمطابقتها كما يوجه الإعراب لموافقتها يدل على ذلك قوله في قوله تعالى: (من عذاب يومئذ)، قال: "قرئت بالفتح والكسر، فمن قرأ بكسر (يوم) فعلى أصل الإضافة لأن الذي يضاف إليه الأولى مجرور بالإضافة، ومن فتح (يوم) فلأنه مضاف إلى غير متمكن، مضاف إلى (إذْ) وإذ مبهمة ومعناه يوم إذ يكون كذا وكذا..."[2].
وهو يتخذ من القراءات القرآنية ميدانًا للافتراضات العقلية من أجل تطبيق القاعدة النحوية في القراءة للقياس النحوي، وإذا لم يجد مجالاً فإنه يتحول إلى إخضاع القراءة للقياس النحوي، فإذا لم توافقه صرح بعدم قبولها، فمن محاولته تطبيق القاعدة النحوية على القراءة قوله في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهِ رَبِّنَا ﴾[3]

قال في ذلك أبو إسحاق: "... ويجوز والله ربِّنا: على جر "ربنا" على النعت والثناء لقوله: "والله" ويجوز: والله ربَّنا بنصب ربنا، ويكون النصب على وجهين: على الدعاء أي قالوا: والله يا ربنا ما كنا مشركين، ويجوز نصبه على أعني ربنا وأذكر ربنا، ويجوز رفعه على إضمار (هو) ويكون مرفوعًا على المدح، والقراءة الجر والنصب، فأما الرفع فلا أعلم أحدًا قرأ به ..."[4].

ومن رده القراءة التي ليس لها عنده وجه من القياس النحوي رده لقراءة نافع "معائش" بالهمزة حيث قال: "... فأما معايش فمن العيش، الياء أصلية ... فأما ما رواه نافع من (معائش) بالهمزة فلا أعرف له وجهًا ... ولا أحب القراءة بالهمزة..."[5]. والزجاج في كل المواضع يؤخر الإعراب عن المعنى، ويذكر أوجه

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ٣٣٤.
(٢) معاني القرآن: ٥/ ٢٢٥.
(٣) الأنعام: ٢٣.
(٤) معاني القرآن: ٢/ ٢٣٦.
(٥) معاني القرآن: ٢/ ٣٢٠.

القراءات القرآنية ثم يأتي بالإعراب لإثبات حجة المعنى وسلامة القراءة، وهذا يترتب عليه تعدد أوجه الإعراب، كما رأينا في المثال السابق "والله ربنا".

وهو في بعض المواضع القليلة جدًا يتعرض للبلاغة من أجل خدمة المعنى والإبانة عنه كقوله: "والأغلال: تمثل"[1]، وقوله في قوله تعالى: (وما رميت إذ رميت) من سورة الأنفال: "إنما الله عز وجل تولى ذلك فهذا مجاز"[2].

والزجاج من خلال ما عرض له في كتابه من قضايا نحوية يذكر آراء النحاة، ويشير إلى مذاهبهم وقد يخالفهم جميعًا؛ لأنه لا يتعصب لمذهب معين وإنما ينشد الحق ويأتي به حيث يجده، كما يذكر أوجه القراءات ويوجهها كما مر بنا، وكقوله: "وقد أجمع النحويون على أن حكوا (مصائب) في جمع مصيبة بالهمز وأجمعوا على أن الاختيار مصاوب، وهذه عندهم من الشاذ أعني (مصايب)"[3].

وقوله: "وأكثر القراء على ترك الهمزة في (معايش) ... وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ ..."[4].

ومن القراءة عن النحويين مخالفته لهم في "مصايب" التي أجمعوا على شذوذها حيث قال: "وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة كما قالوا في وسادة إسادة ... ولا أعلم أحدًا فسر ذلك غيري ..."[5].

ومن تعدد الوجوه قوله في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾، قال: "تقرأ على وجهين: غُلُف وأجود القراءتين غلْف بإسكان اللام ..."[6].

فالزجاج - كما نرى - لا يتقيد بمذهب ولا برأي، ولا يفضل المذاهب والآراء وله دور في تأييد أحسنها أو الانفراد عنها برأيه، وكل ذلك ميدانه النصوص التي اتخذها ميدانًا لتطبيق الأصول النحوية والقواعد التي نتجت عنها.

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٣٨١.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٤٠٧.

(٣) نفسه: ٢/ ٣٢١.

(٤) نفسه: ٢/ ٣٢٠.

(٥) نفسه: ٢/ ٣٢٠.

(٦) نفسه: ١/ ١٦٩.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

استدل الزجاج بالسماع وعلل به أحكامه اللغوية والنحوية وأكد احترامه بقوله: "... ولا أعلم أحدًا فسر ذلك غيري وهو أحسن من أن يجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب ..."[1].

والمسموعات التي استدل بها هي القراءات والحديث الشريف والمأثورات النثرية والشعر، وإليك تفصيل ذلك:

- **الاستدلال بالقراءات:** وقد استدل بها ووجه المعنى والإعراب بناء عليها، ويفسر القرآن بالقرآن ويدلل على المسألة النحوية والصرفية كقوله في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللّهُ عَلَىَ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ ﴾، قال: "وهذا إخبار من قوم لا يؤمنون كما قال عز وجل: ﴿ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ ﴾ [2] وكما قال للنبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ(١)لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ(٢)وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ [3].

ومن الاستدلال على القواعد قوله في قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[4]، قال: "وموضع (كم) رفع بالابتداء وخبرها (أهلكناها) وهو أحسن من أن تكون في موضع نصب لأن قولك: زيد ضربته أجود من: زيدًا ضربته، والنصب جيد عربي أيضًا مثله قوله جل وعز: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾"[5].

فهو هنا قد استدل على النصب وبرهن على جودته بما جاء في الآية ومن استدلاله بالقراءات قوله على قوله تعالى: (من ربك): رب وقرئت (ربُّ) على

(١) معاني القرآن: ٢/ ٣٢١.

(٢) هود: ٣٦.

(٣) الكافرون: ١-٣.

(٤) الأعراف: ٤.

(٥) معاني القرآن: ٢/ ٣١٨.

معنى هو ربُّ السموات والأرض، وكذلك قرئت ﴿ الرحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾ بالجر والرفع وتفسيرها تفسير رب السموات والأرض"[1].

- **الحديث الشريف**: فقد اقتصر في الاستدلال به على المعنى اللغوي ... ومن أمثلة ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: (يسألونك عن الأنفال): حيث قال: "وإنما يسألون عنها لأنها فيما روي كانت حرامًا على من كان قبلهم، ويروى أن الناس في غزوة بدر كانوا قليلين، فجعل النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ لمن جاء بأسير غُنْمًا ومن جاء بأسيرين على حسب ذلك ..."[2]. وكذلك قوله في تفسير "القرن" الواردة في قوله تعالى: ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ ﴾ حينما قال:

"وقيل القرن ثمانون سنة، وقيل سبعون، والذي يقع عندي - واللّه أعلم - أن القرن أهل مدة كان فيها نبي أو كان فيها طبقة من أهل العلم، قلت السنون أو كثرت، والدليل على هذا قول النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: "خيركم قرني أي أصحابي - رحمة اللّه عليهم - ثم الذين يلونهم، يعني التابعين، ثم الذين يلونهم، يعني الذين أخذوا عن التابعين"[3].

- **المأثورات النثرية**: وهي في هذا الكتاب إما لتفسير المعنى أو لبيان الشذوذ عن القاعدة، ومن أمثلة ذلك لتفسير المعنى قوله: "الدين في اللغة الجزاء يقال: كما تدين تدان"[4].

ومن أمثلة لبيان الشذوذ قوله: "وإيا: اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات نحو: إياك ضربت، وإياه ضربت، وإياي حدثت، ولو قلت: (إيا زيد) كان قبيحًا، لأنه خص به المضمر، وقد روي عن بعض العرب، ورواه الخليل: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب"[5].

- **الشعر**: وقد استدل الزجاج بعدد كبير من الشعر بلغ مجموع أبياته خمسمائة وثمانين بيتًا، وقد استدل به على صحة القاعدة واللغة أو المعنى، وكثير

---

(١) معاني القرآن: ٥/ ٢٧٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٩٩.

(٣) معاني القرآن: ٢/٢٢٨.

(٤) نفسه: ١/ ٤٧.

(٥)معاني القرآن: ١/ ٤٨.

منها لإثبات الشذوذ عن القاعدة النحوية، ومما جاء لإثبات حجة المعنى قوله:

"الشواء جمع شواه وهي جلدة الرأس، قال الشاعر:

قالت قتيلة ما له قد حللت شيبًا شواته(١)

وقوله: "إذا سجا معناه إذا سكن قال الشاعر:

يا حبذا القمراء والليل ساج وطرق مثل مُلاء النساج(٢)

وجاء لإثبات حجة اللغة مثل قوله:

"قال النابغة":

رفاق النعال طيب حجزاتهم يحيون بالريحان يوم السباسب

استدل بذلك على قول بعض العرب للعفيف: هو طيب الحجزة(٣)

واستدلاله على "أنطا" بمعنى "أعطى": بقول الشاعر:

ما أنطياني ولا سألتهما إلا وأني لحاجز كرمي(٤)

ومما جاء لبيان صحة القاعدة النحوية قوله: "ومما جاء من المصادر: فِعْلا وفَعَلا قولهم: ربحت رِبْحًا ورَبَحًا" واستدل على ذلك بقول الشاعر:

إذا الحسناء لم ترخص يديها ولم يقصر لها بصر بستر
قروا أضيافهم ربحًا بربح يجيء بفضلهن المشي سمر(٥)

ومما جاء لبيان الشذوذ عن القاعدة استدلاله بقول الشاعر:

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء

حيث قال: "فلما قال: (ولات أوان) جعله على معنى: (ليس حين أواننا) فلما حذف المضاف بني على الوقف ثم كسر لالتقاء الساكنين والكسر شاذ، شبيه بالخطأ عند البصريين، ولم يرو سيبويه والخليل الكسر والذي عليه العمل النصب والرفع ..."(٦).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٢١.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٣٩.

(٣) معاني القرآن: ١/ ١٩٦.

(٤) نفسه: ٤/ ٦٢.

(٥) نفسه: ٤/ ٣٥٢.

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٢٠، ٣٢١.

وكذلك قوله في قول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدًا قد تذريت السناما

حينما قال: "وألف "أنا" في كل هذا إثبات شاذ في الوصل ..."[1].

والزجاج في كل هذا لا يهتم بنسبة الشاهد إلى صاحبه، كما أنه لا يستطرد في شرح الشواهد ولا يتعدى تفسير موطن الاستشهاد لغرض الاستدلال به.

أما من حيث استدلاله بالأدلة العقلية: فهو يستدل بالقياس على النظير، ولا يؤيد القراءات القرآنية التي تخالفه، يقول: "وأكثر القراء على ترك الهمز في (معايش) وقد رووها عن نافع مهموزة وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ، وذكروا أن الهمز إنما يكون في هذه الياء إذا كانت زائدة نحو: صحيفة وصحائف، فأما (معايش) فمن العيش، الياء أصلية وصحيفة من الصحف لأن الياء زائدة ... فأما ما رواه نافع من (معائش) بالهمزة فلا أعرف له وجهًا..."[2].

فالزجاج هنا لم يؤيد قراءة نافع تبعًا للبصريين لمخالفتها القياس الصحيح، ويقول: "... والوقف عليها (لات) بالتاء، والكسائي يقف بالهاء (لاه) لأنه يجعلها هاء التأنيث، وحقيقة الوقف عليها بالتاء، وهذه التاء نظيرة التاء في الفعل في قولك: ذهبت وجلست ..."[3].

ومن الملاحظ أن الاستدلالات السماعية في معاني القرآن إنما وضعت أساسًا لمناقشة القضايا النحوية من خلالها، فهي ميدان لتطبيق تلك القضايا، أما الاستعانة بالأدلة العقلية فقليلة جدًا، بل إنه لا يزيد فيها على موافقة غيره من النحاة أو مخالفتهم فيما ذهبوا إليه كما نلاحظ من المثالين السابقين، فهو يؤيد ما رآه البصريون في "معايش" ويخالف ما يراه الكسائي من الوقف على الهاء في "لاه".

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٨٧.

(٢) نفسه: ٢/ ٣٢٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٢١.

٢- تقويم المادة العلمية:

يشتمل معاني القرآن على نصوص من سور القرآن الكريم، ابتداءً بسورة "الحمد" وانتهاء بسورة "الأحقاف" والاسم الكامل لهذا الكتاب هو: "معاني القرآن وإعرابه" مما يشير إلى أن إعراب القرآن قسيم المعنى فيه، ويؤيد هذا ما جاء في مقدمة مؤلفه حيث قال: "هذا كتاب إعراب القرآن ومعانيه" فقدم الإعراب على المعنى، وأكد ذلك مرة أخرى فقال: "إنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير لأن كتاب اللَّه ينبغي أن يتبين ألا ترى أن اللَّه يقول: (أفلا يتدبرون القرآن) فحضنا على التدبر والنظر، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتكلم إلا على مذهب اللغة أو ما يوافقها ما نقله أهل العلم..."[1].

فالإعراب إذًا مقصد أساسي والمعنى يبنى عليه، وما لم يتوقف على إعرابه ينقل ما قاله المفسرون فيه فيقول: "قال المفسرون" ويقتصر على رواية ما قالوه ويختم عبارته بقوله: "واللَّه أعلم".

والزجاج يبدأ بذكر الآية القرآنية واختيار بعض ألفاظها لبيان المعنى اللغوي ثم المعنى العام ثم يتناول الإعراب بعد ذلك. والإعراب يترتب عليه - بطبيعة الحال - تعدد الوجوه لأن القراءات تستلزم تعدد التوجيه النحوي. يقول في قوله تعالى: (غير المغضوب عليهم): "فيخفض غير" على وجهين، وعلى البدل من "الذين" كأنه قال: صراط غير المغضوب عليهم، ويستقيم أن يكون "غير المغضوب عليهم" من صفة الذين، وإن كان "غير" أصله أن يكون في الكلام صفة للنكرة، تقول: مررت برجلٍ غيرِك، فغيرك صفة لرجل، كأنك قلت: مررت برجل آخر، ويصلح أن يكون معناه: مررت برجل ليس بك، وإنما وقع هاهنا صفة للذين، لأن "الذين" هاهنا ليس بمقصود قصدهم فهو بمنزلة قولك: إني لأمرّ بالرجل مثلك فأكرمه".

ويجوز نصب "غير" على ضربين، على الحال وعلى الاستثناء، فكأنك قلت: إلا المغضوب عليهم، وحق "غير" من الإعراب في الاستثناء النصب إذا كان ما

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٨٥.

بعد إلا منصوبًا، فأما الحال فكأنك قلت فيها: صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوبًا عليهم ..."[1].

والزجاج لا يميز بين المذهبين ولا يتعصب إذا وجد الحق والصواب في إحداهما بدليل قوله:

"قال البصريون والكوفيون: اللام معناها التأخير ..."[2]، وقد يخالف الإجماع النحوي إذا وجد الحق في غيره كما خالفهم في جمع (مصيبة) على مصاوب واعتبارهم "مصايب" من الشاذ حيث قال:

"وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة كما قالوا في وسادة: إسادة... ولا أعلم أحدًا فسر ذلك غيري"[3].

وقال في مكان آخر: "هذا قول لم يقله أحد من النحويين" يعني بذلك قوله هو[4].

فالزجاج من خلال مطالعتنا لمادته العلمية ينشد الصواب وحده دون تميز أو ميل، كما لا يتورع من توجيه الخطأ إلى صاحبه في الأحكام التي لا يراها صوابًا، يقول:

"قال بعض أهل اللغة: لوط مشتق من لطت الحوض إذا ملسته بالطين وهذا غلط ..."[5].

ويقول: "زعم الأخفش أن (ثمّ) هاهنا في معنى (الواو) وهذا خطأ"[6].

ويقول: "قال بعض النحويين: لم يكن لشعيب آية إلا النبوة وهذا غلط فاحش"[7]. ويمكن القول بأن الزجاج قد اعتبر القراءات القرآنية مجالاً

---

(١)معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٥٣.

(٢)معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٤١٥.

(٣)معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٢.

(٤)معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٠٨.

(٥)معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٠١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٢١.

(٧) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٥٣.

للافتراضات التي يطبق من خلالها القواعد النحوية، وما زاد عن ذلك من تعرضه لشرح المعنى اللغوي وبيان بعض الآراء والاختلافات إنما جاء به لغرض توضيح المعنى الذي -لا شك- يخدم القاعدة النحوية ويفصح عن المقومات التطبيقية لها.

وأول ما يطالعنا من هذا إعرابه للباء في: "بسم الله الرحمن الرحيم"؛حيث تحدث عن "الباء" والجالب لها في "بسم" وسبب إسقاطها منه والدليل على ذلك، وانتقل إلى "ابن" لزيادة الإيضاح وعاد إليها ووازنها بالألف في "اقرأ" وذكر آراء النحاة فيها وأورد عددًا من الأمثلة والتعليلات وتحدث عن حركة "الباء" ووازنها بلام "كي" في قولك: جئت لتقوم يا هذا" ثم وصل إلى لام الجر التي لا تقع في الأفعال ولام التوكيد التي تقع في الأفعال..."[1].

فهذا الجهد إنما يهدف من خلاله إلى بيان الجوانب التطبيقية لضرب الأمثلة الوافية عليه في حين أنه يكتفي بالإشارة إلى بعض الجوانب النظرية لغرض زيادة الإيضاح.

وهذا الطريق الذي سلكه الزجاج في عرض مادته العلمية قيم جدًا لأنه يوجه إلى معانٍ فرعية لم تلتفت إليها الأذهان وبالذات أذهان المفسرين.

ومن المعلوم أن الفارسي قد ألف كتابه "الإغفال" لنقد معاني القرآن وإعرابه وقد جاء في مقدمة الإغفال قول الفارسي:

"هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق إبراهيم بن السري في إعراب القرآن ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإيضاح منها، للإغفال الواقع فيها..."[2]، ثم أخذ يسرد المسائل التي وقع فيها الإغفال وعددها في الإغفال مائة وخمس وعشرون مسألة وهي موزعة على إحدى وثلاثين سورة من سور القرآن الكريم التي وردت في معاني القرآن ١١١ ومنها ما ذكره الزجاج في الآية: (فإن لم تفعلوا

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٣٥٣ وما بعدها.

(٢) انظر: الإغفال لأبي علي الفارسي، بتحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل (بحث) في مكتبة جامعة عين شمس برقم ١/ ٧٦ ميكروفيلم.

ولن تفعلوا فاتقوا النار) حيث ذكر الزجاج أن علة الجزم "لم" الفعل أنها ردته إلى الماضي، وعلل نصب "أن" المصدرية للمضارع أنها كانت معه بمنزلة الاسم الصحيح، ثم قال الزجاج: إن كل حرف لزم الفعل وأحدث فيه معنى فله من الإعراب على قسط معناه[1] وقد نقض الفارسي هذا فذكر أنه لزم على هذا أن "إذن" و"كي" لا تنصب لأنها لا تؤول مع الفعل بعدها باسم، ويلزم أيضًا أن "إن" الشرطية لا تجزم لأنها لا ترد المضارع إلى المضي، وبأن السين وسوف لهما أثر في الفعل إذ يمحضان المضارع للاستقبال ومع هذا لا أثر إعرابيًا لهما..."[2].

والحقيقة أن مسائل الإغفال لم تكن ذات صلة مباشرة، وما كان منها متصلاً فقد خرج به الفارسي عن حيز الرد بالاستطراد إلى مسائل أخرى ليست بذي علاقة بمعاني القرآن وإعرابه، وهو لا يغض من قيمة معاني القرآن وإعرابه؛ لأن نقده إنما يتجه إلى معارضته في العلل النحوية في غالب الأحيان ... ولكن الفارسي قد بنى لنفسه مكانة ومجدًا برده على الزجاج إلى هذا الكتاب القيم.

٣- تقويم الأسلوب:

يعتمد الزجاج في أسلوبه على الحوار المصطلح عليه "بالقنقلة" فهو يثير الأسئلة ويجيب عليها بمثل قوله: فإن قال قائل كذا، قيل له كذا وكذا، ومن أمثلته في شرح "المص" من سورة الأعراف قول الزجاج: "فإن قال قائل قد يقول: با، تا، ثا، ثمانية وعشرون حرفًا وإنما ذكرت أربعة فمن أي جاز ذلك؟ قيل قد صار اسم هذه الألف، با، تا، ثا، كما أنك تقول: الحمد سبع آيات، فالحمد اسم لجملة السورة ..."[3].

والزجاج يقول: "هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه..."[4]، في حين أنه قد قدم المعنى على الإعراب في عنوانه وطريقة تأليفه الأمر الذي يؤيد

---

(١) انظر: معاني القرآن ١/ ٦٧.

(٢) انظر : الإغفال (البحث) ص١٩٧.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٣١٤.

(٤)معاني القرآن: ١/ ٣٩.

اهتمامه بالإعراب، ولأنه قد أحاط بأن الإعراب هو الطريق إلى المعنى وأنه لا سبيل إلى الإحاطة بالمعنى إلا بعد الإحاطة بالإعراب، يدل على ذلك قول الزجاج في قوله تعال: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت).

"وإنما نصبت (حذر الموت) لأنه مفعول له والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال: يحذرون حذرًا ..."[1].

وإذا كان من إيجاز في عدم تكراره لأنه إذا شرح المسألة لا يعيدها ويكتفى بالتنبيه إلى موضعها من كتابه، واستمع إليه يقول في قوله تعالى: (يا بني إسرائيل اذكروا ...): "وقد شرحناه قبل هذا ... وإسرائيل لا ينصرف وقد شرحنا شرحه في مكانه وما فيه من اللغات..."[2].

وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن أن نقول بأن الإيجاز ليس سمة ثابتة في هذا الكتاب؛ لأن مؤلفه يتوسع في توجيه القراءات وما يتبعها من توجيه المعنى والإعراب وذكر اللغات والاختلافات والاستدلالات عليها بالقرآن وأشعار العرب وأقوالهم، وأول ما يواجهنا من ذلك توسعه في شرح "الباء الذي مر بنا، وتوسعه في قوله تعالى: (المص) ، كذلك وتوسعه في المسائل الخلافية في قوله تعالى: (وقالت اليهود عزير ابن الله)[3].

لذلك فإننا لا نستطيع أن نوافقه على قوله: "هذا كتاب مختصر".

  

---

(١)معاني القرآن: ١/ ٩٧.

(٢)معاني القرآن: ١/ ٢٠٣.

(٣)معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٢٧.

كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (١)

١ - عرض المادة العلمية:

أ - الموضوعات والمسائل:

موضوع هذا الكتاب هو إعراب القرآن الكريم وبيان القراءات وإعرابها والعلل التي فيها، قال أبو جعفر النحاس: "وقصدنا في هذا الكتاب الإعراب وما شاكله..."(٢). وبتتبع مسائله وموضوعاته وجدنا أن أبا جعفر لم يقتصر على إعراب القرآن وحده بل تعرض للمعنى بإيجاز فهو بعد أن يعرب النص يذكر ما يدور حوله من آراء النحاة ويؤيد أحسنها عنده بالدليل يشرح المعنى أو يحيل القارئ إلى كتابه "معاني القرآن" يقول في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ﴾(٣): "... وزعم الخليل أن (قد) للتوقع و(هم بها) قد ذكرنا معناه"(٤) يعني في كتابه معاني القرآن.

ومن تعرضه لاختلاف النحويين في المسألة ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾(٥)، حيث قال: "ومن الناس: اسم يجمع إنسانًا وإنسانة والأصل عند سيبويه (أناس) قال الفراء: الأصل الأناس خففت الهمزة ثم أدغمت اللام في النون، قال الكسائي: هي لغتان ليست إحداهما أولى من الأخرى، يدل على ذلك أن العرب تصغر ناسًا نويسًا، ولو كان ذلك الأصل لقالوا: أنيس. (من يقول آمنا): في موضع رفع بالابتداء يقول على اللفظ و(ما هم) على المعنى، و(هم) اسم (ما) على لغة أهل الحجاز، ومبتدأ على لغة بني تميم، (بمؤمنين): خفض بالباء وهي توكيد عند البصريين وجواب لمن قال: إن زيدًا لمنطلق عند الكوفيين"(٦).

---

(١) حقق هذا الكتاب: د. زهير غازي زاهد، طبعة مكتبة النهضة العربية - بيروت، وقد قمنا بدراسته من خلال طبعته الثالثة بتاريخ ١٩٨٨م.

(٢) إعراب القرآن: ١/ ١٦٥.

(٣) يوسف: ٢٤.

(٤) إعراب القرآن: ٢/ ٣٢٣.

(٥) البقرة: ٨.

(٦) إعراب القرآن: ١/ ١٨٧.

فأبو جعفر يعرض النص ويتناوله بالإعراب ويذكر آراء النحاة فيه ويتعرض للمذاهب النحوية، واللغات العربية، وقد يسكت عن الترجيح، وقد يرجح ويستطرد في الاستدلال. وهو لا يجعل الجانب التطبيقي بمعزل عن المذاهب النحوية كما لا يجعله بمعزل عن المصطلحات الأصولية الممثلة في السماع والقياس.

ومن الأمثلة أخذه برأي البصريين ورده لرأي الكوفيين في "نعم وبئس" حيث أخذ برأي سيبويه والأخفش ورد رأي الكسائي والفراء فوافق الأخفش وسيبويه في فعلية "نعم وبئس" وجعل "ما بعد "بئس" اسمًا مستقلاً في قوله تعالى:﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ﴾(1)

فبعد أن ذكر أبو جعفر النحاس أقوال الطرفين قال: "أبين هذه الأقوال قول الأخفش ونظيره ما حكى عن العرب: (بئسما تزويج لا مهر) وقل سيبويه: حسن، يجعل (ما) وحدها اسمًا لإبهامها وسبيل بئس ونعم أن لا تدخلا على معرفة إلا للجنس، فأما قول الكسائي فمردود من هذه الجهة، وقول الفراء لا يجوز لأنه يبقي الفعل بلا فاعل..."(2).

وكان قول الكسائي هو أن "ما" و"اشتروا" اسم واحد في موضع رفع، وقول الفراء هو جواز أن تكون "ما" مع بئس بمنزلة "كلما"(3).

ومن رده لقول البصريين رده لكلام سيبويه في "أيهم" وهو أن "أي" مبني على الضم لأنها خالفت أخواتها في الحذف، حينما تعرض لها سيبويه في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾(4).

قال أبو جعفر: "ما علمت أن أحدًا من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا"، ثم روى قول الزجاج في تخطئته وقال: "قال الزجاج: وقد علمنا سيبويه أنه أعرب (أيا) وهي مفردة لأنها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة؟"(5).

---

(1) البقرة: ٩٠.

(2) إعراب القرآن: ١/ ٣٤٧.

(3) عراب القرآن: ٢٤٧.

(4) سورة: مريم ٦٩.

(5) إعراب القرآن: ٣/ ٢٥.

ثم روى أبو جعفر أقوالاً أخرى استحسن فيها قول المبرد وهو: أن أيهم متعلق بشيعة فهو مرفوع لهذا فقال: "قول حسن"[1]، فأبو جعفر يتناول النص اللغوي بالإعراب ويتعرض للآراء والمذاهب مما يؤكد بأن الاتجاه التطبيقي متأثر هنا بالمذاهب النحوية والآراء إلى جانب التحليل النظري لتلك المذاهب.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

يقتصر أبو جعفر في الاستدلال على أفصح اللغات والأغلب المشهور منها فهو لا يعتمد إلا على الأشهر المتداول، لذلك فإنه يتحاشى الاستدلال بسماع الكوفيين لأنه باتساعهم في الروايات عن العرب قد جمعوا قول البدو والحضر، لهذا فأبو جعفر يكرر التأكيد على أفصح اللغات فيقول في قوله تعالى: (قتال فيه) الوارد في الآية: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[2]:

"الخفض عند البصريين على بدل الاشتمال، وقال الكسائي هو مخفوض على التكرير أي عند قتال فيه، وقال الفراء:وهو مخفوض على نية (عن) وقال أبو عبيدة: وهو مخفوض على الجوار" ثم قال بعد ذلك: "لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب اللّه عز وجل ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ وهو قولهم: (هذا جحر ضب خرب) والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: (هذان جحران ضب خربان) وإنما هذا بمنزلة الإقواء ولا يحمل شيء من كتاب اللّه عز وجل على هذا ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها، ولا يجوز إضمار "عن" والقول فيه أنه بدل"[3].

أما ما استعان به من السماع في الاستدلال: فقد استعان بالحديث الشريف وأقوال العرب وأمثالهم وأشعارهم واقتصر في الحديث على توضيح المعنى القرآني وتفسيره كقوله في قوله تعالى: ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[4]، حيث قال النحاس:

---

(١) إعراب القرآن: ٣/ ٢٥.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) إعراب القرآن: ٣/ ٢٦٣.

(٤) يوسف: ٢.

ومعنى أعرب بيّن، ومنه الحديث: (الثيب تعرب عن نفسها)[1] ومنه ما أورده في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [2].

حيث قال: أي أفلا ينظرون في عاقبته، وفي الحديث (لا تدابروا) أي لا يولي بعضكم بعضًا دبره ...[3].

وقليل جدًا ما استدل به من الأحاديث: في القضايا النحوية واللغوية، ومنه في الآية: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾[4]، قال: ويجوز عند سيبويه والفراء: (ظل وجهُهُ مسود) يكون في (ظل) مضمر والجملة الخبر، وحكى سيبويه، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ...[5].

وعلى الرغم من أن مجموع الأحاديث التي وردت في إعراب القرآن قد بلغت مائة وسبعًا وستين حديثًا، إلا أنها عند الحديث السابق قد جيء بها لغرض إيضاح المعنى وتفسيره إذ إن الأمر في القرآن يستدعي ذلك.

أما الاستدلال بأقوال العرب: وأمثالهم فقد كان منصبًا على التوضيح والتفسير إلا القليل الذي يتعلق بالقضايا النحوية واللغوية، ومنه استدلاله فيما يحذف لوجود دليل عليه بما روي عن العرب: "من كذب كان شرًا له"[6].

ومنه ما مر من قول العرب "هذا جحر ضبٍ خربٍ" وقد صرح النحاس بتغليطه وصححه بالشائع عن العرب أيضا وهو قولهم: "هذان جحرا ضب خربان" ومنه ما جاء من غير الشائع عن لغة من لغاتهم فلم يرفضه وهو قوله: "مكره أخاك لا بطل"[7].

(١) إعراب القرآن: ١/ ٨٩.

(٢) النساء: ٨٢.

(٣) إعراب القرآن: ١/ ٩٠.

(٤) النحل: ٥٨.

(٥) إعراب القرآن: ١/ ٨٩.

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٩٢.

(٧) معاني القرآن وإعرابه١٤٢

أما الشعر فقد استشهد منه بعدد كبير ولكن في حدود الاستدلال على ما اتفق عليه النحاة وأهل اللغة أو اختلفوا فيه يدل على ذلك قوله في قوله تعالى:﴿ لاَ يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾[(١)].

"في هذا شيء دقيق من النحو ذكره سيبويه، وذلك أن الإيمان والنفس كل واحد منهما مشتمل على الآخر فجاز التأنيث وأنشد سيبويه:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها من الرياح النواسم[(٢)]

وأبو جعفر قد يستدل بالشعر على مخالفة القاعدة للضرورة التي لا تكون إلا في الشعر كحذف الفاء في الشرط مع الفعل المستقبل كما جاء في قول الشاعر:

من يفعل الحسنات اللّه يشكرها ... والشر بالشر عند اللّه مثلان[(٣)]

حيث قال أبوجعفر في ذلك: "لأن حذف الفاء مع الفعل المستقبل لا يجوز عند سيبويه إلا في الضرورة الشعرية، ولا يحمل كتاب اللّه إلا الأغلب الأشهر"[(٤)]، ومنه استدلاله على الإقواء الذي لا يجوز في كتاب اللّه عز وجل، يظهر هذا في مقارنة الإقواء في الشعر بالجر على الجوار الذي وصفه أبو جعفر بالغلط حيث قال:

"ونظير هذا الغلط قول النابغة:

أمن آل مية رائح أو مغتدي ... عجلان ذا زادٍ وغير مزودِ

زعم البوارح أن رحلتنا غدًا ... وبذاك خبرن الغراب الأسود

فلا يجوز مثل هذا في كلام ولا لشاعر نعرفه فكيف في كتاب اللّه عز وجل..."[(٥)].

ويعتد أبو جعفر بالقياس ويستدل به في شكل خطرات نادرة لأنه كما قال: "لا يحمل كتاب اللّه على المقاييس ... وإنما يحمل كتاب اللّه على الكثير

---

(١) الأنعام: آية ١٥٨.

(٢) إعراب القرآن: ٢/ ١٠٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٨٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٨٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٦٧.

والفصيح ولا يجوز أن يقاس عليه ما لا يشبهه ..."[1]، لذلك فهو لا ينكر من القراءات إلا التي خالفت الفصيح فوصفها بالضعف كرده احتجاج أبي عبيدة في اختياره قراءة أبي عمرو: ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾[2]، وكان استدلال أبي عبيدة هو أنه "لو أتاكم لكان الأول أفاتكم ... في قوله تعالى قبل ذلك: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ حيث قال أبو جعفر: "وهذا الاحتجاج مردود عليه من العلماء وأهل النظر لأن كتاب الله لا يحمل على المقاييس ..."[3].

ومن النادر في استدلاله بالقياس قوله في قراءة نافع: ﴿وأنا أول المؤمنين﴾[4]، حيث قال أبو جعفر"... والأولى حذفها في الإدراج (يعني فتحة النون) وإثباتها لغة شاذة خارجة عن القياس؛ لأن الألف إنما جيء بها لبيان الفتحة وأنت إذا أدرجت لم تثبت فلا معنى للألف..."[5]، لذلك فإننا نستطيع القول بأن أبا جعفر لم يستند إلى القياس العقلي في إثبات الأحكام لأنه قد قصر همه على تطبيق القواعد من خلال النصوص وإثباتها من خلاله، فهو لم يتجاوز إعراب كتاب الله ومناقشة القضايا النحوية من خلاله وعلى ضوء ما لديه من آراء نحوية واتجاهات مذهبية وأدلة سماعية.

٢- تقويم المادة العلمية:

طبقت القاعدة النحوية في إعراب القرآن على جميع الوجوه المحتملة فيها، لأن النحاس يتناول الآية بالإعراب وما يتعلق به من معان وآراء نحوية ولغوية، بالإضافة إلى حرصه على أن يورد آراء النحويين واللغويين، حتى أنك تستطيع أن تستخلص معظم آرائهم من كتابه، ثم يحدد موقفه منها وهو موقف العالم المميز، الذي يخضع كل رأي لمذهبه ومنهجه ويناقشه أحيانًا أو يضعه في سياق

---

(١) إعراب القرآن: ٣/ ١٦٣.
(٢) سورة الحديد: ٢٣.
(٣) إعراب القرآن: ٤/ ٣٤٩.
(٤) الأعراف: ١٤٣.
(٥) إعراب القرآن: ٢/ ١٤٩.

يفهم منه القبول أو الرفض، فقد ناقش رأي أستاذه: علي بن سليمان الأخفش الذي رفض القراءتين "الحمدُ للّه والحمدِ للّه"، ورده لأن هاتين القراءتين مرويتان عن أئمة القراء ومعتمدتان على لغة العرب، فالأولى لغة بعض بني ربيعة، والكسر لغة تميم"(١).

واسمع إليه في قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾(٢).

حيث أورد قراءة عبد اللّه وقراءة عكرمة وقراءة الأعرج، ثم قال: "الخفض عند البصريين على بدل الاشتمال، وقال الكسائي هو مخفوض على التكرير أي عن قتال فيه، وقال الفراء: هو مخفوض على نية (عن) وقال أبو عبيدة هو مخفوض على الجوار"(٣).

وقد رفض أبو جعفر رأي الفراء ورأي أبي عبيدة بقوله: "ولا يجوز أن يعرب على الجوار في كتاب اللّه عز وجل ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ هو (هذا جحر ضب خرب) ..."(٤).

وهو كتاب متخصص في إعراب القرآن وقراءاته وذكر ما يتعلق بالقراءات من معان وما يتعلق بالإعراب من آراء وما يدور حوله من قضايا، وكل ذلك من أثر تطبيق القاعدة النحوية على مختلف الوجوه من أدلة هي في الغالب منقولة عن الأشهر المطرد من كلام العرب الفصحاء، وأشعارهم.

وإذا أوهم كلا منا هذا بأن الكتاب أدخل في الاتجاه التجميعي فهو ليس عنه ببعيد، ولكن يبرز فيه النص اللغوي الممثل في القرآن الكريم ويعتبر الميدان الذي يدون حوله الموضوع ويتعلق به الحديث وكل ما قيل من إعراب وأوجه وآراء ومذاهب إنما هو في نطاق التطبيق على النص وتثبيت القاعدة فيه والاستدلال عليها به، فالأمر لا يدع مجالاً للاحتمال أن يكون هذا الكتاب في غير هذا الاتجاه.

---

(١) انظر: إعراب القرآن ٢/ ١٤٩.
(٢) البقرة: ٢١٧.
(٣) إعراب القرآن: ١/ ٣٠٧.
(٤) إعراب القرآن: ١/ ٣٠٧.

قال أبو جعفر النحاس: "هذا كتاب أذكر فيه - إن شاء اللّه - إعراب القرآن والقراءات التي تحتاج إلى أن يبين إعرابها والعلل التي فيها، ولا أخليه من اختلاف النحويين وما يحتاج إليه من المعاني، وما أجاز بعضهم ومنعه بعضهم وزيادات وشرح لها ومن الجموع واللغات وسوق كل لغة لأصحابها. ومذهبنا الإيجاز والمجيء بالنكتة في موضعها من غير إطالة، وقصدنا في هذا الكتاب الإعراب ..."[1].

وأبو جعفر - وقد جمع كل ما تقدم - فإنه قد سبب الإطالة وجمع إلى الإعراب من خلال النص كل ما يتعلق به، حسبما أوضح ذلك بنفسه.

٣- تقويم الأسلوب:

إذا كان أبو جعفر يحدد بأن مذهبه الإيجاز ويقول: "... ومذهبنا الإيجاز والمجيء بالنكتة في موضعها من غير إطالة ..."[2]، فلسنا مع فيه إلا فيما يتعلق بإيجاز المعنى، إذ إنه كان يوجزه ويتخلى عنه أحيانًا بالإحالة إلى كتاب آخر من كتبه.

أما فيما يتعلق بالمسألة النحوية أوالقضية الإعرابية فإنه يطيل الحديث ويذكر كل ما يتعلق بها من أوجه، جاءت في الغالب نتيجة اختلاف العرب الفصحاء في اللهجة المحتكم إليها عند النحويين وأهل اللغة، وعدم تجاوزه االموضوع الذي هو بصدده وعدم تعرضه لغير القضية وغير ما يتعلق بها، لا يعفيه من التمادي، ووصف أسلوبه بالإطناب.

يقول في اجتماع الهمزتين في الآية: (أأنذرتهم):

"فيه ثمانية أوجه أجودها عند الخليل وسيبويه تخفيف الثانية وتحقيق الأولى وهي لغة قريش وسعد بن بكر وكنانة ..."[3].

ويقول في الآية ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ ﴾[4].

"ونملي كلام أبي إسحق في الاستثناء الذي ذكره في الآية نصًا لحسنه، وأنه

---

(١) إعراب القرآن: ١/ ١٦٥.

(٢) إعراب القرآن: ١/ ١٦٥.

(٣) إعراب القرآن: ٢/ ٢٣٩، وانظر: الكتاب ١/ ٤٣٠، والآية من البقرة: ٦.

(٤) العنكبوت: ١٤.

قد شرح فيه أشياء من هذا الباب قال أبو إسحق: (الاستثناء في كلام العرب توكيد العدد وتحصيله ...)[1].

فأبو جعفر ينقل كلام أبي إسحق ويطيل في شرحه بما لديه عن المسألة، وهذا من مظاهر الإطناب.

وثقافته الواسعة وروايته الغزيرة لأقوال علماء المذهبين جعلته يذكر في المسألة أقوالهم ثم يختار أو يفضل بعضها أو يقبلها جميعًا وقد تسبب ذلك في الاستطراد وإطالة الحديث حول المسألة، ومثل هذا ما حدث بالنسبة للقراءات التي يذكرها جميعًا ثم يقبلها أو يختار منها مع تعليل سبب الاختيار يقول في قوله تعالى: (وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس ...): "وفي هذا إحدى عشرة قراءة..."[2].

هذا بالإضافة إلى أن طبيعة البحث في النصوص ونية المؤلف في تقصي جميع الوجوه قد وصفا أسلوبه بإثارة الأسئلة والإجابة عنها، لأن إثارة الأسئلة هي التي تثير الوجوه المختلفة، وقد سلك النحاس هذا المسلك واعتمد في أسلوبه على الحوار والمناقشة والأسئلة والأجوبة، يقول في "بسم الله":

"لِمَ صارت الباء تخفض؟ فالجواب عن هذا وعن جميع حروف الخفض أن هذه الحروف ليس ها معنى إلا في الأسماء ولم تضارع الأفعال فتعمل عملها..."[3]، وهو لم يكثر من هذا، لأنه في الغالب يعتمد على السرد، وذكر ما روي وما قيل في المسألة .. ولكن من خصائص أسلوبه، لذا فقد وجب التنويه.

ولا يفوت الباحث وهو بصدد تقويم الأسلوب أن ينوه أيضًا إلى الوضوح وصحة العبارة وحسن التأليف وجودة النظام سواء فيما يتعلق بالصياغة أو فيما يتعلق بالترتيب، الأمر الذي يؤكد غزارة العلم وعمق المعرفة وسعة الإحاطة.

  

---

(١) إعراب القرآن: ٣/ ٢٤٧.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٢/ ١٨٥ وما بعدها.

(٣) إعراب القرآن: ١/ ١٦٦.

كتاب شرح القصائد المشهورات للنحاس(1)

١ – عرض المادة العلمية:

أ – الموضوعات والمسائل:

اشتمل هذا الكتاب على تسع قصائد، ضم القسم الأول منه أربعًا منها هي:

- قصيدة امرئ القيس.
- قصيدة طرفة بن العبد.
- قصيدة زهير بن أبي سلمى.
- قصيدة لبيد بن ربيعة.

واشتمل القسم الثاني من الكتاب على خمس قصائد هي:

- قصيدة عنترة.
- قصيدة الحارث.
- قصيدة عمرو.
- قصيدة الأعشى.
- قصيدة النابغة.

وقد ذكر النحاس في مقدمته أنه اقتصر فيها على الغريب حيث قال: "فاختصرت غريب القصائد السبع المشهورات وأتبعت ذلك ما فيها من النحو باستقصاء أكثره ..."(2).

وبتتبع المادة العلمية في هذا الكتاب وجد أن القصائد تسع وأن المؤلف لم يقتصر فيها على الغريب بل تجاوز ذلك إلى عرض عدد كبير من القضايا النحوية والصرفية من خلال ما تعرض له من نصوص لغوية، فهو إذا تناول بيتًا من قصيدة وضح ما غمض من معانيه ثم تطرق إلى ما فيه من لغة ونحو وصرف

---

(1) نشر هذا الكتاب عن طريق دار الكتب العلمية بلبنان سنة ١٤٠٥هـ. وقد اعتمدنا في دراسته على طبعته الأولى.

(2) شرح القصائد المشهورات: ٣.

وعروض وبلاغة، وتعرض لاختلاف اللهجات وذكر الآراء إلا أنه أكثر ما ينحو إلى النحو يستجلي قضاياها من واقع النص ويؤيدها ويذكر أوجه الإعراب المحتملة فيها، يقول في بيت امرئ القيس:

وقوفًا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسىً وتجمل

"قوله: (وقوفًا) نصب على الحال، وكذا سمعت أبا إسحق يقول: (وغاب عني تحصيل العامل فيه) والذي يوجب عندي أن يكون العامل فيه (قفا) كما تقول: (وقفت بدارك قائمًا سكانها) وفيه اعتراض، يقال: كيف قال: (وقوفًا بها صحبي) والصحب جماعة؟ وقوله: وقوفًا: متقدم لا ضمير فيه ... فالجواب على هذا أن الاختيار عند سيبويه فيما كان جمعًا مكسرًا أن تقول: (مررت برجل حسان قومه) فإن كان مما يجمع جمع التسليم كان الاختيار ترك التثنية والجمع ... وقد يجوز أن يكون قوله: (وقوفًا) منصوبًا على المصدر من (قفا) والتقدير: قفا وقوفًا مثل وقوف صحبي ... وفيه قول ثالث: وهو أن يكون التقدير وقف وقت وقوف صحبي ..."(1).

ومنه قوله في بيت عنترة:

يا شاة ما قنص لمن حلت له حرمت عليّ وليتها لم تحرم

قال أبو جعفر: "الشاة هاهنا كناية عن المرأة، وهي منصوبة لأنها نداء مضاف وفيه معنى التعجب، و(ما) زائدة كما قال جل وعز: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾(2) والقنص: الصيد، قال الأخفش: معنى: حرمت علي (أي هي جاري) وليتها لم تحرم أي: ليتها لم تكن لي جارة حتى لا تكون لها حرمة، وقيل: إنها كانت امرأة أبيه، وقيل: إنها كانت من أعدائه واحتج صاحب هذا القول بقوله:

علقتها عرضًا وأقتل قومها زعمًا لعمر أبيك ليس بمزعم

(1) شرح القصائد المشهورات: ٥.

(2) النساء: ١٥٥.

والمعنى على هذا: أنها لما كانت في أعدائي لم أصل إليها وامتنعت مني، وأصل الحرام: الممنوع، قال الله جل وعز: ﴿ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ ﴾[1] فالحرمات: كل ممنوع منك مما بينك وبين غيرك ... وقوله جل وعز: (للسائل والمحروم) والمحروم هو الممنوع...»[2].

فأبو جعفر - هنا - لم يستقص النحو وإنما استقصى المعنى. ومثله البيت الذي يليه:

فبعثت جاريتي فقلت لها اذهبي   فتجسسي أخبارها لي واعلمي[3]

حيث اقتصر فيه على المعنى واللغة والرواية.

ومن اهتمامه باللغة ما جاء في بيت طرفة:

وعينان كالماويتين استكنتا   بكهفي حجاجي صخرة قلت مورد[4]

حيث قال أبو جعفر: قوله استكنتا صارتا في (كن) أي فيما يسترهما، ويقال: الكن والكنان واحد فهو الصحيح، قال الله جل وعز: ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ ﴾[5] والأكنة جمع كنانة، ويقال: أكنت الشيء إذا سترته، قال الله جل وعز: ﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾[6]، وسميت الكنانة لأنها تستر ما فيها من السهام وتجمعه، ويقال: كنت الشيء إذا صنته، قال الله عز وجل: ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ ﴾ وقد يقال: كنت الشيء إذا صنته وكنته إذا سترته وما بدأت به أكثر وبه جاء القرآن ...»[7].

ومن تعرضه للجانب البلاغي قوله في قول عنترة:

فإذا شربت فإنني مستهلك   مالي وعرضي وافر لم يكلم

حيث قال: لم يكلم: لم يجرح، وهو تمثيل[8] يقصد بالتمثيل الاستعارة.

---

(١) البقرة: ١٩٤.

(٢) شرح القصائد المشهورات: ٣٨، ٣٩.

(٣) شرح القصائد المشهورات: ٣٩.

(٤) شرح القصائد: ٦٩.

(٥) فصلت: ٥.

(٦) القصص: ٦٩.

(٧) شرح القصائد: ٧٠.

(٨) شرح القصائد: ٢٨.

فأبو جعفر يتناول الأبيات - كما نلاحظ - من مختلف الجوانب، مطبقًا فيها النحو واللغة شارحًا لمعناها، عارضًا ما فيها من بعض المواقع البلاغية، إلا أنه يرتب اهتماماته فيولي القضايا النحوية اهتمامه الأول، واللغوية اهتمامه الثاني، والجوانب المعنوية اهتمامه الثالث، وتقع البلاغة في الدرجة الرابعة من اهتماماته.

وهو في أثناء تطبيقه للقضايا النحوية على أبيات القصائد يمزج بين آراء البصريين والكوفيين ومصطلحاتهم، ويذكر مذاهبهم، يدل على ذلك قوله في قول الأعشى:

يكاد يصرعها لولا تشددها إذا تقوم إلى جاراتها الكسل

"ما بعد لولا مرفوع عند البصريين بالابتداء، والخبر محذوف لعلم السامع"[1]، وقال آخذًا برأي الكوفيين في قول الأعشى أيضًا:

غراء فرعاء مصقول عوارضها تمشي الهوينى كما يمشي الوجى الوحل

"عوارضها: مرفوعة على أنها اسم ما لم يسم فاعله"[2]، وهذا مصطلح الكوفيين.

ومن أمثلة ما يذكره من مذاهب النحويين -أيضًا- قوله في قول طرفة:

وجاشت إليه النفس خوفًا وخاله مصابًا ولو أمسى على غير مرصد

"وإنما جاز أن يقول: خاله مصابًا، ولم يجز ضربه إذا أردت أنه ضرب نفسه على مذهب سيبويه، أنهم استغنوا عن ضربه بقولهم: ضرب نفسه، والذي يذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد أنه لم يجز لئلا يكون فاعلاً ومفعولاً في حال، وجاز (خاله) لأن الفاعل في المعنى مفعول ..."[3].

وأبو جعفر يعلل لأكثر ما يعرض له من أحكام؛ لأن العلة هي التي تبنى عليها النتيجة التي يسعى إلى تحقيقها، إلا أن علله هي من نوع العلل السهلة كقوله في بيان صرف "قطام" الواردة في بيت الحارث:

ثم حجرا، أعني ابن أم قطام وله فارسية خضراء

---

(١) شرح القصائد: ٢/ ١٣٢.

(٢) شرح القصائد: ٢/ ١٣٣.

(٣) شرح القصائد : ١/ ٧٥.

أجرى (قطام) في الإعراب، لما اضطر رده إلى أصل الأسماء... والعلة فيها عند أبي العباس إنما زادت على ما لا ينصرف علة فبنيت لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء"[1]، فأبو جعفر في تناول لأبيات القصائد يولي القضايا النحوية اهتمامًا بالغًا ويذكر ما يتعلق بها من آراء واختلافات، ويذكر الاحتمالات التي بناء عليها تتعدد وجوه الإعراب، وهو لا يغفل اللغات واللهجات ولا يهمل المعنى إلا أنه يولي الإعراب جل اهتمامه.

ب- الأدلة النقلية العقلية:

يستدل النحاس بالسماع لتأييد المعنى الذي ذهب إليه، وإثبات القاعدة النحوية أو اللغوية التي هو بصدد تطبيقها، وأدلته النقلية منتقاة من جميع المصادر، وهي القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب وأشعارهم، وهي كثيرة لأن شرح الأبيات وتطبيق القواعد من خلالها يحتاج إليها، إلا أنه أكثر ما يستدل به الشعر لارتباط المادة المشروحة به ويليه في ذلك القرآن الكريم ثم أقوال العرب وأمثالهم ثم الحديث الشريف، وهو يستدل به على المعنى واللغة ومن ذلك ما جاء في شرح النحاس لكلمة "أطر" الواردة في قول طرفة:

كأن كِناسَيْ ضالةٍ يكنفانها ... وأطر قسى تحت صُلْبٍ مؤيّد

حيث قال: "يقال: أطره يأطره أطرًا إذا عطفه، قال خفاف بن ندبة:

فإن تك خيلي قد أصيب صميمها ... فعمدًا على عيني تيممت مالكا
أقول له والرمح يأطر متنه ... تأمل خفافًا إنني أنا ذلكا[2]

وفي الحديث عن النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ : دُكرت بنو إسرائيل، وذكر ما عملوا من المعاصي فقال ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ :

"لا والذي نفسي بيده حتى تأخذوا على يدي الظالم وتأطروه على الحق أطرًا (أي تعطوه)"[3].

---

(١) شرح القصائد: ١/ ٨٤.
(٢) شرح القصائد: ١/ ٦٤.
(٣) شرح القصائد: ١/ ٦٥.

ومن استدلاله بالقرآن قوله في شرح معنى "الحرام":

"وأصل الحرام: الممنوع، قال اللّه جل وعز: (والحرمات قصاص) ... وقوله عز وجل: (للسائل والمحروم) ..."[1].

وأما استدلاله بكلام العرب ولغاتهم فيظهر في قوله: "... وبنو تميم يقولون: (لُمّ بنا) بغير ألف. وقولهم: (هلمّ) هاء التنبيه حذفت الألف منها للزومها، ولهذا يقول أكثر العرب: هلمّ يا رجلان ... وبنو تميم يجرونها مجرى سائر الأفعال فيقولون: (هلمّا وهلمّوا وهلمّي)"[2].

ومن استدلاله على القاعدة النحوية قوله في قول طرفة:

وتبسم عن ألمي كأن منورا   تخلل حر الرمل وعصى له ندى

حيث قال: "أين خبر (كأن)؟" ثم أجاب بقوله: "الجواب عن هذا أن خبر (كأن) محذوف وهو يعود على قوله: (ألمي ... فحذف لعلم السامع كما قال:

ويوم توافينا بوجه مقسم   كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السلم

فخبر (كأن) محذوف لأنه قال: كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم هذه المرأة ثم حذف"[3].

وكذلك الاستدلال العقلي بالقياس الذي بلغ درجة عالية في الاستدلال، ورد بموجبه المسموع عن العرب لأنه - هنا - أقوى الأدلة وأشرفها فما وافق القياس من الكلام المسموع قُبل وما خالفه رفض، يدلنا على ذلك قول النحاس في قول امرئ القيس:

كأن ثبيرًا في عرانين وبله   كبير أناس في بجاد مزمل

حيث قال: "وكان يجب أن يقول: (مزملُ) بالرفع لأنه نعت للكبير..."[4].

وكقوله في شرح بيت لبيد:

حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا   غضفًا دواجن قافلاً إعصامها

---

(١) شرح القصائد: ١/ ٣٩.

(٢) شرح القصائد: ١/ ٧٢، ٧٣.

(٣) شرح القصائد: ١/ ٥٧، ٥٨.

(٤) شرح القصائد: ٤٧.

"... الإعصام ... الواحدة عصام وهذا جمع على غير القياس عند أهل اللغة فجمع عصام على (عصم) ..."[1].

وكقوله في بيت الحارث:

ثم حجرًا أعني ابن أم قطام　　　وله فارسية خضراء

أجرى (قطام) في الإعراب لما اضطر رده إلى أصل الأسماء ... والعلة منها عند أبي العباس إنما زادت على ما لا ينصرف علة فبنيت لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء"[2].

٢- تقويم المادة العلمية:

بتتبع النحاس في شرح القصائد، وتطبيق القضايا النحوية على أبياتها، وجدنا أنه قد أفرط في مختلف الجوانب فهو إذا تناول بيتًا من قصيدة يوضح ما غمض من معانيه، ثم يتطرق إلى ما فيه من علوم لغوية ومن نحو وصرف وبلاغة، ثم يتطرق لاختلاف اللهجات والآراء ويعطي كل ذي حق حقه، في حين أننا قد أنسنا من حديثه في المقدمة أنه ينوي الاقتصار على شرح القصائد، ثم سوف يتسع ويستقصي ما جاء فيها من النحو وما يتعلق به وحده، فلم يفعل ذلك في كثير من المواضع، حتى أن بعضها لم يتطرق فيه للنحو أبدًا كما جاء في شرحه لقول عنترة:

علقتها عرضًا وأقتل قومها　　　زعمًا لعمر أبيك ليس بمزعم

حيث قال: "والمعنى على هذا: أنها لما كانت في أعدائي لم أصل إليها وامتنعت مني، وأصل الحرام الممنوع ..."[3] وأخذ يتسع في شرح الحرام الوارد في قول عنترة قبل هذا البيت:

يا شاة ما قنص لمن حلت له　　　حرمت علي وليتها لم تحرم

ويستدل على معناه بالآيات القرآنية ويستقصي المعنى وحده دون أن يستقصي من النحو كما سبق أن وعدنا به.

---

(١) شرح القصائد : ٢/ ٨٤.

(٢) شرح القصائد : ١/ ٨٤.

(٣) شرح القصائد : ٣٨، ٣٩.

وكذلك قوله في قول امرئ القيس:

وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كقنو النخلة المتعثكل[1]

يقول: "الفرع: الشعر، والفاحم: الشديد السواد كأنه بلون الفحم، والأثيث: الكثير، والقنو: العذق ... وأهل مصر يسمونه: الأسباطة، والعذق: النحلة، والمتعثكل: المتراكب"[2].

وليس معنى هذا القول أن أبا جعفر قد أغفل الجانب النحوي في كل كتابه، ولكنه أغفل الجانب النحوي في بعض أبيات الكتاب -كما أسلفنا- وهذا بطبيعة الحال يخالف ما سبق تقريره في مقدمة الكتاب، حيث قال: "... الذي جرى عليه أمر أكثر أهل اللغة الإكثار في تفسير غريب الشعر، وإغفال لطيف ما فيه من النحو، فاختصرت غريب القصائد السبع المشهورات وأتبعت ذلك ما فيها من النحو باستقصاء أكثره ..."[3]. ولم يفعل ذلك.

أما النحو فقد جاء في مثل قوله في قول عمرو بن كلثوم:

إليكم يا بني بكر إليكم ألما تعرفوا منا اليقينا

حيث قال: "إليكم" معناه تباعدوا إلى أقصى ما يكون من البعد لأن "إلى" في الأصل للغاية، ولا يجوز أن تتعدى إليكم عند البصريين، لا يقال: إليك زيدًا. لأن معناها تباعد، ومعنى: "ألما تعرفوا منّا اليقينا" ألما تعرفوا منّا الجد في الحرب عرفانا يقينا، وبين "لما ولم" فرق عند سيبويه، وإن كانت "ما" زائدة لأن "لم" عند سيبويه نفي (فعل) ولما نفي (قد فعل)، ومن الفرق بين (لما ولم) أنه يقال: كدت ولما بالحذف، ولا يقال: كدت ولم حتى يؤتى بالفعل ..."[4].

ومثل هذا كثير في كتابه، ولكن خلت منه بعض الأبيات واقتصر فيها على شرح المعنى واللغة.

---

(١) شرح القصائد: ١/ ٢٤.

(٢) شرح القصائد : ١/ ٢٤.

(٣) القصائد المشهورات: المقدمة ٣.

(٤) القصائد المشهورات: ٢/ ١١٥.

٣- تقويم الأسلوب:

لقد اتصف النحاس في شرحه بالوضوح التام، فأبان عن مادته التي قام بتطبيقها في الأبيات الشعرية التي تناولها بالشرح والتوضيح والإعراب، وقد تسببت المناقشات التي أدارها، والآراء التي أثارها، والاختلافات التي تعرض لها، واللغات واللهجات التي تطرق لها في إطناب أسلوبه في بعض المواضع. وكنا نتوقع خلاف ذلك حينما قرأنا ذلك في بادئ الأمر:

"فاختصرت غريب القصائد السبع المشهورات، ولم أكثر الشواهد ولا الأنساب ليخف حفظ ذلك ..."[1].

وهو يعتمد في شرحه في أكثر المواضع على أسلوب الحوار المتمثل في إثارة الأسئلة والإجابة عليها يدل على ذلك مثل قوله في بيت طرفة:

وتبسم عن ألمي كأن منورا تخلل حر الرمل وعصى له ندى

"أين خبر كأن؟ ... الجواب عن هذا: إن خبر (كأن) محذوف ..."[2].

وقوله في "سخينًا": "فإن قيل: هو من ذوات الواو، فكيف يجوز أن يكون سخينًا فعلاً؟ وهو بالياء، والجواب: أنه مبني على فعيل فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ...".

وهو يدأب في تعدد الوجوه على تكرار كلمة "ويجوز كذا" أو "وقيل كذا" أو يقال، يقول في قول الشاعر:

وثديًا مثل حُق العاج رَخْصا حصانا من أكف اللامسينا

"... ويجوز أن يكون قوله: (حصانا) من نعت الثدي، ويجوز أن يكون حالاً من المضمر الذي في (تريك)"[3].

وقد وردت (تريك) في البيت الذي قبله:

تريك إذا دخلت على خلاء وقد أمنت عيون الكاشحينا
ذراعي عيطل أدماء بكر تربعت الأجارع والمتونا[4]

---

(١) القصائد المشهورات: ١/ ٣.

(٢) القصائد المشهورات: ١/ ٥٨.

(٣) القصائد المشهورات: ٢/ ٩٤.

(٤) شرح القصائد: ٢/ ٩٣.

ومن الأمثلة قوله: "يقال في الشرب أنه جمع شارب، ... ويقال هو اسم للجمع، ويقال: تقديره: إذا قلت هؤلاء الشرب أي ذوو الشرب ... وقيل يعني بها اليمامة ... وقيل: كانت باب فارس ..."[1]. وهو يكثر من هذا في كل موضع.

أما من حيث استخدامه للاصطلاحات النحوية فقد بث النحاس أقوال الكوفيين واصطلاحاتهم إلى جانب أقوال البصريين واصطلاحاتهم، فذكر قولهم بترافع المبتدأ والخبر، وذكر قولهم في رفع الفعل المضارع بالزوائد، وقولهم في نصب المضارع على الصرف بعد واو المعية أو الفاء، وذكر اسم ما لم يسم فاعله، أو خبر ما لم يسم فاعله، وهو النائب عن الفاعل، وذكر المكني وهو الضمير، وذكر العماد وهو الفاصلة عند البصريين، وذكر النسق وهو العطف، وذكر النعت وهو الصفة عند البصريين، والقطع وهو الحال، وذكر تسميتهم حروف الخفض بالصفات وهو قول الكسائي، وقولهم التبرئة وهو النفي للجنس، وقولهم البيان والتفسير أي التمييز وغير ذلك.

فهو لا يميز في استخدام المصطلحات بين أي من الفريقين لأنه يتعرض لمناقشة أقوال الفريقين وآرائهم.

  

(١)شرح القصائد : ٢/ ١٤٤.

إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه(1)

١ – عرض المادة العلمية:

أ – **الموضوعات والمسائل:** كما هو ظاهر من عنوانه فقد تناول هذا الكتاب ثلاثين سورة من القرآن الكريم مبتدأ بإعراب: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، ثم "بسم الله الرحمن الرحيم"، ثم سورة: "الحمد"، ومنتهيًا بإعراب سورة "الناس"، وهو يختار السور مدار الدراسة على غير نظام المصحف الشريف، فيأتي بسورة "الطارق" بعد سورة "الحمد" وبعدها "سبح" و"الغاشية" و"الفجر" و"البلد" و"الشمس" و"الليل" و"الضحى" و"ألم نشرح" و"التين" و"العلق" و"القدر" و"القيامة" و"الزلزلة" و"العاديات" و"القارعة" و"التكاثر" و"العصر" و"الفيل" و"الإيلاف" و"الماعون" و"الكوثر" و"الكافرون" و"الفتح" و"تبت" وسورة "الصمد" و"الفلق" ثم سورة "الناس".

وهو يتناول تلك السور بالشرح والإعراب ويعرض للقواعد النحوية من خلال النصوص أي الآيات التي تنتمي إلى تلك السور، ويذكر أقسام القاعدة وشروطها وأنواعها، وقليلاً ما يتناولها من خلال الصورة الذهنية المنفصلة عن النص.

من أمثلة تعريفه القاعدة بذكر أقسامها قوله: "بل: حرف تحقيق، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام، تكون حرف نسق استدراكًا للكلام، وتكون لترك الكلام وأخذ في غيره، كقوله تعالى: (ص. والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا ...) وتكون بمعنى (رب) فيخفض بها كقولك: بل بلد جاوزته، معناه: رب بلد جاوزته ..."(2).

---

(1) أ – ابن خالويه: هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي اللغوي، أصله من همذان، دخل بغداد وقرأ على السيرافي وانتقل إلى الشام واستوطن حلب فأكرمه آل حمدان ودرسوا عليه، توفي سنة ٣٧٠، ومن أهم مؤلفاته: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم.

ب– لم يحدد اسم محقق هذا الكتاب، ولكن ظهرت في بعض النسخ أنه من منشورات دار الكتب العلمية – بيروت، وظهر في بعضها أنه من طبع مكتبة التنبي في القاهرة، ولم يشر فيها إلى أنه من منشورات دار الكتب.

(2) إعراب ثلاثين سورة: ٧١.

ومن أمثلة تعريفه لقاعدة بذكر شروطها قوله: "واعلم أن القسم يحتاج إلى سبعة أشياء، حرف القسم، والمقسم، والمقسم به، والمقسم عليه، والمقسم عنده، وزمان ومكان"[1].

ومن أمثلة تعريفه القاعدة بذكر أنواعها قوله: "وحروف القسم أربعة - أعني أصول - الواو والباء والتاء والهمزة، كقولك: واللّه، وباللّه، وتاللّه، وآللّه"[2].

وابن خالويه يعرض لبعض الآراء النحوية ويهتم بالتوجيه النحوي للكلمة، وقد يرجح أحد الآراء أو الوجوه، ولا يزيد شيئًا على ما قالوه تعليلاً لآرائهم، يقول في "بسم الله": "ففي ذلك ثلاثة أجوبة: قال الكسائي لا موضعَ للباء لأنها أداة، وقال الفراء: موضع الباء نصب على تقدير: أقول باسم اللّه أو قل باسم اللّه، وقال البصريون: موضع الباء رفع بالابتداء وبخبر الابتداء، فكأن التقدير: أول كلامي باسم اللّه..."[3].

ومنه قوله في سورة "البلد" حيال ما ورد فيها من قوله تعالى: (ذا متربة): "ترب الرجل: إذا افتقر، وأترب إذا استغنى، ومعناه: صار ماله كالتراب كثرة، فإن سأل سائل فقال: إذا كان الأمر كما زعمت فما وجه قول رسول اللّه ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ للرجل الذي استشاره في التزويج فقال له: (عليك بذات الدين تربت يداك)، والنبي لا يدعو على أحد من المؤمنين؟ ففي ذلك أجوبة والمختار منها جوابان: أحدهما أن يكون أراد عليه السلام الدعاء الذي لا يراد به الوقوع كقولهم للرجل إذا مدحوه: قاتله اللّه ما أشعره؟ ... والثاني: أن هذا الكلام مخرجه من الرسول مخرج الشرط كأنه قال: عليك بذات الدين تربت يداك إن لم تفعل ما أمرتك ..."[4].

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٤٨.

(٢) نفسه: ٤٨.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ٢٠.

(٤) إعراب ثلاثين سورة: ١٠٣.

وابن خالويه أثناء شرحه للقضايا النحوية يختار من المذهبين ما يتلاءم مع توجيه النص، يقول: "سَبِّحْ: موقوف لأنه أمر عند البصريين، وعند الكوفيين جزم بلام مضمرة، علامة جزمه سكون الحاء ..."[1].

وهذه مسألة تتصل بموقف كل من المذهبين من فعل الأمر، وهل هو نوع مستقل من الأفعال في العربية أو أنه صورة من صور الفعل المضارع، فالبصريون يرون أن فعل الأمر لابد أن يكون مبنيًا، إذ قد بني ما ناب عنه وهو أسماء الأفعال، وإذا كان الفرع قد بني، فلا بد أن يكون الأصل مبنيًا.

ويرى الكوفيون غير ذلك، ويردون الدليل السابق بأن المتفق عليه هو كون اسم الفعل مبنيًا، ولكن كونه مبنيًا لأنه منزل منزلة فعل الأمر تقرير غير صحيح، وهم يرون أنه صورة من صور الفعل المضارع لذلك فإنه من المحتم القول بإعراب فعل الأمر ومن ثم يكون ملازمًا لحالة إعرابية واحدة هي الجزم، وجازمه لام الأمر المحذوفة للتخفيف فإذا قلت: اذهبْ مثلاً، كان الأصل عندهم لتذهب ثم حذفت اللام تخفيفًا، وما حذف للتخفيف في حكم الملفوظ به، ففعل الأمر إذا مجزوم باللام المحذوفة للتخفيف عند الكوفيين.

ودليل آخر للكوفيين هو أنه مقيس على فعل النهي، والقاعدة أنه كما يقاس الشيء على مثله يقاس على ضده.

وقد قام الدكتور: علي محمد أبو المكارم بتحليل هذه القضية بين البصريين والكوفيين فيما يتعلق بالمشكلة ذاتها وفيما يتعلق بالمنهج الذي سار عليه النحاة، ووصل نتيجة أن أي من الفريقين لم يلتزم بالوقوف عند الواقع اللغوي وحده. ووصل إلى نتيجة أن الإعراب ليس مطلق التغير في أواخر الكلمات لأن هذا حاصل في الفعل الماضي أيضا، والتغير في آخر فعل الأمر شبيه بما يحدث في آخر الماضي من ضم أو فتح أو سكون، لذلك فإن التغير في آخر الأمر ما هو إلا علامات بناء وليس علامات إعراب ..."[2].

وابن خالويه لا يغفل الإشارة إلى بعض اللغات يدل على ذلك كثير من

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٦٤.

(٢) انظر: إعراب الأفعال للدكتور: علي أبو المكارم، ص٧٢ وما بعدها، ط. دار الثقافة العربية.

المواضع التي منها قوله في قوله تعالى: (إنا أعطيناك الكوثر): "... وفيه لغة أخرى (أنطيناك) وقد قرأ بذلك رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ"[(١)].

وقوله: "في (اسم) أربع لغات: اسم، وسم، واسم، وسُم"[(٢)]. وقوله في (أيحسب) من سورة البلد: "... وفيه لغتان: يَحْسِبُ ويَحْسَبُ..."[(٣)].

وهو إذا تعرض للقراءات والأقوال نسبها إلى أصحابها بالسند المتصل الذي لا يغفل أحدًا من رجاله مما يؤكد أمانته في النقل عن غيره يقول: "... وقرأ عاصم الجحدري: (إذا زلزلت الأرض زلزالها) بفتح الزاي... وحدثنا ابن عرفة قال: حدثنا محمد بن الربيع قال حدثنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن سعيد بن أبي برد عن أبيه عن أبي موسى قال: قال رسول اللّه: (إن أمتي أمة مرحومة ليس عليها في الآخرة عذاب إنما عذابها في الدنيا القتل والزلازل والتلاتل)"[(٤)].

وابن خالويه في عرضه للقضايا النحوية وما يتعلق بها من آراء وذكر للكلمات وما يتعلق بها من وجوه ولغات والقراءات والأقوال وما يتقدمها من رواية، إنما ينطلق من النص اللغوي الذي وضعه بين يديه وأخذ يناقش القضايا من خلاله ليصل إلى الحكم الثابت الذي يرتضيه.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

يستدل ابن خالويه بالقرآن والحديث وأقوال العرب وأمثالهم، وهو في استدلاله بالحديث وأقوال العرب لا يتجاوز المعنى واللغة، قال في كلمة "الدين" الواردة في قوله تعالى: (مالك يوم الدين): "... الدين الملّة قال اللّه تعالى: (إن الدين عند اللّه الإسلام) والدين العادة قال الشاعر:

تقول إذا درأت لها وضيني ... أهذا دينه أبدًا وديني

تقول العرب: (ومازال ذاك دأبه وعادته وديدنه وديدونه ودينه)"[(٥)].

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٢٢٣.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٢١.

(٣) نفسه: ٩٤.

(٤) نفسه: ١٦٤.

(٥) إعراب ثلاثين سورة: ٣٦.

وقال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾: "... ولو جمعت الأعلى في غير اسم اللّه لقلت الأعلون، كما قال اللّه تعالى:﴿ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾"[1].

وكذلك قوله: "ومن التأكيد أيضًا قولهم: رجل ورجلة وشيخ وشيخة... وقال آخر:

هتكوا جيب فتاتهم　　لم يبالوا صولة الرجلة[2]

ومنه قوله: "... وجمع التريبة: ترائب قال الشاعر:

مهفهفة بيضاء غير مفاضة　　ترائبها مصقولة كالسجنجل[3]

ومن استدلاله بالحديث قوله: "... كما قال اللّه تعالى: (ثم ذهب إلى أهله يتمطى) الأصل: يتمطط يقال: تمطى فلان أي تبختر، ومن ذلك حديث رسول اللّه ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: (إذا مشت أمتي المطيطاء وخدمتهم فارس والروم كان بأسهم بينهم)"[4].

أما فيما يتعلق بالاستدلال العقلي، فقد استدل ابن خالويه بالقياس واعتبره الأصل الثاني بعد السماع، فأكثر من التعليل لأنه المبرر المصاحب للقياس والدليل الذي يؤكد النتيجة الممثلة في القاعدة التي توصل إليها المؤلف، كقوله في قوله تعالى: (بل تؤثرون): "إن سأل سائل: لِمَ أظهر اللام عند التاء نافع وغيره وأدغم الباقون؟ فالجواب في ذلك أنهم فرقوا بين المتصل والمنفصل، ألا ترى أن (بل) كلمة (وتؤثرون) كلمة، وكذلك جميع ما يرد عليك في القرآن مثل: (بل سولت) و(بل طبع اللّه) فقسه على هذا إن شاء اللّه"[5].

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٦٤.

(٢) نفسه: ٥٤.

(٣) نفسه: ٥٨.

(٤)إعراب ثلاثين سورة: ١١٣.

(٥)إعراب ثلاثين سورة: ٧٢.

ومثله قوله في "الحمد": حيث قال فيها: "فالحمد أرفع بالابتداء علامة رفعه ضم آخره، فإن قيل: لِمَ رفع بالابتدء؟ فقل لأن الابتداء أول الكلام والرفع أول الإعراب فأتبع الأول الأول"[1]. وهذا ما يطلق عليه: علة العلة.

٢- تقويم المادة العلمية:

لم يلتزم ابن خالويه في كتابه هذا بمنهجه الذي حدده بقوله: "هذا كتاب ذكرت فيه إعراب ثلاثين سورة من المفصل بشرح أصول كل حرف وتلخيص فروعه، وذكرت فيه غريب ما أشكل منه، وتبيين مصادره وتثنيته وجمعه ليكون معونة على جميع ما يرد عليك من إعراب القرآن ..."[2]، لأنه تجاوز حدود ما أشار إليه من ذكر الكلمات وإعرابها واختلاف النحاة حول المعنى والإعراب إلى كلمات أخرى وردت في شاهد جاء به أو خطرت له أثناء شرحه وإعرابه فهو يعربها أيضًا ويشرح معانيها في حين أنها ليست من النص الذي وضعه أمامه وقرر شرح وإعراب كلماته، وهذا -بطبيعة الحال- خروج عن النص. وحصل هذا في كثير من المواضع أذكر منها قوله:

"وقال أهل النحو: إن ملكًا أمدح من مالك وذلك أن المالك قد يكون غير ملك، ولا يكون الملك إلا مالكًا، واللغة الثالثة: مليك ... وقال ابن الزبعرى، والزبعرى في اللغة الرجل السيء الخلق، والزبعرى الكثير شعر الأذن، ويقال: أذن زبعراة وأذن مهوبرة: كثيرة الشعر، وكذلك القرد الكثير الشعر:

يا رسـول المليـك إن لسـانـي ... راتق ما فتقت إذ أنا بور
إذ أجاري الشيطان في سنن الـ ... غي ومن مال ميله مثبور

والمثبور: الهالك، والمثبور: الناقص العقل من قوله: (إني لأظنك يا فرعون مثبورًا).

واللغة الرابعة: مَلْك، مسكنة اللام تخفيفًا ما يقال في فَخِذ فَخْذ..."[3].

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٢٩.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ١١.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ٣٤-٣٥.

فابن خالويه في كلامه السابق تجاوز شرح "مالك" الواردة في النص الذي بين يديه إلى شرح معنى كلمة "الزبعرى" وكلمة "مهوبرة" واستطرد للاستدلال عليها، ثم عاد للاستدلال على "مليك" التي هي موضوعه، فوردت في الشاهد كلمة "مثبور" فانتقل إليها يوضح معناها ويستدل عليها بقوله تعالى: (إني لأظنك يا فرعون مثبورًا)، فانقطع عن موضوعه الذي هو كلمة "ملك" دون أن يكون له عذر في ذلك ثم عاد بعد الانقطاع إليه فقال: "واللغة الرابعة: مَلْك ...".

وهذا استطراد وعدم التزام من المؤلف بالموضوع حدث في كثير من المواضع في هذا الكتاب، وخلط لموضوعاته ومسائله بموضوعات ومسائل ليست من الأمر الذي يستدعي وصفه بانعدام الوحدة الموضوعية، ولا شك أن هذا الخروج قد يؤدي إلى نسيان بعض ما يتعلق بالمادة العلمية مما هو لازم لها، وقد حدث هذا، لأن ابن خالويه قد قال: "قال ابن الزبعري" وكان يريد الاستدلال بقوله على "مليك"، فحال بين القائل وقوله أجنبي من العبارات حتى ظننت أنه قد نسي القول لِبُعده عن القائل، ولكنه تذكره بعد ذلك. بالإضافة إلى أن ابن خالويه أثناء عرضه لآراء النحاة وذكر الوجوه لا يناقش ولا يعلل ولا يزيد شيئًا من عنده على ما قاله النحاة تعليلاً لآرائهم، وقد مثلنا لذلك أثناء عرضنا للمادة العلمية.

٣- تقويم الأسلوب:

اعتمد ابن خالويه على أسلوب الحوار الذي يسترعي الانتباه ويوصل المعلومة إلى طالبها بأيسر السبل وأكثرها تحديدًا، لذلك فقد اعتمد على إثارة الأسئلة ثم الإجابة عليها، يؤكد ذلك قوله: "فإن قيل: ما موضع الباء من (بسم اللّه)؟ ففي ذلك ثلاثة أوجه"[(١)].

وقوله: "لِمَ لَمْ تنون المضاف؟ فقل لأن الإضافة (زائدة)"[(٢)].

وقوله: "فإن سألك سائل فقال: لم أدخلت الباء في (بسم) وهي لا تكون إلا

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٢٠.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٢١.

صلة لشيء قبلها؟ فالجواب في ذلك أن اللّه تبارك وتعالى أدب نبيه ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ أن يقدم اسمه عند كل أخذ في عمل ومفتتح كل كلام تبركًا باسمه جل وعز ..."[1].

وقوله بعد ذلك: "فإن قال قائل: الأسماء لا تتصرف وإنما التصرف للأفعال... فلم قالت العرب: بسمل يبسمل بسملة؟ فالجواب في ذلك أن هذه الأسماء مشتقة من الأفعال ..."[2].

وكذلك قوله: "فإن سأل سائل: لِمَ أظهر اللام عند التاء نافع وغيره وأدغم الباقون؟ فالجواب في ذلك أنهم فرقوا بين المتصل والمنفصل ..."[3].

فأسلوب المؤلف في هذا الكتاب سار على هذا المنوال سواء فيما يتعلق بالنحو كما أسلفنا من أمثلة، أو فيما يتعلق بشرح المعنى كقوله في شرح معنى كلمة "مترية" الواردة في قوله تعالى: (ذا متربة) حينما قال شرحها: "ترب الرجل: إذا افتقر ... فإن سأل سائل فقال: إذا كان الأمر كما زعمت فما وجه قول الرسول ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ للرجل الذي استشاره في التزويج فقال له: عليك بذات الدين تربت يداك، والنبي لا يدعو على أحد من المؤمنين. ففي ذلك أجوبة والمختار منها جوابان ..."[4].

مع وجوب التنبيه إلى أن أسلوب ابن خالويه في هذا الكتاب قد اتصف بالوضوح التام وجلاء العبارة وخلوها من التعقيد والغموض، إلا ما قد أتى من خروجه عن المسألة واستطراده إلى غيرها، ثم العودة إليها مرة أخرى، فإن ذلك من سوء التأليف الذي يجلب الغموض ما يوجب التنبيه عليه في هذا المكان.

  

---

(١) إعراب ثلاثين سورة: ٢٢.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٢٣.

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ٧٢.

(٤) إعراب ثلاثين سورة: ٢٠.

إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه[1]

١- عرض المادة العلمية:

أ - **الموضوعات والمسائل**: موضوع هذا الكتاب هو شرح وإعراب القراءات السبع وما يتعلق بها من معنى وإعراب، وقد بدأ المؤلف بمقدمة ذكر فيها الأئمة السبعة بإيجاز، ثم أشار إلى فضل القرآن واتصال قراءاته بالرسول- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ثم انتهى إلى الحث على تعلم العربية، وبدأ بسورة "الفاتحة".

وهو يأتي بالقراءة ويذكر سندها ويحتج لها، وينهج في ذلك نهج ابن مجاهد الذي صرح باقتفائه أثره فقال: "نحن متبعون لشيوخنا لا مبتدعون"[2].

إلا أن الباحث بتتبع المادة العلمية وجد أن المؤلف لم يكن مطواعًا لابن مجاهد في كل ما يذكر، ولكنه يناقشه ليقتنع بما جاء به، بل قد يخالفه، يقول:

"وصليت خلف ابن مجاهد فوقف على (فبشرهم بعذاب أليم) وابتدأ (إلا الذين آمنوا) فقلت له: وقفت على الاستثناء؟ قال: لأنه استثناء منقطع بمعنى: لكن الذين آمنوا"[3].

ولم يغفل ابن خالويه القراءة من ذكر سندها وتوثيقه ثم يعربها ويعلل لها ويحتج لها ثم يتعرض لمعناها وما قاله فيها المفسرون وما قاله فيها النحويون، وهو لا يرجح قراءة على أخرى ويحاول قسر القاعدة النحوية إلى أن تطابق القراءة فإن استعصى عليه الأمر أيد القراءة؛ لأنه كما يقول: "القراءة سنة لا يقرأ إلا بما قد قرئ"[4].

---

(١)حقق هذا الكتاب: الدكتور/ عبد اللّه بن سليمان العثيمين، طبع المؤسسة السعودية بمصر، وهي الشهيرة بـ"مطبعة المدني"، وقد درسناه من خلال طبعته الأولى سنة ١٤١٣هـ.

(٢) إعراب القراءات: ٢/ ١٩٠.

(٣) نفسه: ٢/ ٤٥٦.

(٤) إعراب القراءات: ٢/ ٩٥.

ويقول في "غدوة": "قال النحويون لا وجه لقراءة ابن عامر ولها عندي وجهان..."[1].

فابن خالويه يطبق القاعدة النحوية في القراءة، ويعتبر القراءة القرآنية دليلاً على صحة القاعدة، ودعمًا لها وتثبيتًا فإن جاء في القراءة خلاف القاعدة حاول رد القاعدة إلى القراءة؛ لأن القراءة عنده هي الأساس وهي المنطلق الذي تؤخذ منه القواعد وليس العكس، إذ إن القراءات القرآنية هي مجال التطبيق للقواعد السليمة التي يعتد بها في كلام العرب، وهذا الاتجاه في تفضيل القراءات قد دعاه إلى رد القواعد المخالفة لها، وتخطئة المذاهب النحوية التي خطأتها، قال ابن خالويه حينما ذكر قراءة حمزة ﴿ والأرحام﴾ [2] بالجر:

"وزعم البصريون جميعًا أنها لحن وليس لحنًا عندي ..." وقال في قوله تعالى: ﴿ إن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعمَّا هِيَ﴾ [3]. وزعم بعض النحويين أنه أردأ القراءات لأنه قد جمع بين ساكنين ... ومتى ما صح عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم - لم يحل للنحوي ولا غيره أن يعترض عليه"[4].

ومن اهتمامه باللغة ونسبتها إلى من رويت عنه يقول في "نعم": "قالوا: نعم وبئس، ثم أسكنوه وخففوه فيجوز فيه أربع لغات: نَعِم على الأصل، ونَعْم مثل: فَخْذ، ونِعْم مثل: فِخْذ، ونِعِم مثل: فِخِذ، وذكر ذلك المبرد رحمه اللَّه"[5]. وقال: "وسنين فيها لغتان ..." [6]، وقال: "وروى أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿ وازدادوا تسعًا﴾ بفتح التاء، وهي لغتان وفيه أيضًا ثلاث لغات..."[7].

ونخلص إلى القول بأن ابن خالويه قد أراد حصر مادته العلمية في قوله:

---

(١)إعراب القراءات: ١/ ٣٩١.

(٢)النساء : ١

(٣)البقرة: ٢٧١.

(٤)إعراب القراءات: ١/ ١٠١.

(٥)إعراب القراءات: ١/ ١٠١.

(٦)إعراب القراءات: ١/ ٣٩٠.

(٧)إعراب القراءات: ١/ ٣٩٠.

"هذا كتاب شرحت فيه إعراب قراءات أهل الأمصار: مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام، ولم أَعْدُ ذلك إلى ما يتصل بالإعراب من مشكل أو تفسير أو غريب"[1]، إلا أنه قد تعدى ذلك الذي أراده فأدخل في مادته ذكر القراءات الشاذة وتطرق إلى المعنى والتفسير وما يتصل بذلك من اختلافات المفسرين، وتطرق إلى بعض أسباب النزول.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

استدل ابن خالويه في كتابه هذا بالقراءات الصحيحة، وبالمأثورة من كلام العرب وأشعارهم، وحصر استدلاله على صحة القراءة أو على بيان وشرح معنى الآية، أو معنى الكلمة التي وردت في آية، كما يستدل بذلك لتصحيح القاعدة النحوية، فهو يحكم القراءات والمأثورات من كلام العرب وأشعارهم، لأن القرآن وما جاء عن العرب هو الدليل الأسد عنده.

فمن أمثلة استدلاله بالقرآن على المسألة التي وردت في القرآن في قوله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾[2].

حيث قال: "فإن قال قائل: إن السلم الصلح مذكر والسلم الدلو مؤنث، فَلِمَ قال: (فاجنح لها) ولم يقل: (فاجنح له)؟

فالجواب في ذلك أن الهاء تعود على الجنحة لأن الفعل يدل على مصدره كما قال: ﴿ وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾[3] أي وإن الاستعانة لكبيرة، كما تقول العرب: من كذب كان شرًا له، معناه: كان الكذب شرًا له"[4].

فهو هنا، قد استدل بما جاء في القرآن على ما جاء فيه وأسند دليله بدليل آخر من كلام العرب.

ومنه قوله في الاستدلال بالشعر: "وقرأ ابن عامر: (آأنذرتهم) بهمزتين، قال

(١) إعراب القراءات: ١/ ٤.
(٢) الأنفال: ٦١.
(٣) البقرة: ٤٥.
(٤) إعراب القراءات: ١/ ٢٣١.

الشاعر شاهدًا لقراءة ابن عامر:

تطاللت فاستشرفته فعرفته فقلت له آآنت زيد الأراقم[1]

وكذلك وقوله في قوله تعالى: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) حيث قال ابن خالويه: "إن العرب إذا أضافت اسم الزمان إلى الفعل الماضي والمستقبل فتحت لأن الإضافة إلى الأفعال إضافة غير محضة، كما قال الشاعر:

على حين عاينت المشيب بمفرقي وقلت ألما أصح والشيب وازع

فأضاف اسم الزمان إلى الأفعال في المعنى، والتقدير: هذا يوم نفع الصادقين، لأن الجملة في معنى المصدر وكذلك تقول العرب: زرتك أيام الحجاج أمير أي وقت إمارته"[2].

ومن خلال ما تقديم يصح لنا القول بأن القراءات هي مصدر القواعد النحوية وهي أيضًا ميدان تطبيقها والكلام المأثور لتأييدها وإعطائها صفة القبول هنا.

ولم يكثر ابن خالويه من الرجوع إلى الأدلة العقلية في هذا الكتاب لأنه قد اعتبر المنقول من القراءات وكلام العرب هو الدليل الذي يصح ما وافقه ويبطل ما خالفه، يقول: "قرأن ابن عامر: (بالغدوة والعشي) ... فقال النحويون لا وجه لقراءة ابن عامر، ولها عندي وجهان: أحدهما: أن غدوة تنصبها العرب مع (لدن) فيقولون: لدن غدوة .. والوجه الثاني: أن العرب تجمع الغدوة غدوًا ومثله تمرة وتمر..."[3].

وقد مر معنا قوله في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾

يقول: "وزعم بعض النحويين أنه أردأ القراءات لأنه جمع بين ساكنين... ومتى ما صح عن النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ لم يحل للنحوي ولا غيره أن يعترض عليه..."[4].

---

(١) إعراب القراءات: ١/ ٥٩.

(٢) إعراب القراءات: ١/ ١٥١.

(٣) إعراب القراءات: ١/ ٣٩١.

(٤) إعراب القراءات: ١/ ١٠١.

وليس كل ما أسلمته القواعد النحوية وبخاصة ما أوجبه القياس يجوز أن يقرأ به أو يعتبر حجة على القراءات الشاذة عنه، يظهر هذا في قول ابن خالويه: "ولا يقرأ كل ما يجوز في النحو إنما يتبع فيه الأئمة"[1]، لذلك فقد وجدنا ابن خالويه يتكئ في موطن على الأدلة النقلية في توجيه قراءاته وإعرابها لأن ذلك ما يطمئن إليها في كتابه.

ب- تقويم المادة العلمية:

يبدو أن كتاب إعراب القراءات وعللها هو تلخيص لكتاب آخر سبق أن ألفه ابن خالويه، وقد أرشدنا إلى هذا القول قوله: "... كنت قد أفردت لذلك كتابًا جامعًا، وإنما اختصرته جهدي ليستعجل الانتفاع به المتعلم، ويكون تذكرة للعالم، ويسهل حفظه على من أراد ذلك إن شاء اللّه"[2].

وبتقويم المادة العلمية في هذا الكتاب فإن مؤلفه لا يتوقف عند حدود تعليل القراءات وإعرابها، بل تعدى ذلك إلى تفسير المعنى والاستدلال عليه في كثير من المواضع، التي منها قوله في سورة الجن: "والجن في اللغة: الجن، والجن: الإنس، والجن: الملائكة، والجنة: الإنس، والجنة: الملائكة، والجنة: الجن: والجنة: كلاب الجن، ويقال: الجن: سفلة الجن، والجن: الجنون، والجنون: جنون الشباب، وجنون السكر، وجنون الشيطان، ويقال: نبت مجنون، وشجرة مجنونة، إذا أفرطت طولاً"[3].

ويقول في سورة الفجر: "الوتر: الفرد، والوتر في الزحل والعداوة من قولهم: قد وُتر فلان إذا قتل أهله وأصيب ببلية، قال رسول اللّه- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: (من فاتته صلاة العصر فكأنما وُتر أهله وماله) ..."[4].

---

(١) إعراب القراءات: ٢/ ٢١٣.

(٢) إعراب القراءات: ١/ ٤.

(٣) إعراب القراءات: ٢/ ٤٠١.

(٤) إعراب القراءات: ٢/ ٤٧٦.

وابن خالويه قد يتجاوز مادته العلمية وقصده الذي نواه وهو شرح القراءة وإعرابها وبيان معناها وما ورد فيها من مفردات إلى شرح الشاهد الذي يأتي به، وقد يتجاوز الشاهد الذي يأتي به -أيضًا- فيشرح كلامه فيه، يدل على ذلك قوله في قول الشاعر الذي استدل به:

وإن أبانا كان حل ببلدة ... سوى بين قيس قيس عيلان والفزر

حيث قال: "قيس وفزر قبيلتان هاهنا، والفزر: القطيع من الشاء، والقيس: القرد، والقيس: مصدر قاس خطاه قيسًا إذا سوى بينهما، يقال: رأيت جارية تميس ميسًا وتقيس قيسًا، تميس: معناه تبختر ..."[1].

وهذا - مما لا شك فيه - خروج عن حدود المادة العلمية، وخلط الشيء بما ليس منه، وإضافة استحسنا التنبيه إليها في هذا المقام.

٣- تقويم الأسلوب:

يعتمد ابن خالويه في أسلوبه على طريقة السؤال والجواب، فهو يستعرض مسائله من خلال الأسئلة التي يثيرها حولها والجواب الذي يشرح ويوضح من خلاله تلك المسائل: سواء فيما يتعلق بالقواعد النحوية أو المسائل اللغوية، وهي ظاهرة مستمرة لا يفوتها في كل موضوع ولا يسلك سواها في كل مسألة إلا في القليل النادر، قال ابن خالويه: "فإن قال قائل: إن السلم الصلح ... فلم قال: (فاجنح لها) ولم يقل: فاجنح له؟ فالجواب في ذلك ..."[2].

وقال: "فإن قال قائل: فما معنى قول العرب: زيد أفره عبدًا وأفره عبدٍ؟ فالجواب في ذلك أنك إذا خفضته مدحته في نفسه ..."[3].

وكذلك قوله: "فإن سأل سائل فقال: إن أبا عمرو لا حجة عليه إذا أنث (تتفيأ) ظلاله، فلم لم يؤنث كما أنث ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾؟

فالجواب في ذلك: أن علامة التأنيث في الظلمات تقرأها بالياء وفي الظلال العلامة معدومة ففرق بينهما لذلك"[4].

---

(١) إعراب القراءات وعللها: ٢/ ٣٣.

(٢) إعراب القراءات: ٢/ ٢٣١.

(٣) نفسه: ٢/ ٣١٥.

(٤) إعراب القراءات: ٢/ ٣٥٥.

كما أنه أسلوبه يعيد ما سبق الحديث عنه وهذا ميل منه إلى الإيجاز ورغبة في الاختصار، يقول: "وما قوله: (من نبأ المرسلين) و(من تلقاء نفسي) ... فقد ذكرت علته في الأعراف"[1].

وقوله: "وأما في الزخرف (يا عبادي لا خوف) فنذكره في موضعه إن شاء الله"[2].

وكذلك قوله: "وقرأ الباقون بالضم وهما لغتان ... وقد ذكرت علة ذلك"[3]، وهو يتصف بترتيب الأفكار، فلا يقدم ما لم يأت بدليل قوله السابق الذي التزم به من أول موضوع في الكتاب إلى آخر موضع فيه، وهو قوله: "فنذكره في موضعه إن شاء الله"[4]، إذا كان على حد قوله هذا.

وعموم أسلوبه يتصف فيه بالوضوح، وسن الصياغة وسلامة التعبير، والبعد عن الغموض.

  

(١) إعراب القراءات: ٢/ ١٤٥.
(٢) إعراب القراءات: ٢/ ١٩٠.
(٣) إعراب القراءات: ٢/ ٢٠٩.
(٤) إعراب القراءات: ٢/ ١٩٠.

كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي[1]

١- عرض المادة العلمية:

أ - **الموضوعات والمسائل:** تناول أبو علي مسائل النحو العربي في هذا الكتاب من خلال أبيات الشعر العربي الفصيح، وقد نظم تلك المسائل في أبواب يبدأ الباب فيها بالأبيات التي يراها مشكلة ثم يتناول المسألة من خلال تلك الأبيات بالشرح والإعراب واستخلاص القاعدة والاستدلال عليها.

ولا يتوقف أبو علي عند حدود المسألة إذ قد يضيف إليها بعض المسائل الأخرى التي جره إليها ما يثيره من وجوه المعاني والأعاريب، فيخرج بذلك عن حدود المسألة والمسائل التي عقد الباب من أجلها، وقد يشرك البلاغة مع النحو أثناء مناقشة النصوص فيستخرج بعض المسائل البلاغية كالقصر والاختصاص والالتفات والتشبيه ويشرح تلك المسائل، فاستمع إليه يقول في "باب ما يكون الحرف فيه على لفظ واحد يحتمل غير معنى" حيث استهل الباب بقول الشاعر:

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

قال أبو علي في ذلك: "... يحتمل أن تكون نافية، كأنه قال: ما خلت أن المنتأى عنك واسع، لأنك كالليل المدركي أينما كنت. ويجوز أن تكون التي للجزاء، كأنه قال: إن خلت أن المنتأى عنك واسع أدركتني ولم أفتك كما يدركني الليل، والأول أشبه. وكذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾[2] يكون المعنى: ما كان للرحمن ولد، كقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ﴾[3] فـ(أنا أول العابدين) تكون الفاء عاطفة جملة على جملة..."[4].

وأبو علي لا يتعدى طريقته في سائر مؤلفاته، وهي إثارة الاحتمالات التي تؤدي

---

(١) حقق هذا الكتاب: محمود محمد الطناحي، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، وقد قمنا بدراسة من خلال طبعته الأولى التي كانت في عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٢) الزخرف: ٨١.

(٣) مريم: ٣٥.

(٤) كتاب الشعر: ١/ ٨٠.

إلى تعدد الوجوه، ويكثر من الاستدلال والأمثلة، ويعلل الظواهر النحوية واللغوية التي يعرض لها ويسخر الإعراب لخدمة المعنى واستقامته. ويسير على هذا المنوال في كل الأبيات المشكلة التي ضمها كتابه ومنها انطلق إلى التطبيق ومناقشة القضايا، يقول: في باب "من الصلة والأسماء الموصولة": قال الشاعر:

وكيف أرهب أمرًا أو أراع به　　　وقد زكأت إلى بشر بن مروان

فنعم مزكا من ضاقت مذاهبه　　　ونعم من هو في سـر وإعلان

"القول في الظرف أنه متعلق بنعم، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون خبر (هو) في الصلة أو يكون متعلقًا بنعم، فلا يجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف على أن يكون في موضع خبر (هو) التي في الصلة، لأن التقدير قبل كون الكلام صلة يكون: هو في سر وإعلان، وهذا لا معنى له، فإذًا المعنى: كرم هذا الإنسان في سره وعلانيته أي ليس ما يفعله من الخير لتصنع فيفعل الخير في السر، وكما يفعله في العلانية فإذا كان كذلك احتاج هو إلى جزاء آخر حتى تستقل الصلة وذلك الجزاء ينبغي أن يكون الذي هو مثله ولا يكون الذي هو هو لتكون الصلة شائعة، فلا تكون (من) مخصوصة لأنها فاعل (نعم) فإن قدرت الذي هو هو، وأنت تريد الذي هو مثله فتحذف المضاف فيصير الذي هو هو معناه: مثله جاز أيضًا.

وقد يجوز في القياس أن تجعل (من) نكرة. فإذا جعلت نكرة احتاجت إلى صفة، فتكون الجملة التي قدرتها صلة لها، مقدرة صفة ويكون المقصود بالمدح مضمرًا؛ لأن ذكره قد جرى كما جرى ذكر (أيوب) قبل قوله: (نعم العبد)[1] فاستغنى بذلك عن ذكر ما يخصه بالمدح وإظهاره ..."[2].

فأبو علي يذكر الوجوه المحتملة للإعراب في الظرف من أنه متعلق بنعم، أو أن يكون خبر "هو" في الصلة، ثم يبرر هذه الاحتمالات ويرد بعضها بعد موافقته للمعنى لأنه كما قال: "لا معنى له" إلا إذا قدرنا له جزاء آخر إلى آخر ما أشار

---

(١) سورة ص :آية ٤٤.

(٢) كتاب الشعر: ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢.

إليه أبو علي وقدره للإعراب حتى ينعكس ذلك على استقامة المعنى الذي هو عنده أولى بالرعاية.

ب- الأدلة النقلية والعقلية:

بما أن هذا الكتاب قد ارتبطت مادته بالشعر فقد بلغت الأبيات الشعرية التي استدل بها فيه على المسائل والقضايا النحوية مبلغًا ضخمًا حيث قاربت ألف بيت تقريبًا، وإنما قدمنا الشعر على سائر الأدلة لكثرته واتصاله بالمسائل التي عُقدت حولها الأبواب، والأمثلة على ذلك على طول هذا الكتاب، ومن المناسب أن نأتي منها بأقل القليل لأن المقام يستدعي ذلك.

قال أبو علي في استدلاله على إلحاق تاء التأنيث ببعض الحروف بقول الشاعر:

ثمة لا تجزونني عند ذاكم ... ولكن سيجزيني الإله فيعقبا(1)

ومما جاء منه لصحة المعنى قول الشاعر:

فبت والهم يغشاني طوارقه ... من خوف رحلة بين الظاعنين غدًا

حيث جاءت الرحلة بمعنى الارتحال والفراق(2).

أما شواهد القرآن ففي الدرجة الثانية بعد الشعر من حيث ورود الأدلة التي جاءت وما ذلك إلا لأن الشعر هو الأساس الذي يعود إليه المؤلف لحسم الخلاف وتثبيت القاعدة النحوية هنا، وقد بلغت الآيات التي استدل بها ثلاث عشرة ومائتين من الآيات، كما قال: "ومن حذف حرف النداء نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾(3) ويأتي المأثور من كلام العرب في الدرجة الثالثة، ومنه الاستدلال على حذف المفعول الثاني الذي يثبت في قول القائل:

"وأوسعتهم سبًا وأودوا بالإبل" وهو مثل يضرب فيمن لا يملك إلا الكلام"(4).

وأبو علي يسوي بين الأدلة النقلية والعقلية في هذا الكتاب فيجيز القياس على النظير القياس والنظير السماعي، كما جاء في "حيهلة" الواردة في قول الشاعر:

---

(1) كتاب الشعر: ١/ ٧١.

(2)كتاب الشعر: ٢/ ٨٢.

(3) يوسف:٢٩

(٤)كتاب الشعر: ٢/ ٤٥٨.

يوم كثير تناديه وحيهلة ... ...

حيث أجاز إعرابه بالدليل القياس، كما أجاز بناءه بالدليل السماعي فقال: "فإعرابه على قياس من أعرب (سفارِ) ونحوه إذا سمي به"[1]، ثم أورد لذلك قول الشاعر:

بحي هلا يزجون كل مطية ... ...

ثم قال بعد ذلك: "وتركه على البناء على قياس من تركه مبنيًا مع التسمية"[2]، إلا أن أبا علي لا يتخلى عن المسموع لذلك فهو يمنع القياس على ما لا نظير له فيه، يقول: "قال أبو زيد: قالوا: ضبع وضبعان وثلاثة أضبع، وهي الضباع وضبعان وضبعانات ... إنه لا يخلو من أن يكون قاله قياسًا أو سماعًا، وإنما لم نقطع على أنه قال سماعًا؛ لأنه لم يسند القول فيه إليهم كما أسنده في الضبع فقال: "قالوا ضبع" ... ولا يجوز القياس فيما يرد المسموع أو المفهوم منه..."[3].

ويبرر هذا في "بله" حين أطال الحديث عنها وأكد أنها حرف جر ومنع كونها اسم فعل أو مصدر بما حكاه من أدلة، لأنها كما قال: "ليست كذلك لأنها لا نظير لها"[4].

ثم عاد وقلّب الوجوه فيما حكاه عنها سيبويه وغيره وما ورد من أشعار العرب في ذلك فقال: "يجوز على قياس قول سيبويه في كون موضع (ما) نصبًا ويكون في (بله) ضمير في (بله) ما أسع"[5]، وجعل منه قول الشاعر:

تمشي القطوف إذا غنى الحداة لها **مشي الجواد فبلْه الجِلّة النجبا**[6]

ومنه القياس في الحكم على "من" أنها نكرة غير موصوفة حيث جعلوا "ما"

(١)كتاب الشعر: ١/ ٤٠.

(٢)كتاب الشعر:: ١/ ٤٠.

(٣)كتاب الشعر:: ١/ ١١٩.

(٤)كتاب الشعر: ١/ ٢٥.

(٥)كتاب الشعر:: ١/ ٣٧.

(٦)كتاب الشعر: ١/ ٢٨.

بمنزلة "شيء" وهو أشد إشاعة وإبهامًا مِنْ "مَنْ" فإذا جاز أن لا توصف مع أنها أشد إبهامًا مِنْ "مَنْ" كان أن لا توصف "مَنْ" أجوز، لأنها أخص منها فيصير كأنه قال: "نعم رجلاً هو" لأنها تخص الناس ومن أشبههم كما كانت "ما" نعم الأشياء، إلا أنا لم نعلمهم في الاستعمال تركوا "مَنْ" بغير صفة، كما تركوا "ما" غير موصوفة في الخبر ..."[1].

ومن خلال ما ذكرنا فإن أبا علي يحترم القياس ويهتم بشأنه كما يحترم السماع ويقدمه.

٢- تقويم المادة العلمية:

لم يقتصر هذا الكتاب على شرح الأبيات المشكلة الإعراب وإعرابها وتطبيق القواعد النحوية من خلالها، أو الاستدلال بها عليها، لأنه قد عقد أبوابًا على مسائل نحوية، ناقش من خلالها تلك القضايا، ومسائل أخرى مشتركة بين النحو والبلاغة مثل القصر والاختصاص والالتفات.

كما أنه قد توسع كثيرًا في شرح القضايا النحوية فتعدى ذلك إلى حروف المعاني والأصوات يقول في باب "من حذف حروف المعاني": "... فإن قال قائل: ما تنكر أنها الجارة، وإنما فتحت لأنها جاورت الألف والألف يفتح ما قبلها؟ قيل له ..."[2].

ويقول في باب "من الأصوات ولحاق لام التعريف لها": "... فيقول القائل:... فكيف ألحق لام التعريف في قوله: (باسم الماء؟) ... فالقول في ذلك أن قوله: (باسم الماء) إن شئت قلت: إن تقديره: يناديه بالماء ..."[3].

ومن الأمثلة أيضًا قوله في إعراب قول الشاعر:

كأن جديد الأرض يبليك عنهم ... تقي اليمين بعد عهدك حالف

حيث قال: "موضع يبليك: نصب على الحال، كأن جديد الأرض مبليًا وفاعل (يبليك) جديد الأرض، و(تقي اليمين) منتصب يبليك وهو المفعول الثاني"[4].

---

(١) انظر: الشعر ٣٨٠-٣٨١.

(٢) كتاب الشعر: ١/ ٤٦.

(٣) كتاب الشعر:: ١/ ٣١.

(٤) كتاب الشعر:: ٢/ ٤٥٣.

٣- تقويم الأسلوب:

يخيم على أسلوب هذا الكتاب شيء من الغموض نتيجة عدم التصريح والاكتفاء بالإشارة التي قد تؤدي إلى غير المقصود منها، بالإضافة إلى اتصافه -في بعض المواضع- بتوقع الأمر البعيد وكثرة التعليلات العقلية والبراهين المنطقية وكثرة الشواهد كما جاء في قوله في "كما منتك تغرير قطاع"[١].

حيث قال: "فإن قلت: أضمر في قوله: (منتك) شيئًا واجعل (قطام) بدلاً منه لم يجز ... ولكن إن أضمرت في (منتك) فاعلاً فقلت: الذي منتك تريد الذي منتكه فتعود الهاء إلى الموصول، ثم كأنه قيل لك من الممنى؟ فقلت: قطام، لم يمتنع، لأنه فصل حينئذ بين صلة وموصول..."[٢].

فقوله: "أضمر" في المثال السابق، وقوله: "كأنه قيل لك" فيه من التصريح وتوقع الأمر البعيد ما أضفى على النص شيئًا كبيرًا من الغموض.

والفارسي يعتمد في أسلوبه على المناقشة والحوار بإثارة الأسئلة وتوقع الإجابة عليها فهو كثيرًا ما يقول: "فإن قال قائل: قيل له ..."، ومنه قوله:

"فإن قال قائل: فهل تقول في (لولا) إنه متضمن لمعنى الفعل ...؟ قيل: إن اقتضاء الحرف للجواب لا يدل على تضمنه معنى الفعل..."[٣].

وكذلك قوله في قول الشاعر:

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

"يحتمل أن تكون (نافية) كأنه قال: ... ويجوز أن تكون للجزاء كأنه قال..."[٤].

  

---

(١) كتاب الشعر: ١/ ٢٢٤.

(٢) نفسه: ١/ ٢٢٥.

(٣) كتاب الشعر: ١/ ٦٥.

(٤) كتاب الشعر: ١/ ٨٠.

الخصائص المشتركة بين المؤلفات التي تدخل في هذا الاتجاه:

نلخص فيها يلي أهم الخصائص المشتركة بين المؤلفات النحوية التي سبق أن ذكرناها في الاتجاه التطبيقي على نحو ما يلي:

- الانطلاق من النص اللغوي بتطبيق القواعد النحوية عليه أو معالجتها من خلاله.
- توجيه الإعراب بما يؤدي إلى فهم المعنى والإحاطة به.
- الاعتماد في شرح القاعدة النحوية من خلال النص على طريقة الأسئلة والأجوبة، والرد على المختلفين حول القاعدة بنفس الطريقة.
- التعرض لذكر اللغات والاختلافات والآراء.
- كثرة الشواهد من القرآن والشعر العربي.
- كثرة الأدلة النقلية وقلة الأدلة العقلية.
- عدم الاقتصار على الظواهر النحوية والتطرق إلى بعض فروع اللغة.
- الإطناب نتيجة الاستطراد في الشرح والتطرق لغير الظواهر النحوية.
- التقارب في الهدف بين مؤلفات هذا الاتجاه والمؤلفات النحوية في الاتجاه التعليمي، لأن مؤلفات هذا الاتجاه تهدف إلى إيضاح القاعدة وبيانها وتثبيتها بالسماع المتمثل في النصوص اللغوية.
- وضوح الأسلوب بالبعد عن التعقيد.
- الأخذ بالأصلح من المذاهب النحوية وعدم التحيز إلى مذهب معين.
- عدم اختلاط المصطلحات النحوية في مؤلفات هذا الاتجاه بالمصطلحات الفقهية أو المنطقية أو الكلامية.

  

الباب الثانـــي

تحليل الاتجاهات

الفصل الأول

الأصول في مؤلفات القرن الرابع الهجري

الفصل الأول
الأصول في مؤلفات القرن الرابع الهجري

أولاً: مدخل عن مواقف النحاة من الأدلة النقلية والعقلية:

يعتبر السماع من أهم المصادر التي اعتمد عليها النحاة السابقون في جمع اللغة ورصد قواعدها، لأنه الطريق الطبيعي لمعرفة حقيقتها وبيان سماتها، ولكن تباينت مواقفهم منه ومن القياس عليها، لأنه كان معتمدًا على الرواية تتناقله الألسن وتلوكه بعضها بنقله على غير ما شاء له أصحابه بالإضافة إلى تباين البيئات وتباعد المواقع وتعدد اللهجات، فقيس وتميم وأسد وطي وهذيل هم معظم من نقل عنهم لسان العرب. وتلك قبائل متباعدة في الديار متمايزة في اللهجة وقد نبه إلى هذا ابن جني وعقد له بابًا بعنوان: "اختلاف اللغات وكلها حجة"[1]، وقد تعرض فيه للغة التميميين في إهمال "ما" ولغة الحجازيين في إعمالها فقال: "وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها"[2].

ومن هذا المنطلق كان البصريون لا يلتفتون إلى كل مسموع، ووقفوا عند حدود النصوص الموثوق بصحتها، المدلول عليها بكثرة النظائر، في حين كان أندادهم الكوفيون يكتفون بالقيل النادر منعدم النظائر فيستدلون باليتيم من أقوال العرب وأشعار مجانينهم.

وقد ظهر في القرن الرابع الهجري جماعة من النحاة الذين وازنوا بين المنحيين: البصري والكوفي وكونوا مذهبهم مما اختاروه من المذهبين وهم على الرغم من ميول أكثرهم إلى الفئة البصرية، إلا أنهم تجردوا من التعصب وصدعوا بالحق ضد أصحابهم، كما أنهم عادوا إلى نصوص التراث ذاته

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ١٠.

(٢) نفسه: ٢/ ١١.

بالاستقراء والاستنتاج فكانت لهم آراؤهم وقواعدهم المستقلة التي نسبت إليهم. بل إن بعضهم قد تجاوز مرحلة الاحتجاج ذاته فشافهوا العرب الخلص للتأكد بعلم اليقين ممن منحوه الثقة من المولدين، فهذا ابن جني يستدل بقول المتنبي وأبي تمام ويشافه ابن الشجري، يقول: "... وسألته يومًا فقلت له كيف تجمع (دكانًا)؟ فقال: (دكاكين) قلت: (فسرحانًا)؟ قال: (سراحين) قلت: (فقرطانًا)؟ قال: (قراطين) قلت: (فعثمان)؟ (عثمانون) فقلت له: هلا قلت أيضًا: (عثامين)؟ قال: إيش لا أقولها أبدًا"[1].

ولكن نحاة القرن الرابع تعمقوا في تحديد المقاييس واستنباط العلل والأحكام متأثرين بما في حوزتهم من ثقافات أجنبية وما يحوم حلوهم من مؤثرات انعكست على القواعد النحوية وجعلت ظاهرة القياس هي الأصل والنص في درجة الفرع لذلك الأصل، وهذا ما صرح به ابن جني في باب "جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه، يقول:

"هذا باب ظاهره أن تعرف صورته ظاهرة التناقض إلا أنه مع تأمله صحيح وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس..."[2]. ويقول في مكان آخر: "فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه بل تأمل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه أو له"[3].

والزجاجي يقول قبل ابن جني: "النحو علم قياس ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج"[4].

فلما كان نحاتنا يقعون تحت تأثير الثقافات الأجنبية ويعيشون في عصر اكتمل فيه السماع واختلطت به علوم ومعارف كانت في بادئ الأمر بعيدة عنه. وهم يعملون على البحث ويتبارون في الاستدلال ويرقون بالتأليف إلى أعلى درجاته فقد تباينت مواقفهم من الأدلة النقلية والعقلية واضطرب بعضهم في

---

(١) انظر: الخصائص : ١/ ٢٤٢.

(٢) الخصائص : ١/ ١١٥.

(٣) نفسه: ١/ ٢.

(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو: ٤١.

موقفه منهما، فهذا أبو علي الفارسي يقول في قوله تعالى: (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف): "والكسر حسن لمجيء السماع به وإن كان شاذًا عن القياس"[1].

ويقول ابن جني: "اعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[2].

ويمكن أن نحدد مواقفهم من الأدلة النقلية والعقلية على نحو ما يلي:

أولاً: موقفهم من المطرد في السماع والقياس معًا: وهو عندهم ما لا نهاية بعده كالجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، والنصب بأدوات النصب، وغير ذلك مما هو فاشٍ في السماع قوي في القياس[3].

ثانيًا: موقفهم من المطرد في القياس الشاذ في السماع، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه لأن السماع مقدم على القياس، يقول ابن جني: "فلو كان الشيء شاذًا في السماع تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله فمن ذلك استعمال (أن) بعد (كاد) نحو قولك: كاد زيد أن يقوم، هو قليل شاذ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحًا ولا مأبيًا في القياس ..."[4].
ومنه استعمال مفعول "عسى" اسمًا صريحًا نحو قول: عسى زيد قائمًا، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾[5]، وقد جاء عنهم شيء منه أنشدنا أبو علي:

أكثر في العذل ملحًا دائمًا ... لا تعذلن إني عسيت صائمًا

---

(١) الحجة: ٢/١٦٣.
(٢) الخصائص: ١/١٢٥.
(٣) انظر: الخصائص ١/١٢٦.
(٤) نفسه: ١/٩٩.
(٥) المائدة: ٥٥.

ومنه المثل السائر: "عسى الغوير أبؤسًا"، ومنه ماضي: "يذر ويدع" لا يقال فيها: وذر وودع.

ثالثًا: موقفهم من المطرد في السماع الشاذ في القياس: وهم يقفون من هذا النوع عند حدود السماع نحو قولهم: استحوذ واستنوق الجمل واستصوب الأمر، وأبى يأبى، القياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير، وقد وضّح هذا ابن جني بقوله: "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب، أديتهما بحالهما لم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في: استقام استقوم ولا في استساغ استسوغ لو لم تسمع شيئًا من ذلك قياسًا على قولهم: (أخوص الرمث)"[1].

رابعًا: موقفهم من الشاذ في القياس والسماع معًا: وهو مرذول مطرح لا يلتفت إليه، قال أبو علي: "والشاذ في القياس والاستعمال جميعًا سبيله في هذا سبيل من قال: (قام زيدًا)"[2]، وقال فيه ابن جني: "... وكل ما كان هذا شأنه فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية..."[3].

أما الموارد التي كان عليها الاعتماد في الاستدلال فهي القرآن الكريم ثم كلام العرب شعره ونثره ثم الحديث الشريف وهي مصادر التقعيد النحوي منذ لحظة التفكير فيه، وما يهمنا هو بيان مواقف النحاة موضوع الدراسة من تلك الموارد وذلك من خلال ما صرحت به مؤلفاتهم وما أبانت عنه من قواعد نحوية ثم استلهامها من تلك الموارد وسيتم إيضاح ذلك فيما يلي من الموضوعات.

  

---

(١) الخصائص: ١/ ٩٩، وانظر: ١/ ١١٧.

(٢) الحجة: ٢/ ٢٧٨.

(٣) الخصائص: ١/ ١٩٩.

ثانيًا: عرض للأدلة النقلية في مؤلفات القرن الرابع:

أ - القرآن الكريم:

القرآن هو كلام اللَّه الذي أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير، تتجلى فصاحته في إعجاز لفظه وإعجاز معناه، وفي جمع أخبار الماضين ومعالجة أحوال الحاضرين وتصوير ما عليه أحوال الآتين:﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾[1].

نصه أقدم النصوص تدوينًا وأصحها وأفصحها، وهو أول المصادر وأفضل الشواهد إذ لم يدخله تحريف ولا تأويل، قال تعالى:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2].

وقد اتفق اللغويون والنحويون على أنه الينبوع الذي لا تنضب شواهده ولا تنقص موارده، قال الفراء: "أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[3]. كما أجمع الناس على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما ورد في غيره"[4].

وقد روي عن ثعلب أنه قال: "إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعرابًا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى"[5].

ولو اعتمد النحاة في الاستشهاد عليه وحده لما اختلف آراؤهم ولما اضطرت أقوالهم وقواعدهم، ولكنهم اعتمدوا معه على غيره، فإذا جاءت آية مخالفة لقواعدهم أخضعوها للتأويل والتقدير لكي تصح القاعدة كمنعهم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المقصود بالإضافة التعريف والشيء لا يتعرف بنفسه وإنما يتعرف بغيره، لهذا فقد لجأوا في ذلك إلى التقدير، كما قال أبو جعفر

---

(١) فصلت: ٤٣.

(٢) الحجر: ٩.

(٣) معاني القرآن: ١٤.

(٤) انظر: المزهر: ١/ ١٢٩.

(٥) البحر المحيط: ٤/ ٨٧.

النحاس في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾[1]، حيث قال: "أقيمت الصفة مقام الموصوف أي بجانب المكان الغربي"[2].

وهذا لا يعني أنهم اعتمدوا على غير القرآن، لأنهم اعتمدوا على القرآن اعتمادًا كبيرًا إلا أنهم لم يتفقوا في وجهة نظرهم تجاه آيات التنزيل، فما كان حجة لدى هؤلاء لم يكن حجة لدى غيرهم، مما يؤكد أنهم لم يتفقوا في الاستشهاد بالقرآن الكريم كما هو شأنهم في بقية النصوص التي سيأتي ذكرها، وكان الحق أن يكون موقفهم تجاهه على خلاف موقفهم من سواه، قال الفخر الرازي:

"إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى"[3] خصوصًا وأن القرآن الكريم قد جاء مختلطًا فيه كثير من لهجات العرب الفصحاء، قال ابن عباس: "ما كنت أدري معنى قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ﴾[4] حتى سمعت بنت ذي يزن تقول لزوجها: (تعال أفاتحك أي أحاكمك)".

فالقرآن الذي جاء مصورًا للبيئة العربية بعاداتها وتقاليدها وطرق التفكير فيها نزل كذلك مصورًا للغات العرب ولهجاتهم، مما كان سببًا حقيقيًا في تعدد القراءات القرآنية التي نشأت مختلفة بسبب الاختلاف في لهجات العرب؛ لذلك فقد كان مصدرًا من مصادر الشواهد النحوية وكان الاعتماد عليها في الاستدلال من شأنه أن يغني اللغة والأساليب لعلاقتها الوثيقة باللهجات العربية فاختلافات القراء راجع إلى اختلافات اللهجات. ومن هنا: "فإن كتب القراءات تعتبر وثائق هامة لدراسة اللهجات العربية"[5].

---

(١) القصص: ٤٤.

(٢) إعراب القرآن: ١٦٢.

(٣) تفسير الرازي: ٣/١٩٣.

(٤) تاريخ الأدب العربي، بلاشير: ٧٨.

(٥) تاريخ الأدب العربي، بلاشير: ٧٨.

يقول أحد المستشرقين: "والحقيقة الثابتة أن بعض هذه القراءات يطابق تمامًا اللهجات التي كانت شائعة عند العرب في القرن الأول بعد الهجرة، فهي صيغ عربية كانت منتشرة في شمال بلاد العرب في عصر ظهور الإسلام"[1]، وهذا حاصل في جميع اللغات، فمن النادر أن تجد لغة تخاطب، وهي على مساحة متسعة من الأرض، تحافظ على شكل واحد، والأشكال المختلفة التي تتخذها هذه اللغة في بقاع الأرض المختلفة التي يتكلم بها ساكنوها هي اللهجات لهذه اللغة، وإن إحدى هذه اللهجات، وإن ارتفعت إلى مستوى لغة دينية أو أدبية أو سياسية -وهو ما يحدث غالبًا- فإن سائر اللهجات الأخرى تعيش وتكون كثيرة من معظم الأحيان. وهذا هو حال اللغة العربية في صدر الإسلام[2].

ولقد نسب العلماء قسمًا من القراءات إلى لهجاتها عرضًا[3] وأغفلوا القسم الأكبر منها وكانوا في كثير من الأحيان يشيرون إلى أنها لغة، مكتفين بذلك، كاختلاف القراء في قراءة (الصراط) مثلاً على لغات أربع[4]، وكان في استطاعة الباحث حينذاك أن ينسب كل قراءة تتصل بلهجة من اللهجات إلى قبيلة من القبائل ولو أنهم فعلوا ذلك لأدوا خدمة جليلة عظيمة الفائدة.

القراءات والنحاة:

لا يهمنا هنا أن نتحدث عن مواقف النحاة من القراءات بصورة عامة تبدأ ببداية الأخذ بتلك القراءات أو منعه، وإنما يهمنا في هذا المكان نحاة القرن الرابع الهجري وكيف استشهدوا بالقراءات في مؤلفاتهم وهم ولا شك امتداد طبيعي لمن سبقهم من النحويين، لهذا فإنه يلزمنا أن نعطي فكرة عن استشهاد البصريين بالقراءات ثم استشهاد الكوفيين بها، لأن نحاتنا في القرن الرابع هم تابعون للفريقين آخذين عنهم ذلك فهم إلى هؤلاء أو إلى هؤلاء.

---

(١) تاريخ اللغات السامية، ولفنسون: ٢٠٨.

(٢) انظر: تأملات في اللهجات العربية، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٣٧م، جـ٣/ ١٤٠.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٧٨، والمحتسب: ١/ ١٦٦.

(٤) انظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٢٨.

استشهاد البصريين بالقراءات:

لم يتوقف البصريون عن إخضاع نصوص القرآن لأصولهم وأقيستهم، فقد كان يسيرًا عليهم أن يحتجوا للقراءات ويجروها على مقاييس العربية، وكانوا على العموم يستشهدون بالقراءات ويقبلونها إذا جاءت موافقة للقياس عندهم أو إذا تأيدت بالسماع من كلام العرب المنظور أو المنثور.

فسيبويه يكثر من المفاضلة والاحتجاج لبعض القراءات التي قرئت بها الشواهد من القرآن الكريم، وأكثر معوله في ذلك على العربية ومبلغ القراءة التي يعرض لها من الموافقة للكثير الشائع من الأساليب واللغات، وعلى تحليل النص لإبراز معناه وإيضاح ما قد يكون بينه وبين أشباهه من فروق[1]، كقوله: "وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرًا لمنطلق، وأهل المدينة يقرأون:﴿وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـالَهُمْ﴾[2]، يخففون وينصبون كما قالوا: "كأن ثدييه حقان"، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف[3].

والبصريون ومن تبعهم من نحاة القرن الرابع الهجري لا يهمهم أمر القراءة إذا كانت مؤيدة للقياس أن تكون في السبعة أو العشرة أو شاذة منهم يستشهدون بها من ذلك مثلاً استشهاد الرماني بقراءة يعقوب الحضرمي على ياء الإطلاق تقع في الشعر وفي الفواصل قال: "هي تقع في إطلاق القافية في الشعر وفي الفواصل[4]، كقوله تعالى:﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ و﴿ وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾[5]، وكانوا يبينون ما في القراءة من ضعف أو يصفونها بالرداءة أو الخطأ ناظرين إليها من خلال مقاييسهم النحوية كتضعيف قراءة أبي جعفر ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةَ اسْجُدُواْ ﴾[6] بضم التاء ومن أقوالهم في هذه القراءة قول الزجاج: "هذا غلط من

---

(١) المحتسب: المقدمة ٩.

(٢) هود: ١١١.

(٣) الكتاب: ١/٢٨٣.

(٤) منازل الحروف: ٥٥.

(٥) البقرة: ٤٠، ٤١.

(٦) البقرة: من الآية ٣٤.

أبي جعفر"[1]. وأما أبو علي الفارسي فقال: لم يكن معيبًا من قرأ ذلك"[2]؛ لأن كسرة التاء كسرة إعراب، وإنما يجوز إذا كان ما قبل الهمزة ساكنًا صحيحًا نحو: "وقالت أخرج"[3].

أما إذا كانت القراءة خارجة على المألوف من كلام العرب ولم تقبل تأويلاً رموا القراء بالسهو تارة[4] وبالوهم وعدم الضبط تارة أخرى[5]، وذلك حين اختلافهم في قراءة قوله تعالى: ﴿الصراط المستقيم﴾ حيث روي عن ابن كثير السين والصاد وروي عن أبي عمرو السين والصاد والمضارعة بين الزاي والصاد .. وروي عن الأصمعي (الزراط) بالزاي، قال ابن السراج: "للقارئ بالسين أن يقول هو أصل الكلمة، ولو لزم لغة من يجعلها صادًا مع الطاء لم يعلم ما أصلها؟ ويقول من يقرأ بالصاد: إنها أخف على اللسان ... ويقول من يقرأ بالزاي: أبدلت منها حرفًا مجهورًا حتى يشبه الطاء في الجهر، ورمت الخفة ويحتج بقول العرب: صقر وسقر وزقر ..."، قال أبو بكر بن السراج: والاختيار عندي الصاد للخفة والحسن في السمع..." وقال: "وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو، لأن الأصمعي كان غير نحوي، ولست أحب أن تحمل القراءة على هذه اللغة، وحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهمها زايًا". أما أبو علي فقال: "أما القراءة بالزاي فليس بالوجه"[6]. وكثيرًا ما وجه النحاة مثل هذا الطعن إلى رواة قراءة أبي عمرو بن العلاء؛ لأن قواعدهم قضت بعدم جواز إدغام حرفين متماثلين قبلهما حرف ساكن غير لين نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[7]، فلما روي عن أبي عمرو أنه كان يدغم الأول في

(١) البحر المحيط: ١/ ١٥٢، ومعاني القرآن.
(٢) الحجة في علل القراءات: ١/ ٤٩.
(٣) البحر المحيط: ١/ ١٥٢.
(٤) انظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٦٥.
(٥) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/ ٣٧.
(٦) الحجة في علل القراءات السبع: ٣٧، ٣٩.
(٧) البقرة: من الآية ١٨٥.

الثاني منهما سواء سكن ما قبله أو تحرك، نحو قوله: "فيه هدى"[1]، وأنه هو"[2] أنكروه، ثم وجهوا الطعن إلى الراوي، قال ابن جني: "وقول القراء إن هذا مدغم سهو منهم وقصور عن إدراك هذا الأمر"[3].

ومن ذلك أيضًا أنهم قرروا عدم جواز إدغام الراء فيما يليها من الحروف وعللوا ذلك بان الراء زيادة صوت وهو التكرير وإدغامها في غيرها من الحروف يسلبها ما فيها من التكرير[4]، فعندما رويت قراءة أبي عمرو بإدغام الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾[5] أنكروا قراءته ووجهوا طعنهم إلى راوي القراءة، قال ابن جني: "فأما قراءة أبي عمرو: ﴿يغفر لكم﴾ بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا، وغير معروف عند أصحابنا، إنما هو شيء رواه القراء ولا قوة له في القياس"[6].

وفي قراءة أبي عمروًا بإسكان (بارئكم)[7] مخالفًا قاعدة البصريين القاضين بعدم إسكان حرف الإعراب إلا في ضرورة الشعر، قال ابن جني: "اختلسوا الحركات تخفيفًا عن ألسنتهم، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة فلم يشبعوها ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو قوله تعالى: ﴿ فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾ مختلسًا غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنًا، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية"[8].

---

(١) المائدة: من الآية ٤٦.

(٢) الشعراء: من الآية ٢٢٠.

(٣) سر صناعة الإعراب: ١/ ٦٥.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٢٠٦.

(٥) البقرة: من الآية ٥٨.

(٦) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٠١.

(٧) البقرة: من الآية ٥٤.

(٨) الخصائص: ٢/ ٧٢، ٧٣.

وقال أيضًا: رواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان، ورواها سيبويه بالاختلاس، وإن لم يكن كان أزكى فقد كان أذكى، ولا كان بحمد الله مزنا بريبة، ولا مغموزًا في رواية"[1].

والمقصود بكلام ابن جني -هنا- أن الإسكان لا وجه له في العربية ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا في رواية الإسكان[2]، ومثل هذا كثير وفيه الكفاية لجلاء الموضوع.

تخطئة القرّاء السبعة:

لقد بلغ الأمر ببعض النحاة أن خطأوا القراء السبعة وذلك بسبب تمسكهم بالقياس النحوي وتحكيمه في القراءات، ورغبتهم الملحة في أن تسير اللغة بموجب قواعد ثابتة على سنن مستقيمة، فتجرأوا على قراءات لا يرقى الشك إلى صحتها رواية وأداء لأنها منسوبة إلى أئمة كبار ممن اشتهروا بالضبط والإتقان والصدق والدراية، ومنهم الراء القراء السبعة، فقد ضعفوا قراءة (عاصم) مقرئ أهل الكوفة وأستاذ حمزة في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾[3] بنون واحدة وإرساله الياء فيها على مثال "فعّل"[4]، كما ضعفوا قراءة حمزة مقرئ الكوفة وأستاذ الكسائي في قوله تعالى:﴿ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾[5] بكسر الياء، حيث أنكر الأخفش أن يكون سمع من العرب أو من النحويين مثيلاً لها[6]. أما الزجاج فقد رأى أنها قراءة رديئة مرذولة عند جميع النحويين[7]، وقال أبو جعفر النحاس: "يجب على من كسرها أن يقرأ: ﴿هي عصاي﴾ بكسر الياء فقد صار هذا بإجماع لا يجوز ..."[8].

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٤٠.

(٢) هامش ص٧٣ من الخصائص جـ١.

(٣) الأنبياء: من الآية ٨٨.

(٤) الحجة في القراءة السبع: ٢٥٥.

(٥) سورة: إبراهيم، من الآية ٢٢.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٦١.

(٧) معاني القرآن: ٢/٧٦.

(٨) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٧٩.

كذلك غلطوا حمزة في قراءة ﴿ ومكر السيْءْ﴾ [1] بإسكان الهمزة وتجرأ بعضهم فقال: إنها لحن. قال الزجاج: "وإنما صار لحنًا لأنه حذف الإعراب منه"[2]. وكذلك لحنوه في قراءة قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَـامَ﴾[3] بجر الأرحام، فقد قضت مقاييسهم وقواعدهم بعدم العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار إلا في ضرورة الشعر لأنه عندهم بمنزلة التنوين، فلما قرأ حمزة قراءته وهي مخالفة للقاعدة ضعفها أكثر النحويين كما قال المازني[4].

وكان الحق يقضي على النحاة أن لا يتزمتوا فيقفوا مثل هذه الوقفة المتصلبة محكمين قياسهم في القراءات، بل يعدّلوا شيئًا من أصولهم ويوسعوا من أقيستهم الضيقة لكي تستوعب تلك القراءات المتصلة اتصالاً وثيقًا بلغات العرب والمنقولة بسند صحيح عن رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ وبذلك يكون نحوهم تمثيلاً لواقع اللغة، ولكنهم استمروا على موقفهم المتصلب إزاء جميع القراءات، كموقفهم من جميع النصوص، فشملت حملتهم كافة القراء حتى أعلاهم سندًا، فنافع ابن أبي نعيم مقرئ المدينة ليس له علم بالعربية كما قال المازني: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش)[5] بالهمزة فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرأها لحنًا نحو من هذا"[6]، وقال الزجاج: جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ ولا أعلم لها وجهًا إلا التشبيه بصحيفة وصحائف ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة"[7]، وجعلها ابن خالويه وأبو جعفر النحاس لحنًا[8]، وأبو علي الفارسي يردها في الحجة[9].

---

(١) فاطر: من الآية ٤٣.

(٢) إعراب القرآن.

(٣) النساء: من الآية ١.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/ ٣٩١.

(٥) واردة، قوله تعالى: (ولق مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش) – الأعراف: ١٠.

(٦) المنصف: شرح تعريف المازني: ١/٣٠٧.

(٧) البحر المحيط: ٤/ ٢٧١.

(٨) إعراب ثلاثين سورة: ٤٩.

(٩) الحجة: ٢/ ٨٥.

أما تلحين ابن عامر فقد قرر النحاة عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر حيث جوزوا الفصل بالظرف وحرف الجر كقولنا: إن في الدار زيدًا، وإن اليوم زيدًا قائم[1]، فلما قرأ قوله تعالى: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾[2] بنصب ﴿أولادهم﴾ وخفض همزة (شركائهم) بإضافة (قتل) إليه وهو فاعل في المعنى، وجاءت مخالفة لما قرروه، لذا لقيت معارضة عنيفة منهم، فقد قال أبو علي الفارسي: هذا قبيح في الاستعمال ولو عدل عنها -يعني ابن عامر- كان أولى لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر[3]، وتابعه تلميذاه ابن جني حيث جعل الفصل بالظرف وحرف الجر قبيحًا مع كثرته في الشعر عند الضرورة[4]، وفي النثر، وحال السعة صعب جدًا لاسيما والمفصول مفعول به (كقراءة ابن عامر) لا ظرف[5]، وقد سار نحاة القرن الرابع ممن سار على المذهب النحوي البصري يهاجمون هذه القراءة السبعية، قال ابن خالويه: "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر"[6]، وخلاصة القول، فإن نحاة القرن الرابع الذين تابعوا نحاة القرن الثاني من البصريين والقراء من الكوفيين في تخطئة القراء ورميهم بعدم الدراية والوهم ردود من أساسه لاشتهارهم بعكس ما رموا به، ولو استعرضنا بعض من أصابهم هذا الطعن لوجدنا أنه يبعد أن يصدق عليهم هذا الزعم، فالأصمعي الذي روى قراءة أبي عمرو (الصراط) بالزاي، كان من كبار رواة اللغة والشعر، وقد أخذ العلماء بكثير مما روي، كما عرف بالصدق وقوة الذاكرة حيث كان يحفظ كثيرًا من الشعر والرجز والنوادر فكيف يتوهم برواية حرف من القراءة لها اتصال بالدين؟ وإذا رجعنا إلى القراءة المذكورة وجدناها قراءة صحيحة مفيدة قياسًا وسماعًا[7].

---

(١) انظر: شرح السيراني: ١/ ٣٨٣.
(٢) الأنعام: من الآية ١٣٧.
(٣) البحر المحيط: ٤/ ٢٣٠.
(٤) الخصائص: ٢/ ٣٩٠.
(٥)الخصائص: ٢/ ٤٠٦.
(٦) الحجة في القراءات السبع: ١٢٥.
(٧) انظر: الإبانة في معاني القراءات ٧٨.

وبما يؤيدها قول سيبويه: "وسمعنا العرب العظماء يجعلون الصاد زايًا خالصة، كما جعلوا الإطباق ذاهبًا في الإدغام وذلك قولك في التصدير: التزدير، وفي: أصدرت: أزدرت: وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عليهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"[1].

وحكى سلمة عن الفراء قال: الزراط بإخلاص الزاي: لغة لعذرة وكلب وبني العين، قال وهؤلاء يقولون في أصدق: أزدق وقد قالوا: الأزد في الأسد[2].

أما رواية إسكان أبي عمرو حرف الإعراب الذي جعله البصريون اختلاسًا فهو صحيح نقلاً وقياسًا، فقراءة أبي عمرو بالإسكان ثابتة، وهي قراءة لها وجه في العربية صحيح، ووجهها هو التخفيف لتوالي الحركات[3]، ومنه من أبيات الكتاب:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من اللّٰه ولا واغل

أي (أشرب) وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام بإسكانه وإبقاؤه أولى[4]، والإسكان -أيضًا- لغة بني تميم وأسد[5]، فبهذا برئ أبو عمرو من تهمة اللحن وجازت قراءته رواية وقياسًا.

أما قراءة عاصم: ﴿وكذلك نجي المؤمنين﴾ وهي قراءة ابن عامر أيضًا، بنون واحدة فوجهها أنه حذف النون تخفيفًا، والنحويون يقولون: وقد يفعل ذلك أي التخفيف بالحذف، فالأصل (ننجي) ولذلك سكن آخره[6].

أما قراءة نافع (معائش) بهمز الياء تلك القراءة التي لقيت ردًا قاطعًا فقد جوزها بعض العلماء فقد حكى أبو عمرو الجرمي أن ذلك جائز[7]، وقال ابن

---

(١) الكتاب: ٢/٤٢٦.

(٢) تفسير القرطبي: ١/١٢٨.

(٣) انظر: المحتسب ١/١٠٩، والحجة في القراءات السبع ٥٤، وانظر: شرح القصائد ١٠.

(٤) غيث النفع: ٥٠.

(٥) الصاحبي: ١٩.

(٦) انظر: الحجة لابن خالويه ٢٢٥.

(٧) رسالة الملائكة: ١٧٥.

خالويه: "من العرب من يهمز ما لا يهمز تشبيهًا بما يهمز .."[1]، لم تكن هذه الكلمة هي الوحيدة التي همزت وخولف فيها القياس فمن ذلك همز العرب (منائر) و(مزائد) و(مصائب)، وقياسها (مناور) و(مزاود) و(مصاوب)[2]، فالقراءات إذن لم تخرج عن كلام العرب لأن القراء كانوا يتوخون سلامة اللغة ويحرصون عليها كحرص النحاة ولهذا جاءت القراءات موافقة لقواعد العربية، وها هو ابن خالويه يصف كتاب (الحجة في القراءات السبع) فيبين فيه حجة كل قراءة قرئت مخالفة للقياس ويظهر وجهها الصحيح في العربية، وهو يقول في أول كتابه المذكور: "وبعد فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل وإتقان الحفظ المأمونين على تأدية الرواية واللفظ فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرف مذهبًا من العربية لا يدفع وقصد من القياس وجهًا لا يمنع فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار"[3].

ونحن لا ننكر أن قسمًا من هذه القراءات فيها بُعْد عن العربية أو لم تكن على الوجه الأفصح أو الأكثر شيوعًا في اللغة، وهذا لا خير فيه فليس في شروط القراءة الصحيحة أن تكون على أفصح الوجوه بل إن صحتها في النقل وثبوتها في الأثر هو الأصل. وليست القراءات السبع أو العشر المخالفة للقياس النحوي هي التي أوجد لها العلماء وجوهًا في العربية فحسب بل حتى القراءات الشاذة ذكر لها العلماء الوجوه الصحيحة، ومن يرجع إلى كتاب "المحتسب" لأبي الفتح ابن جني يجد وجوهًا صحيحة في اللغة للقراءات الشاذة[4].

إلا أنك تعجب من ابن جني في كتبه كالخصائص والمحتسب، ففي المحتسب ينبري مدافعًا عن القراء ويجهد نفسه في إيجاد الوجوه الصحيحة للقراءة التي

---

(١) إعراب الثلاثين سورة: ٨٥.

(٢) انظر: الخصائص: ١/ ٣٢٨، ٣٢٩.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ٣٧، ٣٨.

(٤) انظر: المحتسب ١/ ٤٢، ٤٦، ٤٧، ٧٣، ١٤٩.

يتنكر لها النحاة، في حين أنه يقول بالقياس ويحكمه في القراءات ويضعف القراءة ولو كانت سبعية ويخطئ القراء الكبار وقد مر بنا شيء من ذلك.

ومن ذلك -مثلاً- رده على سيبويه لكونه عندما سئل عن تنوين عيسى بن عمر "تقوى" من قوله تعالى: ﴿ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ ﴾[(١)]، قال لا أدري ولا أعرفه. قال ابن جني: "فأما التنويه فإنه وإن كان غير مسموع إلا في هذه القراءة فإن قياسه أن تكون ألفه للإلحاق لا للتأنيث، وكان الأشبه بقدر سيبويه ألا يقف في قياس ذلك وألا يقول: لا أدري"، ثم يعلق ابن جني على الحكاية: "ولولا أن هذه الحكاية رواها ابن مجاهد ورويناها عن شيخنا أبي بكر لتوقفت فيها. فأما أن يقول سيبويه: لم يقرأ بها أحد فجائز يعني ما سمعه، لكن لا عذر له في أن يقول: لا أدري، لأن قياس ذلك أخف وأسهل"[(٢)]، ومن ذلك أيضًا ما ذكره ابن خالويه في شواذ سورة "يونس"، أن أبا حيوة قرأ: ﴿أن العزة للّـه﴾ [(٣)] بفتح الهمزة، وأن ابن قتيبة قال: من فتح "أن" هاهنا فقد كفر، فيرده ابن خالويه: "له وجه عندي ذهب على ابن قتيبة: بنصب أن بتقدير فعل غير القول والتأويل: ولا يحزنك قولهم إنكارهم أن العزة، ومثل هذا أيضًا تلحين ابن مجاهد من قرأ ﴿ثلاث عورات﴾ [(٤)]، قال ابن خالويه: "فإن جعله لحنًا وخطأً من قبل الرواية وإلا فله مذهب في العربية: بنو تميم تقول: رَوَضات وحَوَزات وعَوَرات وسائر العرب بالإسكان وهو الاختيار لئلا تنقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها"[(٥)].

فهذا يدل على أن بعض النحاة لا يلجأون إلى تغليط القراء بل يبحثون لقراءاتهم وجهًا من القبول والموافقة، كما يشير إلى أن هناك وجوهًا لم يعرفوها إذ لا يستطيع أحد أن يدعي الإحاطة باللغة، قال ابن جني مثل هذا القول في

---

(١) التوبة: من الآية ١٠٩.

(٢) المحتسب: ١/ ٣٠٤.

(٣) يونس: من الآية ٦٥.

(٤) سورة النور: من الآية ٥٨.

(٥) مختصر في شواذ القراءات: ١٠٣.

قراءة من قرأ: ﴿وليلبسوا عليهم دينهم﴾ (1) بفتح الباء، حيث قال: "وكان بعض النحاة إذا سمع قراءة تخالف الشائع المشهور ولم يجد لها وجهًا سارع إلى تلحين القارئ ورفض قراءته، فهل استقرى النحاة جميع كلام العرب ..." (2).

وقوله عن قراءة أبي زيد عمرو بن عبيد لقوله تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ (3)، قال: "ظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول: شابه ودابه" (4).

وهذه الرواية على الرغم من دلالتها على تقديم النحاة كلام العرب على قراءات القراء إلا أنها تؤكد بأن كلام العرب لم يستقص كله كما أنه يظهر لنا مما تقدم أن أكثر نحاة القرن الرابع كانوا على سنة البصريين الذين تجرأوا على القراءات القرآنية بالتخطئة إذا خالفت مقاييسهم أو لم يؤيدها نظير من كلام العرب، في حين أن كلام العرب الذي كان حجتهم حتى على القراءات القرآنية لم يبلغ من الصحة مبلغ القراءة الشاذة ولا يقاربها.

ولو أنهم قبلوا الروايات المختلفة فيما ورد عن العرب والقراءات المختلفة فيما ورد عن القراء لاتسعت قواعدهم وتيسرت عما هي عليه اليوم.

ومن العجب أن ترفض القراءات في الآية الواحدة وتقبل الروايات في البيت الواحد، ومن أعجب العجب أن يحترم السند ويهمل النص الذي هو بيت القصيد ومجال الاستشهاد.

ونخلص إلى القول بأن الذين تجرأوا على القراءات بالمعارضة والرفض هم من ذوي الثقافة العقلية كأبي علي الفارسي والرماني وابن جني والزجاج، وذاك يتضمن وجهة نظرهم فيما يتعلق ببعض القراءات لأن كتبهم تفيض بالاستدلال بالقراءات، إلا أنهم كانوا شديدي الجرأة على بعض القراءات التي وصفوها

---

(1) الأنعام: من الآية ١٣٧.

(2) انظر: المحتسب: ١/ ٢٣١.

(3) الرحمن: آية ٣٩.

(4) انظر: المحتسب ١/ ٢٨١، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٨٢.

بالشذوذ والرداءة، وكان الأجدر بهم العمل بما جاء في الخبر: "من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ"[1].

ب- النثـر:

المقصود بالنثر: الكلام المرسل المجرد من الوزن والقافية، وهو يشمل أقوال العرب وأمثالهم في عصور الاحتجاج كما يشمل حديث الرسول ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ وسوف نأتي إليها معًا فيما يلي من صفحات.

أقوال العرب وأمثالهم:

وهي النموذج النثري الوحيد الذي يمكن اعتباره من بقايا أقدم النثر العربي لما يبدو من أن بعضها كان سائرًا مشهورًا في الجاهلية، فأقوال العرب الموجزة وأمثالهم المختصرة هي من آداب العرب الهامة التي تجري على ألسنتهم مجرى الشعر، وتحمل إلينا حصيلة الاختبار الطويل والعقل الراجح[2]، وهي على الرغم من احتفاظها بصيغها الأصلية فإنها لم تصور لنا كل جوانب الحياة وخصائص السلوك ووقائع الناس في زمانها وما ذاك إلا لقلتها وندرة تداولها في قرننا الذي نحن بصدد تصوير حياة التأليف فيه وهذا يعود إلى أسباب حدثنا النقاد بتنيجتها في قولهم: "ما فقدنا من الشعر الجاهلي ربعه وما وجدنا من النثر الجاهلي ربعه"، ولعل من تلك الأسباب:

- قوة مركز الشاعر وتأثير الشعر في المجتمعات البدائية.
- صعوبة حفظ النثر والاحتفاظ به مدة طويلة.
- قابلية النثر للتغيير وتبديل الكلمات بكلمات مثلها في حين أن هذا لا يمكن في الشعر الذي يحكمه الوزن وتحده القافية.
- قلة المناسبات التي تدعو إلى النثر، في حين أن الشعر على العكس من ذلك.

---

(١) رواه أبو داود.

(٢) انظر في ذلك: تاريخ آداب اللغة العربية، جورجي زيدان: ١-٤٦-٤٧.

ولست بصدد إحصاء هذا الموضوع ولكنني أقول: لقد أحسن النحويون صنعًا لما قاموا به من الاستشهاد بأقوال العرب وأمثالهم التي اطمأنوا إليها في صحة الاستشهاد، فمن الأقوال والأمثال التي دارت في مؤلفات النحاة في قرننا قول العرب: "لو ذات سوار لطمتني"[1]، و"أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[2]، وقد روي: "تسمع وأن تسمع ولأن تسمع"[3]، وقد استشهدوا به على رواياته الثلاث.

ولعل قلة ترددها في مؤلفات النحاة يرجع إلى أسباب قلتها في التداول بين الناس وعدم عدها من الأدب الرفيع بالإضافة إلى ما تقدم.

أضف إلى ذلك أن البضاعة تروج في السوق إذا كان لها طالبون، ولعل النحاة قد جنحوا عنها إلى الشعر لكن تروج بضاعتهم فتسير مؤلفاتهم وقواعدهم التي قعدوها سير الشعر وذيوعه تنتشر في مجتمعاتهم كانتشاره.

أما الحديث الشريف فهو الجانب الثاني من جوانب النثر العربي عند النحاة لأن رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ كان عربيًا وكان أفصح العرب قاطبة، ومن البداهة في هذه الحال أن يستشهد النحاة بكلامه ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ على أنه من كلام العرب.

أما المقولة التي رددها النحاة في القرن السابع وما والاه من القرون وهي أن النحاة قد عزفوا عن الاستشهاد بالحديث لجواز روايته بالمعنى ولأن معظم رواته من الأعاجم ـ فتلك مقولة مردودة إلى أصحابها بنص الدليل الذي استقيناه من مؤلفات النحاة الذين يخصنا أمرهم في هذا البحث وهو:

- أن نحاتنا قد اختلفوا حول القراءات القرآنية التي يستشهد بها والتي لا يستشهد بها وما مقدمة ابن جني في المحتسب إلا دليل على وجود الخلاف، فلو أنهم قد ردوا أحاديث الرسول ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ لاختلفوا حولها، ونحن لم نجد شيئًا من ذلك.
- أن نحاتنا لم يجعلوا حديث الرسول ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ في الدرجة

---

(١) اللامات: ١٣٧.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٨٨.

(٣) نفسه: ١/ ٢٨٩.

الثانية بعد القرآن الكريم كما هو الحال عند علماء الشريعة بل جعلوه في مرتبة مساوية لكلام العرب بدليل الاستشهاد به دون الإشارة إليه بأنه حديث شريف في بعض المواطن.

- أنهم استشهدوا بأحاديث لم ترد في كتب الأحاديث الصحيحة باعتبارها قيلت في زمن الاحتجاج.

- أنهم لم يفرقوا بين الأحاديث التي رويت باللفظ والتي رويت بالمعنى، بدليل استشهاد ابن جني بروايتين مختلفتين لحديث واحد كما سيأتي.

- أنهم اختلفوا حول القبائل التي يستشهد بكلامهم ولم يختلفوا حول الأحاديث المروية التي وردت في مؤلفاتهم فهم -ولا شك- مقتنعون بقول- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-: "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش"، أما قلة الاستشهاد بالأحاديث الشريفة فلتك حقيقة لا يجوز إنكارها، ولكننا ننكر الردّ والعزوف الذي أثاره بعض النحاة والباحثين، فهناك فرق بين قلة الشيء ورده أو الامتناع عنه، أما قلتها في المؤلفات النحوية فلأجل أنها من النثر، والنثر قليل في مؤلفاتهم كما أسلفنا، أو لعلم قللوها لأسباب سياسية فالمجتمع الذي هم فيه تتصارع فيه الفرق والمذاهب الدينية ولا داعي لشد انتباه الفرق الدينية والدخول معهم في صراعات تشغلهم عن جوهر المهمة التي من أجلها ألفوا وهي تقعيد النحو وحفظه بتثبيت قواعد بالأدلة.

ونحن -على الرغم من ذلك- إذا أعدنا النظر وتتبعنا المؤلفات النحوية وجدنا أبا علي الفارسي كان يكثر من الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو العربي في سائر مؤلفاته، ومنها استشهاده عند كلامه على حذف المفعول به حيث قال: "ومنه في الحديث: (لا يقتل مسلم بكار ولا ذو عهد في عهده)"[١].

وقد سار ابن جني على منهم أستاذه، فاستشهد بالحديث وكان يورده في معناه الواسع فيشمل أحاديث الصحابة وأقوالهم[٢].

---

(١) الحجة: ١/ ٢٦.

(٢) انظر: الخصائص: ١/ ٣٨٦، والمحتسب: ١/ ٣٤٣، ٢/ ٢٤٦.

وقد استشهد به في مسائل من اللغة وعلى تصويب بعض القراءات وفي التصريف والنحو[1].

ومنه استشهاده على كون الفاء للاتباع في قوله تعالى: ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُ بَابٌ ﴾[2]، وقوله جل اسمه: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ ﴾[3].

وفي قول الناس: "أفا للَّه لتضعن كذا وكذا" خلافًا لأبي الحسن الأخفش، قال ابن جني: "الوجه أن تكون هنا غير زائدة، وأن تكون للاتباع لتعلق ما قبلها بما بعدها وعلى هذا قول رسول اللَّه ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ وقد قيل له وقد أجهد نفسه بالعبادة: يا رسول الله: أتفعل هذا وقد غفر اللّٰه لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال أفلا أكون عبدًا شكورًا!"[4].

وليس على ابن جني وأستاذه يقتصر الدليل، لأن أحاديث الرسول ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ تنتشر في مؤلفات القرن الرابع ولم نجد أنها مردودة ولم نسمع أنها ممنوعة.

وأبو جعفر النحاس يستشهد بالحديث في مسائل اللغة والنحو فمن ذلك مثلاً استشهاده في توجه إعراب "غير" في قوله تعالى: ﴿ لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ ﴾[5]، على أنها منصوبة على الاستثناء أو الحال، أي: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم، قال: "والحديث يدل على معنى النصب ثم روى الحديث ..."[6]، فمن خلال ما تقدم نخلص إلى القول بأن حديث الرسول كان معدودًا عند نحاة القرن الرابع في كلام العرب الذين يستشهد بكلامهم، فلو

---

(١) انظر: الخصائص ١/٣٨٦، ٢/١٣٠، والمحتسب: ١/٨٦، ١٨٦، ١٩٥، ٣٣٤، ٣٥١، ٣٦٠، ٢٩٦، ٨٨، ٢/١٧، ٢٤٦، ٣٦٧، ٣٣٢، ٢٠٤.

(٢) سورة: الحديد: من الآية ١٣.

(٣) سورة: البقرة: من الآية ٨٧.

(٤) سر صناعة الإعراب: ١/٩٩، ٢٧٠.

(٥) النساء: ٩٥.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ٥٢.

قيل لنا: أن النحاة الذين عدوه من كلام العرب واستشهدوا بـه لم يكونـوا علـى علم بأنه حديث.

أجبنا أنهم نصوا على أنه حديث في موطن وأتوا به نفسه على أنه من كلاما لعرب في موطن آخر، فابن جني مثلاً أورد حديث الرسول ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"، ونص على أنه حديث نبوي في سر صناعة الإعراب[1].

في حين يدل كلامه في موضع آخر على أنه من كلام العرب حيث قال: "وقالوا: ارجعن مأزروات غير مأجورات"، فهمزوا "مأزورات" وهو من الوزر اتباعًا لهمزة "مأجورات" وقياسه "موزورات"[2].

كما أن كلام ابن جني "قالوا" و"همزوا" يريد به العرب في حين أنه حديث من أحاديث الرسول الكريم.

فهناك -ولا شك- دليل قاطع على أن حديث الرسول جزء من النثر العربي الذي اتخذه نحاة القرن الرابع الهجري من بين النصوص التي استشهدوا بها على ما قعدوه من قواعد، لم يصفوه بالشذوذ، وحسبهم أن يسمعوه في حين أنهم تشددوا كثيرًا في الأخذ عن العرب وتأييد القواعد بالقراءات كما رأينا أو تأييدها بالشعر كما سنرى.

أما ما قيل عن قلته في مؤلفات النحاة فقد قيل عن قلة النثر العربي في مؤلفاتهم، وبما سبقت الإجابة عليه هناك تكون الإجابة عليه هنا.

وما لفت انتباه الناس للنثر العربية والحديث المروي عن الرسول العربي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ إلا كثرة الشعر الذي كان سلاحًا دفاعيًا وهجوميًا ودواعيه أكثر وأسبابه أوفر وحمله أيسر والعرب على حفظه أقدر وتجارته رائجة وسوقه بينهم رائجة، ولا مساس له بالعقائد والمذاهب، يتغنى به كل الناس، وتقبله في زمانهم جميع الأجناس.

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ١٨٦.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٢٠.

جـ- الشـعـر:

الشعر هو الكلام الموزون المقفى الذي يصدر عن مشاعر ويؤثر في مشاعر الآخرين. وكل شيء في حياة العربي تجد الشعر في إلى جانبه، نجده سلاحًا يقاتل به الأعداء وشباكًا يصطاد به الشاعر قلوب الأحبة إذا شاء، يحزن فيفرج به الحزين أحزانه، ويسافر عن الأوطان فيقرب بالشعر أوطانه، إذا نشبت الحروب كان السلاح، وإذا نوى السلم كان الإصلاح.

وهو ديوان العب ومرجع أنسابهم ومسجل تاريخهم ووقائعهم في الجاهلية، فلما جاء الإسلام بقيت له نفس المنزلة العظيم التي كانت له في نفوسهم، ينشدونه حتى في المساجد وبين يدي الرسول ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ.

حتى القرآن فسروه بالشعر، قال ابن فارس من نحاة القرن الرابع: "الشـعر حجـة فيما أشكل من غريب كتاب اللَّه جل ثناؤه وغريب حديث رسول اللَّه ـ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ وحديث صحابته والتابعين"[١]، وعن عكرمة قال: "رأيـت عبـد اللَّه بن العباس وعنده نافع بن الأزرق وهو يسأله ويطلب منه الاحتجاج باللغة فسأله عن قول اللَّه جل ثناؤه: ﴿ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ﴾[٢] فقـال ابـن عبـاس: ومـا جمع، فقال نافع: أتعرف ذلك العرب؟ قال ابن عباس: أما سمعت قول الراجز:

إن لنا قلائصًا حقائقا مستوسقات لو يجدن سائقا[٣]

فتلك المنزلة العظيمة التي كانت للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام جعلت النحاة يندفعون إليه يستشهدون به على قواعدهم ويؤيدون به أقوالهم وبخاصة إذا تذكرنا قلة النثر الذي تطمئن إليه النفوس، إذ لم يؤثر عن الجاهليين نصوص نثرية يمكن الاطمئنان إليه،ا فرواية الشعر أدق من رواية النثر، وتذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، واحتمال التغيير والتبديل في الشعر

(١) الصاحبي: ٢٣٠.

(٢) سورة: الانشقاق: من الآية ١٧.

(٣) الأضداد: ٣٣.

أقل من احتماله في المروي من النثر. والشعر كما قال الجاحظ: "إذا حفظ كان أعلق وأثبت وكان شاهدًا، وإن احتيج إلى ضرب المثل كان مثلاً"[1].

لتلك الأسباب كان الانصراف إلى الشعر أكثر. وقد استشهد النحاة به في مؤلفاتهم وأكثروا منه فهذا كتاب (سيبويه) أعظم كتاب شامل لمباحث النحو كما كان الأساس الذي اعتمد عليه وعلى شواهده معظم النحويين، قد ضم (١٠٥٠) خمسين وألف شاهد من الشعر، بينما لا توجد فيه سوى آيات قليلة إذ تقل عن (٤٠٠) آية.

وكتاب (المقتضب) للمبرد وهو أضخم كتاب في النحو بعد كتاب سيبويه قد ضم (٥٦١) شاهدًا، على حين كانت شواهده القرآنية أقل من ذلك.

وكتاب (الأضداد) لمحمد بن القاسم الأنباري، بلغت شواهده الشعرية (٧٧٥) شاهدًا و(٢٧٠) أية و(٥٢) حديثًا.

وأبو جعفر النحاس يستدل بالشعر في إعراب القرآني بـ(٦٠٢) شاهدًا فذاك دليل ثابت على أن نحاة القرن الرابع متبعين وليسوا مبتدعين في انصرافهم إلى الاستشهاد بالشعر كما سيأتي.

استشهاد نحاة القرن الرابع بالشعر:

انصرف نحاة القرن الرابع إلى الشعر يستشهدون به، وانصرف بعضهم إلى الشواهد الشعرية في مؤلفات الآخرين يشرحونها ويناقشون ما انطوت عليه من قواعد، ويستشهدون على ما يقولون فيها بالشعر أيضا، وهم في ذلك على سنة الناس، دون الاهتمام بنسبة البيت إلى صاحبه أو إجهاد النفس في سبيل البحث عنه؛ لأن بيت القصيد عندهم هو النص الذي ينطوي على القاعدة.

وهو لا يعاب عليهم ذلك من هذه الآثار والنصوص الأدبية جاءت إليهم كما جاءت إلى من كان قبلهم عن طريق الرواية التي يعتريها النسيان، خصوصًا

(١) الحيوان: ٦/ ٤٩٠.

وأن بعض الأبيات المستشهد بها لا تنتمي إلى قصيدة أو أنها لأناس لم يشتهروا بالشعر وعلى مر السنين درست أسماؤهم.

وقد رويت بعض الشواهد الشعرية بروايات مختلفة ولهذا كثر الأخذ والرد فيها بين النحاة في القرن الرابع خصوصًا إذا كان الاختلاف يتعلق بموضع الشاهد.

وقد أكد ابن جني هذا الاختلاف في الرواية وأظهر ما يوحي بتضجره منه حين روي: أن ابن الأعرابي أنشد في مجلسه:

وموضع زبن لا أريد مبيته ... كأني به من شدة الروع آنس

فقال له شيخ من أصحابه: ليس هكذا أنشدتنا، إنما أنشدتنا: "وموضع ضيق"، فقال: سبحان الله! أتصحبنا منذ كذا وكذا ولا تعلم أن الزبن والضيق واحد... قال ابن جني معقبًا على هذه الرواية: "وهذا ونحوه -عندنا- هو الذي أدى إلى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة، على معان متفقة، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنه لم يأتِ إلا به، ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد وكل واحد منها لصاحبه مرافد"[(١)].

فقد أثر تعدد الرواية على وجود القاعدة وعدم وجودها واختلف النحاة حول ذلك؛ لأن منهم من يؤيد صحة الرواية من أجل تأييد قاعدة نحوية معينة، فمن ذلك مثلاً تجويز أبي عثمان المازني وغيره من النحاة تقديم التمييز على العامل فيه مستشهدين بقول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسًا بالفراق تطيب[(٢)]

في حين أن للبيت رواية أخرى عند الزجاج، لا يكون هذا البيت بمقتضاها شاهدًا وهي:

وما كان نفس بالفرق تطيب

(١) الخصائص: ٢/ ٤٦٧، ٤٦٨.

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٨٦.

قال ابن جني شارحًا ذلك الاختلاف: "فأما ما أنشده المازني ... فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق الزجاج أيضًا:

وما كان نفس بالفراق تطيب

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم"[1].

فمن خلال ما تقدم نستطيع أن نقول: إن ما أصاب النصوص من اختلاف في الرواية قد انعكس واضحًا على القواعد النحوية فأصاب الاختلاف قسمًا منها، وهو في ذات الوقت سهل على النحاة عملية المفارقة إذ يستطيع النحوي أن يختلف مع الآخرين وينفرد في المسألة برأيه، ويستشهد من كلام العرب بما يتواءم مع ما يذهب إليه وليس في هذا شك.

وليست الروايات في الشاهد الواحد هي السبب الوحيد الذي أدى إلى تعدد القواعد النحوية واختلاف النحاة في قرننا وربما عند من كان قبلهم، ففي الشعر شواهد مصنوعة، صنعها النحاة أنفسهم لغرض إثبات الاطراد للقواعد التي هم بصدد إثباتها، يدل على ذلك ما جاء في كتاب "إعراب ثلاثين سورة من القرآن" لابن خالويه، حيث أورد قول الشاعر:

فمـــا وال ومـــا واح ومـــا واس أبـــو زيـــد

وقال: "فلا تلتفت إليه فإنه مصنوع خبيث"[2]، وما ذلك إلا لاحتوائه على فعل "واح" من "ويح" وما صرفت العرب فعلاً منه[3].

ولعل من أبرز الأسباب التي أتاحت دخول الشواهد المصنوعة في النحو العربي بوجه عام، ولدى نحاة القرن الرابع بصفة خاصة، هو ما دخل الشعر من الوضع على أيدي بعض الرواة ممن اشتهروا بالوضع، فكما دخل الوضع في رواية الشعر واللغة، دخل منه في شعر الشواهد شيء غير قليل، ومما ساعد على ذلك وجود الشواهد المجهولة التي لا يعرف قائلوها، وقد قبلها النحاة

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٨٤.

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ١٩٣.

(٣) انظر: المزهر: ٢/ ٩٢.

واستشهدوا بها في مؤلفاتهم على الرغم من خطورة المحاذير التي تأتي من تلك الشواهد.

وقد اتجه بعض نحاة القرن الرابع - كما نلاحظ ضمن مؤلفاتهم - إلى شرح شواهد النحاة السابقين فلدينا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، وتناولها بعض نحاتنا أثناء تناولهم لشرح الكتاب، كالرماني والسيرافي، واعتمد عليها بعض نحاتنا في مؤلفاتهم واستشهدوا بها، فقلما نجد كتابًا يخلو منها.

وهم في تناولها يختلفون فمنهم من ينسبها ومنهم من يتناولها ويستشهدون بها غير منسوبة.

وقد استعان بها كثيرون كأبي علي الفارسي في الحجة، وتلميذه ابن جني في الخصائص والمحتسب[1]، وهي منسوبة إلى سيبويه في الأعم الأغلب عند ابن جني. أما أبو علي في كتابه الآنف الذكر، فقد نسب خمسين شاهدًا شعريًا وترك مائة وخمسة وسبعين شاهدًا غير منسوبة، ولعل الذي أدى بالنحاة إلى هذا الصنيع اللافت للنظر هو أن البيت قد يروى لشاعرين أو أكثر أو أنه مما يختلف الرواة في قائله أو أنه مجهول القائل.

وعلى الرغم من أهمية نسبة الشاهد الشعري إلى صاحبه فإن في مؤلفات القرن الرابع -على وجه العموم- الكثير غير المنسوب وهو -في الحقيقة- قدح في صحة الشاهد ووسيلة رد له، ورد الشاهد يقتضي رد القاعدة لأنهم يقولون: إذا بطل الشاهد بطل الاستشهاد. ولنستمع إلى أبي جعفر النحاس في هذا الخصوص حيث قال: "أجاز الكوفيون إظهار (أن) بعد (كي) واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنًا ببيداء بلقع

والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله ..."، وقال أيضًا: "ذهب الكوفيون

---

(1) المحتسب: ١/ ١٠٠، وانظر: الخصائص: ١/ ٧٤، ٢/ ٢٨١، ٢٩٣، ٣٥٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٩٢ وغيرها.

إلى جواز دخول اللام في خبر (لكن) واحتجوا بقوله: ولكنني من حبها لعميد... والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله ولم ذكر منه إلا هذا"[1].

وليس في تعدد الرواية أو الشك في نسبة البيت الشعري إلى صاحبه ينحصر الأمر، فهناك شيء ثالث أربك قواعد النحو في القرن الرابع، وجعل النحاة يضطربون في تخريج القاعدة وتأكيد صحتها، وذلك هو الضرورة الشعرية التي وجدت في الشعر الذي كان عليه الاتكال في التقصيد، قال أحمد بن فارس: "وما جعل اللّه الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط"[2]، كما الاضطرار يجعل الشاعر ينطق -كما يقول ابن جني- "بما لم يرد به سماع"[3].

وقال ابن جني: "والشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار وكثيرًا ما يحرف فيه الكلم عن بنيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله"[4].

وقال ابن جني في قوله جرير:

ولو ولدت لعنزة جرو كلب … لسب بذلك الجرو الكلاب

"هذا من أقبح الضرورة ومثله لا يعتد به أصلاً بل لا يثبت إلا محتقرًا شاذ"[5].

وكثير من الشعر المختلط والمصنوع يدخل ضمن الأبيات التي يستشهد بها النحاة على الرغم من علمهم بها ومن ذلك مثلاً هذا الشاهد:

اضرب عنك الهموم طارقها … ضربك بالسيف قونس الفرس

قال ابن جني فيه: "هذا الشاهد مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا رواية تثبت به، والآخر ضعفه وسقوطه في القياس، وذلك أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الحذف والاختصار، فإذا كان السماع والقياس جميعًا يدفعانه وجب إلغاؤه واطراحه"[6].

---

(١) التعليقة: ٧٢.

(٢) الصاحبي: ٢٣١.

(٣) الخصائص: ١/٣٩٦.

(٤) نفسه: ٣/١٨٨.

(٥) الخصائص: ١/٣٩٧.

(٦) انظر: المحتسب ٢/٣٦٧، وسر صناعة الإعراب أيضًا: ١/٩٣.

وعلى الرغم من ذلك فقد استشهدوا به واستشهد به ابن جني حينما أورده في ذلك الموضع من كتابه[1].

وكان حريًا بالنحاة وهم يعلمون حاله أن لا يوردون تلك الشواهد لبيان قاعدة نحوية حتى لا يعتمد عليها سواهم ممن قد يصلح لهم الأمر وتروق لهم فيه حجة الشاهد. فقد استشهد بهذا الشاهد الذي نص عليه ابن جني، ابن الناظم في شرح الألفية[2]، وابن هشام في مغني اللبيب[3] على حذف نون التوكيد الخفيفة لغير ساكن ولا وقف، كما أنهم في اعتمادهم على الشعر إذا لم يجدوا وسيلة لرميه بالصنع والشذوذ -وقد خالف قواعدهم التي قننوها- فإنهم يبحثون له عن وسيلة إبعاد أخرى تلك هي الضرورة الشعرية، فقد يدفعونه إذا خالفهم بالضرورة، وقد يقبلونه إذا وافقهم بالضرورة أيضًا، قال أبو علي الفارسي في البغداديات: "رُبَّ شيء يكون ضعيفًا ثم يحسن للضرورة"[4].

وقال ابن جني: "إن العرب قد تلتزم الضرورة الشعرية في حال السعة أنسًا بها واعتيادًا لها وإعدادًا لها عند وقت الحاجة إليه ألا ترى إلى قوله:

قد أصبت أم الخيار تدعي   على ذنبًا كله لم أصنع

فرفع للضرورة ولو نصب لما كسر النون"[5].

فالضرورة الشعرية لدى نحاة القرن الرابع قبح وقدح عند الحاجة، وأنس ومدح عند الحاجة إليها أيضًا. والشذوذ عندهم مخرج آخر يخرج به النحاة من سيطرة النصوص الصحيحة التي تخالف البناء الذي بنوه والقانون الذي قعدوه، فالنص الذي ورد برواية لا ريب فيها ولم يقبل تأويلاً وليس فيه ضرورة فهو

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٩٣.

(٢) شرح الألفية: ٢٥٧.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ١٧٣.

(٤) البغداديات: ١/ ١٦٣.

(٥) الخصائص: ٣/ ٣٠٣.

عندهم شاذ، قال ابن جني: ما فارق عليه بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا حملاً لهذا الموضع على أحكام غيره"[1].

وقال ابن السراج في الأصول: "فمتى سمعت حرفًا مخالفًا لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ"[2].

وقال الزجاجي: "إن الشيء إذا أطرد عليه باب فصح في القياس وقام في المعقول ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل لعلة تلحقه لم يكن ذلك مبطلاً للأصل، والمتفق عليه في القياس المطرد، ومثل هذا موجود في جميع العلوم، حتى في علوم الشرائع والديانات"[3]، وهذا ما يؤكد قول ابن خلدون الذي مفاده: أن النحاة قد أجروا صناعة العربية مجرى العلوم بحثًا، وقطعوا النظر عن التفقه في تراكيب كلام العرب إلا أن أعربوا شاهدًا أو رجحوا مذهبًا من جهة الاقتضاء الذهني لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه..."[4].

وهذا ابن الأثير يقول: "فإذا نظرنا إلى ضروراته وأقسامه المدونة (أي النحو) وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني، فطبيعة النحو أن تؤخذ أحكامه من الاستعمالات العربية الفصيحة، ويكون الأساس في القواعد العربية والأحكام اللغوية أن يرجع فيها إلى الاستعمال العربي"[5].

وهذا يبرر عدم الاتفاق مع الأستاذ سعيد الأفغاني الذي ذهب مذهب القياسيين ونظر إلى التناسق والتماسك في أصول البصريين[6]؛ لأن في مؤلفاتنا عددًا ضخمًا من الشواهد التي أولت أو أهملت باعتبارها ضرورة أو نادرة أو شاذة بالإضافة إلى عدد من قراءات أفاضل القراء، وأبيات فحول الشعراء.

---

(١) الخصائص: ١/ ٩٧.

(٢) الأصول لابن السراج: ٧١١١، وانظر: المزهر ١/ ١٣٩.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ١١٣.

(٤) مقدمة ابن خلدون: ٥٦١.

(٥) المثل السائر: جـ ١٠.

(٦) انظر: في أصول النحو للأفغاني ١٩٥.

كما أن نحاتنا غير معذورين في اعتمادهم على الشعر أكثر من اعتمادهم على النثر في الاستدلال، وبالتالي فإنهم غير معذورين فيما خلفوه لنا من خلافات؛ لأن الاعتماد على النثر هو أكثر أمنًا من الاعتماد على الشعر إذ إن الشاعر مقيد بمراعاة أحكام الوزن وتنفيذ شروط القافية، فهو مضطر إلى أن يسلك من السبل كل شاق من أجل المحافظة على تلك الشروط والالتزامات، وقد خلي النثر الفصيح من تلك العثرات.

د- الإجمـــاع:

الإجماع لغة: الإحكام والعزيمة، يقال: أجمع أمره وأجمع عليه، أي عزم عليه.

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾: الإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر[١].

وقال الشاعر:

يا ليت شعري والتي لا تنفع ... هل أغدون يومًا وأمري مجمع

يريد قد أحكم وعزم عليه[٢].

والإجماع شرعًا: هو عبارة عن اتفاق المكلفين من أمة محمد ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ في زمان من الأزمنة على حكم واقعة من الوقائع[٣].

وقد اتفق أكثر المسلمين على أن الإجماع حجة شرعية يجب العمل بها على كل مسلم خلافًا للشيعة والخوارج وبعض المعتزلة[٤].

أما في اصطلاح النحويين فإن الإجماع على نوعين:

النوع الأول : إجماع العرب.

والنوع الثاني: إجماع النحاة.

والإجماع بنوعيه لم يكون ظاهرة معروفة عند النحاة السابقين على القرن

---

(١) اللسان: (جمع) ٩/٤٠٨، ٤٠٩، والآية (٧١) من سورة: يونس

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٨٥.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ١٨٠.

(٤) نفسه: ١٨٣.

الرابع الهجري، ولم يكن الإجماع ظاهرة معروفة من ظواهر التقعيد النحوي إلا في القرن الرابع الهجري وعلى يد آخر نحاته وهو أبو الفتح ابن جني.

أما أبو علي الفارسي في كتبه فإنه يحتج بإجماع العرب، وإجماع النحاة إلا أنه لم يبحث شيئًا في مخالفة ذلك كما فعل في القياس، ومن أمثلة إجماع العرب أن التضعيف لو ظهر لم يكن فيه إلا الكسر عند الجميع نحو: أردد القوم[١].

ومن أمثلة احتجاجه بإجماع النحويين إجماعهم على ذكر الزيادة بلفظها في الميزان[٢].

أما ابن جني فقد تكفل بهذه الظاهرة ووسع فيها القول وقعّد بالإجماع كثيرًا من القواعد النحوية، بل عقد للإجماع بابًا في كتابه الخصائص بعنوان: "باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة"[٣]، وهو فيه يرى الاحتجاج بالإجماع ويضع له صفة معينة بقوله: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"[٤].

وقد ذكر ابن جني الإجماع في عدة مسائل منها قوله: "إنهم -يعني النحويين- قد أجمعوا على أن الكاف في نحو (ضربتك) من الضمير المتصل كما أن الكاف في نحو (ضربك زيد) كذلك"[٥]، وقوله: "لو كانت التاء في (ضربتك) هي العاملة في الكاف لفسد ذلك من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل من حيث كان الفعل موغلاً في التنكير والاسم المضمر متناه في التعريف"[٦]، وقوله: "ألا ترى إلى اجتماع الكافة على قولهم: (الدوام) وليس أحد يقول: (الديام)"[٧].

---

(١) انظر: التكملة: ٧.

(٢) انظر: المسائل البغداديات ٤٥.

(٣) الخصائص: ١/ ١٨٩.

(٤) الخصائص: ١/ ١٩٠.

(٥) الخصائص: ١/ ١٠١.

(٦) نفسه: ١/١٠٣.

(٧) نفسه: ٣٥٥.

وقد يخالف ابن جني الإجماع إذا رأى أنه لم يستوف ما شرطه فيه يدل على ذلك قوله: "مما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: (هذا جحر ضبٍ خرب) فهذا يتناوله آخر عن أول وتال عن ماض على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه"[1].

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر سائغ وسلس وشاع وقبل"[2].

ومنه قوله أيضًا: وقالوا في قول النابغة:

جزى ربه عني عدي بن حاتم   جزاء الكلاب العاويات وقد فعلِ

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنىً، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: جزى ربه عني عدي بن حاتم عائدة على (عدي) خلافًا على الجماعة"[3].

أما إجماع العرب فهو حجة عند ابن جني كاستدلاله بما أجمعت عليه العرب في أن (العين) في قولهم: دامت السماء تديم ديمًا، إنما هي واو وذلك لاجتماع العرب طرًا على الدوام وهو أدوم من كذا ..."[4].

ومن استدلاله بما أجمعت عليه العرب تشديد الميم في "فمّه" في قول الشاعر:

يا ليتها قد خرجت من فُمّه   حتى يعود الملك في اسطُمّه

وهو أن ذلك ليس بلغة في الكلمة بسبب إجماع العرب على تصريفها بالفاء والواو والهاء.

وابن جني يحترم التقعيد بما أجمعت عليه العرب، لأن اللغة إنما استنبطت من

---

(١) الخصائص: ١/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) انظر: المغني ٢/ ١٩٢، حيث نسبه ابن هشام لابن جني.

(٣) انظر: الخزانة ١/ ٢٧٧، وشرح المفصل ١/ ٧٦، والدرر ١/ ٤٤، فقد نسب هذا الرأي إلى ابن جني.

(٤) الخصائص: ١/ ١٤٣.

كلامهم، ومن البدهي في هذه الحال ألا يخرج عمّا أجمعت عليه، ومن خالف ذلك فهو بمثابة من يضع قواعد لغير اللغة العربية.

ومن المناسب أن نختم القول عن الأدلة النقلية في مؤلفاتنا بالآتي:

- تخطئة بعض القراءات القرآنية والنهي عن القراءة بها أو الاستدلال بما في ذلك بعض القراءات السبعة مع وجود التناقض في الأخذ بها حتى عند النحوي الواحد والقراءة الواحدة الأمر الذي يؤدي إلى التردد والحيرة فيما أيدوه بها من قواعد أو ما ردوه.
- اعتبار الأحاديث الشريفة جزءا من الكلام بدليل عدم إسنادها إلى الرسول ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ في بعض المواضع التي ورد فيها **الاستدلال بالأحاديث الشريفة**، وهذا ما يجوز الرد به على من زعم تعمدهم الانصراف عن الاستدلال بالأحاديث الشريفة.
- شمول الاستدلال لكل أنواع النصوص وعلى رأسها آيات القرآن الكريم وقراءاته المختلفة وأقوال العرب وأمثالهم وأشعارهم واعتبارها المصادر الحقيقية لتوثيق القواعد وتثبيتها.
- كثرة الاختلافات بين النحاة فيما يتعلق بالنصوص المستشهد بها نتيجة الاختلاف في لهجات القبائل أو تعدد الروايات، فالقاعدة المقبولة عند هذا النحوي مرفوضة عند الآخر ولكلٍ دليله الذي يعتمد عليه من النصوص المروية.
- الخروج من نطاق الاستدلال بالنصوص القديمة إلى الاستدلال بالنصوص المحدثة لأن قانونية الشاهد -عند بعضهم- ليست في قدمه وإنما في فصاحته.
- كثرة الاستدلال بالشعر وهذه الكثرة هي التي فتحت الباب لأكثر النحويين في المخالفة، فمنهم من يعتبر ما ورد فيه قياسًا عامًا يجرونه في الكلام أيضًا كاستدلال أبي علي الفارسي على أصالة تحريك ضمير الغائب المذكر في قوله: "فإن قلت: فما حكم الهاء أن تكون؟ أمتحركة أم ساكنة؟ فالقول: إنها

ينبغي أن تكون متحركة، على قياس الكاف والياء في لك ولي، فاعلم، ويكون ما جاء في الشعر من نحو:

... ... كأنه صوت حاد **وما له من مجد تليد ...**

جاء على الأصل، وحذف حرف المد الزائد معه[1].

فأنت تراه يستدل للتحريك باختلاس الحركة في الشعر لاستقامة الوزن، ويرى في لغة الشعر الدليل الوحيد لما ذهب إليه النحويون من أن الهمزة المخففة بمنزلة المحققة، يقول: ... وتخفيفي إياها بأن جعلتها بين الألف والهمزة ليس يخرجها عن أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف، ألا ترى أنها إذا كانت مخففة في الوزن مثلها إذا كانت محققة، ولولا ذلك لم يتزن قوله: أإن رأت رجلاً أعشى ...[2].

لم يكن الإجماع ظاهرة معروفة من ظواهر التقعيد النحوي إلا في القرن الرابع الهجري وعلى يد آخر نحاته أبي الفتح ابن جني، شريطة ألاّ يخالف الأدلة النقلية أو المقيس عليها فإن خالف المنصوص أو المقيس على المنصوص امتنع الاستدلال به.

  

(١) الحجة: ٣/ ٤٦.

(٢) الحجة: ٣/ ١١٩.

ثالثًا: عرض للأدلة العقلية في مؤلفات القرن الرابع:

القياس:

وهو في اللغة: التقدير، يقال: قاس الشيء يقيسه قياسًا إذا قدره على مثاله[(١)].

وفي اصطلاح الأصوليين: هو عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل[(٢)].

وقيل: هو مشاركة مسكوت عنه لمنصوص على حكمه الشرعي في علة هذا الحكم[(٣)].

أما القياس في اصطلاح النحويين، فهو: عبارة عن تقديم الفرع بحكم الأصل وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع[(٤)].

وقال الدكتور مهدي المخزومي: "القياس هو حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت"[(٥)].

والقياس على ما سبق من تعريفاته يستند إلى أربعة أركان هي:

١- المقيس عليه: وهو الأصل المنصوص على حكمه.

٢- المقيس: وهو الفرع الذي يراد إلحاقه بالأصل في الحكم.

٣- الحكم: وهو ما حكم به الفرع على الأصل.

٤- العلة: وهي ما بُنِيَ عليه الحكم في الأصل وتحقق وجوده في الفرع.

ويعتبر القياس هو الظاهرة الثانية من الظواهر التي اعتمد عليها النحاة في التقعيد النحوي، وهو عملية منطقية بدأ مع ميلاد النحو وساير تطوره، أخذ به

---

(١) اللسان: ٨/ ٧٠.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٣/ ١٧٤.

(٣) أصول التشريع الإسلامي: ١٢٤.

(٤) لمع الأدلة: ٩٣.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠.

عبد اللّه بن أبي إسحق الحضرمي الذي كان يقيس ويعلل، بل هو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل[1].

ثم كان الخليل بن أحمد الذي يعد كاشف قناع القياس في علمه كما قال عنه ابن جني[2].

ثم جاء من بعده سيبويه وكان كتابه حافلاً بالقياس، نقل عنه ابن جني ما يدل على اهتمامه به.

أما نحاة القرن الرابع الهجري فلم يعد القياس عندهم كما هو الحال عند الأجيال الأولى من النحويين؛ لأن انتشار الثقافات الأجنبية جعل القياس النحوي يكتسب صبغة فلسفية، إذ شاع بينهم ما ذكره "أرسطو" في كتابه "المباحث" عن القياس، وهو قوله: "هو الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه بمقدمات معينة لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات".

فكان لهذا التعريف وأمثاله أثر عميق، فاتسع أمامهم مجال التفصيل والتشعيب، قال الأستاذ عباس حسن: "وفتحوا بسببه أبوابًا من المشكلات تكد العقل وترهق الفكر، وعقدوا بينه وبين القياس في علم أصول الفقه روابط وأشباها رتبوا عليها أحكامًا عجيبة لغوية وشرعية، وأسرفوا في التفصيل والتفريع والاستدلال إسرافًا جاوز حد الإبانة وإيضاح الحقائق العلمية واستحال ألغازًا ومعميات يضيق بها الصدر ويضل فيها الفهم"[3].

والناظر في مؤلفات القرن الرابع يجد أن النحاة كانوا يعتمدون اعتمادًا كليًا على ما وجدوه في كتب المناطقة من تقسيمات واستدلالات ويلجأون إلى كتب الفقه يحتالون عللها باللطف والمداراة حتى تصلح لهم[4].

---

(١) نزهة الألباء: ٢٢.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٦١.

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن: ٢٢.

(٤) انظر: الخصائص: ١/ ١٦٣.

فابن السراج قد قيل عنه: إنه عزف فترة عن دراسة النحو ومال إلى صناعة الموسيقى والمنطق[1]، وقد ألف كتابه "الأصول في النحو" وقد قال عنه المرزباني: "صنف كتابًا في النحو سماه (الأصول) وانتزعه من أبواب كتاب سيبويه وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين"[2]. والناظر في كتاب الأصول يجد أن ابن السراج قد أفاد من المنطق من الناحية الشكلية حيث استخدم أسلوب المناطقة في التقسيم والترتيب، لكنه لم يتوغل في الاستفادة من المنطق إلى الأصول والأفكار، ويمكن اعتبار ابن السراج بداية المرحلة.

أما أبو علي الفارسي فقد تعجب منه ابن جني بقوله: "أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[3].

ويدل على توسعه في القياس ما نقله عنه ابن جني في باب الإلحاق، أذكر أنه قال: "لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسمًا وفعلاً وصفة جاز له ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خَرْجَجٌ من دخلل. وضربَبَ زيد عمرًا، ومررت برجل ضربب وكرمم .. قال ابن جني: أفترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال ليس بارتجال ولكنه مقيس على كلامهم، فهو -إذن- من كلامهم"[4].

وابن جني يسير على ذات المنوال فأخذ عن أبي علي توسعه في القياس والتعليل حتى أنه أجاز إجراء الإعراب على الأسماء الأعجمية فيقول: "ألا تراهم يصرفون في العلم نحو: آجُرّ وإبريسيم وفرند وفيروزج وجميع ما تدخله لام التعريف وذلك لما دخلته اللام في نحو: الديباج والفرند والسهريز والآجر أشبه أصول كلام العرب أعني النكرات فجرى في الصرف ومنعه مجراه"[5].

---

(١) إنباه الرواة: ٣/ ١٤٨.

(٢) إنباه الرواة: ٣/ ١٤٩.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٠٩.

(٤) نفسه: ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٥) الخصائص: ١/ ٣٥٨.

ومن تأثره في أصول النحو بالمنطق أنه عقد بابًا في "الحكم للطارئ"، فيقول: "اعلم أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ، فأزال الأول وذلك كلام التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه كرجل والرجل وغلام والغلام، وذلك أن اللام للتعريف والتنوين من دلائل التنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادا فكان الحكم بطارئهما وهو اللام، وهذا جار مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد؛ كالأسود يطرأ عليه البياض والساكن تطرأ عليه الحركة، فالحكم للثاني منهما ولولا أن الحكم للطارئ لما تضاد في الدنيا عرضان ..."[1].

وليس كل ما أتى في مؤلفات القرن الرابع نطقت به العرب، ولكنه كما قال المازني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"[2].

وقال ابن جني: "ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مثلهم وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعًا ولا أن يرويه رواية"[3].

كما أنه في مقابل ذلك ليس كل ما ورد سماعًا وجاءت به رواية يستدرك بالقياس بدليل قول ابن جني: "معاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسًا ما أمكن ذلك فيه ..."[4].

إلا أن تقديمهم القياس جعلهم يقولون: "إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[5].

وقد تتعارض القواعد وتتناقض فيقبلها القياس على تعارضها، يدل على ذلك ما جاء في باب "اختلاف اللغات وكلها حجة"[6].

---

(١) الخصائص: ٣/ ٦٣، وانظر: منطق أرسطو والنحو العربي، د. إبراهيم مدكور: ص١٧.

(٢) المنصف: ١/ ١٨٢.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٦٢.

(٤) نفسه: ٣/ ٤٣.

(٥) نفسه: ١/ ٨٨.

(٦) الخصائص: ١/ ٤١٠.

وقد جاء فيه: "اللغات على اختلافها كلها حجة والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ"، وكذلك قوله: "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في إعمالهم كذلك؛ لأن لكل واحد من القولين ضربًا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها"، وقوله: "ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه -على قلته وخفته- إلا له من القياس وجه يؤخذ به"[1].

فمن هنا نرى أن نحاة القرن الرابع قد استقرأوا الظواهر أولاً ثم انتهوا بصياغة القوانين والقواعد، واستقراؤهم لم يكن بعيدًا عن المسموع ولا نابعًا من العقل وحده بل مستنبطًا من كلام العرب الذي تناولوه بوضع الفروض واختبارها وطرح الأسئلة وتقليبها ومعالجة الاحتمالات والاستنتاج منها، ونحن هنا بصدد تفصيل الحديث عن القياس فيما يتعلق بموقف البصريين والكوفيين، ولو كنا بهذا الصدد لطال الحديث؛ لأن الذي يهمنا هو التصوير لتلك الظواهر من خلال مؤلفات النحاة التي هي موضوعنا، وقد برزت أشكال القياس في تلك المؤلفات على النحو التالي:

١- الاستدلال بالفرع على الأصل:

ويقصد به التشابه اللفظي أو المعنوي بين الفرع والأصل فيستدل بالأول على الثاني وتحديدهما من اختصاص النحاة. وهو على خلاف الفرع والأصل في الأقيسة الفقهية[2].

وفيه يقول ابن جني: ومن أمثلته حملهم النصب على الجر في التثنية والجمع: اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ..."[3].

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٤٥.

(٢) انظر: المنصف: ١/ ١٩١.

(٣) الخصائص: ١/ ١٢١.

ومن أمثلته حملهم النصب على الجر في التثنية والجمع، قال ابن جني: "ألا ترى أنهم لَمّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدة فأعطو الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع ... ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضًا على الجر فقالوا: ضربت الهندات، كما قالوا: مررت بالهندات ... فدل على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل"[1].

وقال فيه الزجاجي ما يوحي أن القياس عربي إذ قد نسب النحاة استخدامه إلى العرب وأركانه هي: الأصل أو المشبه به، وهو الجر بالياء في التثنية والجمع المذكر السالم، وإنما اعتبر الجر هنا أصلاً لأن المخفوض في التثنية والجمع على بابه[2].

من ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في: نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم إياها في أكرم لما كان يكون هناك من الاستثقال؛ لاجتماع الهمزتين في نحو أؤكرم وإن عربت بقية حروف المضارعة - لو لم تحذف- من اجتماع همزتين[3].

٢- الاستدلال بالأصل على الفرع:

ومنه حملهم المصدر الذي هو الأصل على الفرع الذي هو الفعل فعرضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل فقالوا: أكرم يكرم فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر فقالوا: الإكرام وفي هذا يقول ابن جني: "وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يعلون المصدر لإعلال فعله ويصححونه يصححونه لصحته وذلك نحو قولك: قمت قيامًا، وقاومت قوامًا فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها

---

(١) الخصائص: ١/ ١١٢، وانظر: الإيضاح ١٢٨.

(٢) انظر: الإيضاح ١٢٨.

(٣) الخصائص: ١/ ١١١.

ببعض شبهه"[١]، ومنه إعرابهم بعض الآحاد بالحروف حملاً لهم على ما جاء في التثنية والجمع يقول ابن جني أيضًا: "فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو: أخوك وأباك وهنيك فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه القدر توطئة لما أجمعوه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف، وهذا أيضًا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً لهم على ذلك في التثنية والجمع ..."[٢].

وابن جني يعلل كون الحركة فرع والحرف أصل، بأن الحرف أقوى من الحركة، والأقوى عادة هو الأصل والأضعف هو الفرع، فيقول: "ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ... فصار لذلك الأقوى كأنه الأصل، والأضعف كأنه الفرع"[٣].

٣- الاستدلال بالنظير على نظيره:

ومن أمثلته استدلالهم على أصلية نون "عنتر" لأنها نظيرة لعين "جعفر"[٤].

ومنه إجراؤهم "ما" مجرى "ليس" لمشابهتها إياها في النفي.

قال ابن السراج فيما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال: "فمن ذلك (ما) وهي تجري مجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز شبهت في النفي خاصة لأنها نفي كما أنها نفي"[٥].

ومنه كذلك: حذفهم النون في الأفعال في حالة الجزم لسكونها مقارنة بنظيرها وهو حذف الواو والياء والألف منها لسكونها وضم النصب إلى الجزم في الأفعال كما ضم النصب في تثنية الأسماء وجمعها إلى الخفض لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء[٦].

---

(١) الخصائص: ١/ ١١٤.

(٢) الخصائص: ١/ ٣١٠، وانظر: المنصف: ١/ ٦٥.

(٣) الخصائص: ١/ ٣١١، وانظر: الإيضاح ٦٠.

(٤) الخصائص: ١/ ١٩٩.

(٥) الأصول لابن السراج: ١/ ٩٢، ٩٣.

(٦) الإيضاح: ٧٣.

وينقسم الاستدلال بالنظير باعتبار وجه الشبه إلى ثلاثة أقسام هي:

١- حمل النظير على النظير باعتبار الشبه اللفظي.

٢- حمل النظير على النظير باعتبار الشبه المعنوي.

٣- حمل النظير على النظير باعتبار الشبهين معًا[١].

أما القياس اللفظي في أمثلته قياس "ليس" على الفعل في جواز أن تعمل في الظرف إن عريت من الحدث، ووجه الشبه هو كون "ليس" على وزن الفعل لأن "فَعْلَ" مخفف "فَعَلَ" وهو شبه لفظي كما يقول ابن جني.

أما الشبه فمن أمثلته تشبيه "ليس" "بما" في العمل وحملها عليها لأنها نفي كما أن "ما" نفي كما يقول ابن السراج فيما سبق أن أشرنا إليه.

ومن الشبه اللفظي والمعنوي معًا تعليل ابن جني قياس "ليت وكأن" على الفعل المتعدي ووجه الشبه الجامع بينهما وبين الفعل لفظي ومعنوي، فاللفظي يتمثل في عملهما الرفع والنصب وفي كونهما على أكثر من حرفين كما أن الفعل كذلك، وأما الشبه المعنوي فهو التمني والتشبيه،قال: "إنما جاز ذلك في (ليت) و(كأن) لما اجتمع فيهما: وهو أن كل واحدة منهما فيها معنى الفعل من التمني والتشبيه، وأيضا فكل واحدة منهما رافعة وناصبة كالفعل القوي المتعدي، وكل واحدة منهما متجاوزة عدد الاثنين بزيادة عدتها الفعل"[٢].

٤- الاستدلال بالضد على ضده:

وأول من استدل بهذا سيبويه في كتابه حيث كان يقول: "قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر"[٣].

وذهب سيبويه إلى أن حرف التعريف اللام وحدها لأن دليل التنكير حرف

---

(١) انظر: الاقتراح: ١٠٥.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٢٧٧.

(٣) الكتاب: ١/ ١٢١.

واحد وهو التنوين فكذلك دليل نقيضه، وهو التعريف، حرف واحد قياسا لأحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين[1].

وقد علل أبو علي الفارسي ما ذهب إليه الكوفيون من إجازتهم حذف خبر "إنّ" من النكرة فقط بقياس ذلك على حذف خبر نقيضها "إلا"[2].

وكذلك من أمثلته حذفهم خبر "إنّ" المكسورة مع المعرفة كقولهم: إن زيدًا، لمن قال لهم: فمن لكم؟ أي إن لنا زيدًا.

وإنما حذف خبر "إنّ" هنا بدليل حذف خبر نقيضها وهو قولهم: لا بأس ولا شك، أي: لا بأس عليك ولا شك فيه.

قال ابن جني في ذلك: "ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة، أن المكسورة حذف خبرها كما حذف خبر نقيضها وهو قولهم: لا بأس ..."[3]، أما ما ذهب إليه ابن جني من الاستدلال على جواز الفصل بين (لن) ومنصوبها بالظرف في قول الشاعر:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا ... أدع القتال وأشهد الهيجاء

أي لن أدع القتال ما رأيت أبا زيد مقاتلا، فقد علل ذلك بحمل "لن" على "أنّ" في جواز الفصل بينهما وبين اسمها بالظرف نحو: بلغني أن في الدار زيدًا. فما جاز الفصل بين "أنّ" واسمها بالظرف، فكذلك يجوز الفصل بين نقيضها "لن" ومنصوبها بالظرف الذي هو في البيت "ما رأيت أبا يزيد" ووجه الشبه هو أن "أنّ" للتوكيد وإثبات الشيء في حين أن "لن" تفيد معنى النفي[4].

وهذا النوع من الأدلة هو أعلى درجات الاستدلال على تأصيل الأصول النحوية، لأنه يرجع في نهاية الأمر إلى سلطة النصوص فهي التي تقوم بتدعيمه وتقويمه، يقول الزجاجي: "إن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس..."[5].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ١/ ١٩٠.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٤.

(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٦، وانظر: الإيضاح ٧٢.

(٤) الخصائص: ٢/ ٤١١.

(٥) الإيضاح: ٧٩.

ويقول ابن جني: "النحو هو قواعد تمكن من يراعيها من انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير ... ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها ..."[1].

لهذا فإن الأدلة العقلية قد دفعت إليها الرغبة في تأكيد القاعدة إحكام قانونها ورسم حدودها وهي بالغة الأهمية؛ لأنها براهين وحجج عقلية حقيقية، الأمر الذي جعل نحاة القرن الرابع مطالبين بالدليل والبرهان حتى على ما قاله سيبويه، يقول الزجاجي: "فإن كنتم قبلتم ذلك عنه من غير برهان ولا حجة فأنتم في عمياء وشبهة، فما دعاكم إلى قبول ذلك منه، وقد علمتم أن النحو علم قياس ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج"[2].

وقد تكفل نحاة القرن الرابع بإتمام هذه المرحلة من الاستدلال وهي تتمثل في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، ثم تجاوزها باستنباط حالات جديدة وقواعد جديدة بسبب الصدام الذي حصل بينهم وبين الفلاسفة والمناطقة والمتكلمين في زمانهم، فقد فرضوا على اللغة نظامًا صارمًا، أثر في كيانها الداخلي وجعل الصنعة فيها تزاحم السليقة والفطرة، وإذا جاز لنا اليوم أن نطعن في عملهم بسبب صلابته التي أحجمت اللغة وضيقت فيها القدرة على مسايرة التجدد، فإننا لا نملك مع ذلك إلا أن نقف مندهشين أمام الدقة المتناهية وسلامة خطواتهم وصرامة منطقهم، مما يؤكد تأثرهم بالقياس المنطقي فأضفوا على القياس النحوي منه الكثير.

وليس في كلام ابن جني: "إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[3] دليلا على التزام النحاة بحمل غير المنقول على المنقول كما ذكر الأنباري وتبعه فيه بعض الباحثين الذين توهموا أن الاستدلال بالقياس لم يتجاوز حمل غير المنقول على المنقول.

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٣.

(٢) الإيضاح: ٤١.

(٣) الخصائص: ١/ ١٢٦.

يدل على ذلك قول ابن جني ذاته: "إياك أن تخلد إلى كل مسموع"، وقوله في الخصائص: "هذا باب ظاهره أن تعرف صورته ظاهرة التناقض إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس"[1].

وكذا قول أبي علي الفارسي: "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما به الرواية أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية"[2].

وكذلك قول الأعرابي للنحاة: "إنكم تتكلمون في كلامنا بكلام ليس من كلامنا".

ومقولة: "إذا كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء..."، كما مرّ معنا في الباب الأول.

فالأعرابي صاحب اللغة ومنشئها يسمع من النحاة ولا يفهم ما يقولون، والنحاة أنفسهم لا يفهمون نحو بعضهم بعضا.

فمن العجب أن يأتي بعض الباحثين ويرهق نفسه في سبيل الرد على الحقائق الثابتة والاستنتاجات الواقعية التزاما بمقولة: إن القياس لم يتعد حدود حمل غير المنقول على المنقول إذ لو كان الأمر كذلك لما سلط النحاة عقولهم وأقيستهم على قراءات القرآن ووصفوا القراء باللحن والوهم، والشعر بالضرورة.

يدل على ذلك حكم ابن جني ذاته بالشذوذ على قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غاله في الحب حتى ودعه

وكذلك قراءة بعضهم: ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾[3].

فأين المسموع مما أتى به النحاة في ذلك؟

إن هذا معناه أن النحاة يلتزمون حد السماع ويعلنون الالتزام به ولكنهم

---

(١) الخصائص: ١/ ١١٥.

(٢) الخصائص: ٢/ ٨٨.

(٣) الضحى: ٣.

يتمادون مع القياس العقلي وسرعان ما يخالفون أقوالهم، وسوف يبقى جديرًا بالتنويه مادام العقل البشري يعمل وفق قواعد ثابتة، غير أن المنطق شيء، والواقع الحي شيء آخر، ويجب أن يكون المنطق في خدمة الواقع الحي لا العكس، وعندما يتعلق الأمر بالواقع فإنه يلزمنا التنويه إلى أعمال العقل الخارجة عن حدود اللغة المستعملة؛ لأنه من الضروري أن نترك الحرية لمنطق التطور، وهذا ما لم يحدث؛ لأننا وجدنا أنفسنا أمام كم هائل من صنع اللغة وتحجيمها في قواعد ثابتة ومقاييس محددة من صنع الذهن، لأن الأدلة العقلية والاستنتاجات المنطقية قد خلطت ما نطقت به العرب وما لم تنطق به.

فالقواعد صحيحة؛ لأنها مدلول عليها بأدلة ممكنة ولكنها ليست واقعية لأنها فرض نظري وليست معطى من معطيات الاستقراء والتجربة.

ولعل شدة حب نحاتنا للغة وشدة خوفهم عليها من تفشي اللحن في مجتمع أصبح العرب فيه أقلية من أهم الأسباب التي دعتهم إلى إجهاد الذهن في العمليات العقلية من أجل تأصيل الأصول، يقول ابن جني: "إن علة ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاف والفساد والخلل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم لم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ منهم كما يؤخذ من أهل الوبر، وكذلك لو نشاء في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك ما يرد عنها"[1].

لهذا فقد صب النحاة واللغويون -وهم لا فرق بينهم في القرن الرابع- كلام العرب في قوالب منطقية بما توصلوا إليه من قواعد بسبب استدلالاتهم العقلية التي تجاوزت حدود المنقول في كثير من الأحيان.

العـلـة:

والعلة: لغة: المرض، والحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيًا منعه من شغله الأول، ويقال: هذا علة لهذا أي سبب[2].

---

(١) الخصائص: ١/٤٠٥.

(٢) اللسان: (علل) ١٣/٤٩٨، وانظر: العلل النحوية، حامد أحمد نيل: ص٢٣.

والعلة عند الأصوليين: وصف مناسب ظاهر منضبط ناط الشارع به الحكم[١].

أما عند النحاة فهي: وصف جامع بين المقيس والمقيس عليه، وهو تعريف نستوحيه من وصفهم لها في كثير من المواضع إذا لم يضعوا لها تعريفا محددا يمكن الإشارة إلى مصدره.

وأحسن وصف للعلة ما قاله الخليل بن أحمد حين سئل عن علله النحوية فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة له فمثلي مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[٢].

فالخليل ابن أحمد؛ يوضح لنا بهذا الوصف الدقيق الممتع مصدر الإلهام لما ذكره من العلل النحوية.

ومن طبيعة العقل البشري أن يسأل عن العلة ويتتبع الجزئيات، ويجمع ما تشابه منها ليضع لها حكما عاما يصل به إلى القاعدة، وليس غريبا أن يكون السؤال عن "العلة" قديمًا وأن يكون التعليل مرافقا للنحو منذ زمن بعيد، إذ غرض التعليل هو إخضاع الظواهر للقواعد وأحكامها.

---

(١) أصول التشريع الإسلامي: ١٤٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي: ٦٦.

ولقد استمد النحو من علوم الدين والكلام رغبة البحث عن العلة وأسلوب النظر فيها، وقد أخذت تلك العلوم -بالمقابل- من النحو ما افتقرت إليه لتقويم النصوص وإقامة المسائل به، وقد وضح الزمخشري العلاقة بين النحو وبين تلك العلوم بقوله: "إنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بيِّن ....، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب"[1].

وعلل النحو من صنع البشر وهي من بنات البحث والاستنتاج العقلي، وقد صرح الخليل بذلك فيما مرَّ من كلامه، بل إنه بلغ الغاية باستخراج مسائل النحو وتعليله، قال عنه السيرافي: "كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه"[2].

وأول كتاب وصل إلينا وهو ينظر إلى العلة "كتاب سيبويه"، إلا أن سيبويه يوجه عنايته للنحو نفسه، فإذا لجأ إلى التعليل فلتثبيت الحكم النحوي وتأييده، ولم يكن مهتما بإظهار عنايته بالعلة من حيث هي. أما المبرد فكان شديد الاهتمام بالعلة يتخذ منها سلاحًا للمناقشة والبحث، وهي الشبكة التي صاد بها الزجاج من حلقة ثعلب[3].

أما العلة في مؤلفات القرن الرابع فقد كثرت لأن قواعد النحو العربي قد استكملت واستقرت بدليل قول المازني: "من أراد أن يؤلف كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح"[4].

الأمر الذي جعل النحاة نتيجة لهذا الاعتقاد أن يقوموا بالتصنيف في العلل النحوية التي لم يفرد فيها السابقون كتاب مستقلة وإنما كانت تأتي متناثرة في ثنايا كتبهم وفي طيات مسائلهم، فأغرقوا فيها وتوسعوا وبحثوا عنها فيما نطقت به العرب وفيما لم تنطق به، وقارنوها بالعلل الفقهية والكلامية، وشرفوها على

---

(١) شرح المفصل: ١/٨.

(٢) بغية الوعاة: ٢٤٣.

(٣) النظر: قصة ترك الزجاج لثعلب ولتحاقه بالمبرد في طبقات الزبيدي ١١٨، ١١٩.

(٤) بغية الوعاة: ١/٤٦٦.

سواها بأن العلل النحوية مواتية للطباع. وظهر من قسّم العلل ولاحظ فيها الغايات وأخذت اتجاهات النحويين تحدد وفق هذه الأقسام فكان منهم من أولع بالنظرة الفلسفية يغوص بها على العلل، وكان فيهم من رفض الخضوع لها وكانت له فيها نظرة أكثر بساطة ووضوحًا، وظهرت لبعض النحويين آراء لم تلبث أن اتسعت وأصبحت فيما بعد نظريات كاملة على أنه لا يسعنا إلا أن نوضح أن النحو تأثر بالفقه والكلام والمنطق، والزجاجي بكتابيه "الإيضاح" و"الجمل" يشكل حلقة من حلقات التاريخ النحوي، فالإيضاح يبرز لنا صورة ذلك التأثر وأما "الجمل" فيصور لنا نحوا سهلا بعيدًا عن التعقيد لعدم اعتماده على التعليل الفلسفي.

ومن التابعين للزجاجي أبو سعيد السيرافي، صاحب شرح كتاب سيبويه فالنحو عنده قائم على التعليل العقلي، وقد ظهر ذلك واضحا في تناوله مسائل "كتاب سيبويه" وهو كتاب نحو وقياس وتعليل، أفاض عليه من نزعته العقلية ما يقوي أصول النحو ويدافع بها عن علله.

وظهر في هذا القرن أيضا أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، أما أبو علي فقد وضح ابن جني اهتمامه بالعلة حين قال: "قلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي - رحمه الله - وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره وبناوة محله: أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثالث ما وقع لجميع أصحابنا"[1].

أما ابن جني فقد بلغ الذروة في موضوع العلة وتناولها بالتفصيل في كتابه "الخصائص"، وتحدث عن كل ما يتصل بها ووقف أمامها وقفة طويلة يدرس ويصف ويحلل ويصنف، فأتى من ذلك بما لم يسبق إليه من قبل وما لم يلحق فيه من بعده، وقد تأثر بالعلل الفقهية، يقول: "وكذلك كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه

---

(١) الخصائص: ١/٢٠٨.

فيجمع بعضها إلى بعض بالملاصقة والرفق ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة"[1]، ثم يوازن بين علل الفقهاء والمتكلمين وعلل النحو، ويعقد لذلك فصلا خاصا في كتابه الخصائص في "باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟"[2].

ويوضح فيه أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا.

واستشهد على ذلك بقوله: "قال أبو إسحق في رفع الفاعل ونصب المفعول إنما فعل ذلك للفرق بينها ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته؛ وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون"[3].

ثم يتابع ابن جني حديثه موضحا أن علل النحو تقع بين علل الفقه وعلل الكلام فيقول: "ولسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا الصنعة حقها وربأنا بها أرفع مشارفها. وقد قال سيبويه: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[4].

ويقرن ابن جني بين علل النحو وعلل الفقه فيقول: "ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به ألا ترى أن عوارض ما يوجه في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفزع في

---

(١) الخصائص: ١/ ١٦٣.

(٢) الخصائص: ١/ ٤٨.

(٣) نفسه: ١/ ٤٩.

(٤) الخصائص: ١/ ٤٩، وانظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٨٤، والكتاب: ١/ ٣٢.

التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النحو إذا مواطئة للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد[1].

أما أنواع العلة كما ذكر الزجاجي فهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

١- علل تعليمية ٢- علل قياسية ٣- علل جدلية نظرية

أما العلل التعليمية: فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره... ومن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدًا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيدًا؟ قلنا: بـ(إن)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

أما العلة القياسية: فأن يقال: لم نصب زيد بـ(إن) في قولنا: "إن زيدا قائم"؟ ولم وجب أن تنصب "إنّ" الاسم؟ والجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعوله فحملت عليه وأعملت إعماله لما ضارعته

وأما العلة الجدلية النظرية: فكل ما يعتل به في باب "إنّ" بعد ذلك مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟

وبأي الأفعال شبهتموها بالماضية؟ أم بالمستقبلة؟ أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال بأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله. وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله، فكل شيء اعتل به جوابا عن هذه السؤالات فهو داخل في الجدل النظر[2].

وإنما قدمنا الزجاجي -هنا- على ابن السراج، لأن الزجاجي قد خصص العلة بكتاب مستقل، أما إذا نظرنا إلى جهة السبق فقد سبقه ابن السراج في تقسيم العلل في مقدمة كتابه "الأصول في النحو" فقال: "واعتلال النحويين على

---

(١) الخصائص: ١/ ٥١.

(٢) انظر: تفصيل ذلك في الإيضاح ٦٤، ٦٥.

ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبت ألفا؟

وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج من حكمتها في الأصول التي وضعتها[1].

أما ابن جني فقد قسمها في الخصائص إلى قسمين:

١- قسم واجب لابد للطبع منه.٢- وقسم ما منه بد[2].

كما قسمها في موطن آخر إلى قسمين:

١- علل موجبة للحكم.٢- وأخرى مجوزة له[3].

وهو يقصد بالعلل المجوزة تلك التي يجوز أن يتخلف عنها معلولها عند وجودها، إما لتعدد الأسباب أو لوجود مانع، ومن أمثلتها الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، فيجوز ترك الإمالة مع وجودها، وكذلك العلة في قلب الواو همزة من "أقتت"؛ لأنه يجوز أن يقال: "وقتت" وكذا العلة في جعل النكرة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام حالا أو بدلا إذا كانت تلك النكرة هي المعرفة في المعنى نحو: مررت بزيد رجل صالح أو رجلا صالحا.

ومنه قوله في الموازنة بين الألفاظ والموجودات، وذلك حيث يقول: "فإن قلت" فهل تجيز أن يحل السواد محلا ما، فيكون ذلك علة لجواز اسوداده لا لوجوبه؟ قيل: هذا في هذا ونحوه لا يجوز بل لابد من اسوداده البتة، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك، متى حل شيء منها في محل لم يكن له بد من وجود حكمه فيه ووجوبه البتة، لأن هناك أمرا لابد من ظهور أثره، وإذا تأملت ما قدمناه رأيته عائدا إلى هذا الموضع ... وذلك أن وقوع النكرة تليه

---

(١) الأصول لابن السراج: ١/ ٣٧.

(٢) الخصائص: ١/ ٨٧.

(٣) الخصائص: ١/ ١٦٤.

المعرفة سبب لجواز الحكمين اللذين جازا فيه فصار مجموع الأمرين في وجوب جوازهما كالمعنى المفرد الذي استبد به ما أريتناه من تمسكك بكل واحد من السواد والبياض والحركة والسكون"[1]، فيظهر من حديث ابن جني عن العلل الموجبة والمجوزة أنه يفرق بين مفهومي العلة والسبب فما كان موجبا لمعوله يسمى علة وما كان مجوزًا يسمى سببا.

ويؤيد هذا أننا نرى ابن جني في معالجته لهذا الموضوع يكثر من استخدام لفظ السبب دون العلة، فهو يذكر في حديثه عن الممنوع من الصرف: "فإن قيل: فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل أله فيه تأثير أم لا؟ فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير؟

... وإن لم يكن للسبب الواحد إذا دخل الاسم تأثير فيه فما باله إذا انضم إليه سبب آخر أثرا فيه فمنعناه الصرف؟ وهلا إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثر فيه الآخر كما لم يؤثر فيه الأول؟ وما الفرق بين الأول والآخر فكما لم يؤثر الأول هلا لم يؤثر الآخر؟

ويجيب ابن جني على هذه التساؤلات بأن السبب الواحد، وإن لم يقو حكمه إلى أن يمنع الصرف، فإنه لابد في حال انفراده من تأثير فيما حله وذلك التأثير... هو تصويره الاسم على صورة ما إذا انضم سبب آخر اعتونا معا على منع الصرف"[2].

ومن تفريق ابن جني بين العلة والسبب قوله: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل ... وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب"[3].

ثم يحدد الخاصية التي تتميز بها هذه العلة المجوزة في قبولها للتعدد: "فكل ما

(١) الخصائص: ١/ ١٦٦، ١٦٧.

(٢) الخصائص: ١/ ١٧٦.

(٣) الخصائص: ١/ ١٦٥.

جاز لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه لا علة لوجوبه"[1].

وعلى هذا يمكن القول بأن ابن جني يجيز التعليل بعلتين فيما كان من قبيل العلة المجوزة، ويقترب وجه الفرق بين العلة السبب وعلى نحو ما أوضحه ابن جني من نظيره لدى الأصوليين، فالعلة عندهم هي الموجبة المؤثرة في الحكم، على حين أن السبب عبارة عما يكون طريقا للوصول إلى الحكم بلا تأثير فيه.

أما تعليل عدد من الأحكام لعلة واحدة أو أكثر، فقد تناوله ابن جني في مبحث "التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين" ومثل لهما بقولهم: "مررت بزيد" ثم قال "فمن وجه يعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له كما أن همزة النقل في "أفعلت" وتكرير العين في "فعّلت" يأتيان لنقل الفعل وتعديته نحو: قام وأقمته وقومته، فلما كان حرف الجر الموصل للفعل معاقبا لأحد شيئين[2] كل واحد منهما مصوغ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءًا من الفعل أو كالجزء منه، فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل.

ثم قال: "وأما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب، وهذا يقضي له بكونه جزءا مما بعده أو كالجزء منه"[3].

واستدل ابن جني على وجه كون حرف الجر جزءا من الاسم المجرور بأنه يجوز العطف على مجموعهما بالنصب كما في نحو: "مررت بزيد وعمرا ورغبت فيك وجعفرا، ثم يقول: "أفلا ترى إلى حرف الجر الموصل للفعل كيف قدر تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين؟"[4].

وظاهر كلام ابن جني أن حرف الجر يصلح أن يكون علة لحكمين وذلك لصفتين فيهما.

---

(١) الخصائص: ١٦٥.

(٢) يقصد بالشيئين: الهمزة في (أقمت)، والتضعيف في (قومت).

(٣) انظر: الخصائص ١/٣٤٣.

(٤) الخصائص: ١/٣٤٣.

إحداهما: كونه معديا وموصلا للفعل إلى الاسم، وهذه علة الحكم عليه بأنه جزء من الفعل.

والثانية: كونه مع الاسم في موضع نصب، وهذه علة الحكم عليه بأنه جزء من الاسم.

وهذه الفكرة فيها من وجهة نظر الفلاسفة ما لا يخفى.

وننتهي من القول في العلة إلى أن مؤلفات النحاة في القرن الرابع تعطي فكرة أكيدة بأن العلة قد ألقت بعصا التفرقة بين النحاة ودفعتهم إلى الجدل واستخدام الوسائل للمدافعة، كما دفعتهم للتعمق والنظر حتى تجاوزوا الأمر الواقع إلى الأمر المفروض الذي لم تنطق به العرب ولم يخطر لهم في بال، وهذا بطبيعة الحال قد أدى بهم إلى اختراع العلة أولا ثم اختراع القاعدة بعد ذلك لما يعرض لا لما يسمع، وهذا قد أثقل النحو بما ليس فيه ولا منه كأن يقال:

كيف تصوغ كذا على مثال كذا؟ مما لم ينطق به العرب ولا يتوقع نطقهم به.

وقد برزت هذه الظاهرة في معظم مؤلفات القرن، وبخاصة في مؤلفات أبي على الفارسي وتلميذاه ابن جني. وإنما أطلنا في الحديث عما جاء في مؤلفات ابن جني، لأنه خير من يمثلهم في هذه الظاهرة.

أما الاستدلال بالعلة فقول الزجاجي في الإيضاح:

"المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها"[1].

ومما يؤكد شدة الاعتماد على الاستدلال بالعلة التي هي من أعمال الذهن في المحسوس غالبًا، تلك الأسئلة المتناثرة التي يوزعها الزجاجي في الإيضاح،

---

(١) الإيضاح: ٧٨.

وبخاصة عند حديثه عن العلل الجدلية الحوارية في شبه الحروف للأفعال والتي يختمها بقوله: "فأي علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصل وأي قياس أطرد لك في ذلك؟"(١).

فهو لا يفرق -كما نلاحظ- بين حجية العلة وحجية القياس؛ لأنهما في ظني من أعمال الذهن وهما في ذات الوقت متساويان في القوة.

أما ابن جني فقد فرق بين العلة والسبب في إثبات الحكم فالعلة موجبة للحكم والسبب مجوز لثبوته، يدل على ذلك قوله: "أعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل ... وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب"(٢).

ثم يحدد الخاصية التي تتميز بها هذه العلة المجوزة في قبولها للتعدد فيقول: "فكل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد فوقوعه عليه لجواز ما جاز منه لا علة لوجوبه"(٣).

وهذا الفرق بين العلة الموجبة والمجوزة هو بعينه ما يتحدث عنه المناطقة في تفرقتهم بين السببية العقلية التي تعنى العلاقة الضرورية بين العلة والمعلول والسببية التجريبية التي تقتصر على مجرد الاطراد أو التتابع الزمني بين حادثتين(٤).

وقد مثل ابن جني هذه القضية بمثل قولهم: "مررت بزيد".

قال: "فمن وجه يعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له كما أن همزة النقل في "أفعلت" أو تكرير "العين" في "فعّلت" يأتيان لنقل الفعل وتعديته نحو: قام وأقمته وقومته، فلما كان حرف الجر الموصل للفعل معاقبا لأحد شيئين(٥) كل واحد منهما مصوغ في نفس المثال، جرى مجراهما في

---

(١) الإيضاح: ٦٥.

(٢) الخصائص: ١/ ١٦٥.

(٣) نفسه: ١/ ١٦٥.

(٤) انظر: الأسس المنطقية، لمحمد باقر الصدر: ٢٥٧.

(٥) يقصد بالشيئين الهمزة في: أقمت والتضعيف في قوّمت.

كونه جزءا من الفعل أو كالجزء منه، فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل ... وأما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب، وهذا يقضي له بكونه جزءا مما بعده أو كالجزء منه"[1]، واستدل ابن جني على وجه كون حرف الجر جزءًا من الاسم المجرور بأنه يجوز العطف على مجموعهما بالنصب كما في نحو: "مررت بزيد وعمرا، ورغبت فيك وجعفراً أفلا ترى إلى حرف الجر الموصل للفعل كيف قدر تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين"[2].

ومن الجدير بالذكر أننا إذ نمثل على هذا الاستدلال بما جاء في كتابي الخصائص والإيضاح دونما إشارة إلى هذه الظاهرة في بقية المؤلفات لا نقصد عدم توفرها فيها وإنما لأننا في مجال التحليل والتمثيل ولسنا في مجال الاستقصاء والتفصيل لأن في ذلك من الإطالة ما لن يؤدي إلى زيادة في الكسب.

السبر والتقسيم:

لقد درجنا على تعريف المصطلح قبل الشروع في شرحه وبيانه، لذا فإن السبر معناه: النظر في غور الأشياء يقال: سبرت الجرح أسبره إذا نظرت ما غوره، أما التقسيم فهو: التجزئة والتفرقة.

والسبر والتقسيم معا في اصطلاح النحاة هو: ذكر الوجوه المحتملة للعلية ثم اختيار ما يصلح منها لأن يكون علة ونفي ما عداه.

وقد استخدمه النحاة على نسق ما يفعله الفقهاء، ومثل ابن جني لذلك بوزن "مروان" فإنه لا يخلو من أن يكون: فعلان أو مفعالا أو فعوالا، فيفسد كونه مفعالا أو فعوالا، أنهما مثالان لم يجيئا فيثبت لذلك وزنه "فعلان"[3].

فابن جني بهذه الطريقة يشير إلى جملة من الأسس العلمية في منهج النحاة العرب كوضع الفروض العقلية المرتبطة بالواقع اللغوي المناسبة لما تقرره قواعد

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٤٢.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٤٣.

(٣) الخصائص: ٣/ ٩٦، ٧٠.

اللغة وخصائصها يدل على ذلك قول ابن جني: "إنهما مثالان لم يجيئا"، قوله: "إنما هي أمثلة ليست موجودة أصلا ولا قريبة من الموجودة"، وكذلك اعتبار تلك الفروض محاولة مؤقتة تخضع للتمحيص ثم يستبعد منها ما يتنافى مع الواقع ويثبت منها ما يناسبه[1].

ولقد ساق ابن جني أمثلة عديدة للسبر والتقسيم، يقول: "وكذلك لو مثلت نحو (عِصِيّ) لقلت في قسمته: لا يخلو أن يكون (فُعُولا) كدلي أو (فعيلا) كشعير وبعير، أو (فليعا) كقسي، وأصلها: فعول: قووس، فغيرت إلى: قسوّ: (فلوع) ثم إلى: قسي: فليع، أو فعلا كطمر، وليس لك أن تقول في (عِصِيّ) إذا قسمتها: أو فعليا؛ لأن هذا مثال لا موجود ولا قريب من الموجود إلا أن تقول: إنها مقاربة يطِمر"[2]، فهذا اللجوء إلى الاستقراء ورفض الفروض الذهنية التي لا ترتكز على حقائق واقعية ثم الإبقاء على وضع واحد هو الصالح أو الأقرب إلى الصلاح، طريقة عقلية تؤكد أن تساقط الكثرة دليل على صحة القلة وتأييدها أو تقريبها من التأييد.

وقد سلك النحاة المتأخرون طريقة السبر والتقسيم التي ظهرت في القرن الرابع كدليل من الأدلة العقلية المؤيدة للحكم.

"فأما الاستدلال بالتقسيم فيمكن القول بأن النحاة قد اتخذوا هذه الطريقة أساسا لتصحيح أقيستهم وضبط عللهم بما يقربها إلى الصواب.

فهو دليل استنباطي يستعان به على معرفة ما يتعلق به الحكم وذلك باستخراجه من بين مجموعة أشياء يجوز أن يتعلق الحكم بكل منها كما ذكرنا.

ونخلص إلى القول بأن طريقة الاستدلال بالسبر والتقسيم تتلخص في ذكر كل ما يحتمل أن يتعلق به الحكم ثم اختبارها واحدا واحدا من خلال المستندات التي هي أدلة النحو وأصوله إلى أن يتم التقرير بإثبات الحكم لواحد منهما أو إبطالها جميعا وإثباته لها جميعا حسبما قرره ابن جني حيث انتهى في الاستدلال

---

(١) الخصائص: ٢/ ٧٠.

(٢) الخصائص: ٣/ ٧١، وكلمة "طمرّ": وصف للفرس الجواد.

بهذا الدليل في عدد من القضايا إلى ثلاثة احتمالات، هي:

١- أن تبطل جميع الأقسام إلا قسما واحدا يكون هو الذي يتعلق به الحكم.

٢- أن تبطل جميع الأقسام فيبطل القول الذي خضع للسبر والتقسيم.

٣- أن تقر جميع الأقسام لوجود النظير أو الدليل أو الإجماع[(١)].

الاطـــراد:

والاطراد هو كثرة الاستعمال، فإذا كثر استعمال الظاهرة اعتبرت قياسا واجب الاتباع، كاطراد رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه؛ حيث صار قياس الفاعل الرفع وقياس المفعول النصب وقياس المضاف إليه الجر، وبناء على ذلك فإن من يتكلم بالفاعل مرفوعا وبالمفعول به منصوبا وبالاسم الذي يلي المضاف مجرورًا يكون متكلما باللغة العربية الفصيحة التي نزل بها القرآن، ومن خالف ذلك فسوف نستدل على تخطئته بمخالفة الاطراد.

ومن أمثلة الاستدلال بالاطراد قول ابن السراج في اختصاص الحرف العامل فيما يعمل فيه، حيث قال:

"رأيناهم إنما أعملوا من الحروف في الأسماء ما لا يدخل على الأفعال، وأعملوا منها في الأفعال ما لا يدخل على الأسماء، فأما ما يدخل على الأسماء والأفعال منها فألغوه من العمل"[(٢)].

ويقول: "واستنادا على هذا القياس لا يجوز أن يقال: ضربت زيدا قائما إذا كان السامع لا يعلم من القائم، الفاعل أم المفعول"[(٣)].

أمـن اللبس:

ومعناه: الأمن من عدم التشابه بين القواعد والأحكام، وقد برر ابن السراج مجيء الماضي مع الشرط في حين أن الشرط لا يصح إلا مع الاستقبال

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٦٧، ٦٨.

(٢) الأصول لابن السراج: ١/ ١١٣.

(٣) الأصول: ٢/ ٢٥٥.

بعدم حصول اللبس[١]، ومنه قول ابن جني: "حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد، لأنها لمعنى واحد غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مُثُلها ليكون ذلك دليلا على المراد فيها ... فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض، وذلك مع حرف الشرط، نحو: إن قمت جلست"[٢].

وكذلك قول الزجاجي في الإيضاح: "إن قال قائل: فهلا جعل رفع الاثنين بالواو ورفع الجميع بالواو وخفض الاثنين بالياء ونصب الاثنين بالألف ونصب الجميع بالألف، وكان قد جاء كل شيء من هذا على بابه وقياسه؟

الجواب أن يقال: لو جعل كذلك لالتبس الاثنان المرفوعان بالجمع المرفوع، وقد ذكرنا أن دلالة نون الاثنين والجمع تسقط لسقوطها في حال الإضافة، وأن الاستدلال بانفتاح ما قبل حرف التثنية، وانضمام ما قبل حرف الجمع يسقط في جميع المقصورة ... ومع ذلك فإنه كان يلتبس تثنية المنصوب أيضا بجمعه في قولك: رأيت الزيدان في التثنية ورأيت الزيدان في الجمع؛ لأنه لا سبيل إلى قلب الألف ونون الاثنين والجمع غير ثابتة كما ذكرت لك فكان يقع في ذلك الفساد.

انعدام الدليل:

ومعناه: أن انعدام الدليل على الشيء دليل على نفيه.

وقد وُجِّهَت إلى هذا الدليل انتقادات كثيرة، من أهمها تزييف أدلة الخصم وأن مدعاه باطل لجواز أن يكون هناك دليل لا نعلمه.

ونحن إذا أسلمنا أن الشيء الذي يدعيه الخصم لا دليل عليه، فإن ذلك لا يوجب انتفاء المدلول بدليل أن الله عز وجل لو لم يخلق الخلق الذي يدل على وجوده فإن ذلك لم يدل على عدم وجوده البتة[٣].

أما فيما يخص الاستدلال بعد الدليل في النحو العربي في قرننا فقول ابن

---

(١) انظر: الأصول: ٢/ ١٢٧.

(٢) الخصائص: ٣/ ٣٣١.

(٣) انظر: الباقلاني وآراؤه الكلامية ٣٠٠.

النحاس الذي جاء فيه: "النقل على النفي فيه شيء؛ لأن حاصله أنني لم أسمع هذا؛ وهذا لا يدل على أنه لم يكن"[1].

وحاصل كلام ابن النحاس أنه لا يوجب الاستدلال بعدم الدليل؛ لأن قول النافي مضاده عدم السماع، وعدم السماع لا يوجب عدم وجود الدليل إذ قد يكون غيره قد سمع أو رأى.

إلا أن النحاة فيما بعد القرن الرابع قد توسعوا في هذا وعقدوا له فصولا وأبوابًا، فهذا ابن الأنباري في "لمع الأدلة" عقد لذلك فصلا بعنوان "الاستدلال بعدم الدليل من الشيء على نفيه" ومثل له بالاستدلال على نفي أن أقسام الكلم أربعة أو نفي أن أنواع الإعراب خمسة بعدم الدليل على ذلك[2]. ويظهر لنا من كلام ابن الأنباري تأييده لهذه الطريقة من طرق الاستدلال على خلاف سابقيه.

وعلى هذا نكون قد أوجزنا طرق الاستدلال العقلي عند النحويين في القرن الرابع الهجري على نحو ما يدور حولهم من الاستدلالات العقلية في سائر العلوم.

كما أننا في هذا الفصل قد اقتصرنا على الاستدلالات العقلية في القرن الرابع الهجري دون سواه حتى نلتزم بحدود منهج الرسالة.



(١) عن الاقتراح للسيوطي: ٨٤.

(٢) انظر: لمع الأدلة ١٤٢.

الفصل الثاني

المؤثرات في مؤلفات القرن الرابع الهجري

الفصل الثاني
المؤثرات في مؤلفات القرن الرابع الهجري

أولاً: مؤثرات موضوعية

طبيعة المادة النحوية:

نستغرب كثرة الاعتراضات والنقد الذي وجهه كثير من الباحثين إلى النحو العربي باعتباره قد تأثر بالمنطق والفلسفة، وظهرت فيه جهود المتكلمين والفقهاء علمًا بأن طبيعة النحو العربي تقتضي اعتماده على التفكير المنطقي بمعناه الطبيعي الذي يعتمد على قوانين العقل الأساسية، فليس النحو بشيء والمنطق والفلسفة شيء آخر، بل إنهما جزء من التراث النحوي. كما أن جهود المتكلمين والفقهاء قد ساعدت على الكشف عن حقيقة المادة النحوية وساعدت على تهذيبها وتعميق البحث فيها، فعلم الكلام هو من أهم العلوم الإسلامية وأكثرها تأثيرًا في غيره من العلوم ونجاحه في النحو العربي، وذلك لأن موضوعه العقائد الدينية التي هي أساس الأحكام الشرعية، ومن هذا المنطلق كثر استخدام العلماء لمصطلحات المتكلمين ومسائلهم على نحو ما نرى في مصطلحات النفي والإثبات والعين والذات والعلة والمعلول، وغير ذلك مما صار عرفًا لدى الأصوليين والفقهاء والبلاغيين والنحاة وغيرهم.

لذلك فإنه يجب أن نقرر أن طبيعة المادة النحوية ليست بمعزل عن العقيدة الإسلامية والأثر الكلامي لأداء المعاني المركبة، وعمل النحويين في ذلك إنما هو الاجتهاد في استنباط هذه القوانين ومحاولة تفسيرها[1].

بالإضافة إلى أن النحو منهج تعليمي في أكثره فهو يرتبط بحاجات المتعلمين وخلفياتهم الثقافية، بل إنه يحاول تفسير الحقائق النحوية في ضوء خلفية المتعلم

---

(١) القياس في النحو، للدكتورة منى إلياس :ص١٢٠.

على سبيل التقريب والتيسير، وقد يكون في تلك الطريقة نوع من الاستطراد إلى ما لا ينتمي إلى النحو أثناء شروحهم واستطرادهم ومحاولتهم تحديد القاعدة وتفسيرها.

كما أن النظر العقلي والتعليل والقياس شركة بين جميع الناس فهي من قبيل الفلسفة الطبيعية الفطرية التي توجد عند كل عالم مدقق، ومن ذلك قول سيبويه في الحديث عن حكم إثبات التاء في الفعل مع الفاعل المؤنث: "وهذا - أي حذف التاء- في الواحد من الحيوان قليل وهو في الموات كثير، فرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم"[1].

فهذه التفرقة بين الحيوان والموات -وهو الجماد- وكذلك بين الآدميين وغيرهم لا شك أنها مبنية على نظرة فلسفية وعقدية، وهناك آثار عقدية وفلسفية كثيرة في النحو العربي، وهي من طبيعة التفكير النحوي وليست متأثرة بعلم خارج عنه.

كما أنها ليست بمعزل عن الفلسفة والمنطق مهما جزء من التراث النحوي، وإذا كان الأمر كما ذكرنا فإن النحو في حقيقته قد اتصف بصفات أدت بهم إلى ذلك، ومنها أن العقيدة الإسلامية قد ظهر أثرها في نشأة النحو العربي حين أقبل العلماء على تلمس القواعد التي يصونون بها الكلام العربي من الخطأ واللحن، خشية أن يتطرق هذا اللحن إلى القرآن الكريم، ولكي يستعينوا بهذه القواعد على فهم القرآن والسنة وإفهامهما لغير العرب من الأعاجم والموالي الداخلين في الإسلام ممن ليست لهم سليقة في اللغة.

ونحن حين نقلب كتاب سيبويه نجده مراعيًا لجانب العقيدة الإسلامية متحرزًا من الخطأ فيها، يقول في باب: "ما ينتصب على التعظيم والمدح".

وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيمًا للَّه -عز وجل- يكون تعظيمًا لغيره من المخلوقين، لو قلت: الحمد لزيد تريد العظمة لم يجز..."[2].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٨.

(٢) الكتاب: ٢/ ٦٩.

ومنها أن النحو يعتمد على منهج تفسيري، وهو بهذا يحتاج إلى مجموعة من الركائز الثقافية والأصول العقلية، ومن بين تلك الركائز علم الكلام الذي يهيئ التعبير العلمي عن القوانين التي يتبعها كل قوم في صوغ ألفاظهم وفي تركيب عباراتهم، إذ إن كثيرًا من النحاة كانوا منا المشتغلين بعلم الكلام أو ملاحقين للمشتغلين به، فالخليل ابن أحمد فيما يرويه حمزة بن الحسن الأصفهاني: "ممن خاض في الكلام والجدل"(١).

وكان صديقًا لابن المقفع الذي قيل: "إنه ترجم منطق أرسطو من الفارسية إلى العربية"(٢).

وقيل عن الفراء: إنه كان متكلمًا يميل إلى الاعتزال، وكان يتفلسف في تصانيفه ويستعمل ألفاظ الفلاسفة(٣).

كما كان من بين النحاة المعتزلة محمد بن المستنير بن أحمد المعروف بقطرب (٢٠٦هـ)(٤)، وسعيد بن مسعدة الأخفش (٢١٥هـ)(٥)، وكان منهم السيرافي والرماني وأبو علي الفارسي وابن جني وغيرهم من نحاة القرن الرابع.

وفوق هذا كله فإن كثيرًا من النحاة كانوا من العجم أو الموالي أصحاب الثقافات الأجنبية، وقد ساعد هؤلاء على تحويل النحو إلى صناعة عقلية قائمة على الاستنباط والتعليل والقياس، فسيبويه فارسي الأصل، والزجاجي من نهاوند، والسيرافي فارسي الأصل، وأبو علي الفارسي نشأ في بلاد فارس، وابن جني رومي الأصل، وغيرهم كثيرون.

فتلك الأسباب السمات التي ارتبطت بالنحو وارتبط بها قد تركت ظلاً واضح المعالم تمثل في تقليب المسائل على وجوهها المختلفة، وفي التعليل لكل

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصفهاني، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية برقم ٨٩٦، ص١٢٣.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٤٠.

(٣) معجم الأدباء: ٧/ ١٠.

(٤) بغية الوعاة: ١/ ٢٤٣.

(٥) نفسه: ١/ ٥٦١.

وجه منها وفي التقسيم العقلي للمسائل النحوية وفي التماس الأصول، ويلقانا من ذلك ابن السراج الذي قيل عنه: إنه عزف فترة عن دراسة النحو ومال إلى صناعة الموسيقى والمنطق.

وبعد ...

فقد أوضحنا طبيعة المادة النحوية وما ارتبط بها من العقيدة الإسلامية وما التحم بها من المنطق والفلسفة وما اتصل بها وساير تطورها من علم الكلام.

كما أوضحنا حال النحاة وما ارتبط بهم من ثقافات ومعتقدات كان لها عظيم الأثر في ميولهم واتجاهاتهم، وكيفية تناولهم للمادة النحوية، وتدقيقهم لقضاياها، وسوف نأتي إلى تفصيل ذلك كله فيما يلي من الموضوعات.

علم أصول الفقه:

لقد كان لأصول الفقه أثرها البالغ في نشأة أصول النحو -والمراد بأصول الفقه- كما يقول الآمدي: "أدلة الفقه ووجهات دلالتها على الأحكام الشرعية، وكيفية حال المستدل بها من جهة الجملة، لا من جهة التفصيل"[1].

أو هي: "العلم بالقضايا الكلية التي يتوصل بها إلى الفقه على وجه التحقيق"[2].

أما موضوع هذا العلم فهو الأدلة الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وغيرها مما يعرض عليها من مسائل تتعلق بطرق ثبوتها وأوجه دلالتها على الأحكام.

أما المقصود "بأصول النحو" فكما يقول السيوطي: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل[3].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي: ١/٨، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٣هـ.

(٢) شرح التوضيح لمت التنقيح لعبيد الله بن مسعود البخاري: ١/٢٠، ط. مصطفى الحلبي.

(٣) الاقتراح: ٢٧.

ويقصدون بتلك الأدلة: السماع والقياس والإجماع، واستصحاب الحال[1].

فالناظر في كتب أصول الفقه وأصول النحو، يجد التشابه الشديد في المصطلحات، فالفقهاء يقسمون الحكم الشرعي إلى واجب ومحظور ومندوب ومكروه ومباح[2].

والنحاة يقسمون الحكم النحوي إلى واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى ...[3].

وإذا ثبت تقدم أصول الفقه في النشأة والتدوين حيث تبينت مسائله منذ وضع محمد بن الحسن الشيباني كتبه: "المبسوط، السير، الزيادات، الجامع الكبير، الآثار"، ووضع الشافعي "الرسالة" ثبت بما لا يدع للشك مجالاً أن أصول النحو محمولة على أصول الفقه، لأن البدايات الأولى للفقه ترجع إلى عهد الرسول- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم - وأصحابه -رضوان اللَّه عليهم- فقد كان التشريع الإسلامي في ذلك العهد يعتمد على الكتاب والسنة والقياس فيما لم ينزل فيه وحي، فقد روي عنه عليه السلام: أنه لما سألته الجارية الخثعمية، وقالت يا رسول اللَّه: إن أبي أدركته فريضة الحج شيخًا زمنًا لا يستطيع أن يحج، إن حججت عنه أينفعه ذلك؟ فقال لها: أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه ذلك؟ قالت: نعم، قال: فدين اللَّه أحق بالقضاء[4].

قال الآمدي: ووجه الاحتجاج به أنه ألحق دين اللَّه بدين الآدمي في وجوب القضاء ونفعه وهو عين القياس[5].

وفي عصر الصحابة ظل العمل بأصول التشريع الثلاثة -الكتاب والسنة والقياس وأضيف إليها الأصل الرابع وهو الإجماع، الذي بدأ في أول الأمر في صورة مبهمة هي أقرب إلى المشاورة وعدم الانفراد بالرأي[6].

---

(١) لمع الأدلة للأنباري: ٨٠ تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني، ط. الجامعة السورية ١٩٠٧م.

(٢) الاقتراح: ٢٧-٢٨.

(٣) نفسه: ٣٩.

(٤) الاقتراح: ٣٩.

(٥) الأحكام للآمدي: ٤/ ٤٣.

(٦) الأحكام للآمدي: ١/ ٢٨٠ وما بعدها.

ومع تقدم الزمن ومجيء عهد التابعين وظهور المذاهب الأربعة تستقر قواعد علم أصول الفقه.

ومع تقدم الزمن نحو القرن الرابع الهجري وما تلاه تكثر المؤلفات على أيدي رجال الفقه، من أمثال: الكرخي وأبي بكر الرازي في القرن الرابع، ويدخلها الجدل والخلاف وتصاغ أصول الفقه صياغة منطقية.

أما عن نشأة أصول النحو وتطوره فإن جذوره الأولى ترجع إلى أحد رجاله؛ وهو عبد الله بن إسحق الحضرمي الذي قيل عنه إنه كان شديد التجريد للقياس، وأنه أشد تجريدًا للقياس من أبي عمرو بن العلاء[1].

وأنه أول من بعج النحوَ ومد القياس وشرح العلل، وكان مائلا إلى القياس في النحو وروي الزبيدي عن ابن سلام قال: فقلت أنا ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحق شيئا؟ قال: نعم، قلت له: هل يقول أحد الصويق؟ يعني "السويق" قال: نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[2].

ونمضي مع مسيرة النحاة - ونمر بالخليل بن أحمد الذي نقل عنه الزجاجي أنه سئل عن العلل التي يعتل بها النحاة فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما صح عندي أنه علة لما عللته منه ...[3].

فإذا وصلنا إلى إمام النحاة سيبويه وجدنا القياس يتشعب والتعليل يزداد كثرة، فكثيرًا ما نجد سيبويه يحمل حالة على حالة ونظيرًا على نظير، يقول: وليس شيء يضطرون -أي العرب- إليه إلا وهو يحاولون به وجها[4].

---

(١) الدراسات اللغوية والنحوية، د. فاضل السمرائي: ٧٠، ط. دار النذير للطباعة والنشر ١٣٨٩هـ.

(٢) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي: ٣١. وانظر: ظاهرة القياس في دراسة اللغة العربية، طاهر سليمان حمودة، ص١٩٠.

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٦٥.

(٤) الكتاب: ١/ ٣٢.

ومع نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع يطالعنا أبو بكر بن السراج بكتابه (الأصول في النحو) وهو بهذا يكون أول من استخدم هذا المصطلح فيما وصل إلينا، ولكن الكتاب -على عظم قدره- لا يعدو أن يكون كتاب نحو لا يقترب من المعنى الاصطلاحي لكلمة أصول فقد جمع مسائل سيبويه ورتبها، ولذلك يقول ابن جني: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين في أوله"[1].

يشير بذلك إلى ما ذكره ابن السراج في أول كتابه من الكلام عن اعتلالات النحويين وتقسيمها إلى ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب"[2].

والذي يبدو لي أن المراد من الأصول في أصول ابن السراج هو الأسس التي يقوم عليها الشيء، فأصول النحو عنده: الأسس التي يبنى عليها النحو، ويقصد بها الأبواب الرئيسية وقوانينها العامة.

أما المعنى الاصطلاحي القائم على التنظير والتقنين فلم يتعرض له إلا فيما ندر.

ثم يطالعنا أبو القاسم الزجاجي بكتابه (الإيضاح في علل النحو) ليكون أول كتاب مستقل في هذا الموضوع، كما أشار هو إلى ذلك في مقدمته حيث قال: "هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره والكشف عن المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول؛ لأن الكتب المؤلفة في الأصول كثيرة جدًا ... ولم أر كتابًا إلى هذه الغاية مفردًا في علل النحو مستوعبًا في جميعها"[3].

---

(١) الخصائص: ١/ ٢.

(٢) الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج: ١/ ٣٥، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٧هـ.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٣٨.

وقبيل نهاية القرن الرابع يطالعنا أبو الفتح عثمان بن جني بكتابه الخصائص، وهو أول كتاب -فيما أعلم- أثبت الصلة القوية بين أصول النحو وأصول الفقه، فقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه قائلا: "وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[١].

ثم يشير مرة أخرى إلى أن النحاة إنما يستمدون عللهم من علل الفقهاء فيقول: "وكذلك كتب محمد بن الحسن - رحمه اللَّه - إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق"[٢].

ويقول في موضع ثالث: "اعلم أن علل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها، وليس كذلك حديث علل الفقه"[٣].

ويقول أيضًا: "ولسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية"[٤].

هذه الأقوال التي سردها ابن جني في تضاعيف كتابه "الخصائص" جعلت بعض الباحثين يتسرعون في الحكم على ابن جني بالحيرة والاضطراب في هذه المسألة، من هؤلاء الدكتور محمد حسن عواد، في مقدمة تحقيق "الكوكب الدري" حيث يقول: وهذا الذي ذكره أبو الفتح في المواضع كلها -إذا نظرنا إليه مجتمعًا- نشتم منه ريح التردد والتشكك في الجزم برأي قاطع في تفسير ظاهرة التعليل النحوي"[٥].

---

(١) الخصائص: ١/ ٢.

(٢) الخصائص: ١/ ١٦٤.

(٣) الخصائص: ١/ ٤٩.

(٤) الخصائص: ١/ ٥٤.

(٥) الكوكب الدري: ٦٨.

ومنهم الدكتور محمد عيد، في كتابه "أصول النحو العربي" فبعد أن أشار إلى هذه الأقوال بإجمال أعقبها بقوله: "لكن الزمخشري في (المفصل) يعكس القضية فيرى أن أصول الفقه في عمومه متأثرة بأصول العربية، ويؤلف الإمام الإسنوي كتابًا كاملاً بعنوان (الكوكب الدري فيما يتفرع من الفروع الفقهية على الأصول النحوية) يستمد تلك الفروع من خصائص العربية وعللها، فهل يوجد لهذا التضارب في الرأي حل؟" [1].

والحق أنه ليس هناك تردد ولا تشكك كما يذكر الدكتور عواد، كما أنه لا يوجد تضارب كما يذكر الدكتور عيد، فابن جني أراد أن يشبه علل النحاة فوجد قسمًا منها يشبه علل الفقهاء، وهذا ما صرح به في قوله: غير أنا نقول: إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لابد منه لأن النفي لا تطبق في معناه غيره، والآخر يمكن تحمله، إلا أنه على تجشم واستكراه له" [2].

ويمثل للنوع الأول بنحو ضارب إذا صغرته قلت: (ضويرب) وقلبت الألف واوًا وجوبًا بضم ما قبلها، ويمثل للثاني بنحو: (عصفور) إذا صغرته أو كسرته قلت: عصيفير وعصافير، بقلب الواو ياء، ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة؟ وذلك بأن تقول: عُصَيِفْور وعصَافِور [3].

وفي باب "تخصيص" العلل يعود فيؤكد هذه المسألة فيقول: وذلك أنها - يعني العلل النحوية- وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا... ألا تراك لو تكلفت تصحيح "فاء" ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت "مِوَزان ومِوَعاد" وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض على محل واحد ممتنع لا مستكره، فقد ثبت بذلك تأخر علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفقهين" [4].

---

(١) أصول النحو العربي: ١٣٤، د. محمد عيد، ط. عالم الكتاب بالقاهرة سنة ١٩٨٢م.
(٢) الخصائص: ١/ ٨٩.
(٣) الخصائص: ١/ ٨٩.
(٤) الخصاص: ١/ ١٤٥، ١٤٦.

فابن جني يقصد بحديثه عن علل النحويين أنها من حيث القوة والضعف تشبه -أحيانًا علل المتكلمين في قوتها، وأحيانًا أخرى تشبه علل الفقهاء في أنها أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وهذا ما أشار إليه في باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوّزة، حيث جعل النوع الثاني من نوع العلل سببًا يجوز ولا يوجب ومثل له بالأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، فهي علة جواز لا علة وجوب[١].

أما ما ذكره الدكتور محمد عيد من وجود تضارب في آراء الأقدمين في هذه المسألة -أعني تأثر أصول النحو بأصول الفقه- فلعل قراءة متأنية لعبارة الزمخشري تقدم فهمًا آخر للمسألة إذ يقول الزمخشري في المفصل:

ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين[٢].

فهو يشير بذلك إلى أثر النحو في مختلف العلوم الشرعية وبخاصة علماء أصول الفقه، وليس العكس.

وأما ما أشار إليه من تأليف الإمام الإسنوي لكتاب 'الكوكب الدري' فإن الهدف من هذا الكتاب هو بيان أثر القواعد النحوية في استنباط الأحكام الفقهية فهو يريد بكلمة أصول معناها اللغوي، أي القواعد، وليس المعنى الاصطلاحي لها.

ونخلص إلى القول بأن النحاة القرن الرابع قد تأثروا بأصول الفقه وبغيره من سائر العلوم، وحاولوا أن يجدوا لمذهبهم نظيرًا عند أحد أئمة المذاهب الفقهية، كما فعل ابن جني حين برر مذهب النحاة في الأخذ باللفظين المتضادين على المعنى الواحد الواردين عن العالم الواحد، برر ذلك أن طريق الشافعي كان

---

(١) الخصائص: ١/ ١٦٥.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش: ١/ ٨.

عليه[1]، وكما فعل حين برر كثرة الخلافات بين النحاة بنظيرها عند الفقهاء[2]، إلا أن تأثر النحو بالفقه لم يتعد طريقة التأليف وتسمية بعض الأصول، أما الأحكام النحوية فإنها غير الأحكام الفقهية، إذ لا يعقل أن تؤخذ أحكام النحو وأسسه من الفقه ثم يأتي الفقهاء بعد ذلك لأخذ هذه الأحكام من النحو لتعينهم على فهم الأحكام الشرعية، وهذا سر فشل المحاولة التي قام بها الدكتور مصطفى جمال الدين، حينما اعتقد أن أصول النحو هي عمل تقليدي صرف لأصول علم آخر؛ يعني (أصول الفقه) دون أن يتنبه إلى أن طبيعة النحو في مصادره وأحكامه غير طبيعة أصول الفقه في أحكامه، وهذا ما جعله يصل إلى القول: ولم يوفق هؤلاء النحاة في علمية التقليد[3].

والحق أن تأثير الفقه في النحو لم يتجاوز أمرين هما:

١- طريقة التأليف.

٢- التشابه الشكلي في الأصول والألفاظ بين العلمين.

كما هو ظاهر من خلال العرض السابق.

علم أصول الكلام:

إذا أردنا معرفة الأثر الكلامي في النحو فإنه ينبغي علينا أن نحدد المقصود بعلم الكلام، وذلك لأنه قد يطلق على العقيدة، وقد يطلق على المنطق، وقد يطلق على الفلسفة، فهذه الفروع تشكل العناصر الأساسية التي يتكون منها علم الكلام.

وأما علم الكلام بمعناه المذهبي فقد ظهر أثره في البداية على هيئة ملاحظات وآراء لبعض النحويين الذين التقوا بالمتكلمين، كما يبدو ذلك من خلال مناظرة أبي عمرو بن العلاء مع عمرو بن عبيد إذا مر أبو عمر بن العلاء بعمرو بن

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٠٥.

(٢) نفسه: ٣/ ٣١٢.

(٣) مجلة كلية الفقه: ٤١.

عبيد وهو يتكلم في الوعد والوعيد ويثبته، فقال له أبو عمرو: ويلك يا عمرو، إنك ألكن منهما، ألم تسمع إلى قول القائل:

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

إنما أراد أن اللّه -تبارك اسمه- قد وعد وأوعد، وهو قادر على أن يعفو عمن أوعده، وقادر أن ينجز لمن وعده[1]. ففي هذه المناظرة نجد أبا عمرو يتبنى وجهة نظر أهل السنة الذي يعتقدون أن اللّه -عز وجل- يتوب على العصاة من المسلمين ويدخلهم الجنة بمشيئته، وأما أبو عمرو بن عبيد فإنه يتبنى وجهة نظر المعتزلة القائلة بوجوب إثابة المطيع ومعاقبة العاصي بناء على أصلهم في الوعد والوعيد.

وقد كان بعض النحاة الأوائل من المشتغلين بعلم الكلام كالخليل بن أحمد ممن خاض في الكلام والجدل[2]، وقد ورث سيبويه الفلسفة الكلامية من أستاذه الخليل بن أحمد، فكثرت في 'الكتاب' التعليلات والأقيسة، وقد أشار ابن جني إلى توسع الأخفش في القياس، فقال: أجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيد يوم الجمعة أخاك، ثم قال: هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال[3].

ثم لقينا القرن الرابع بمؤلفاته النحوية التي ظهر فيها الأثر الكلامي، وتسلط فيها العقل على النقل، وظهر فيها قياس الشبه والسبر والتقسيم والاستدلال بانعدام الدليل، وبخاصة في مؤلفات الرماني والزجاج، والسبب في ذلك -على ما يبدو- أن العلوم الكلامية والنزعة العقلية كانت إبان هذه الفترة تعيش أوج ازدهارها، وكان الفارسي وابن جني من المعتزلة الذين يحكمون العقل في النقل، ويقدمون القياس على السماع وما تضعيفهم لبعض القراءات التي ضعفوها أو ردوها إلا لتطبيق منهجهم الفكري العام؛ إذ يعتنق المعتزلة فكرة أن القرآن مخلوق ومن ثم يجري عليه ما يجري على سائر المخلوقات من الصفات، ومن

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ٣٩.

(٢) انظر: الخليل بن أحمد للدكتور/ مهدي المخزومي، ص٤٩-٥٩. وانظر: نشأة علم الكلام، يحيى هاشم حسن، ص٧٧.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٩٨.

ذلك ترجيح قراءة غير متواترة على قراءة متواترة خدمة للمذهب الكلامي، ومن ذلك اختيار المعتزلة لقراءة أبي السمال: ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[1] برفع كل، وهي قراءة شاذة[2]، لموافقتها لعقيدتهم في إثبات خالق غير اللّه، فالمعنى على هذه القراءة: إنا كل شيء مخلوق لنا بقدر، وهو يفهم وجود مخلوق لغير اللّه ليس بقدر، وموضع "خلقناه" على هذه القراءة نعت "لشيء" وخبر "إن" شبه الجملة "بقدر".[3]

وقد ذهب ابن جني في المحتسب إلى أن الرفع أقوى من النصب، وهو ما يتفق مع مذهبه الاعتزالي، يقول: "... الرفع هنا -يعني في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[4]- أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب[5] والجماعة، وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبر عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هند زيد ضربها، ثم تدخل إن فتنصب الاسم فبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ و خبر"[6].

وهكذا يتضح أن المذهب الكلامي في أكثر مؤلفات القرن الرابع الهجري هو الأساس الذين تعرض عليه نصوص القراءات عند أصحاب الفرق الكلامية، فما وافق منها المذهب كان هو المختار وما خالفه كان هو المردود.

ومن الواضح أن أصحاب المذاهب الكلامية كانوا أكثر حرية في تعاملهم مع النصوص الدينية، فسمحوا لأنفسهم بالنقد والتخطئة والتدخل فيها، وكذلك في تعاملهم مع بقية الشواهد الشعرية والنثرية فقد عرضوها على

---

(١) القمر: ٤٩.

(٢) مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ١٤٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٤٠.

(٤) القمر: ٤٩.

(٥) المحتسب: ٢/ ٣٠٠، والكتاب: ١/ ٧٤.

(٦) المحتسب: ٢/ ٣٠٠، وانظر: كذلك الخصائص: ١/ ١٠٣.

أقيستهم وقواعدهم، فما وافق منها القياس قبلوه وما خالفه ردوه، وكانوا في ذلك محكومين بقاعدة إن العقل أصل النقل.

وقياس الشبه عند المتكلمين هو إعطاء الشيء حكم نظيره، وقد استدل به نحاة القرن الربع بمعناه المعروف عند المتكلمين، ومن أمثلته حملهم النصب على الجر في التثنية والجمع[1]، ومنه إجراؤهم (ما) مجرى (ليس) لمشابهتها إياها في النفي، قال ابن السراج: "فمن ذلك (ما) وهي تجري مجرى ليس ... لأنها نفي كما أنها نفي ..."[2].

ومن أمثلة السبر والتقسيم في مؤلفات القرن الرابع على نسق ما يفعله المتكلمون ما مر معنا في "مروان" إذ إنه كما قال ابن جني لا يخلو من أن يكون فعلان أو مفعالاً أو فعوالا، فيفسد كونه مفعالاً أو فعوالا أنهما مثالان لم يجيئا، فيثبت لذلك وزنه فعلان[3].

ويبقى أن نقول إن من آثار علم الكلام في مؤلفات القرن الرابع تأثر النحو فيها بنظرية العلة، حيث انقسم النحاة حول هذه النظرية إلى قسمين: (المعتزلة والأشاعرة).

فأما النحاة المعتزلة فيرون أن العلة وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل، فهي تؤثر بذاتها ويعبرون عنها تارة بالمؤثر، وتارة بالموجب، وعلى هذا الأساس اعترفوا بصحة قانون العلة سواء من الناحية العقلية أو من الناحية الشرعية[4].

ومن هنا يمكننا أن نفهم هذا التفسير الذي ذهب إليه ابن جني -وهو من المعتزلة- لقضية العامل والمعمول وهي ذات صلة بقضية العلة والمعلول عندما

(١) الخصائص: ١/ ١١٢.
(٢) الأصول لابن السراج: ١/ ٩٢.
(٣) الخصائص: ٣/ ٦٩.
(٤) الخصائص: ٣/ ٦٩.

قال: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[1].

فابن جني يربط بين علل النحاة وعلل المتكلمين مدفوعًا بمعتقده الاعتزالي في هذا الشأن.

أما النحاة الأشاعرة فلم يعتلوا العلة باعتبارها مؤثرة بذاتها، ولكنهم يعرفونها بأنها الموجبة للحكم بجعل جاعل، وهذا يتسق مع مذهبهم الكلامي في اعتبار القدرة الإلهية علة كل شيء، أما من حيث تقديم الأدلة أو تأخيرها فإننا وجدنا أن جميع النحاة يتفقون من حيث النظر دون التطبيق على تقدمة السماع على القياس والاستصحاب، وهو بذلك يتشابه إلى حد كبير مع السماع عند المتكلمين من حيث تقديمه على سائر الأدلة ومن حيث كونه محور البحث والدراسة، ولقد تأثر هذا السماع ببعض القضايا والاتجاهات الكلامية التي حددت مكانته ووجهت مساره، فكانت مؤلفات النحاة في القرن الرابع حيال السماع على منهجين: المنهج النقلي المتمثل في مؤلفات أبي جعفر النحاس وابن خالويه، والمذهب العقلي المتمثل في مؤلفات الفارسي وابن جني والرماني والزجاج وغيرهم من ذوي الثقافات الكلامية مما يؤكد أن نحاة هذا القرن لم يكونوا ذوي منهج فكري واحد، وقد كانت الغلبة للاتجاه العقلي الذي ساعد عليه عدة ظروف سياسية واجتماعية وعقلية والعصر الذي كان عصر اعتزال.

وبعد ...

فهذه أهم الآثار الكلامية في مؤلفات النحاة في قرننا، فمما لا شك فيه أن الكلام عن السبر والتقسيم ودوران العلة مع معلولها وقياس النظير على نظيره هو كلام عقلي جدلي ألصق بمباحث أرباب الكلام والنظر والاستدلال منه بكلام النحاة، لكن النحاة لجئوا إلى استخدامه على أنه من أسس منهج البحث العلمي التي يعم استخدامها في سائر العلوم.

---

(١) الخصائص: ١/ ١١٠.

المنطق الأرسطي:

يجدر بنا قبل أن نتحدث عن التأثير المنطقي في مؤلفات القرن الرابع أن نعرف ما هو المنطق؟

فالمنطق -كما يعرفه أصحابه- هو علم القوانين التي يسير عليها الفكر في وصوله إلى التصورات والتصديقات الصحيحة[1].

ويقرر أهل المنطق أنه قسمان:

١- منطق طبيعي: هو مجموعة القوانين البديهية التي يمتلكها عقل الإنسان في أي عصر وفي أي مكان.

٢- ومنطق صوري: وهو القواعد النظرية التي تنبني على قوانين المنطق الطبيعي، وهو لا يعني بتطابق العقل مع الواقع على نحو ما نرى في المنطق الطبيعي، وإنما يعني بتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محددة[2]. وبما عرفناه من تعريف المنطق فليس بمستغرب أن يتأثر النحو بالمنطق وأن يبالغ بعض النحاة في تطويع دراستهم النحوية له، فإذا وجدنا النحاة قد تأثروا في مؤلفاتهم بالمنطق فليس لنا أن نؤاخذهم؛ لأن الشأن بين العلوم والمعارف والأفكار هو التأثير والتأثر ولا سيما إذا كان بين هذه العلوم ألوان من المناسبات ومحاور من الالتقاء كما هو الحال بين النحو والمنطق، فالصلة بينهم وثيقة وهي تكمن في أن النحو العربي نوع من التفكير المنطقي الذي يقوم على مجموعة من القوانين العقلية الثابتة، وهو بذلك يتفق مع المنطق الذي يبحث في قوانين العقل العامة. وقد ظهر أثر التأثير المنطقي في حدود النحاة واستدلالاتهم على نحو ما يلي:

- أثر المنطق في الحدود النحوية:

وهنا يمكن القول إن أرسطو هو واضع نظرية الحد وشروطها لأن الحد عنده هو قمة العلم أو غاية علم التصورات[3].

---

(١) المنطق الصوري والرياضي، للدكتور عبد الرحمن بدوي، ص٦. وانظر: معيار العلم في المنطق للغزالي: ص١٢١.

(٢) انظر: السابق: ص٨.

(٣) مناهج البحث: ٦٠، والمنطق الصوري، د. النشار: ص١٩٨.

يقول أرسطو: "التحديد هو القول الدال على ماهية الأمر"(١). فالتعريف إذن هو طلب ماهية الشيء المراد تحديده ولا يأتي تعريف الشيء إلا بعد التحقق من وجوده، يقول: "وإذا علمنا أنه موجود نطلب ما هو .."(٢).

وهو يبين كيف يتم التوصل إلى ماهية المحدود فيقول: "فإنه يجب على من يجعل الشيء في جنسه ويضيف إليه الفصول وذلك أنه أولى بالدلالة على جوهر المحدود من كل ما في الحد"(٣).

فإيراد الجنس والفصل هو الطريق -عند أرسطو- إلى جوهر المحدود وماهيته.

ويبدو أثر مقولة الجنس والنوع عند ابن السراج من نحاة القرن الرابع في باب "الاستثناء" حيث يقول: "إن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كل جنسه داخل فيه ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل في السائر ... نحو جاء في القوم إلا زيد"(٤)، وكذلك في باب التمييز يقول: "فالتمييز إنما هو فيما يحتمل أن يكون أنواعًا"(٥).

بل يقسم ابن السراج الاسم المفرد المتمكن في الإعراب على أربعة أضرب: أحدها (الجنس)، ويعرفه بقوله: "الجنس: الاسم الدال على كل ما له ذلك الاسم، ويتساوى الجميع في المعنى نحو: الرجل والإنسان والمرأة والجمل ... وجميع ما أردت به العموم مما يتفق في المعنى بأي لفظ كان فهو جنس، فإذا قلنا ما هذا؟ فقيل لك إنسان فإنما يراد به الجنس، فإذا قال: الإنسان؛ فالألف واللام لعهد الجنس إنك تشير بالألف واللام إلى ما في النفس من معرفة الجنس؛ لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس .."(٦).

---

(١) منطق أرسطو: ٣/ ٦٨٠.

(٢) نفسه: ٣/ ٦٨٠.

(٣) نفسه: ٢/ ٦٢٤.

(٤) أصول النحو: ١/ ٣٥٤.

(٥)أصول النحو: ١/ ٣٧٥.

(٦) أصول النحو: ٢/ ١١٤ وما بعدها.

فهذه التعريفات التي يوردها ابن السراج تقدم لنا دليلاً واضحًا على تأثره بالمنطق.

ويقول الزجاج في كتابه: "الإيضاح في علل النحو" بعد أن يسوق جملة من تعريفات الفلسفة: "إنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو، لأن هذه المسألة يجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بدًا من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون"[1].

ولعل هذه العبارة كافية للدلالة على منهج الزجاجي من حيث الأخذ بمقولات المناطقة حين يكون الأمر أمر اضطرار، وعلى الرغم من محاولات الزجاجي في التفرقة بين "أوضاع النحو" و"أوضاع المنطق" إلا أن الأمر كان أكبر من محاولاته، يقول الزجاجي: "فإن كنتم قلتم ذلك عنه (يعني سيبويه) من غير برهان ولا حجة فأنتم في عمياء وشبهة فما دعاكم إلى قبول ذلك منه، وقد علمتهم أن النحو علم قياس ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهن وحجج"[2].

ويقول الزجاجي في قضية الحد المنطقي حول اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف: "إن الحد هو قول وجيز يدل على طبيعة الشيء الموضوع له"[3].

ويقول: "إن الحد لا يجوز أن يخالف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده ولكن ربما اختلف إلى تضاد على حسب اختلاف ما يوجد منه ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود، كما يوحد الحد تارة من الأجناس والفصول وتارة من المواد والصور؛ لأن المادة تشاكل الجنس، والصورة تشاكل الفصل .."[4].

فالزجاجي يسوق هذا الكلام من أجل أن يعلل اختلاف النحويين في حدودهم.

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٤٧.

(٢)الإيضاح في علل النحو: ٤١.

(٣)الإيضاح في علل النحو: ٤٦.

(٤)الإيضاح في علل النحو: ٤٦.

وليس هذا أبلغ في التأثير المنطقي من قول الزجاجي في نظرية "الكليات" التي تقوم عليها نظرية الحد المنطقي:

"وأنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل"[1].

ويلاحظ هنا تأثر الزجاجي بأرسطو في أن الشيء هو أعم العام، ثم يأتي بعد ذلك التسلسل الأرسطي المعروف، وهو ما يشرحه غورغوريوس بقوله:

"إن الجوهر هو أيضًا جنس وتحته الجسم وتحت الجسم الجسم المتنفس... الحي ... الحي الناطق ... الإنسان .. ولكن الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس"[2]، وإذا نظرنا إلى التعريفات الأخرى عند الزجاجي فإننا نجدها أيضًا تتصل اتصالاً وثيقًا بمصادر منطقية وفلسفية كتعريفه للنكرة حيث يقول: "فأما النكرة فيه: كل اسم شائع في جنسه لا يخص به واحد دون آخر"[3].

فمن الواضح أن هذا التعريف يتصل بفكرة الأجناس والأنواع في الحد المنطقي.

ويفرق السيرافي بين دلالة الفعل ودلالة الاسم ودلالة الحرف فيقول: "وإنما تجيء الحروف مؤثرة في غيرها بالنفي والإثبات والجمع والتفريق وغير ذلك من المعاني والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها قائمة صحيحة، والدليل على ذلك أنه إذا قيل: ما الإنسان؟ كان الجواب على ذلك أن يقال: الذي يكون حيًا ناطقًا كاتبًا، وإذا قيل ما الفرس؟ قيل الذي يكون حيًا وله قوائم وصهيل، وغير ذلك من الأوصاف التي تخص المسمى، وإذا قيل ما معنى قام؟ قيل وقوع قيام في زمان ماض، فعقل معناه في نفسه قبل أن يتجاوزه إلى غيره، وليس كذلك الحروف، لأنه إذا قيل: ما معنى (من)؟ كان الجواب أنه يبعض بها الجزء من الكل، فالجزء غير (من) وكذلك (الكل)، ولم يعقل معناها إلا بغيرها"[4].

---

(١) الجمل للزجاجي: ١٩٢.

(٢) منطق أرسطو: ٣/ ١٠٢٩.

(٣) الجمل: ٢٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٧٢.

ومن الواضح أن النص السابق يشير إلى الإلمام واع بفكرة الحد المنطقي، كما يشير النص إلى أن التعريف يستهدف التوصل إلى ماهية المعرف أو المعنى المعقول منه.

أما الفارسي في كتبه فقد درج على مبدأ التعريف بالقسمة، ومنه قوله في الأسماء المنصوبة: "الأسماء المنصوبة على ضربين، أحدهما: ما يجيء بعد تمام الكلام والآخر ما يجيء منتصبًا عن تمام الاسم، فما يجيء بعد تمام الكلام على ضربين: مفعول ومشبه بالمفعول، والمفعول على ضروب..."[1].

أما الرماني فقد تأثر أيضًا بالحد المنطقي في تناوله للموضوعات النحوية يقول الرماني في باب: "اسم الجنس المحمول على الفعل المحذوف": "ولو قلت: كلمته يده في يدي، لم يجز على الأصل الذي ذكرناه؛ لأنه لم يقع موضع مصدر يقتضيه الفعل المذكور، لأن (يده في يدي) ليس من صفة الكلام حتى يختلف حكمه كاختلاف حكم المشافهة والمراسلة والمكاتبة خلاف جنس المشافهة وكذلك المراسلة، فهي علي أنواع مختلفة كمخالفة الإنسان للطائر وإن عمها معنى حيوان"[2].

فهذا النص يستعين بمقولات الجنس والنوع والعموم والخصوص كما وضحها أرسطو، وكما عرضها الرماني أيضًا في كتابه الحدود[3].

أثر المنطق في العلة النحوية:

يقسم أرسطو العلل أربعة أنواع، فيقول: "وكانت العلل أربعا: إحداها: ما معنى الوجود للشيء في نفسه، والأخرى: عندما يكون أي الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء؟ والثالثة: العلة التي يقال فيها ما الأول الذي حرك؟ والرابعة:

---

(١) انظر: الإيضاح ١٦٧.

(٢) شرح الرماني: ٣٦.

(٣) انظر: الحدود: ٤٠.

هي التي يقال فيها نحو ماذا؟[١] ولقد اصطلح العلماء على تسمية هذه العلل الأربع على النحو التالي: العلة المادية، العلة الصورية، العلة الفاعلة، العلة الغائبة. فالعلة الصورية هي التي يجاب بها عن الشيء؟ والصورية عن كيف؟ والفاعلة عن من فعل الشيء؟ والغائبة عن لم؟[٢].

يقول الدكتور علي أبو المكارم: "ثم ما لبث المنهج الأرسطي عند شراحه اليونان، ثم عند نظرائهم في العالم الإسلامي، أن جعل العلة الغائبة أهم أنواع العلل الأرسطية وأكثرها شيوعًا وأجدرها بالبحث عنها"[٣].

ومن العناصر الأساسية في نظرية العلة الأرسطية ما يعرف بشرط "الدوران في العلة"[٤]، ومعنى هذا أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين العلة والمعلول، فمتى وجدت العلة وجد المعلول، والعكس صحيح، يقول أرسطو: "فالعلة...،...، والشيء الذي العلة عليه ... موجود متى كانت موجودة"[٥].

ومن هذه العناصر كذلك سبق العلة للمعلول "إذا كانت العلة أقدم مما هي علته"[٦]، وتعدد العلل والمعلول واحد: "فقد يمكن إذا أن تكون علل كثيرة هي علل شيء واحد بعينه"[٧]، ولقد أثر هذا العنصر الأخير في تعليلات نحاة القرن الرابع الهجري، ففي الصفحة الأولى من كتاب الأصول نرى هذه المحاولة في قول ابن السراج: "واعتلال النحويين على ضربين: ضرب منها هو (المؤدي إلى كلام العرب) كقولنا كل فاعل مرفوع.. وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول منصوبًا، ولم إذا تحركت الياء والواو

---

(١) منطق أرسطو: ٢/ ٤٣٠، وانظر: المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د. علي سامي النشار: ص٥١ وما بعدها.

(٢) انظر: الفلسفة اليونانية، الأستاذ يوسف كرم:ص٤٣٨.

(٣) تقويم الفكر النحوي: ١١٩.

(٤) مناهج البحث: ١٢٠.

(٥) منطق أرسطو: ٢/ ٤٣٥، وانظر: ٤٥٧.

(٦) منطق أرسطو: ٢/ ٤٥٦.

(٧) منطق أرسطو: ٢/ ٤٦١.

وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبت ألفًا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها".

ومع وضوح إشارة ابن السراج إلى "العلة الغائية" فإنه يربط ذلك بقضية اللغة الحكيمة، أي اللغة المنطقية التي وضع فيها كل شيء لغرض وعلة.

ويقسم الزجاجي علل النحو إلى ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[1]، ونكتفي بمثال واحد للعلل الجدلية من أجل توضيح منهج الزجاجي في التعليل وهو "علة امتناع الأفعال من الخفض"!

يبدأ الزجاجي بتعليل سيبويه "وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه، معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال" ثم يعلق الزجاجي: "هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض، وكل علة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض فإنما هي شرح هذه العلة وإيضاحها أو مولدة عنها"[2].

ثم يقول: "وإنما قال: وليس في الأفعال المضارعة جر فقصدها دون سائر الأفعال؛ لأن كل فعل سوى المضارع عنده مبني غير معرب، وإنما كان في ذكر الجر، والجر إعراب، ولما كان إعرابًا وكان الأفعال سوى المضارعة مبنية غير مستحقة .. سقط السؤال عنها .. وبقي السؤال عن الفعل المضارع الذي هو معرب .."[3].

فهذه الطريقة الاستدلالية التي أخذت صفة القياس المنطقي، وهي أن كل فعل غير المضارع مبني غير معرب، والجر إعراب إذن سقط السؤال عن دخول الجر في غير الفعل المضارع.

ويمكن القول: إن الزجاجي في كل مسائل الإيضاح قد سلك ذات المسلك، ويبدو أن منهجه هذا قد راق لنحاة القرن الرابع فأفادوا منه إفادة واضحة، فهذه

---

(١) الإيضاح: ٦٤ وما بعدها.

(٢) نفسه: ٤٣.

(٣) نفسه: ٤٣.

الطريقة بعينها عند الفارسي، وكذلك عند السيرافي وبخاصة في تعليلاته الجدلية فهو يفعل الشيء نفسه في تعليل بناء "قبل وبعد" على الضم، فيطرح هذه الأسئلة الجدلية: ولم لم يبن على السكون؟ ولم وجب بناؤها على الضمة من بينة الحركات دون غيرها؟ (يورث ثلاث علل) وما وجه كونهما منكورين في حال ومعروفين في حال إذا كانا مفردين؟ ولم لم يبنيا على منكورين؟[1] ومن التعليلات التي يبدو فيها أثر الاستعانة بالمفاهيم المنطقية وبخاصة مفهوم (الجنس) يقول السيرافي لوقوع (كم) موقع (رب) وهما نقيضان يقول السيرافي:

"فإن قال قائل: ولم جعلتم (كم) محل (رب) واقعة موقعها وقد زعمتم أنهما نقيضان؟ فالجواب في ذلك أن كل جنس فيه قيل وكثير، ولا يخلو جنس من ذلك، فالجنس يشمل القليل والكثير ويحيط بهما ويقعان تحته، فليس يخرج أحدهما كثرته من جنس الآخر؛ لأنهما معًا يقعان تحت كل جنس، ولأن الكثير مركب من القليل، والقليل بعض الكثير"[2]. فالسيرافي يحلل هذه الفكرة على ضوء معرفته المنطقية.

ونجد عند الفارسي صورًا للعلة كما وضعها الزجاجي، يقول: "ألا ترى أن الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئًا من وجهين فقد تجري عليه أيضًا أشياء من أحكامه"[3]، ويمكن القول: إن كتاب "الإيضاح العضدي" للفارسي يقتصر على هذا النوع من العلل القياسية؛ لأن الكتاب بطبيعته تعليمي يقوم على العلل القياسية.

وإذا كان الزجاجي قد توصل إلى أن العلة ثلاثة أنواع، فإن الرماني قد توصل إلى أنها ستة هي العلل القياسية، والعلل الحكمية التي تدعو إليها الحكمة، وهي العلة الغائية عند أرسطو، والعلة الضرورية، والعلة الوضعية، والعلة الصحيحة، والعلة الفاسدة، ومن أمثلة تعليلاته للأحكام النحوية تعليله

---

(١) شرح السيرافي: ١/ ١٩-٢٠.

(٢) شرح السيرافي: ١/ ٦٦.

(٣) الحجة في علل القراءات السبع: ٩٩.

لوجوب اتباع الصفة للموصوف، أما الرماني فيقول: "وإنما وجب في الصفة أن تتبع لأنها بمنزلة المكمل لبيان الأول مع أن الثاني بها هو الأول ... وقلنا: هي مكملة لبيان الأول ليفرق بينها وبين الضمير الذي هو الأول إلا أنه منفصل منه ليس معه بمنزلة اسم واحد"[1].

وتكثر الأمثلة التعليلية في شرح الرماني، فهو يستعين بالفكر المنطقي في صياغة النحوي العربي، ولكن يكفي أن نؤكد على حقيقة واحدة هي سيطرة العلل الجدلية على معظم أبواب الشرح وطريقة صياغة الأفكار المميزة عن غيره، فهناك أولاً الباب النحوي، ثم الغرض من هذا الباب، ثم مسائل هذا الباب، وأخيرًا الجواب عن هذه المسائل.

ولعل الرماني قد أخذ بفكرة الشروح التي أقيمت على منطق أرسطو؛ لأن فكرة "الغرض" أصلاً قد أخذت عن شراح أرسطو لأن شراحه إنما يهدفون إلى فهم "أغراض أرسطو"، والرماني يحتذي بهم في فهم "أغراض سيبويه"[2].

وإذا انتقلنا إلى عنصر الجواب في شرح الرماني فإننا نستخلص صورة واضحة لاختلاط الفكر المنطقي بالفكر النحوي عند الرماني، فأول ما نلاحظ أن الجواب يبدأ كما يبدأ السؤال من الحكم العامل، ويطلق عليه الرماني "أصل الباب" ثم ينتقل بعد ذلك إلى تفريعات الحكم وكأنه يطبق قوله: "ينبغي تقليل الأصول وتكثير الفروع".

يقول الرماني في باب الاستثناء" : "الذي يجوز في الاستثناء من الحروف ما فيه معنى إخراج بعض من كل، لأن الاستثناء على هذا المعنى ولا يجوز أن يكون في الأصل إلا بالحرف؛ لأنه لتعدية الفعل كما أن حروف الجر للتعدية، وكما أن حروف العطف للتعدية .. وأصل حروف الاستثناء (إلا) لأنه حرف وضع لمعنى الاستثناء، فأما ما كان غيره فيه معنى (إلا) فجائز أن يستثنى به، وما

---

(١) شرح الرماني: ٢/ ١٧٩.

(٢) انظر: الشروح التي أقيمت على كتاب "الطبيعة" فهي تبدأ عادة بعبارة: (غرضه في هذا..).

ليس فيه معنى (إلا) فلا يجوز أن يستثنى به، وكل ما يستثنى به سوى (إلا) فهو تفريع عليها[١].

إذن فالرماني يبدأ بتعريف الاستثناء وهذا بداية الانطلاق من عموميات الباب: "الاستثناء هو إخراج بعض من كل"، ثم يأتي الحكم العام: لا يجوز أن يكون الاستثناء إلا بحرف، وحكم عام آخر: وأصل حروف الاستثناء (إلا)، ثم حكم عام: كل ما يستثنى به سوى (إلا) فهو تفريع عليها.

تلك هي مقدمات الجدل النحوي في هذا الباب، وينبغي الاعتراف بها في نظر الرماني؛ لأن كل مقدمة قد اقترنت بعلتها، ثم يأتي دور التفريع لهذه الأحكام: ومن أين صار في (غير) و(سوى) معنى (إلا)؟ وما الوجه الذي يجتمعان فيه؟ وما الوجه الذي يفترقان فيه؟ ومن أين صار في (لا يكون) و(ليس) و(خلا) معنى (إلا)؟ ومن أين صار في (حاشا) معنى (إلا)؟ وهلا كان أصلاً في الاستثناء إذ هو حرف فيه معنى الاستثناء؟..."[٢].

فهذا الترتيب الصارم في منهجية التأليف عند الرماني، وهذا الجدل النحوي الذي يعتمد على أساس الحوار الذاتي يرتسم العناصر المنطقية ويؤكد قول الفارابي ويطبقه، وهو: "واستعمال السؤال ليس إنما يكون عند مخاطبة الإنسان لآخر، لكن عندما يروي الإنسان فيما بينه وبين نفسه أيضًا، فإنه يسأل نفسه وهو نفسه يجيب..."[٣].

أثر المنطق في القياس النحوي:

جعل أرسطو القياس هو الوسيلة الوحيدة التي توصل إلى اليقين[٤]، كما أنه جعله يتقدم صور الاستدلال الأخرى مما يبدو واضحًا في قوله: "والقياس أقدم وأبين بالطبع"[٥].

وهو يعبر عن القياس بقوله: "فأما القياس فهو قول إذا وضعت فيه أشياء

(١) شرح الرماني: ٣/ ١٧.
(٢) انظر: الشرح ٣/ ٢١.
(٣) انظر: كتاب الحروف ١٧٤.
(٤) منطق أرسطو: ٢/ ٤٨٧.
(٥) منطق أرسطو: ١/ ٢٩٦.

أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها"[١].

ونلاحظ هنا أن هذا التعريف يقرر مبدأ الضرورة العقلية بوصفها جوهر القياس الأرسطي وأساس اليقين فيه، ومؤدى هذا المبدأ أن النتيجة تلزم اضطرارًا عن مقدماتها لا عن أمر خارجي آخر، أي بصرف النظر عن صدق المقدمات أو كذبها في الواقع الخارجي إذ إنه كما يقول: "قد تنتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة"[٢].

ومن بدهيات القياس المنطقي أنه: لا شيء من سائر الأشياء - البتة - يقبل الضدين معًا[٣]، وهذه البدهية هي التي يقوم عليها قانون عدم التناقض، وقد تأثر السيرافي بهذه المقولة في تحليله لإفادة "لام التوكيد" قصر الفعل المصارع على الحال دون الاستقبال، وهو يرتضي -في ذلك- الرأي الذي يذهب إلى أن اللام لا تقصر الفعل المضارع على الحال؛ لأنه "لو كانت اللام تقصر الفعل على الحال لم يجز أن يقول "ليحكم بينهم يوم القيامة"، كما أن السين وسوف لما قصرتا الأفعال المضارعة على الاستقبال لم يجز أن يقول القائل: إن زيدًا لسوف يقوم الآن؛ لأنه يجمع بين معنيين متضادين"[٤].

وتوضيح ذلك أن السيرافي يدفع اشتمال الآية على معنيين متضادين في حالة القول بأن اللام تقصر الفعل المضارع على الحال، على حين أن الدلالة المستقبلية واضحة في سياق الآية.

ومن استعانة الفارسي بالقياس المنطقي قوله في إعراب "سواء" في الآية الكريمة" ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ حيث قال: "وذلك أنه لا يخلو في قولك: (سواء عليهم) من أن يرتفع بأنه مبتدأ أو خبر مبتدأ، فإن رفعه بأنه خبر

---

(١) منطق أرسطو: ١/١٠٨.

(٢) منطق أرسطو: ١/٢٣١.

(٣) منطق أرسطو: ٢/٣٠.

(٤) شرح السيرافي: ١/٤٤.

لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام مخبر عنه، فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبرًا لأن الخبر إنما يكون عن مخبر عنه، فإذا فسد ذلك ثبت أنه مبتدأ .."[1].

وصورة **هذا القياس** كما نلاحظ هي: إما أن يكون "سواء" مبتدأ أو خبر مبتدأ، ولكن ليس بخبر؛ لأنه ليس في الكلام مخبر عنه إذن فقد ثبت أنه مبتدأ.

ومن عبارات الحصر المنطقي في مؤلفات القرن الرابع وبخاصة عند الفارسي عبارة "فإن قيل .. قلت .." وهي طريقة جدلية معروفة وظاهرة في مؤلفات الزجاجي والسيرافي والفارسي، وتمثل بقول الفارسي:

"فإن قلت: فإذا كان (الشهر) في قوله: (فمن شهد منكم الشهر) ظرفًا ولم يكن مفعولاً به، فكيف جاء ضميره متصلاً في قوله: (فليصمه) وهلا دلّ ذلك على أنه مفعول به؟ قيل: لا يدل ذلك على ما ذكرته لأن الاتباع إنما وقع فيه بعد أن استعمل ظرفًا، وذلك سائغ"[2].

ومن تأثر الرماني بالتفرقة التي اصطنعها الفارابي بين السؤال بـ"كيف" الذي لا يأتي إلا بعد معرفة الشيء نفسه، والسؤال بـ"أي" الذي يلتمس به معرفة الشيء في نفسه، قول الرماني في التفرقة بين النصب على الحال والنصب على المصدر، فالنصب على الحال من جواب "كيف" بعد المعرفة بالشيء في نفسه، وليس كذلك المصدر لأنه من جواب أي، يقول:

"والفرق بين النصب على الحال وبين النصب على المصدر أن النصب على الحال من جواب (كيف) بعد المعرفة بالشيء في نفسه، وليس كذلك المصدر؛ لأنه من جواب أي كذا هو ... فهذا إنما هو على تقدير ما يحتاج فيه إلى أن يعرف الشيء في نفسه بالبيان عنه"[3].

ولعل مما يؤكد ذلك أن الفارابي قد جعل السؤال بأي هو سؤال عن الجنس والنوع[4]، أي ومن ثم فإن الرماني يعقد مقارنة دقيقة بين مقولة الجنس المنطقية

---

(١) الحجة: ١/ ٢٠١.

(٢) الحجة: ٢٠/ ٢٩١.

(٣) شرح الرماني: ٢/ ١٤٧.

(٤) انظر: الحروف ١٨٣.

ومقولة المصدر النحوية فيقول: "والجنس لا يثني ولا يجمع لأنه تلحقه صفة التوحيد مع وقوعه على القليل والكثير .. والمصدر جنس الفعل وهو كجنس المعنى الذي ليس بمصدر في لحاق صفة التوحيد"[١].

ولقد ذهب الزجاجي إلى هذا الرأي من قبل فقال: "والمصدر موحد أبدًا لا يثني ولا يجمع؛ لأنه يقع على القليل والكثير من جنسه إلا أن تدخل عليه الهاء... أو تختلف أنواعه"[٢].

وهذا المبدأ الذي سعى إليه الرماني قد سعى إليه غيره من نحاة القرن الرابع في محاولة تحقيقه.

ومن الطرق المنطقية عند الرماني طريقة إبطال الموضوع عن طريق قياسه على نظيره مما يأخذ صورة قياسية واضحة، يقول: "ولم يصلح أن تعمل (لا) في (الفعل)؛ لأنها مشبهة بـ(إن) و(من) التي لعموم استغراق الجنس، وكل وحدة منها لا تعمل في الفعل؛ لأن (إن) بمنزلة الفعل"[٣].

وابن السراج -على حد علمي- هو الذي حملها على الفعل حين قال: "وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب"[٤].

وتأثر النحو بالمنطق الأرسطي في أحكامه ونظامه قد أدى إلى تأثره به في مصطلحاته، إلا أن تلك المصطلحات إنما تظهر في التفاصيل الفرعية داخل الباب الواحد وعبر الشرح والتوضيح كالدليل والبرهان والمحال ودلالة التضمين وأجناس المعاني الذي أطلقه ابن جني على الأسماء غير الأعيان[٥].

ولأنا سنخصص مساحة لاحقة للحديث عن المصطلحات في الفصل التالي لذا نكتفي بما سوف نعرضه.

---

(١) شرح الرماني: ٢/ ٢٢١.

(٢) انظر: الجمل ٤٥.

(٣) شرح الرماني: ١/ ١٢٣.

(٤) انظر: الأصول ١/ ٢٧٨.

(٥) انظر: الخصائص ٢/ ٢٠٦.

إلا أن الحق يستدعي -في نهاية هذا الفصل- أن نقول إن المنطق الأرسطي قد جعل النحو العربي أكثر ارتباطًا بالعقل الإنساني وأكثر تركيزًا على تحصيل المعنى، ومن ثم فقد تمثل التطوير في الطرق الصياغية لهذا النحو؛ لذلك فإننا لا نصدق إذا تعالينا وأنكرنا حقيقة هذا التطوير العظيم بجميع جوانبه، كما أننا لا نستطيع أن نقر الزجاجي على قوله في كتابه "الإيضاح في علل النحو" بعد أن ساق جملة من تعريفات الفلسفة ثم قال: وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو؛ لأن هذه المسألة يجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بدًا من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون"[1]؛ لأن الزجاجي نفسه -على الرغم من محاولاته في التفرقة بين النحو والمنطق- لم يستطيع أن يبنى لنفسه منهجًا بعيدًا عن المنطق، فهو وغيره من نحاة القرن الرابع مطالبون بالدليل والبرهان على ما قاله سيبويه، يقول الزجاجي نفسه:

"فإن كنتم قبلتم ذلك عنه من غير برهان ولا حجة فأنتم في عمياء وشبهة، فما دعاكم إلى قبول ذلك منه، وقد علمتم أن النحو علم قياسي ومسبر لأكثر العلوم، لا يقبل إلا ببراهين وحجج"[2].

ومؤلفات الزجاجي وغيره من نحاة قرننا تعكس هذه الحقيقة في مواضع كثيرة، لا نملك في مثل هذه العجالة أن نحصيها؛ لأننا مطالبون ببيانها في جزئية من البحث وجانب من جوانب التحليل، فنكتفي بما ذكرنا.

  

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ٤٧.
(٢) الإيضاح: ٤١.

ثانيًا: مؤثرات ذاتية

تنوع الثقافات الشخصية:

لم تكن ثقافة النحويين في القرن الرابع واحدة وإنما تختلف عمقًا ونضجًا وتنوعًا، فقد كان منهم من أتقن إلى جانب اللغة العربية علوم الفقه والقرآن، ومنهم من أتقن إلى جانبها المنطق وعلم الكلام، ومنهم من كانت ثقافته عربية خالصة.

بالإضافة إلى أنهم لم يكونوا مقيدين بمنهج واحد لكي يسلكوا طريقًا واحدة، كما هو الحال فيمن كان قبلهم من البصريين والكوفيين، مِمَّا أدى إلى أن يسلك النحوي الطريق الذي يرتضيه ويضع لنفسه المنهج الذي يراه، ومن هنا فقد تأثر النحاة بالثقافات المختلفة، وكانت لهم آراؤهم المتباينة تجاه القضايا النحوية التي عالجوها والمناهج التي سلكوها؛ لذلك فقد كان رؤوس النحاة في القرن الرابع وهم: أبو القاسم الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وأبو الحسن الرماني، وأبو الفتح ابن جني، يختلفون في المنهج والأسلوب تبعًا لاختلاف ثقافتهم الشخصية.

يقول الزجاجي في حد الاسم: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعًا في حيز الفاعل والمفعول به، هذا داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدًا خارجًا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقترن بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقترنة بزمان نحو: إن ولكن وما أشبه ذلك ..."(١).

---

(١) الإيضاح: ٤٨.

والذي يعنينا هنا هو أن الزجاجي انتقد مسلك بعض النحويين وعاب منهم هذا التحول إلى أوضاع المنطقيين، ودعا إلى التمييز بين الحدود النحوية، والحدود المنطقية لاختلافهما في الغرض والمغزى، وبذلك فهو يؤكد اختلاف النحويين في المنهج.

ويؤيد هذا قول الفارسي: "أخطئ في خمسين مسألة ممّا به الرواية ولا أخطئ في مسألة واحدة قياسية"، فالفارسي -هنا- إنما يعبر عن حقيقة منهجه ويلوح بالتخطئة لما سوى ذلك من مناهج معاصريه كأبي سعيد السيرافي مثلاً لأنه ممن يهتم برواية العرب كما مرّ معنا.

ومن ذلك تفرد الرماني بطريقة خاصة وأسلوب مميز لأنه كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق حتى قال عنه أبو علي الفارسي: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء"[1]، الأمر الذي يدل على أن الرماني كان مختلفًا في طريقته؛ لأنها قائمة على المنطق من ناحية ومختلطة به من ناحية أخرى.

ولعله من المناسب أن نورد ما أورده الدكتور مازن المبارك نقلاً عن ابن الأنباري وغيره حيال الاختلاف بين الرماني والسيرافي والفارسي في تناول البحث النحوي، حيث قال: "... إن بعض أهل الأدب قال: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئًا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئًا فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي .. وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي ..."[2].

فمن خلال ما تقدم من نماذج نستطيع أن نقول: إنه كان هناك اختلاف في المناهج والأساليب حول معاجلة البحث النحوي، وإن كلاً من الزجاجي

---

(١) الإيضاح: ١/٤٨.

(٢) الرماني النحوي في ضوء شرح لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك: ٤٢، وانظر: نزهة الألباء: ٣٧٩.

والسيرافي والفارسي والرماني كان له رأي وطريقة، فالزجاجي ينتقد من قال من النحو بحدود المنطقيين، والسيرافي يرى الإكثار من السماع والرواية والتعويل عليها في الحكم والفارسي يرى القياس هو المعتمد والرماني نحوي منطقي.

ونخلص إلى القول بأن اختلاف النحاة في ثقافاتهم الشخصية قد انعكس على مؤلفاتهم. فالزجاجي في مؤلفاته التي عرضناها في الباب الأول، بعيد عن المنطق والفلسفة فبقي النحو فيها صافيًا لم يتأثر بغيره من علوم عصره. وأما السيرافي فقد تأثر بالمتكلمين في الجدل والإقناع وبالفقهاء في بسط الموضوع واستقصائه، فكان يتميز بطول النفس ووضوح العبارة وكثرة الرواية.

وأما الفارسي فقد كانت العربية أغلب ثقافته وكان منهجه احترام القياس وبذلك جمع بين النضج والعمق من جهة وبين منطقية المنهج من جهة أخرى.

وأما ابن جني فقد كان أكثر من أستاذه الفارسي في ميدان الفلسفة، وأكثر منه تألقًا في التعبير.

وأما الرماني فثقافته في الاعتزال والكلام ثقافة واسعة بعيدة الأثر في فكر صاحبها، وقد كان الكلام عنده فلسفة صبغت النحو العربي بصبغته حتى أننا نستطيع القول إن الرماني في شرحه كان نحويًا يشرح الكتاب، وعالم لغة وبلاغة وفلسفة ومنطق.

الأمر الذي يوجب اليقين بأن النحو العربي قد ارتفع شأنه بين العلوم لأنه قد ظهر في ميدانه عدد من المفكرين الذي اتسعت ثقافتهم وتعددت جوانبها، وظهر أثر ذلك واضحًا في مؤلفاتهم التي اختلفت تبعًا لذلك في المنهج، والأسلوب، والبحث النحوي على خلاف ما كان عليه الحال قبلهم.

بالإضافة إلى ما برع فيه بعضهم من الشرح والإفراط في بعض الجزئيات والتحليل العميق لها كما هو الحال في شرح السيرافي، والرماني وابن جني في كتابه الخصائص، ونمثل لذلك بما جاء في شرح السيرافي أثناء تحليله عدم اقتران الاسم بالزمان يقول: 'وتوهم بعض الناس أن (مضرب الشوك) وما جرى مجراه قد دل على الضراب وعلى الزمان الذي يقع فيه، وأراد بذلك إفساد ما ذكرناه

من حد الفعل بدلالته على الحدث والزمان، وقد وهم فيما توهم لأن الذي أردناه من الدلالة على الزمان هو ما يدل عليه الفعل بلفظه من زمان مضى أو غيره ... ومضرب اسم الزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضرب، كما يقال: جاء وقته وذهب وقته ..."(١).

وما يشير إليه السيرافي هنا من اشتراط دلالة الفعل على الزمان قد أشار إليه الفارابي من قبل حين قال: "واشترط فيها -أي في الأفعال- أن تكون دلالتها على الزمان ببنيتها لتخرج عنها الألفاظ الدالة على إضافة الحركة ... والألفاظ الدالة من الأسماء على أزمنة فيها غير محصلة ... والألفاظ الدالة على الأزمنة محصلة أنفسها مثل: اليوم، وأمس، وغير، فإن كل واحد فيها يدل على زمان بعينه محصل، لا على معنى في ذلك الزمان..."(٢).

وإذا انتقلنا إلى الرماني وجدناه قد استطاع بثقافته الشخصية أن يصوغ المفاهيم النحوية صياغة مركزة دقيقة يمكن من خلالها أن توضح التصورات المنهجية العامة للنحو، ولنأخذ مفهوم "النحو" عند الرماني في التنبيه من خلال مدى التطور الذي لحق هذا المفهوم حيث مادة هذا العلم ووظيفته، يقول الرماني: "إن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب وطريقة القياس الصحيح"(٣).

ويقول الرماني: "... لِمَ أدخل -أي سيبويه- في هذا الباب تفسير الغريب وليس من صناعة النحو"، ثم أجاب على ذلك بقوله: "وإنما أدخل في هذا الباب تفسير الغريب للحاجة إليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الإعراب فجرى على طريق التبع للغرض، فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها لمثل هذه العلة على هذا الوجه"(٤).

---

(١) شرح السيرافي: ١/ ٢٥٩.

(٢) العبارة: ٩.

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢/ ١٣٩.

(٤) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٢٤٨.

ولعلنا نذكر قول الزجاجي السابق: "وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين"[1].

وقول ابن جني: "وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضع وضيق القول فيه عليهم ... والعجيب ذهابهم عن نص سيبويه فيه وفصله بين الكلام والقول ولكل قوم سنة وإمامها ..."[2].

لذلك فإن اقتباس الصناعات بعضها من بعض من كلام الرماني وبيان أغراض المناطقة ومغزاهم في كلام الزجاجي وتعسف المتكلمين وضيق القول عليهم في كلام ابن جني هو دليل يؤكد الحقيقة التي مفادها: اختلاف نحاة القرن الرابع في ثقافتهم التي انعكست على المادة النحوية التي تناولها بالبحث والدراسة في مؤلفاتهم فما تنوع الأحكام إلا تبع لتنوع الثقافات وبتأثير منها.

تفاوت المقدرة العقلية:

يختلف الناس في مداركهم العقلية وهذا يترتب عليه اختلافهم في نظرتهم للأشياء وتحليلها ثم الحكم عليها، وقد تأثر نحاة القرن الرابع في تدقيقهم القضايا النحوية بتفاوت مداركهم واستعداداتهم العقلية، ومن ثمّ وصلوا إلى نتائج مختلفة، ولعل من أبرز هذه الظاهرة ما توصل إليه الرماني من الحكم باستقلال علم النحو عن بقية فروع اللغة، حينما علل الحاجة إلى تفسير الغريب في النحو العربي؛ لأنه -كما ذكر- يؤدي إلى كشف الوجه الذي يقع عليه الإعراب، الأمر الذي أدى إلى أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها، وهذا الوعي العقلي هو الذي دفع الرماني في موضع آخر إلى القول: "إنما فسر معنى لبيك وسعديك في باب من أبواب النحو لينكشف وجه إعرابه إذا كان لا يظهر إلا بظهور معناه، ولولا ذلك لم يصلح تفسير الغريب في أبواب النحو؛ لأنه تخليط إدخال صناعة في صناعة غيرها"[3].

---

(١) الإيضاح: ٤٨.

(٢) الخصائص: ٢/ ١٨٩.

(٣) انظر: شرح الرماني: ٢/ ١٣٩، ١٤٣.

ومما لا شك فيه فإن هذا الوعي عند نحاتنا إنما هو ثمرة لما سبق أن أشرنا إليه من ثقافات وما كان يدور من جدل في عصرهم حول تصنيف العلوم وتمييز حدودها وعلاقاتها التي تربط بين بعضها البعض، فمن المعروف أن لهذا أثره وبخاصة في مؤلفات النحاة الذين تميزوا عن سواهم بقدرة التفكير والتأمل.

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾[1]، كل ما في القرآن (هل أتاك) في بمعنى (قد)"[2]، وذلك لأن الاستفهام في كلام اللَّه تعالى يأتي دائمًا لمعان بلاغية كالإنكار، والتعجب، والتوبيخ، والتقرير، والأمر، والعرض، وغير ذلك.

وابن السراج يستخدم التقسيمات العقلية ويعتمد على الأدوات المفيدة للحصول على نحو جامع مانع فيقول: "الأسماء تنقسم قسمين، إحداهما: معرب والآخر مبني، فالمعرب يقال له متمكن، وهو ينقسم أيضًا على حزبين، فقسم لا يشبه الفعل وقسم يشبه الفعل..."[3].

كما نرى وضع الفرض العقلية بما يتلاءم وما تقرره قواعد اللغة وخصائصها في قول ابن جني: "إنهما مثالان لم يجيئا ...".

وقوله: "إنما هي أمثلة ليست موجود أصلاً ولا قريبة من الموجودة"[4].

فتلك محاولة من ابن جني لتفسير الظاهرة التي تستخدم العقل في تمحيصها إلى أن يستبعد من الفروض ما يتنافى مع الواقع اللغوي ويبقى ما يوائمه.

ولعل مما يؤكد تدخل المقدرة العقلية في الخلاف النحوي لدى نحاتنا عدم التبعية لديهم لما كان سائدًا قبلهم لدى البصريين والكوفيين، حيث ظهرت أفكار جديدة في الدرس النحوي لدراسة الأصول والتدقيق في مسائل النحو وقضاياه، ويظهر هذا جليًا في مؤلفات ابن جني كالخصائص مثلاً، فهو قد أطلق

---

(١) سورة الغاشية: ١.

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه: ٦٤.

(٣) الأصول: ١/ ٥٠.

(٤) الخصائص: ٢/ ٢٧٩.

عقله واستطاع أن يستخلص القواعد العامة للنحو متجاوزًا الحدود التي رسمها القدماء، يقول متحرزًا من التبعية والتقليد:

"وكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره ..."[1].

ويقول: إن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حركة شرع[2].

ولكنه نبّه إلى أن الاجتهاد لا يكون لأي إنسان وإنما ينبغي لمن يطرقه أن يتفهم النحو ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكيره، وإذا توصل إلى شيء جديد فلا بد أن يقدمه للناس في تواضع غير منتقص الأقدمين[3].

تعدد الميول والاهتمامات الخاصة:

لا بد أن نذكر أن الهدف الأصلي للنحاة كان محددًا منذ البداية وهو البحث عن قواعد اللغة العربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم، وتحدث بها الرسول بلسان عربي مبين فقال عليه السلام: "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد".

فالمسئولية المنوطة بالنحاة هي استنباط القواعد التي يتحقق بها النص القرآني والنبوي، ومن ثمّ فهم العلوم الدينية عامة فهمًا صحيحًا لا تشوبه شائبة.

وعلى ضوء هذا يمكن القول إن النحاة في اشتراطهم البداوة دون الحضر، والقدم دون الحداثة، والسليقة دون الصنعة، كانوا مخلصين لأهدافهم ممثلين خير تمثيل لفكرهم وثقافتهم، إلا أن الخلاف أمر طبعي بينهم؛ لأنه يأتي تبعًا للمقاييس والمصادر التي يتخذها كل منهم ويعتبرها طريقًا موثوقًا لاستنباط

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٥.

(٢) الخصائص: ١/ ١٨٩.

(٣) انظر: الخصائص: ١/ ١٩٠.

قواعد اللغة العربية لهذا كان الاختلاف في بدايته بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون وضع القواعد العامة بناء على الأكثر، ويهدرون الأقل الذي لا يتفق والمقاييس التي وضعوها، ومن هذا المنطلق فقد خطأوا بعض العرب، وردوا بعض القراءات القرآنية، أما الكوفيون فقد احترموا كل ما ورد عن العرب وأجازوا للناس أن يستعملوه وإن كان لا ينطبق على القواعد العامة المستعملة.

ومن هنا قالوا: إن ابن أبي إسحاق وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلاً للقياس وكانا لا يهتمان بالشواذ، وكانا لا يتحرجان من تخطئة العرب، وكان عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب على عكسهما، فغلبت النزعة الأولى على من أتى من البصريين، وغلبت النزعة الثانية على من أتى من الكوفيين[١].

ولكل من هذين المذهبين ما يسوغه من الظروف العقلية فقد كانت البصرة ميدان التنافس الثقافي ومركز الفرق الدينية والكلامية التي جعلت من العقل والكلام مرتكزًا لها في محاجة الخصوم مما جعل غلبة العقل في الاستنتاج والحكم هو الطريق الأمثل لدى نحاة البصرة الذين ينتمون إلى المعتزلة والخوارج والرافضة والمتكلمين الذين يذهبون إلى أن خبر الواحد العدل لا يوجب العلم، وهو بالتالي لا يصح الاحتجاج به في لغة أو عقيدة أو غيرهما[٢].

ومن الطبيعي أن يطبق النحاة هذا المبدأ في دراستهم النحوية وهم من ينتمون إلى تلك الفرق.

وأما الكوفة فقد كانت مهجر كثير من الصحابة ثم صارت أكبر مدرسة لقراءة القرآن الكريم، فكانت ثقافة نحاتها دينية غير متأثرة بمنطق أو ثقافة وافدة لذلك فقد طبع نحاتها بطابع النقل والسماع وغلب عليهم مذهب الفقهاء والمحدِّثين الذين رأوا الاحتجاج بخبر الواحد وعدوه دليلاً مفيدًا للعلم والحكم[٣].

---

(١) انظر: أصول اللغة: ١٧٧.

(٢) انظر: الصواعق المرسلة: ٢/٤٠٦.

(٣) انظر: مدرسة الكوفة للدكتور المخزومي ١٨-٢٢، وبحث الدكتورة خديجة الحديثي عن اللغة والنحو بموسوعة حضارة العراق: ٧/٢٤٦.

أما نحاتنا فقد كانوا امتدادًا طبيعيًا لذلك الخلاف منهم على الرغم من مزجهم بين الآراء والمواقف والأحكام فإن منهم من يميل إلى الاتجاه الأول ومنهم من يميل إلى الاتجاه الثاني، ومن هنا كان الخلاف النحوي بينهم في دلالة "اللام" في قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[1].

حيث ذهب المعتزلة إلى أن هذه اللام للتعليل، وهي كذلك عند السلفية والفقهاء مع فارق أن المعتزلة يوجبون هذا التعليل ويقولون: إنها تفيد حصر إرادة اللّه تعالى في الطاعة دون المعصية على حين يعتبرها السلفية لام التعليل الكاشفة عن حكمة اللّه تعالى دون إيجاب أو حصر لمراد اللّه تعالى بل يقرون أن إرادة اللّه مطلقة وأن ما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن.

وذهب الأشاعرة إلى أن هذه اللام لام العاقبة ولا العاقبة لا قصر فيها كقوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[2].

ومعناه: فصار أمره كذلك وتعقبه، وترتب عليه أن صار لهم عدوا وحزنا دون أن يقصد بالتقاطه ذلك[3].

فحاصل القول أن الاهتمامات الخاصة كانت مدفوعة بالاعتقادات الدينية عند كل فريق، فالمعتزلة يرون أن اللام للتعليل بناء على أن أفعال اللّه تعالى وأحكامه يجب أن تعلل والأشاعرة يرون أن اللام للعاقبة؛ لأن أفعال اللّه وأحكامه يمتنع فيها التعليل، وتوسط السلفية والفقهاء والقياسيين بناء على معتقدهم وهو أن أفعال اللّه تقبل التعليل ولكن على سبيل التفضيل لا الوجوب[4].

وسوف نعرض هنا بعض الاختلافات النحوية مما جاء تبعًا لميولهم واهتماماتهم، على سبيل المثال لا الحصر والتقصي.

---

(١) الذاريات: ٥٦.

(٢) القصص: ٨.

(٣) انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٦١١.

(٤) شرح الإعراب على قواعد الإعراب، للكافيجي، ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة ص١٢٠.

الإعـــراب:

ذهب ابن جني إلى أن الرفع أقوى من النصب، وهو ما يتفق مع مذهبه الاعتزالي، يقول في قوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[1]:"الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتدء فهو كقولك: (زيد ضربته) وهو مذهب صاحب الكتاب[2] والجماعة، وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: (هند زيد ضربها)، ثم تدخل (إن) فتنصب الاسم فيبقى الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر"[3].

وقد اختار محمد بن يزيد المبرد قراءة النصب، وقال: الفعل منتظر بعد (إنا) فلما دل عليه ما قبله حسن إضماره قال ابن جني: "وهذا ليس بشيء، لأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون اسمًا لا فعلاً خبرًا منفردًا، فما معنى توقع الفعل هنا؟ وخبر (إن) وأخواتها كأخبار المبتدأ"[4].

وقد نقل أبو حيان الأندلسي الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في إعراب هذه الآية فقال: "فأهل السنة يقولون: كل شيء فهو مخلوق للّه -تعالى- بقدره دليل قراءة النصب؛ لأنه لا يفسر في هذا التركيب إلا ما يصح أن يكون خبرًا لوقوع الأول على الابتداء، وقالت القدرية: القراءة برفع "كل" و"خلقناه" في موضع الصفة "لكل" أي أن أمرنا أو شأننا "كل شيء خلقناه" فهو بقدر أو بمقدار على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك..."[5].

وهكذا يتضح أن الأساس الذي يتوجه به الإعراب هو المذهب الذي ينتمي إليه النحوي ويميل إليه فما وافق مذهبه هو المختار وما خالفه هو المردود.

---

(١) سورة: القمر ٤٩.

(٢) الكتاب: ١/ ٧٤.

(٣) المحتسب: ٢/ ٣٠٠.

(٤) انظر: المحتسب ٢/ ٣٠٠.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٨/ ١٨٣.

ومن ذلك قول الشاعر:

وعينان قال اللّه كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر[1]

فهذا البيت يروي على وجهين من الإعراب، أحدهما: نصب "فعولين" على أنه خبر كانتا، والآخر: رفع "فعولان" على الاستئناف أو الخبرية للمتبدأ "عينان".

وقد تنازل المعتزلة وأهل السنة روايته، فذهب المعتزلة إلى الأخذ برواية الرفع؛ لأنها توافق مذهبهم في أن اللّه تعالى لا يخلق الشر، وعلى ذلك "فكان" في قوله "كانتا" تامة، و"فعولان" مبتدأ والكلام من جملتين.

وذهب أهل السنة إلى الأخذ برواية النصب بناء على مذهبهم في أن اللّه تعالى خالق كل شيء: الخير والشر، وعلى ذلك: "فكان" عندهم ناقصة واسمها الضمير المستتر العائد على العينين "هما"، وخبرها "فعولين" والكلام من جملة واحدة.

فمن المؤكد أن رواية البيت إنما اختلفت بين الرفع والنصب تبعًا لاختلاف الأهواء الكلامية والميول الخاصة المرتبطة بالمعتقد الديني لدى كل فريق.

الإعراب والبناء:

ومن أبرز الذين تدخلوا في شأن الإعراب والبناء ابن جني فعقد في الخصائص بابًا في الحكم يقف بين الحكمين التمس فيه الواسطة بين الضدين، كقوله عن كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو: غلامي وصاحبي: "إنها لا إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب؛ فلأن الاسم يكون مرفوعًا منصوبًا وهي فيه...، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة"[2].

وكحكمه على الأسماء التي يكون فيها اللام أو الإضافة نحو "الرجل" و"غلامك" فإنها لا منصرفة ولا غير منصرفة، والمعروف أنها منصرفة، وحجة ابن جني في ذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه فيه إمارة لكونه غير منصرف[3].

---

(١) البيت في الخصائص: ٣/ ٣٠٥.

(٢) الخصائص: ٢/ ٢٥٨.

(٣)الخصائص: ٢/ ٣٥٩.

ويوافق ابن النحاس ابن جني على قوله بالواسطة بين المنصرف وغير المنصرف لأنهما عنده ليسا يمتقابلين ولكنه يختلف معه في الواسطة بين الإعراب والبناء؛ لأن الاسم: إما معرب وهو المتمكن، وإما غير متمكن وهو المبني، فهما قسما الإثبات والنفي ولا واسطة بينهما(١).

وهذا الخلاف بين أبي جعفر النحاس وابن جني شبيه بالخلاف بين المتكلمين بين الموجود والمعدوم والإثبات والنفي ومن أشهرهم القاضي البلاقلاني من الأشاعرة وأبو هاشم من المعتزلة(٢)، إذ إن المقصود بالحال عند هؤلاء الواسطة بين الموجود والمعدوم ويرى الأيجي أن بطلان هذا الحال ضروري؛ لأن الموجود ما له تحقق، والمعدوم ما ليس كذلك، ولا واسطة بين النفي والإثبات ضرورة واتفاقًا(٣).

ونرى السيوطي يعقد بابًا في الأشباه والنظائر باسم "الوسطة" ينقل فيه كلام ابن جني في الحكم يقف بين الحكمين، ورأيه في أن كسرة ما قبل ياء ليست بإعراب ولا بناء ثم يورد اعتراض أبي البقاء علي ابن جني بأنه ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين؛ لأن حد المعرب ضد حد المبني وليس بين الضدين هنا واسطة(٤).

ولكن ابن جني قد صرح بمبدئه في "المنزلة بين المنزلتين" حينما تناول قول الشاعر:

يا مرحباه بحمار ناجية　　　إذا أتى قربته للسانيه

فقد رأى أن إثبات الهاء في "مرحباه" ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل، أما الوقف فيؤذن بأنها ساكن "يا مرحباه"، وأم الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً "يا مرحباً" فثباتها إذًا في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين(٥).

---

(١) الخصائص: ٢/ ٢٦١.

(٢) في علم الكلام، للدكتور أحمد محمود صبحي: ٣٢٧-٣٤٢.

(٣) المواقف: ٥٧.

(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٦٨.

(٥) الخصائص: ٢/ ٣٦٠.

الأسماء والأفعال:

إن المُسلّم به نحويًا هو أن الفعل قبل الفاعل، ولكن الزجاجي يفرق بين الأسماء والأفعال بقوله:

"والأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء، والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله"[(١)].

وهذا التقسيم يتجاوب بوضوح مع تفرقة المتكلمين بين الذات والفعل، واعتبار الذات أصلاً والفعل فرعًا، ويؤكد ميل الزجاجي واهتمامه الخاص بما درج عليه المتكلمون في شأن الذات والفعل.

تعدي الفعل:

ويبرز التعاون في إعراب "قرآناً" الواردة في قوله تعالى: (إنا جعلناه قرآنيا عربيا) حيث يرى نحاة المعتزلة أن "قرآناً" حال، وعلى مذهب أهل السنة يعرف مفعولاً ثانيًا، ظهر هذا في قول سعيد الفارقي وهو من نحاة القرن الرابع الذين يميلون إلى مذهب أهل السنة ويؤيدونه باعتباره الأوفق للسياق والأصح في اللغة فيما يتعلق بهذه الآية، فيقول: "اعلم أن (جعلت) له تصرف في الكلام ودور في الأحكام، وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلان أحدهما: أن تكون بمعنى (صيرت) فلابد أن تتعدى إلى مفعولين، والآخر: أن تكون بمعنى عملت وخلقت فلا تتعدى إلا إلى واحد"[(٢)].

ثم ذكر الفارقي أن لجعل التي بمعنى "صير" وجهين:

أحدهما أن تكون بإثره تصل إلى المجعول كقولهم: جعلت الطين خزفًا، والآخر أن تكون بغير أثره بل الحكم على الشيء أن "صير" كذلك نحو قوله تعالى:﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[(٣)].

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٨٢.

(٢) انظر: تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص٦٤.

(٣) الزخرف: ١٩، وانظر: المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٦٤.

فالحاصل أن الاختلافات النحوية في مؤلفات القرن الرابع الهجري قد تأثرت بالمذاهب الكلامية المختلفة التي مال إليها النحاة، فكثيرا ما نرى اختلاف النحويين في القواعد النحوية تبعًا لاختلاف الفرق في مناهجهم الدينية.

ولكن ليس بالمعقول أن يكون الاستنتاج والحكم والتطبيق في مؤلفات النحاة في قرننا لخدمة انتماءاتهم المذهبية فحسب، أو لتقليد الثقافات الوافدة إليهم؛ لأننا نجد كثيرًا من الأحكام لا ينتمي إلى أي من تلك المذاهب أو الثقافات، الأمر الذي يؤكد أنها من اجتهادات النحاة أنفسهم ومن آرائهم الخاصة التي خالفوا بها غيره، لأن منهم من كان ناقدًا بصيرًا محللاً، فهذا ابن جني يتصور أن الألفاظ ذات صلة طبيعية بالمعاني التي تعبر عنها تلك الألفاظ، فلفظ (صر) يراه ابن جني مناسبًا للمعنى الذي يعبر عنه، وهو صوت الجندب لما فيه من الاستطالة والمد، ولفظ (صر، صر) يراه مناسبًا معناه وهو صوت البازي لما فيه من التقطيع ويرى "كذلك المصادر التي جاءت على (الفعلان) تناسب المعنى الذي جعلت له وهو الاضطراب والحركة نحو (الغليان والغثيان)، فكأنهم قابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"[1].

فمثل هذا المثال يعطي دليلاً على الاعتماد الشخصي في الاستنتاج واستقلالية الرأي ويؤكد أن النحاة لم يكونوا تبعًا في كثير من القضايا لأعلام المذهبين (البصري والكوفي)، كما لم يكن جهدهم مقصورًا على خدمة الاتجاهات الدينية أو التطبع إلى ما في كتاب سيبويه والأخذ بما فيه دون تمحيص أو نظر.

وإليك بعض الموضوعات التي أبدوا فيها جهدًا شخصيًا، وبالتالي كانت سببًا من أسباب الاختلافات في الميول والاهتمامات وظهر أثرها واضحًا في مؤلفاتهم:

الأفعال الناقصة:

وقد خالف فيها الزجاجي نحاة عصره فأطلق عليها "الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر"، ومما قاله فيها: "ولا تؤثر هذه الحروف في الجملة"[2].

---

(١) الخصائص: ٢/ ١٥٤.

(٢) الجمل: ٥٥.

التوابع:

حيث جعلها الزجاجي أربعة بدلاً من خمسة فأسقط من حسابه "عطف البيان" فقال في باب "ما يتبع الاسم في إعرابه": "أربعة أشياء هي النعت والعطف والتوكيد والبدل"[1]. فحصر العطف في عطف النسق: أثناء الدراسة.

الإشارة:

وقد اشتق الرماني لنفسه طريقًا فيه مخالفة واضحة لجمهور النحاة؛ لأنهم ذهبوا إلى أن اسم الإشارة أكثر تعريفًا من "أل" حيث يقول الزجاجي في الجمل: "وأعرف المعارف أنا ثم أنت ثم زيد ثم هذا، وهذا مذهب سيبويه"[2]، ويخالف الرماني المناطقة أيضا، لأنهم ينكرون فكرة الكليات برمتها حيث يقول الفارابي: "بل أنكر كثير منهم أن يكون الأبيض والطويل والإنسان موجودًا بل الموجود -زعموا- هو هذا الإنسان وهذا الأبيض وهذا الطويل"[3].

فالرماني يخالف الطائفتين معتمدًا على اجتهاده الشخصي في الحكم فيقول: "كما لا يتعرف إذا قلت: هذا رجل وإن كانت قد وقعت الإشارة إليه بعينه فهو خارج عن حد المعرفة؛ لأن حقيقة المعرفة ما كان على معنى يختص الشيء دون غيره في دلالة اسمه؛ لأن معنى (رجل) لهذا الموصوف ولغيره وليس كذلك الرجل على معهود لأن العهد له دون غيره، وكذلك على تعريف الجنس اختص بهذا المعنى الذي هو معنى الرجل دون غيره، فأما هذا رجل فهو على معنى مشترك أو معنى رجل له ولغيره في دلالة اسمه من قولك: (رجل) كأنه قيل: هذا أحد الرجال، أو هذا واحد من الرجال، فقد دخل في جملتهم على طريق الاشتراك، ولم يكن على معنى يختصه دون غيره من الرجال"[4].

ومعنى ذلك أن "أل" بنوعيها العهدية والجنسية تفيد تعريفًا من إفادة الإشارة لهذا التعريف على حد رأي الرماني الذي خالف فيه النحاة، وعلى رأسهم الزجاجي -كما مر- والمناطقة وعلى رأسهم الفارابي.

---

(١) الجمل: ٢٦.

(٢) انظر: الجمل ١٩٢.

(٣) الحروف: ٧٦.

(٤) شرح الرماني: ٢/ ١٥٩.

ترتيب الأفعال:

وقد انقسم نحاة القرن الرابع حيال ذلك إلى اتجاهين:

أحدهما: يرى أن ترتيب حدوث الفعل على نحو ما يلي: الزمان الحالي ثم المستقبل ثم الماضي، ويمثل ابن السراج هذا الاتجاه الذي أخذه عنه الفارسي الذي أخذه عنه ابن جني حيث يقول ابن السراج: "ألا ترى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة ثم توجد فيما بعد"[1].

أما الاتجاه الثاني: فيرتب حدوث الفعل على نحو ما يلي:

المستقبل ثم الزمن الحالي ثم الماضي، ويمثل الزجاج والزجاجي هذا الاتجاه.

قضية التنكير والتعريف:

ويبرز التباين حول هذه القضية في هذا النص الذي ننقله عن السيرافي:

"المعارف المفردة كلها إذا نوديت نكرت، ثم تنادى فتكون معارف بالنداء فهذا قول أبي العباسي محمد بن يزيد المبرد، وقد أنكر عليه ابن السراج هذا، وزعم أنه قول فاسد من قبل أنه قد وقع في الأسماء المفردة ما لا يشاركه غيره في اللفظ ... وزعم أن تنكير اللفظ هو أن تجعله من أمة كل واحد منهم له مثل لفظه ... والقول عندي ما قاله أبو العباس، توما أدخله عليه أبو بكر غير لازم من جهات، إحداهن أنهم لم يختلفوا أن الاسم العلم يجوز إضافته ومتى أضيف يعرف بالإضافة، إلا وقد نزع عنه التعريف الذي كان فيه ونكر ..."[2].

فابن السراج يرى أن هناك تناقصًا بين القول بأن الأسماء الأعلام معارف، وأن يعرف الاسم مرتين فإن ذلك عبث لا حكمة فيه، بل يذهب السيرافي إلى اعتبار أن الاسم العلم قد يكون من باب المشترك اللفظي الذي قد يلزم تخصيصه بالإضافة وإدخال (أل) التعريف أو النداء؛ "لأن الاسم العلم وإن كان

(١) الخصائص: ٣/ ١٠٥، ٣٣١.

(٢) شرح السيرافي: ٢/ ١٢١.

موضوعًا لمعين إلا أنه لما سمي به غيره يرادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة فصار بالمشاركة عامًا فأشبه أسماء الأنواع كرجل وفرس[1].

ولقد تفرع عن هذا الخلاف قول بعض النحاة: إن وصف العلم جار مجرى نقض الغرض[2].

بمعنى أن هناك تناقضًا بين كون الاسم العلم موضوعًا للتعريف الذي يغني عن الأوصاف الكثيرة، والغرض الذي من أجله تأتي هذه الأوصاف الكثيرة، وهو غرض التعريف، وهذا ما شرحه ابن جني بقوله: ألا ترى أنك إذا قلت: قال الحسن في هذه المسألة كذا فقد استغنيت بقولك: الحسن عن قولك: الرجل، الفقيه، القاضي، ... فلما قلت: الحسن أغناك عن جميع ذلك[3].

ومن هنا نستطيع القول إن النحاة قد أتيح لهم أن ينظروا في المذاهب ويوازنوا بين الآراء وأن يعملوا على الاختيار والترجيح بالإضافة إلى التجديد والابتكار.



(١) الخصائص: ٢/ ١٢٣.

(٢) الخصائص: ٣/ ٤٣٨.

(٣) الخصائص: ٣/ ٢٣٩.

الفصل الثالث

حجم الالتــزام المدرســي
في مؤلفات القرن الرابع الهجري

الفصل الثالث
حجم الالتزام المدرسي
في مؤلفات القرن الرابع الهجري

أولاً: حجم الالتزام المدرسي في المصطلحات:

إذا كانت قواعد اللغة العربية قد دخلت مجال التأليف في أرجح الأقوال في نحو منتصف القرن الثاني الهجري، وعرفت محاولة وضع الاصطلاحات منذ فترة مبكرة، فإنها في القرن الرابع الهجري قد أصبحت لغة الثقافة والكتابة والتأليف المرتب المدلول عليه باصطلاحات محددة لأن الموضوعات والقضايا النحوية لا تعرف إلا بمدلولها العلمي.

فقد ساهم نحاة القرن الرابع في خلط المصطلحات الكوفية والبصرية واختصارها وتهذيبها، كما اشتهروا من جانب آخر بوضع الشروح لكتاب سيبويه كجانب من جوانب التطبيق النحوي عندهم، واشتهر بعضهم بالتعمق في الثقافات المجاورة أو الانتماء إلى بعض المذاهب التي برزت في عصرهم متأثرين بمصطلحات تلك الثقافات، وتلك المذاهب فظهرت مصطلحات جديدة مما يستدعي تقسيم المصطلحات النحوية في مؤلفاتنا إلى قسمين:

الأول مصطلحات قديمة: وهي المصطلحات التي نجدها في مؤلفات أبي جعفر النحاس وأبي سعيد السيرافي في كتابه "شرح كتاب سيبويه" وكذلك في شرح الرماني لكتاب سيبويه، وفي كتاب "ما ينصرف وما لا ينصرف" لأبي إسحاق الزجاج، لأنه يشرح فيه كتاب سيبويه أيضًا إذ إن هذه المجموعة التي اتجهت إلى شرح كتاب سيبويه تتفاوت في الأخذ بمصطلحات سيبويه كما هي أو تبسيط وتهذيب تلك المصطلحات، فمثلاً نجد أبا جعفر النحاس يؤلف كتابه من أجل أن يشرح الأبيات التي استشهد بها سيبويه في الكتاب، ويضع تلك المصطلحات التي يندرج تحتها شواهد الباب الواحد ويعمد إلى اختصارها بما يعتبر خطوة فعالة على طريق تطور المصطلح النحوي، ويظهر ذلك جليا حينما

نقارن مصطلحات النحاس بنظيراتها في الكتاب. وإليك هذا النموذج الذي يظهر حال المصطلح بين أبي جعفر النحاس في شرحه وسيبويه في كتابه:

م	المصطلح في كتاب سيبويه	المصطلح في شرح النحاس
١	هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.[(١)]	باب كان".[(٢)]
٢	هذا باب ما جرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يغير إلى أصله وذلك الحرف "ما"[(٣)]	باب "ما".[(٤)]
٣	هذا باب الفعل يستعمل في الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل فيه كما عمل الأول[(٥)]	باب "البدل".[(٦)]
٤	هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به.[(٧)]	باب "رد الفعل الأول على الثاني والثاني على الأول"[(٨)]
٥	هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم[(٩)]	باب "ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل"[(١٠)]
٦	هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له[(١١)]	باب "ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر"[(١٢)]
٧	هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل فيه[(١٣)]	باب "مجرى النعت على المنعوت"[(١٤)]

---

(١) الكتاب: ١/ ٢١.
(٢) شرح أبيات سيبويه: ٤١.
(٣) الكتاب: ١/ ٢٨
(٤) شرح أبيات سيبويه: ٤٩
(٥) الكتاب: ١/ ٧٥
(٦) شرح أبيات سيبويه: ٩٥
(٧) الكتاب: ١/ ٤١
(٨) شرح أبيات سيبويه: ٥٠
(٩) الكتاب: ١/ ٤١
(١٠) شرح أبيات سيبويه: ٩٨
(١١) الكتاب :١/ ١٨٥
(١٢) شرح أبيات سيبويه:١٣٨
(١٣) الكتاب : ١/ ٢٠٩
(١٤) شرح أبيات سيبويه: ١٤٢

فهذه المصطلحات القديمة التي مثلنا لها في كتاب سيبويه وشرح أبي جعفر النحاس، إذا تأملناها مرة ثانية فإننا نجدها قد تأثرت ولكن يختلف مستوى التأثير فيها، إذ منها ما يظهر فيه الابتكار والاختصار والوضوح والدقة حتى بقيت على مر الأزمنة يتناقلها أجيال النحويين إلى وقتنا الحالي، كما نرى في المصطلحات الثلاثة الأول. ومنها ما تأثر فيها النحاس بسيبويه فلم يتصرف فيها إلا على نطاق ضيق، مثل :

باب "التنازع" المدلول عليه برقم (٤).
وباب "الاشتغال" المدلول عليه برقم (٥).
وباب "المفعول لأجله" المدلول عليه برقم (٦).
وباب "التوابع" المشار إليه برقم (٧).

أما عن السيرافي والرماني وقد شرح الاثنان كتاب سيبويه بهدف تيسيره وتقريبه إلى الفهم إلا أنهما افترقا من حيث تناول مصطلحات الكتاب، فالسيرافي في شرحه لم يتعرض لمصطلحات الأبواب بل يذكرها كما هي في الكتاب. ولم يزد على شرح بعضها وتوضيحه وتحديد المراد منه كقوله:

"المفعول الذي يتعدى إليه فعل فاعل"، "يراد به مفعول الفعل المبني للمجهول"[١].

وكنقله: "بناء الفعل على الاسم"، "يراد به الإخبار بالأول عن الثاني"[٢].
وكذا قوله: "الألف الخفيفة"، "يراد به ألف الوصل التي لا لام معها"[١].

---

(١) شرح السيرافي: ١/ ٧٥.
(٢) شرح السيرافي: ٢/ ١٧.

وغالبًا ما كان السيرافي يتجاوز بيان المصطلح وتوضيحه إلى بيان العلاقة بين المصطلح ومدلوله لهذا فإننا نجد في الألف التي اصطلح على تسميتها بألف الوصل التي لا لام معها يقول: "فهي ألف خفيفة لأنها تسقط في حال وتثبت في حال فيكون سقوطها في حال خفة لها"[2]، فهو يعلل العلاقة بين المصطلح ومدلوله.

أما الرماني فإنه يأخذ مصطلح الكتاب ويستبدله بمصطلح آخر أكثر ملاءمة للمسائل التي تندرج تحته ففاق في هذه الناحية زميله السيرافي، فالرماني لم يبق من مصطلحات سيبويه إلا ما كان واضح المعنى مؤديا للغرض كمصطلح باب "الجر"، وباب "النداء"، وباب "الترخيم"، وباب "الندبة"، وباب "الاستثناء"، وباب "الابتداء" وغيرها من الأبواب القديمة التي لا تحتاج إلى تدخل منه، أما ما كان قاصر المفهوم ناقص الدلالة طويل العبارة فإن الرماني لم يأت به بل تدخل في تحسين صياغته وتحديد دلالته.

وسوف نأتي بنموذجين اثنين أحدهما لبيان المصطلح بين الكتاب وشرحه للسيرافي، والآخر بين الكتاب وشرحه للرماني، من أجل أن تتضح الصورة وينجلي الأمر الذي ذكرناه:

---

(١) شرح السيرافي: ٢/ ٣٩.

(٢) شرح السيرافي: ٢/ ٧١.

م	المصطلح في كتاب سيبويه	المصطلح في شرح السيرافي
١	هذا باب الأمر والنهي[١].	هذا باب الأمر والنهي[٢].
٢	هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وهي حروف النفي[٣].	هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وهي حروف النفي[٤]
٣	هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض[٥].	هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض[٦]
٤	هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمر والنهي[٧].	هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمر والنهي[٨].
٥	هذا باب ما جرى على الأمر والتحذير[٩].	هذا باب ما جرى على الأمر والتحذير[١٠].

(١) الكتاب: ٧٢

(٢) شرح السيرافي:

(٣) الكتاب: ١/ ٧٢.

(٤) شرح السيرافي: ٢/ ١٠٧.

(٥) الكتاب: ١/ ١٢٠.

(٦) شرح السيرافي: ٢/ ١١٨.

(٧) الكتاب: ١/ ١٢٢.

(٨) شرح السيرافي: ٢/ ٢٢٩.

(٩) الكتاب: ١/ ١٣٨.

(١٠) شرح السيرافي: ٢/ ٢٣١.

فالسيرافي كما نلاحظ لم يتعرض للمصلحات القديمة في كتاب سيبويه، ولا بتغيير ولا بتهذيب ولا اختصار، وإنما ذكر المصطلحات كما هي في الكتاب.

م	المصطلح في كتاب سيبويه	المصطلح في شرح الرماني
١	باب ما ينتصب من الأماكن والوقت(١)	باب الظرف(٢)
٢	باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك(٣)	باب التوابع(٤)
٣	باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو مثله من الأسماء المبهمة(٥)	باب الحال الجارية على الأسماء المبهمة(٦)
٤	باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على المبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف بني على مبتدأ(٧)	باب الحال التي يصلح فيها الخبر(٨)
٥	باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده(٩)	باب الحروف الخمسة التي تعمل في الاسم والخبر(١٠)

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٠١.

(٢) شرح الرماني : ١٢٨

(٣) الكتاب: ١/ ٢٠٩

(٤) شرح الرماني : ١٢٩

(٥) الكتاب: ١/ ٢٥٦

(٦) شرح الرماني :١٤٩

(٧) الكتاب: ١/ ٢٦٠

(٨) شرح الرماني : ٢١١

(٩) الكتاب: ١/ ٢٧٩

(١٠) شرح الرماني: ٢٣١

فالرماني كما نلاحظ مصطلحاته بالمقارنة مع مثيلاتها في الكتاب قد أعاد صياغة المصطلح الذي وجده في كتاب سيبويه بطريقة أدل وأيسر مما كان عليه.

فبهذا يكون كل من النحاس والسيرافي والرماني وغيرهم من نحاة القرن الرابع قد أسهم مساهمة ملموسة في تطوير وتيسير المصطلح النحوي القديم على نحو ما رأينا.

الثاني مصطلحات جديدة: وهي مصطلحات خفيفة النطق قصيرة العبارة مختلطة بمصطلحات كلامية ومنطقية متفاوتة من حيث القلة والكثرة في المؤلفات تبعا لمستوى التأليف فيها إذ إن بعضها للمتخصصين وبعضها الآخر كان الهدف من تأليفه الطلاب المبتدئين.

وقد ظهرت هذه المصطلحات في الإيضاح والجمل للزجاجي، وفي مؤلفات أبي علي الفارسي، وفي الخصائص واللمع لأبي الفتح ابن جني، وتظهر -على قلة- في بقية مؤلفات القرن. ومن تلك المصطلحات باب النكرة والمعرفة، وباب التثنية والجمع وباب التعجب، وباب النعت وبئس، وباب المفعول معه والمفعول له، أو لأجله، أو من أجله، وباب النعت، وباب التمييز وباب الحال، وباب القسم. ونحاتنا يتفاوتون من كتاب إلى آخر في استعمال تلك المصطلحات، فمنهم من يستخدم المصطلحات البصرية، ومنهم من يختص بالكوفية، ومنهم من يمزج بينهما دون تمييز.

فالزجاجي مثلا يذهب مذهب الكوفيين في إطلاق مصطلحات الماضي والمستقبل والدائم على أقسام الفعل فيقول:
"والأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم"[1].

(١) الجمل: ٢١-٢٢.

ثم نجده يستعمل مصطلحات البصريين في مكان آخر إذ يستخدم مصطلح "الفعل المضارع" و"فعل الأمر" و"الفعل الماضي"[1].

كما نراه يستخدم مصطلح "النعت" الكوفي إلى جانب "الوصف" البصري كما يرتضي مصطلح "الخفض" و"حروف الجر" و"حروف الخفض" وهو كوفي، ويقابله الجر وحروف الجر عند البصريين[2] وهي مصطلحات كوفية محضة[3].

وأبو جعفر النحاس في جميع مؤلفاته التي عرضنا لها لم يقتصر على المصطلحات البصرية وحدها ولا الكوفية وحدها وإنما مزج بين الفئتين دون تمييز فهو يستخدم "النعت والمنعوت" إلى جانب "الصفة والموصوف"[4]، كما يستخدم "التمييز" وهو بصري إلى جانب "التفسير" وهو كوفي فيقول:

"علم أن كل شيء ذكرته مما يحتمل أنواعًا ثم فسرته بنوع نكرة كان التفسير نصا نقول في ذلك: عندي خمسة عشر درهمًا، نصبت الدرهم على التفسير ويقال: على التمييز ..."[5].

ونجده يستخدم مصطلح الكوفيين "الجحد" إلى جانب مصطلح البصريين "النفي" فيقول: "... فلا لغو على الجحد .. ولا تأثيم على النفي ..."[6]، على أنه قد يقتصر على المصطلح البصري فقط في بعض الأحيان أو الكوفي فقط في أحيان أخرى، فمن استخدامه المصطلحات البصرية وحدها تعبيره بما يلي:

"حروف المعاني، المفعول من أجله، ضمير القصة والحديث والشأن، ومن المصطلحات الكوفية تعبيره بالخفض وحروف الخفض..."[7].

ومثل هذا التردد على المصطلحات البصرية والكوفية في آن واحد ولدى

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٧.

(٢) انظر: الجمل ٢٦، والإيضاح: ٥٣.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٤/ ٢٣٩، تحقيق: سيد جلال، بحث دكتوراه، مكتبة الأزهر برقم ١/ ٢٣١/ ٢.

(٤) انظر: شرح القصائد التسع ص١٢٠، ١٤٢.

(٥) التفاحة: ٢٤.

(٦) شرح أبيات سيبويه: ٦٢.

(٧) شرح أبيات سيبويه: ٧٤، ٩٦.

نحوي واحد نجد بعضهم يتبع المصطلح بما يوحي بشرحه وتوضيحه كأن يقول ابن جني: "باب المفعول المطلق وهو المصدر.."، وقوله: "باب المفعول فيه وهو الظرف"، و"باب العطف وهو النسق"[1]، وهذا التردد وذلك الشرح والتوضيح يؤكد عدم استقرار المصطلحات في قرننا.

ونجد في الخصائص أكثر من مصطلح للدلالة على الفكرة الواحدة اعتمادًا منه على فطنة القارئ المتخصص، فهو يطلق "الذكر" و"العائد" و"الضمير" ويريد بها معنى واحدًا هو "الضمير"[2].

ويطلق ابن جني: "ضمير الشأن والحديث"، و"الضمير على شريطة التفسير"، و"ضمير الشأن والقصة"، و"ضمير القصة"، على معنى واحد[3].

كما أن هؤلاء النحاة قد يطلقون المصطلح الواحد على أكثر من فكرة في مؤلفاتهم كإطلاق "الإضافة" تارة على الإضافة وعلى "النسب" تارة أخرى[4].

وكما يطلقون على "كان الناقصة" مصطلح "الزمانية" وعلى كان التامة مصطلح "الحدثية"[5].

هذا بالإضافة إلى ما خالط تلك المصطلحات الجديدة من مصطلحات منطقية وكلامية وفقهية كالقياس والعلة والبرهان والاستحسان والمحال ودلالة التضمين وغير ذلك، يقول أبو علي الفارسي: "فأما دلالة الكلام على المحذوف فدلالة تضمين تقتضي معنى ما لم يذكر مما تقديره أن يذكر..."[6].

ويقول ابن جني في الاستحسان: "وقد يصبح الشاذ مستحسنا .. وهو من المصطلحات الفقهية"[7].

---

(١) انظر: اللمع ٢٤، ٢٦، ٤٥.

(٢) انظر: الخصائص: ١/ ١٨، ٢٦.

(٣) انظر: الخصائص: ١٠٤.

(٤) انظر: الخصائص: ١/ ٣٤، ٨٥، ١١٥، ١١٧.

(٥) نفسه: ١/ ١٣٤.

(٦) الشيرازيات للفارسي: ١٠٦، تحقيق: علي جابر منصور "بحث دكتوراه" مكتبة جامعة عين شمس برقم (ع.ج٤١٥.)

(٧) الخصائص: ١/ ١٣٤.

إلا أن المصطلحات الجديدة المستقاة من المنطق والكلام وأصول الفقه مما جاء في مؤلفاتنا في هذا القرن إنما تظهر -غالبا- في التفاصيل الفرعية داخل الباب الواحد.

يقول السيرافي شارحا كلام سيبويه: "... يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غيره ما ينبغي أن يكون عليه قياسه ..."[1].

ويقول الرماني: "إن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح ..."[2].

ومنه مصطلحات الجنس والنوع والعموم والخصوص الواردة في قول الرماني في شرحه لعبارة الخليل التي أوردها سيبويه وهي عدم جواز النصب في "كلمته يده في يدي" على الحالية، حيث يقول: "ولو قلت كلمته يده في يدي، لم يجز على الأصل الذي ذكرنا، لأنه لم يقع موقع مصدر يقتضيه الفعل المذكور لأن (يده في يدي) ليس من صفة الكلام حتى يختلف حكمه كاختلاف حكم المشافهة والمراسلة والمكاتبة لأنها وإن عمها معنى الكلام فأجناسها مختلفة، إذ جنس المكاتبة خلاف جنس المشافهة وكذلك المراسلة ... فهي على أنواع مختلة كمخالفة الإنسان للطائر وإن عمها معنى حيوان"[3].

وكذلك قوله في ضوء فكرة العموم والخصوص: "وإنما كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل لأنه لا يصح فيه أعمل العام وإنما يصح فيه الوسائط، وهي على معان كثيرة إذا تركت لم يدل الفعل على شيء منها، فأما النفي فيصح فيه أعم العام وهو معنى واحد يدل الفعل المنفي عليه، ولا يعارض هذا أخص الخاص في الإيجاب لأن أخص الخاص لا يستثني منه ..."[4].

ونختم القول بقول الزجاجي في الإيضاح: "أقول أولاً إن علل النحو ليست

---

(١) شرح السيرافي: ١/ ٢٤.
(٢) شرح الرماني: ٢/ ١٢١.
(٣) شرح الرماني: ١٣٩.
(٤) نفسه: ٣/ ١١٧.

موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل لموجبة للأشياء المعلول بها، وليس هذا من تلك الطريق[1].

ومن خلال ما تقدم فإن المصطلح النحوية في مؤلفات القرن الرابع الهجري قديمها وجديدها قد اتصفت بالازدواجية في استخدام المصطلح سواء كان باستخدام مصطلح أو أكثر للفكرة الواحدة أو باستخدام المصطلح الواحد لأكثر من فكرة مما كان سببا في اضطراب الفهم وصعوبة النحو في بعض المؤلفات بالإضافة إلى ما خالطها من المصطلحات الكلامية والمنطقية على مثال ما ذكرناه.

إلا أننا نستطيع أن نقول: إن التباين بين المؤلفات في الأخذ بالمصطلحات المختلفة أو محاولة اختصار القديم منها وتيسيره إنما جاء تبعا لتباين بين الأهداف التي ألفت من أجلها تلك المؤلفات، فالمؤلفات التي أعدت للمتعلمين المبتدئين غير المؤلفات التي أعدت للمعلمين في استخدام المصطلحات النحوية، إذ نجد التيسير والسهولة والاختصار والاكتفاء بمصطلح واحد في مثل اللمع لابن جني والإيضاح للفارسي وفي المؤلفات التطبيقية، في حين أننا نجد أكثر من مصطلح يطلقها المؤلف على شيء واحد في مثل الخصائص لابن جني لأنه أعده للمتخصصين، فوضعه بما يناسبهم كما مرّ معنا.

وعلى الرغم من ذلك فإن في مؤلفات القرن الرابع إسهاما كبيرا في تهذيب المصطلحات القديمة واختراع أمثالها بما يتواءم مع حاجة العلم والعلماء والمتعلمين، مما يوجب علينا تكراره واتخاذه أساسا للعمل الجاد المثمر والتجديد لبلوغ الجديد. بدلا من التفكير في حذف بعض المصطلحات ظنا منا أن في ذلك حلا لمشكاتنا التي نعانيها والله أعلم.

  

(١) الإيضاح: ٦٤.

ثانيًا - حجم الالتزام المدرسي في المقولات:

مجال الحديث في هذا الموضوع لا يتعلق بجانب محدد من جوانب التأليف النحوي، وإنما يرتبط بأساليب تعبيرهم عن القضايا النحوية المختلفة ذات العلاقة بمؤثرات مختلفة.

ونحن نعلم أن القرن الرابع الهجري هو ملتقى جميع الثقافات وجميع اللغات ونقطة التصادم بين المعتقدات الدينية والاتجاهات المذهبية. وهذا -ولا شك- بالغ التأثير على التعبيرات النحوية وصبغ القضايا النحوية بصبغته.

لهذا فقد تأثرت لغة التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري في معرض تناولها لبعض القضايا بلغة جدلية منطقية تشبه محاورات المتكلمين، وفي ذات الوقت أظهرت ما يشبه التحفظ من الخطأ في العقيدة الدينية حين مناقشة أو تسمية بعض المواضيع النحوية كامتناع بعضهم عن القول بوجود الزائد في القرآن الكريم. مما يؤكد أن اللغة تعبير عن الحياة وترجمة للعالم ومعتقداته وثقافاته.

وعلى أي حال فإن هذه المقولات المنتشرة في المؤلفات الواقعة بين أيدينا هي بمثابة الروابط بين اللغة والنحو والدين والفلسفة وعلم الكلام. وسوف يظهر هذا الالتقاء واضحًا فيما نعرضه من مقولات في هذا الفصل على نحو ما يلي:

- **القول بالواسطة:** ويقصد به إيجاد واسطة بين طرفين متضادين لمجرد استكمال القسمة الثلاثية. وهذا يأتي بناء على المذهب الاعتزالي القائل بالمنزلة بين المنزلين[1]، ومن أبرز الذين سلكوا هذه الطريقة وقالوا بهذا القول من نحاتنا ابن جني، فعقد في كتابه الخصائص بابا في الحكم يقف بين الحكمين، كقوله عن كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو: (صاحبي وغلامي): إنها لا إعراب ولا بناء، وأما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا منصوبا وهي فيه، وأما كونه غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة[2].

---

(١) انظر: المعتزلة لجار الله: ص٥٦.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٣٥٨.

وكذلك حكمه على الأسماء التي يكون فيها اللام أو الإضافة نحو "الرجل" و"غلامك" بأنها لا منصرفة ولا غير منصرفة بحجة أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه فيه أمارة لكونه غير منصرف.

قال: "فإن قلت: فما الكسرة في نحو: مررت بغلامي ونظرت إلى صاحبي أإعراب هي أم من جنس الكسرة في الرفع والنصب؟

قيل: بل هي من جنس ما قبلها وليست إعرابًا، ألا تراها ثابتة في الرفع والنصب، فعلمت بذلك أن هذه الكسرة يكره الحرف عليها فيكون في الحالات ملازما لها ... فكما لا يشك أن هذه الكسرة في الرفع والنصب ليست بإعراب فكذلك يجب أن يحكم عليها في باب الجر إذ الاسم واحد فالحكم عليه إذًا في الحالات واحد ..."[1].

ويوافق ابن النحاس ابن جني على قوله بالواسطة بين المنصرف وغير المنصرف لأنهما عنده ليسا بمتقابلين على حين أنه يخالفه في الواسطة بين الإعراب والبناء لأن الاسم إما معرف، وهو المتمكن، وإما غير متمكن وهو المبني فهما قسما الإثبات والنفي ولا واسطة بينهما[2].

مع ملاحظة أن ابن جني لم يدأب على القول بالواسطة بين الضدين في كل العلوم وإنما خصص ذلك القول بالنحو العربي بدليل قوله: "وسبب جواز الجمع بينهما أن كل واحد منهما قد كان جائزًا على انفراده فإذا جمع بينهما فإنه على كل حال لم يكلف إلا بما من عادته أن يأتي به مفردًا، وليس على النظر بحقيقة الضدين كالسواد والبياض والحركة والسكون فيستحيل اجتماعهما، فتضادهما إذن هو في الصناعة لا في الطبيعة"[3].

فهو لا يجعل هذا المبدأ على حد نظيره في كل شيء لأنه لا يجيز، اجتماع الضدين في الطبيعة والحس مثلما أجاز اجتماعهما في الصناعة النحوية.

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٥٩.

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٦١.

(٣) انظر: الخصائص: ٢/ ٣٦١.

القول في الأصل والفرع:

القول في الأصل والفرع من أقوال الأصوليين والمتكلمين بصفة خاصة وقيل إنه في الأصل من أقوال المعتزلة وأمثالهم من أهل الفرق ثم انتقل منهم إلى الفقهاء ثم إلى سائر العلوم[1].

ومنه قول أبي القاسم الرسي المعتزلي (ت٢٤٦هـ): "اعلم أن هذه الجملة هي أصل التوحيد فكل ما ورد من الشرح والكلام مردود إلى هذا الأصل الذي أجمع عليه أهل القبلة مما ورد عليك من فروع الكلام ..."[2].

ونجد القول في الأصل والفرع عند ابن جني وهو يتكرر في عناوين كتابه الخصائص مثل: "باب من غلبة الفروع على الأصول"[3]، و"باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول"[4]، و"باب في مراجعة أصل واستئناف فرع"[5]، و"باب في حمل الأصول على الفروع"[6].

وفكرة الأصل عند النحاة سابقة لابن جني إذ نجدها في كتاب سيبويه بمعنى الحال الأولى التي عليها الكلام، ومن ذلك قوله: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[7].

ونحن إذا تتبعنا مقولة الأصل والفرع عند نحاة القرن الرابع، وجدناها قريبة جدًا من نظريتها عند معاصريهم من المتكلمين والأصوليين، فالاسم عندهم هو الأصل والفرع هو الفعل، وقد وضح الزجاجي هذا المعنى حين حديثه عن الفرق بين الأسماء والأفعال قال:

---

(١) انظر: مجموعة فتاوى ابن تيمية ٢٣/٣٤٦.

(٢) رسائل العدل والتوحيد، تحقيق: د. محمد عمارة ١/١٢٧.

(٣) الخصائص: ١/٣٠١.

(٤) نفسه: ٣/٣٣١.

(٥) نفسه: ٣/٣٤٧.

(٦) نفسه: ٢/٣٥٧.

(٧) الكتاب: ١/٢٤.

"الأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء، والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه والفاعل سابق لفعله"[1].

فالزجاجي في مقولته تلك يسير في ركاب معاصريه من غير النحويين لأن المسلم به عند النحويين هو أن الفعل قبل الفاعل.

القول في الكلام والموجودات:

يقول الزجاجي في ذلك: "ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم وخاطب به بعضهم بعضا بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل، فإذا كان هذا معقولا ظاهرا غير مدفوع فيبين أن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والمخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء"[2].

فالزجاجي يقول هنا إن الألفاظ من أسماء أو أفعال إنما تعبر عن الأشياء في حين أن الأفعال تعبر عن الأعراض فهو يربط بين وجود الشيء في اللفظ ووجوده في الخارج مما يؤكد الربط بين الكلام والموجودات.

القول في العامل:

يقول النحويون: إن كل معمول لابد له من عامل وكل فعل لابد له من فاعل، ويرون أن ظاهرة الإعراب إنما هي آثار تطرأ على الكلمات نتيجة ارتباطها مع غيرها في تركيب معين فبحثوا عن الأسباب التي أحدثت هذه الآثار الإعرابية وسموها عوامل.

إلا أن النحاة قد اختلفوا في طبيعة العامل هل هو اللفظ أو شيء غيره؟

---

(١) انظر: الإيضاح ٨٣.

(٢) الإيضاح: ٤٢.

فقال بعضهم هو اللفظ وقال غيرهم إنه من فعل المتكلم، وقال ابن مضاء من بعدهم لا هذا ولا ذاك لأن الألفاظ لا يحدث بعضها بعضا، ولأن الإنسان لا دخل له في عمله، متأثرًا في ذلك بالنظرة الجهمية.

أما القائلون بأن العامل هو من فعل المتكلم فهم نحاة القرن الرابع، يقول ابن جني: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضها يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[1].

ونحن لا نوافق ابن مضاء في تأثره بالنظرة الجهمية لأنه لا فرق بين القول الأول: "إن العامل هو اللفظ" وبين قول ابن جني؛ لأن قول ابن جني يعني: إن العامل هو اللفظ الصادر عن المتكلم بدليل قوله: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[2].

وللدكتور: علي أبو المكارم رأي في هذه المسألة فهو يرى أن موقف ابن مضاء ما هو إلا تطبيق لمذهب الجهمية ويميز موقف ابن جني بالتوسط الذي يحاكي به موقف الأشاعرة، ويؤكد الدكتور أبو المكارم أن الأقوال في العامل هي

---

(١) الخصائص: ١/ ١١٠.

(٢) الخصائص: ١/ ١١٠، ١١١.

من الخطأ المنهجي لأن النحو في حقيقته لا يعني بالخالق أو الموجد من حيث هو خالق أو موجد بل بملاحظة ما له من تأثير في النشاط اللغوي[1].

أما فيما يتعلق بمرتبة العامل فيقول الزجاجي من نحاة القرن الرابع: "قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله وكما أن المحدث سابق لحدثه وأنتم جميعًا مقرون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقا سابقا لها"[2].

ويظهر في كلام الزجاجي هذا تأثره الكلامي باستخدامه "المحدث" و"الحدث" وبانتهاجه طريق الحوار الجدلي في تقرير مرتبة العامل، فهو يسلك طريقة المتكلمين ويستدل بالأدلة العقلية في إثبات الظاهرة التي هو بصدد إثباتها، ويعقد موازنة بين الألفاظ باعتبارها عوامل والأجسام باعتبارها مؤثرات حقيقية واستمع إليه يقول: "هذه مغالطة ليس يشبه هذا الحدث والمحدث ولا العلة والمعلول وذلك أنا نقول: إن الفاعل في جسم سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم، فنقول: إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب لا يجب من ذلك أن يكون سابقا للمضروب موجودا قبله بل يجب أن يكون سابقا لضربه الذي أوقعه به، فكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال وإن لم تكن أجساما فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها"[3].

وبناء على ما تقدم فإن القول بالعامل وما يتعلق به لم يتجاوز في القرن الرابع ما أشرنا إليه، وهو القول بأن العامل هو المتكلم أو الفعل الصادر عن المتكلم كاللفظ مثلا، وما يتعلق به من تحديد مرتبته مع ما اختلط بذلك من محاولة الاستدلال بالأدلة العقلية وانتهاج الطريقة الجدلية.

---

(١) انظر: تقويم الفكر النحوي: ٢١٣-٢٤٣.

(٢) الإيضاح: ٨٣.

(٣) نفسه: ١١٣.

أما ما كان من إلغاء العامل على لسان ابن مضاء وما تعلق به بعد ذلك في القرون التالية للقرن الرابع فهو خارج عن نطاق الحديث في هذا المكان ونتجنب الخوض فيه.

القول في التنكير والتعريف:

لقد تحول البحث في قضية التنكير والتعريف إلى قضية البحث في العموم والخصوص، ومن ثم فقد أصبح من وظيفة بعض المقولات النحوية كالإضافة والنداء وأسماء الإشارة وأسماء الصلة وأل التعريف والنعت أن تخرج اللفظ من إطار العموم المبهم إلى إطار التخصيص الواضح تماما، يقول السيرافي في تعريف "النعت":

"أما النعت فهو اختصاص الاسم المنعوت وإخراجه من إبهام وعموم إلى ما هو أخص منه، فأما النكرات فالنعت يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه... وأما في المعارف فيخرجه من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللبس فيه إلى أن يزول اللبس"[1].

ثم يمثل السيرافي على ذلك فيقول: "فالنكرة قولك: مررت برجل ظريف، ولو اقتصرت على رجل وحده لكان الرجل من جملة الرجال كلهم، ونوعه الذي هو منهم على العموم، فلما نعته بظريف صار من جملة الرجال الظراف، وهم أهل من الرجال مطلقا، وكذلك كلما زدت من النعت كان النوع أقل ..."[2].

ونظرا لانتقال النحاة إلى الاعتبارات المنطقية في هذا الخصوص فقد وقعوا في الخلاف حول قضية التنكير والتعريف، هذا ما يرشدنا إليه قول السيرافي:

"المعارف المفردة كلها إذا نوديت نكرت، ثم تنادى فتكون معارف بالنداء فهذا قول أبي العباس محمد بن يزيد، وقد أنكر عليه ابن السراج هذا وزعم أنه قول فاسد من قبل أنه وقع في الأسماء المفردة ما لا يشاركه غيره في اللفظ ...

---

(١) شرح السيرافي: ١/ ٢٧١.

(٢) شرح السيرافي: ٢/ ٢١.

وزعم أن تنكير اللفظ هو أن تجعله من أمة كل واحد منهم له مثل لفظه ... والقول عندي ما قاله أبو العباس، وما أدخله عليه أبو بكر غير لازم من جهات، إحداهن: أنهم لم يختلفوا أن الاسم العلم يجوز إضافته ومتى أضيف يعرف بالإضافة، وغير جائز أن يعرف بالإضافة إلا وقد نزع عنه التعريف الذي كان فيه ونكر ..."[1].

فالسيرافي يرى أن هناك تناقضا بين القول بأن أسماء الأعلام معارف والقول بأنها تنكر قبل ندائها، ولكن يفترض أنه لا يجوز أن يعرف الاسم مرتين، فإن ذلك عبث لا حكمة فيه، بل يذهب السيرافي إلى اعتبار أن الاسم العلم قد يكون من باب المشترك اللفظي الذي قد يلزم تخصيصه بالإضافة أو إدخال "أل" التعريف أو النداء: "لأن الاسم العلم وإن كان موضوعا لمعين إلا أنه لما سمى به غيره ترادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة فصار بالمشاركة عاما فأشبه أسماء الأنواع كرجل وفرس"[2].

وقد تفرع من هذا الخلاف قول بعض النحاة: "إن وصف العلم جار مجرى نقض الغرض"[3].

بمعنى أن هناك تناقضا بين كون الاسم العلم موضوعا للتعريف الذي يغني عن الأوصاف الكثيرة والغرض الذي من أجله تأتي هذه الأوصاف الكثيرة وهو غرض التعريف. وهذا ما يشرحه ابن جني بقوله: "ألا ترى أنك إذا قلت: قال الحسن في هذه المسألة كذا فقد استغنيت بقولك: الحسن عن قولك: الرجل الفقيه القاضي ... فلما قلت: الحسن أغناك عن جميع ذلك"[4].

ثم يأخذ ابن جني بقول السيرافي في وصف الاسم العلم: "فإذا وصف العلم فلأنه كثر المسمون به فدخله اللبس فيما بعد فلذلك وصف"[5]، أما الزجاجي

---

(١) شرح السيرافي: ٢/ ١١٧.

(٢) شرح السيرافي: ٢/ ١١٩.

(٣) انظر: الخصائص: ٣/ ٢٣٨.

(٤) الخصائص: ٣/ ٢٣٩.

(٥) انظر: الخصاص: ٣/ ٢٣٩، وانظر كذلك: ٣/ ٢٧٠.

فيقول في النكرة: "فأما النكرة فهي كل اسم شائع في جنسه لا يخص به واحد دون آخر"[1].

القول في ظرف الزمان وظرف المكان:

يجيب الفارسي عن سؤال هو: لم صار الظرف المخصوص بالزمان أكثر من الظرف المخصوص بالمكان؟

فيقول: "ليس هذا من أوضاع النحو، النحو في هذا أن تعرف أن الظرف ظرفان، ظرف زمان وظرف مكان ....، وتقف على هذه المواضع المخصوصة بهما والإعراب اللازم لهما وبهما"[2].

فأبو علي الفارسي يدرك بأن السؤال سوف يرمي به إلى طريق آخر هو طريق التعريفات الفلسفية والمنطقية لذلك فقد تخلص بالإجابة التي تحدد وظيفة النحوي وهي تمييز أسماء ظروف الزمان من ظروف المكان وحصر مواضع كل منهما وعلاماتها لا غير.

القول في الاسم والفعل والحرف:

يقول ابن السراج: "الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص... وإنما قلت: ما دل على معنى مفرد لا فرق بينه وبين الفعل إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل"[3].

ويورد ابن السراج تعريفا للاسم فيقول: "الاسم ما جاز أن تخبر عنه"[4]، لكنه يقول: إن هذا التعريف "للمتعلم دون العالم"[5].

ويعرف الحرف بقوله: "الحرف ما لا يجوز أن تخبر عنه كما يخبر عنه

---

(١) الجمل: ٢٦.

(٢) الإيضاح: ١٩، وانظر: أبو علي الفارسي : د. عبد الفتاح شلبي :ص٧٧.

(٣) أصول النحو: ١/ ٤٢.

(٤) نفسه: ١/ ٣٩.

(٥) نفسه.

الاسم... فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرا"[1].

أما الزجاجي فيقول في تعريف الاسم: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به"[2]، ويقول في الجمل: "فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض"[3].

ويقول في الحرف: "... وكذلك الحرف إذا ذكرته دل على المعنى الموضوع له ثم لم تكمل الفائدة بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكمل به فائدته، فهو والاسم في هذا سواء لا فرق بينهما"[4]، بل إن الزجاجي يرفض تعريف ابن السراج للاسم وهو: "الاسم ما دل على معنى، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص فيقول: "وهذا أيضا حد غير صحيح؛ لأن قوله: "الاسم ما دل على معنى" يلزمه من أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد اسما نحو "إن ولم" وما أشبه ذلك، وليس قوله: "وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص" بمخرج له عما ذكرنا بل يؤكد عليه الإلزام؛ لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دل عليه الاسم واقعا في غير شخص فحروف المعاني داخلة معه، وهذا لازم له"[5].

فالزجاجي - هنا - حصر جميع المعرّف بحيث لا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما ليس فيه على طريقة أهل المنطق.

ويقول الزجاجي عن الفعل: "الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان: ماض ومستقبل"[6]، ثم يفصل هذا التعريف فيقول: "فكل شيء دل على ما ذكرناه معا فهو فعل، فإن دل على حدث وحده فهو مصدر ...، وإن دل على زمان فقط فهو ظرف زمان"[7]، ثم يسوق تعريفا آخر ويرده فيقول:

---

(١) أصول النحو: ١/٤٣.

(٢) الإيضاح: ٤٨.

(٣) الجمل: ١٧.

(٤) الإيضاح: ٤٨-٤٩.

(٥) الإيضاح: ٥٠.

(٦) نفسه: ٥٢.

(٧) نفسه: ٥٣.

"وحد بعض النحويين الفعل بأن قال: هو ما كان صفة غير موصوف نحو قولك: هذا رجل يقول، فيقوم صفة لرجل، ولا يجوز أن تصف يقوم بشيء، قيل له: فإن الظروف قد تكون صفات للأسماء، ولا توصف هي، فقال: الظروف واقعة مواقع الأفعال، فالأفعال على الحقيقة، هي التي يوصف بها، وليس ما قاله بشيء؛ لأنا قد نرى الظروف توصف في قولنا: مكانا طيبا..."[1].

أما الحروف فإن الزجاجي يأخذ بالقسمة في تعريف الحرف فيقول: "الحروف على ثلاثة أضرب: حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيها وعجميها، وحروف الأسماء والأفعال والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر ... وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان"[2].

ويفرق السيرافي بين دلالة الاسم ودلالة الفعل ودلالة الحرف فيقول: "وإنما تجيء مؤثرة في غيرها بالنفي والإثبات والجمع والتفريق وغير ذلك من المعاني، والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها قائمة صحيحة، والدليل على ذلك أنه إذا قيل: ما الإنسان؟ كان الجواب على ذلك أن يقال: الذي يكون حيًا ناطقًا ... وإذا قيل: ما الفرس؟ قيل: الذي يكون حيا له أربع ... وإذا قيل: ما معنى قام؟ قيل: وقوع قيام في زمان ماض، فعقل معناه في نفسه قبل أن يتجاوزه إلى غيره، وليس كذلك الحرف، لأنه إذا قيل: ما معنى "من"؟ كان الجواب: إنه يبعض بها الجزء من الكل، فالجزء غير "من" وكذلك الكل، ولم يعقل معناها إلا بغيرها"[3].

أما الفارسي فيعرف الاسم على النحو التالي: "فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم ... والاسم الدال على معنى غير عين نحو العلم والجهل - في هذا الاعتبار- كالاسم الدال على عين"[4].

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٥٣.

(٢) نفسه: ٥٤.

(٣) شرح السيرافي: ١/ ١٧١.

(٤) الإيضاح: ٦.

ومن الواضح أن الفارسي يذكر الخاصية التي يتميز بها الاسم عن بقية أجزاء الكلام وهي خاصة الإخبار عنه، ويقسم الاسم إلى اسم عين واسم غير عين.

ويعرف الفارسي الفعل فيقول: "وأما الفعل فما كان مسندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء"[1]، ومن هنا فإن الفارسي يفرق بين الاسم والفعل على أساس الخاصية المميزة لكل منهما فيقول: "فالاسم في باب الإسناد إليه والحديث عنه أعم من الفعل، لأن الاسم كما يجوز أن يكون مخبرًا عنه فقد يجوز أن يكون خبرا ... والفعل في باب الإخبار أخص من الاسم؛ لأنه إنما يكون أبدا مسندا إلى غيره ولا يسند غيره إليه"[2].

وقد أكد الفارسي تعريفه للفعل في شرحه للمثل المشهور: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"، فيقول: "والفعل لا يعطف عليه الاسم كما لا يخبر عنه"، ثم يوضح لماذا جاز الإخبار في هذا المثل عن الفعل فيقول: "إلا أن المعنى لما كان على الاسم استجيز الإخبار عنه"[3].

ولقد سبق أن أشرنا إلى رفض بعض النحاة لتعريف الفعل بأنه ما لا يجوز الإخبار عنه على أساس أن الظروف تنطوي تحت هذا التعريف[4]، وفي تعريف الفارسي للحرف يقول: "والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[5].

أما الرماني الذي يقترب من التعريفات الأرسطية في تناوله الاسم والفعل والحرف فيقول: "الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان"[6].

---

(١) الإيضاح: ٧.

(٢) الإيضاح: ٧.

(٣) انظر: الحجة ١/ ٢٠١.

(٤) انظر: ما سبق، وانظر: الإيضاح في علل النحو ٥٣.

(٥) الإيضاح: ٨.

(٦) الحدود: ٣٨.

ويقول: الفعل كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة[1].

ويقول الحرف: الحرف كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناه في غيرها[2].

والإضافة التي يضيفها الرماني هنا هي تفريقه بين نوعي الدلالة في كل من الاسم والفعل، فالاسم إشارة إلى المسمى والفعل إفادة وإخبار عن المسمى ولكن الرماني في موضع آخر يقول: الاسم الذي في موضع الفائدة يحتمل التعريف والتنكير نحو خبر الابتداء في قولك: زيد قائم[3]، فهو يذكر أن الاسم قد يعطي دلالة الإفادة.

القول في الفعل والزمن:

يقولون: الفعل لابد له من زمن يقع فيه، ومن ذلك قول ابن السراج: إن الفعل لا ينصب شيئا إلا ينصب شيئا إلا وفي الفعل دليل عليه؛ فمن ذلك المصادر؛ لأنك إذا قلت: قام، ففي (قام) دليل على أنه فعل قياما... وكذلك تعديه إلى أسماء الزمان؛ لأن الفعل لا يكون إلا في زمان[4].

فمن خلال هذا القول يتضح أن العلاقة بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان علاقة وثيقة وهي من مؤثرات التفكير الفلسفي كما يقول الدكتور علي محمد أبو المكارم[5].

حيث يقول: "... ومرد هذا التلازم والتماثل بين الأفعال والزمان عند النحاة العرب منهجهم في تحليل الأفعال، هذا المنهج الذي لا يستند إلى دراسة صيغها وأنماطها ووظائفها وعلاقاتها فحسب، وإنما يبدأ قبل دراسة هذه الصيغ والأنماط والوظائف والعلاقات من نظرة فلسفية منطقية ... ونقطة البدء التي

(١) الحدود: ٣٨.

(٢) الحدود: ٣٨.

(٣) الحدود : ٤٤.

(٤) الأصول في النحو: ١/ ١٦١.

(٥) انظر: إعراب الأفعال: ٢٠.

انطلق منها النحاة تقول: إن الأفعال أحداث، وأن كل حدث لابد له من زمن... ومن ثم كان طبيعيا أن نجد في التراث النحوي هذا التقدير ... تعبيرا عن التلازم بين الزمان والأفعال ..."[1].

وهذا الذي أشار إليه الدكتور علي أبو المكارم هو تحليل دقيق لقول ابن السراج آنف الذكر: "... لأن الفعل لا يكون إلا في زمان" وهو ما اتخذه النحاة تطبيقا للمنهج المنطقي فحين أرادوا تحديد أنواع الأفعال في العربية بدءوا من النظريات الفلسفية الخاصة بالزمان من أجل أن يضمنوا المطابقة بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان.

القول في الإعراب والبناء:

يقول ابن السراج في المبني والمعرب من الأسماء: "الأسماء تنقسم قسمين: أحدهما: معرب والآخر: مبني، فالمعرف يقال له متمكن، وهو ينقسم أيضا على ضربين، فقسم لا يشبه الفعل وقسم يشبه الفعل، فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن متصرف ... وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر ولا التنوين، والمبني من الأسماء ينقسم ضربين: فضرب مني على السكون نحو: كم ومن وإذ، وذلك حق البناء وأصله، وضرب مبني على الحركة، فالمبني على الحركة ينقسم ضربين: ضرب حركته لالتقاء الساكنين نحو: أين وكيف، وضرب حركته بمقاربته التمكين ومضارعته للسماء المتمكنة نحو: يا حكم ..."[2].

ومن الضروري التنبيه هنا إلى التعريف بالقسمة هو صُلْب المنهج الذي أقام عليه ابن السراج كتابه (الأصول)؛ لأنها "تنفع في سهولة الفهم"[3]، كما قال الفارابي.

---

(١) انظر: إعراب الأفعال للدكتور علي محمد أبو المكارم: ص١٧-١٨.

(٢) أصول النحو: ٥٣/١.

(٣) الألفاظ المستعملة في المنطق: ٨٨.

القول في الجملة:

يقول الزجاجي في الجملة الفعلية: "الفعل والفاعل جملة يستغنى بها وتقع بها الفائدة"[1]، ومصطلح "الفائدة" هنا يقابل مصطلح "كلام قائم بنفسه" عند الزجاجي أيضا[2].

ويقول ابن السراج: "وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به. ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالما ..."[3].

ثم يقول السيرافي: "إن كل جملة فهي مفيدة معنى"[4].

ويقول ابن جني: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه"[5].

ولعل هذا له علاقة بتفريق ابن جني بين "القول والكلام"[6]، وهو ما أشار إليه الزجاجي من قبل حين قال:

"لأن الغرض في قولك (ذاك) و(ذلك) إنما هو إشارة إلى المخاطب ليخبر عنه بعد ذلك، وعلى هذا التقدير يكون خبرًا عنه، فالكلام يتم بالخبر، و"ذاك" كلام غير تام، ألا ترى أنك لو قلت: (ذاك)، وسكت لم يكن كلاما تاما"[7].

القول في الحقيقة والمجاز:

قد يتوهم البعض أن الحديث عن القول في الحقيقة والمجاز خارج عن البحث النحوي، باعتباره مقصورا على البحث البلاغي، ولكننا نذكر ما نجد في المؤلفات النحوية في القرن الرابع فقد وجدنا نحاتنا قد تحدثوا عن الحقيقة والمجاز في مواضع عديدة من مؤلفاتهم، وكان من أكثر الذين تناولوا هذا الموضوع ابن

---

(١) الإيضاح: ١١٩.

(٢) الجمل: ٣٣.

(٣) أصول النحو: ١/ ٦٣.

(٤) شرح السيرافي: ١/ ٥١.

(٥) الخصائص: ١/ ١٧.

(٦) الخصائص: ١/ ١٧.

(٧) اللامات: ١٤٢.

جني؛ إذ عقد في كتابه الخصائص بابا في "الفرق بين الحقيقة والمجاز"[1]، وبابا آخر "في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة"[2].

وتكلم في هذا الخصوص عن إفادة الفعل معنى الجنسية لدلالته على المصدر، فمعنى قولنا: قام زيد، أي كان منه القيام، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، فإذا كان كذلك علمنا أن "قام زيد" مجاز لا حقيقة، قال ابن جني في ذلك: "وإذا كان كذلك فمثله قعد جعفر، وانطلق محمد، وجاء الليل، وانصرم النهار"[3].

فابن جني هنا يرى أن الفعل يدل على المصدر بجميع أفراده، فإذا استعمل في بعضها كان مجازا، ومعنى هذا أن الأفعال المستعملة في اللغة من قبيل المجاز؟ لأنه لا يمكن أن يستعمل الفعل ويقصد به عموم أفراد المصدر، كما يقول ابن جني، وإنما يستعمل الفعل للدلالة على صدوره عن الفاعل أو صدوره منه.

وقد رد ابن القيم على ابن جني ردا كاملا فأثبت أن الفعل مطلق الحقيقة[4].

  

---

(١) الخصائص: ٢/ ٤٤٤.

(٢) الخصائص: ٢/ ٤٤٩.

(٣) الخصائص: ٢/ ٤٥١.

(٤) انظر: الصواعق المرسلة: ٣٤٨.

ثالثا- حجم الالتزام المدرسي في التوجيه:

يظهر الالتزام المدرسي في مؤلفات القرن الرابع الهجري في توجيه عدد من القواعد العام، والأحكام والمسائل النحوية على مستوى الحروف والأدوات والأساليب وما تنطوي عليه من قضايا، وذلك بربطها ووضعها في إطار دلالي يؤدي إلى تسهيل الإحاطة بها ومعرفتها، من أجل تقريبها إلى المدارك والأفهام.

فمعلوم أن المواضيع النحوية كثيرة جدا، ومعلوم أنها مترابطة برابط التأليف والتعبير؛ لأننا قد نجد جملة واحدة تتألف من مفرادت، تنتمي كل مفردة منها إلى موضوع معين، فنجد فيها الأداة، والمبتدأ والفاعل، والمضاف، والمضاف إليه، مثل: محمد ما نجح أخوه، فالجملة في حد ذاتها تربط بين عدد من القضايا، إلا أن النحاة قد حرصوا على أكثر من ذلك، فوجهوا تلك القضايا وقاربوا بينها في التأليف.

وقد وجد النحاة أن أحسن الروابط هو القياس، فاستخدموه بطريقة مخالفة لطريقة الحمل، وانتقال الحكم من المقيس عليه إلى المقيس، فجعلوا بهذه الطريق من النحو العربي وحدة مترابطة أشبه بالنقلة القياسية التي تذكر المتعلم بما سبق تعلمه، وتوضح له في ذات الوقت الموضوع الجديد بتذكر نظيره السابق عليه.

وقبل هذا وذاك فهي تربط المواضيع وتؤلف بين الأبواب بما لا يخلو من أنه سمة تعليمية وطريقة علمية، فهم مثلا يربطون بين الحروف على أنها الأدوات ذات المدلولات الوظيفية التي يؤدي كل منها معنى نحويا في سياق الجملة سواء كانت حروفا حقيقية كحروف الاستفهام وحروف الشرط أو العطف، أو كانت حروفا مجازة كبعض الأفعال الناقصة والجامدة التي تؤدي معنى وظيفيا في الجملة مثل: كان وعسى باعتبارها تؤدي جانبا مهما من جوانب دلالة التركيب التي هي جوهر الدراسة النحوية.

كما أنهم قد تناولوا بعض المواضيع النحوية التي تفاوتت حولها الآراء بالتوجيه من أجل تقريب وجهات النظر للوصول إلى مستوى موحد أو متقارب

على الأقل.

وقد درج نحاة القرن في مؤلفاتهم بتوجيه عدد من المواضيع والمسائل النحوية على مستوى الحروف والقضايا والأساليب، وبخاصة المتأخرون منهم، كابن جني مثلا، وقد رأينا أن نختار أمثلة لذلك لتوضيح مدى الالتزام المدرسي في التوجيه النحوي في مؤلفاتهم على النحو الآتي:

١ - التوجيه النحو على مستوى الحروف والأدوات:

- يقولون إن أصل 'إذ' أن تكون اسمًا للزمن الماضي، وربما جعلها بعض النحاة ظرفا للمستقبل[١].

وقد استشكل ابن جني إبدال 'إذ' من 'اليوم' في قوله تعالى: (ولن ينفعكم اليوم إذا ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون)[٢]، وذلك لاختلاف زمن اليوم وزمن ظلمهم في الماضي[٣]. يقول ابن جني: 'طاولت أبا علي مرارا -رحمه اللّه تعالى- في هذا ... فكان أكثر ما يرد منه ... أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا، لا فاصل بينهما ... صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا، فلذلك أُجْرِيَ اليوم وهو الآخرة مجرى وقت الظلم وهو قوله: 'إذ ظلمتم' ووقت الظلم إنما كان في الدنيا ...'[٤].

فقد قام التوجيه النحوي هنا على العقيدة الدينية بغية تفسير إشكال نحوي وهو إبدال ما يدل على الزمن الماضي مما يدل على الزمن الحاضر.

- وجوّز ابن جني أن تقع 'هل' في بعض المواضع موضع 'قد' وذلك لدلالة الحال، وقد أوضح ذلك بذلك جواز أن تقع 'أو' موقع الواو، وهو بذلك قد ربط بين موضوعين هما وقوع 'هل' موقع 'قد' ووقوع 'أو' موقع الواو، وليست هناك عملية حمل أو قياس كما يتضح ذلك من قوله: 'فلما كان السائل في

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/ ٨٠.

(٢) سورة الزخرف: ٣٩.

(٣) انظر: الخصائص: ٢/ ١٧٤.

(٤) انظر: الخصائص ٢/ ١٧٤، وانظر: ٣/ ٢٢٧.

جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عادة، أخذ بذلك طرفا من الإيجاب لا السؤال عن مجهول الحال ... فمن هنا جاز أن تقع (هل) في بعض الأحوال موضع (قد) كما جاز في (أو) أن تقع في بعض الأحوال موقع الواو نحو قوله:

وكان سيان أن لا يسرجوا نعسا أو يسرجوه بها واغبرت السوح[1]

٢- التوجيه النحوي على مستوى القضايا النحوية:

- ومن ذلك التوجيه بالربط بين موضوع نحوي وآخر صرفي، وقد جاء ذلك في قول ابن جني: "... وذلك كقوله اللّٰه عز اسمه: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)[2]، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي (أفضيت) بإلى كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بإلى مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه، كما صححوا (عَوِر) و(حَوِلَ) لما كان في معنى اعورّ واحول"[3].

فابن جني يبين أن الرفث في معنى الإفضاء وأنه إنما عدى في الرفث بإلى لأنه في معنى الإفضاء فذكر من أجل أن (عور) و(حول) إنما صححا لأنهما في معنى (اعور) و(احول)، وهما مما لابد من تصحيحه.

- ومن ذلك قوله:"... ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع زيد بـ(كان) ويكون (يقوم) خبرا مقدما عليه، فإن قيل: ألا تعلم أن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبرا، وأنت إذا قلت: يقوم زيد، إنما الكلام من فعل وفاعل، فكيف ذلك؟

فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع كان من قولنا: كان يقوم زيد، أن زيدًا

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ١٣١.

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) انظر: الخصائص: ٢/٣٠٨.

مرتفع بـ(كان) وأن (يقوم) مقدم عن موضعه فإذا حذفت (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم)، فصار بعد (زيد) كما أن ألف (علقاة) للإلحاق فإذا حذفت الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ..."[1].

فابن جني أراد أن يوضح أن "يقوم" من قولك: "كان يقوم زيد" خبر مقدم، فإذا حذفت "كان" أخر الخبر، فذكر إيضاحا لذلك ألف "علقاة" التي هي للإلحاق فعند حذف الهاء تكون للتأنيث، وهو بذلك يربط بين موضوعين كسابقه.

٣- التوجيه النحوي على مستوى القواعد المتعارضة:

هناك تنسيق بين القواعد النحوية المتعارضة في السماع وذلك أن يرد عن العرب الفصحاء ما يخالف القواعد ونجد فيه قياسين متعارضين، وعليه فقد استخدم النحاة قياس الشبه ليؤدي وظيفة أخرى غير وظيفته الأصلية.

يظهر ذلك في توجيه قول العرب: بأيهم تمرر أمر، وغلام من تضرب أضربه، وبأيهم تمر ؟

إذ كل ذلك مخالف للقياس؛ لأن الشرط والاستفهام لهما الصدارة فلا يعمل فيهما ما قبلهما، والقياسان المتعارضان هنا هما:

- أن قياس حرف الجر أن يعمل في الاسم بعده وكذا المضاف.
- وقياس الشرط والاستفهام ألا يعمل فيهما ما قبلهما.

وقد دخل حرف الجر على كل من الشرط والاستفهام.

ولأجل التنسيق بين السماع والقياس المخالف له من جهة وبين القواعد المتعارضة نفسها، بدأ النحاة بتعليل قولهم: "بأيهم تمر أمرر" على أساس أن العرب لم يجدوا طريقا إلى تعليق حرف الجر، فأعملوه في الشرط، وابتدأوه بتوجيه هذه الجملة عن قصد. وذلك لكي يتسنى لهم إجازة الأسلوبين الآخرين، فلما تم لهم ذلك انتقلوا إلى قياس المضاف على حرف الجر؛ لأن عملهما واحد، لذلك جاز لهم: غلام من تضرب أضربه، وهو قياس منسوب إلى العرب استخدامه. وأخيرا لم يبق سوى قولهم: "بأيهم تمر؟" و"غلام من تضرب؟" ومادام هناك وجه من الشبه

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢٧٣-٢٧٤.

يجمع بين الشرط والاستفهام وهو أن لكل منهما الصدارة، كان من السهل حمل الاستفهام على الشرط وقياسه عليه، وهو قياس منسوب إلى العرب أيضا، فبهذه المعالجة الذكية والتوجيه السليم تم التنسيق والتخفيف من شدة التعارض، واستمع إلى ذلك في قول ابن جني:

"... ومن ذلك قولهم: بأيهم تَمْرُر أمرر، فقدموا حرف الجر على الشرط، فأعملوه فيه، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله، لكنهم لما لم يجدوا طريقا إلى تعليق حرف الجر استجازوا إعماله في الشرط، فلما ساغ لهم ذلك تدرجوا فيه إلى أن أضافوا إليه الاسم، فقالوا: غلام من تضرب أضربه، وجارية من تلقى ألقها، فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان مجهولا في ذلك على حرف الجر، من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام كما أن الشرط كذلك، فعلى هذا جاز: بأيهم تمر؟ وغلام من تضرب؟ ... وإذا خرج ما يتعلق به حرف الجر من حيز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به"[1].

وقد سبق ابن السراج ابن جني في هذا التوجيه في هذا المجال، إذ علل تصغير ما ورد من الأفعال من نحو: ما أميلحه وأحيسنه، بأنها مقيسة على الأسماء التي لا تتعرف، ومعلوم أن تصغير الأفعال مخالف لقياس الكلام العربي؛ لأن الأفعال لا توصف بما يعظم ويهون كما توصف الأسماء بذلك.

ووجه الشبه بين هذين الفعلين وبين ما قيست عليه من الأسماء هو عدم التعرف، والمهم فيما نحن فيه هو أن هذا القياس قد دفع التعارض بين القياس والسماع. وأعني بالسماع تصغير هذين الفعلين، وأعني بالقياس عدم جواز تصغير الأفعال، وقد حصل بينهما التنسيق والتوجيه إلى التوفيق، قال ابن السراج: ".. فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغر نحو: ما أميلحه وأحيسنه والفعل لا يصغر؟

فالجواب في ذلك أن هذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يفعل) وغيره من الأمثلة، فصغرت كما

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٥٢.

تصغر"[1].

ولم يقف ابن السراج عند هذا الحد من التوجيه بل أثبت العلاقة بين الأسماء والأفعال، وقال بعد ما تقدم من كلامه: "... ونظير ذلك دخول ألفات الوصل في الأسماء نحو: ابن واسم وامرئ وما أشبهه، لما دخلها النقص الذي لا يوجد في الأفعال، والأفعال مخصوصة به، فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب، فأسكنت أوائلها للنقص"[2].

٤- التوجيه النحوي على مستوى الأحكام:

أ - قال سعيد الفارقي: "اعلم أن (جعلت) له تصرف في الكلام ودور في الأحكام، وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلان:

أحدهما: أن تكون بمعنى صيرت فلابد أن تتعدى إلى مفعولين، والآخر: أن تكون بمعنى عملت وخلقت فلا تتعدى إلا إلى واحد"[3].

ثم ذكر الفارقي أن لـ(جعل) التي بمعنى صير وجهين:

أحدهما: أن تكون بإثره تصل إلى المجعول، كقولك: جعلت الطين خزفا. والآخر: أن تكون بغير إثره بل الحكم على الشيء أن صير كذلك: نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾[4].

ب- وقد أثرت قضية خلق الأعمال في التوجيه النحوي لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[5]، وانبنى الخلاف النحوي في هذه الآية على الخلاف المذهبي.

ففيها يقول ابن جني مؤيدا قراءة الرفع في "كل" على مذهب المعتزلة: "الرفع

---

(١) الأصول لابن السراج: ١/١١٧.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج: ١/١١٧.

(٣) انظر: تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٦٤.

(٤) الزخرف: ١٦، وانظر: تفسير المسائل المشكلة: ٦٤.

(٥) القمر: ٤٩.

هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: (زيد ضربته)، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة، وذلك لأنها جملة في الأصل خبرا عن مبتدأ في قول: (نحن كل شيء خلقناه بقدر) فهو كقولك: (هند زيد ضربها) ثم تدخل (أن) فتنصب الاسم ويبقى الخبر على ترتيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر[١].

فابن جني هنا يحاول تقوية الرفع بالأدلة اللغوية التي يرتئيها دفاعا عن مذهبه الاعتقادي، رغم أنها قراءة شاذة أما أهل السنة فقد اختاروا النصب في الآية واستدلوا بها على عموم الخلق لله[٢]؛ لأن الرفع عندهم يترتب عليه خطأ في العقيدة.

ومنه تفسير ابن جني في (الخصائص) مجيء بعض الأفعال لازمة ومتعدية بلفظ واحد، مثل: غاض الماء، وغضته، وعمر المنزل، وعمرته، ودان الرجل، ودنته، وهلك الشيء، وهلكته، حيث فسره تفسيرا كلاميا حاصله أن كل فاعل سوى الله عز وجل فليس فاعلا على الحقيقة، وإنما الفعل منه بمعونة غيره، فهو مقدور عليه ومعان فيه، فلما كان معانا مقدورًا صار كأن فعله لغيره[٣].

يقول في ورود هذه الأفعال متحدة اللفظ في حالتي التعدي واللزوم: "فهذا كله شاذ عن القياس، وإن كان مطردا في الاستعمال إلا أن له عندي وجهًا لأجله جاز، وهو أن كل فاعل سوى القديم سبحانه فإن الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه، فهو وإن كان فاعلا فإنه لما كان معانا مقدرا صار كأن فعله لغيره"[٤].

ففي هذا التوجيه يعتمد ابن جني على بعض الحقائق الكلامية، وهي أن الفاعل على الحقيقة هو الله عز وجل، أما فعل ما عداه من الحيوان والجماد فهو فاعل على المجاز.

ولهذه القضية التي يتحدث عنها صلة بمذهبه في المجاز؛ لأنه يرى أن الفعل

---

(١) المحتسب: ٢/ ٣٠٠.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤٠.

(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٢١٠، ٢١٣.

(٤) نفسه.

موضوع لجميع أفراد المصدر، فإذا استعمل في بعضها كان مجازا يقول:

"المجاز إذا كثر ألحق بالحقيقة"، ويقول فيه: "أعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك أكثر الأفعال نحو: قام زيد وقعد عمر وانطلق بشر وجاء الصيف، ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيد؛ أي كان منه هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام"[1].

ج - **ومنه توجيه ابن خالويه للاستفهام في القرآن** بأنه غير حقيقي؛ لأن الاستفهام الحقيقي إنما يكون لطلب الفهم، والله تعالى عليم بكل شيء.

لهذا فقد قال ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة من القرآن: "وكل ما في القرآن من "هل أتاك" فهو بمعنى قد"[2]، أي أن "هل" في قوله: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾[3] بمعنى: قد.

٥- التوجيه النحوي على مستوى الأساليب:

- جاء في الإيضاح لأبي علي الفارسي ما يؤيد أن الجواب الصحيح ينبني على الفهم النحوي للسؤال، فقال: "وتقول حسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟

فيكون الجواب: أحدهما بهذا اللفظ، ولا يجوز أن تقول: الحسن ولا الحسين، لأن المعنى: أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟

فالجواب يكون على ما ينتظمه السؤال"[4].

فأبو علي يوجه الإجابة الصحيحة بأنها المبنية على الفهم النحوي للسؤال، إذ يلاحظ أن الحسين معطوف على الحسن بـ"أو"، على حين عطف ابن الحنفية عليه بـ"أم" ومعنى هذا أن السؤال يستلزم المقابلة بين الطرفين.

"الحسن أو الحسين" أفضل أم "ابن الحنفية".

- ومنه الاختلاف في توجيه الضمير في قوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ: "إذا

---

(١) انظر: الخصائص: ٢/٤٤٧.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٦٤.

(٣) الغاشية: ١.

(٤) الإيضاح: ١٣.

قاتل أحدكم فليتجنب الوجه، فإن اللّٰه خلق آدم على صورته"، حيث قال ابن جني: "يحتمل (الهاء) أن تكون راجعة على اسم اللّٰه تعالى وأن تكون راجعة على (آدم)، فإذا كانت عائدة على اسم اللّٰه تعالى، كان معناه على الصورة التي أنشأها اللّٰه وقدرها، فيكون المصدر مضافا إلى الفاعل؛ لأنه سبحانه وتعالى هو المصور لها ... وإن جعلتها عائدة على آدم كان معناه: على صورة آدم؛ أي على صورة أمثاله ممن هو مخلوق ومدبر"[1].

ومن الملاحظ خلال ما تقدم من الالتزام بالتوجيه، أنه قد أدى إلى الترابط بين المواضيع النحوية دون أن تكون ثمة عملية قياسية، مما يجعل من علم النحو كلاً مترابطا.

وفي نفس الوقت فإن التوجيه يخضع في بعض الأحيان لأمرين مختلفين، أحدهما: أنه يخضع للقياس الذي هو توضيح الشيء بذكر نظيره وتوجيهه وجهته. وثانيهما: أنه يخضع للاعتقاد المذهبي وتسيطر عليه الحقائق الكلامية، إلا أنه بالغ الأهمية؛ لأنه يؤدي إلى جمع الأشياء المتباعدة فتحيط بها المعرفة، ويعمل على التنسيق بين المواضيع والأبواب النحوية وبين السماع والقياس ودفع التعارض بينهما، بل بين القواعد النحوية ذاتها، وهذا مما يؤدي إلى خدمة النحو العربي بمختلف اتجاهات التأليف فيه، وبخاصة الاتجاه التعليمي؛ لأن الربط والتوجيه والمعالجة والتعليل والتقريب بين وجهات النظر المتباعدة يسهل الإحاطة بالشيء وبوظيفته وإدراكه وتذكر نظيره، وهو سمة تعليمية ووسيلة علمية.

  

(١) الخصائص: ١/ ٢٥٠، ٢٥١.

الخاتمة

الخاتمة

يستدعي الأمر في نهاية البحث أن نذكر النتائج المستوحاة منه بغرض حصر الفائدة، وإبراز ثمرة الجهد للاستفادة منها حاضرًا ومستقبلاً، وهي:

- أن نشأة المذهب البغدادي في أواخر القرن الثالث، وبلوغه أشده في أوائل الرابع قد أضعفت من حدة التعصب، وفتحت الباب للموازنة بين المذهبين، وتصويب المصيب، وتخطئة المخطئ، دون ميل أو هوى.

- أن المذهب البغدادي لم يعمّر، إذ لم يتجاوز النصف الأول من القرن الرابع، فتحرر العلماء من الوقوف في محيط المذاهب الثلاثة، وتفرقوا، وتعددت استنتاجاتهم بتعدد بيئاتهم وثقافاتهم وطرقهم في التأليف. ولا شك أن فيما ذكره ابن جني من أحوال العلل ما يلقي الضوء على جوانب من خصائص اللغة العربية، وتشير إليه تسمية ابن جني كتابه "الخصائص".

- تشابه الأسس المنهجية التي قام عليها النحو العربي مع الأسس المنهجية التي قام عليها النحو الأرسطي، وقد كان التأثير مباشرا؛ لأنه كان بطريق اتصال النحاة أنفسهم بالفكر المنطقي، فوجدوا أنفسهم أمام نحو مبني على الأسس التي أحاطتهم بها ثقافتهم المنطقية الجديدة، ومن ثم فقد تمثل التطوير -عندهم- في الطرق الصياغية لهذا النحو ومحاولة إدخال نظريات التحديد والتقسيم والتعليل والجدل، ولم يكن في مقدورهم الصمود لانبهارهم بهذا البناء المتكامل الذي سبقهم سيبويه إلى وضع أسسه التي هي أسس ثقافتهم الجديدة، ومن هنا نستطيع أن نفسر ظهور حركة الشروح لكتاب سيبويه على أيدي نحاة ذلك القرن.

- تشابه لغة التأليف النحوي في مؤلفات القرن الرابع ولغة التأليف المنطقي عند أرسطو، ولعل مقارنة سريعة بين النصوص المنطقية والنصوص

النحوية تؤكد التقاء الفريقين حول هذا المفهوم، ولنأخذ مثالاً لذلك الفارابي - وهو مصدر وثيق الصلة بنحاة هذا القرن - يقول الفارابي: "إن الألفاظ إنما تدل أولاً على ما عليه الأمور في العقل من حيث هي معقولة"[1]، ويقول: "ويدل صنف صنف منها -أي من الألفاظ- على صنف صنف من المعقولات فتحصل الألفاظ الدالة على ما في النفس"[2]، "والألفاظ هي أشبه بالمعقولات التي في النفس"[3] ، "والأقاويل وإظارها باللسان والتصويت بها ملتمسًا -أي الإنسان- الدلالة على ما في ضميره ..."[4].

ولنقابل تلك النصوص بنصوص من عند الزجاجي: يقول: "إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عمّا هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضًا بما في ضمائرهم"[5]. "لأن الكلام ... كان مقصودًا به الإبانة عن الضمائر"[6].

ولنقابل ذلك أيضًا بتعريف ابن جني للغة: يقول: "فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[7].

ومن ثم فإن النحو العربي -في القرن الرابع- يكاد يشهد لأول مرة مناقشة هذه القضية بهذا الشكل، ولقد غلب القول بالتواطؤ والمواضعة على معظم نحاة هذا القرن كابن السراج والسيرافي والرماني وابن جني، والدليل على ذلك تسليم هؤلاء جميعًا بوجود ظواهر الترادف والمشترك اللفظي في اللغة، كما أن مناهجهم النحوية تؤيد ذلك، فلولا أن اللغة مواضعة بشرية لما كان لهذا التوسع في "التأويل الإعرابي" محل، لأنه سيؤدي - في نهاية المطاف - إلى تعدد أغراض الواضع مما يتنافى مع القول بأن اللغة إلهام إلهي.

---

(١) انظر: الحروف ٧٤.

(٢)الحروف: ٧٦.

(٣)الحروف: ٧٦.

(٤)الحروف: ١٦٢.

(٥) الإيضاح: ٤٢.

(٦)الإيضاح: ٤٥.

(٧) الخصائص: ١/ ٣٣.

وقد كان من نتائج ذلك أن أصبح النحو يتسم باتجاه تحليلي واضح للغة التي هي صورة الفكر، وكذلك ارتبط بالعلل.

ولقد حاول نحاة القرن الرابع أن يشكلوا النحو العربي حسب مقومات الاتساق المنطقي بين اللغة والفكر، فالجملة النحوية ما هي إلا صورة منطقية للوجود الذهني، فالحروف هي العلاقات المنطقية بين أجزاء الجملة النحوية وهي التي تعطي للجملة معناها العام، وتحليل الجملة النحوية هي محاولة لإدراك العلاقات المنطقية التي تربط بين مكوناتها[1].

ومن هنا كان إصرار النحاة -في ذلك القرن- على وجوب تأخر الحروف في الرتبة عن الأسماء والأفعال، لأن وجود الموجودات الخارجية ووضع أسماء لها أسبق من إدراك العلاقات التي تربط بين هذه الموجودات.

وكل ما نريد أن نتوصل إليه هو أن النحو العربي قد أصبح، نتيجة تأثره بمعطيات المنطق أكثر ربطًا للغة بالعقل الإنساني وأكثر تركيزًا على تحصيل المعنى... ومن هنا كان سعي النحاة وراء دور العقل في العملية اللغوية حتى أصبحت صناعة العربية كما يقول ابن خلدون: "كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية ..."[2].

- تقارب أسلوب التأليف بين النحويين والمناطقة وامتزاج ألفاظهم وتشابه ثقافاتهم، ولتقارب مستوى التفكير بينهم قال الزجاجي: "لأن المنطقيين وبعض النحويين قد حده حدًا خارجًا عن أوضاع النحو فقالوا: "الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين"[3].

- كثرة الاختلاف بين النحويين فيما توصلوا إليه من قواعد نحوية نتيجة اختلاف مواقفهم من الظواهر التي اتخذوها وسيلة للتقعيد، ونتيجة لتباين

---

(١) انظر: شرح السيرافي: ١/ ٧.
(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون : ٥٦١.
(٣) الإيضاح: ٤٨.

مستواهم الثقافي وتنوع مصادره، الأمر الذي أوجب كثرة الجدل الكلامي وتعدد الفروض والاحتمالات، والخروج على غير الواقع المستعمل أحيانًا، يقول ابن جني: "إنهما مثالان لم يجيئا" ويقول: "إنما هي أمثلة ليست موجودة أصلاً ولا قريبة من الموجودة"[١].

- تأثر التقعيد النحوي بالعقيدة الإسلامية، وتأثر أسلوب التأليف فيه بألفاظ وعبارات وفكر الأصوليين والمتكلمين، وتدخل العقل في صنع الأحكام، حتى وإن أدى ذلك إلى مخالفة المستعمل من اللغة مما يدل على حظ التفكير النحوي من المنهج الاستقرائي - يقول الفارسي: "إن الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمر مضطر إلى خلافه، ويخرج من الشائع الواسع"[٢] ، ويقول ابن جني: "الاستفهام من اللّه ليس على حقيقته لأن اللّه تعالى عالم بكل شيء"[٣].

- فتح باب الاجتهاد لجواز مخالفة الإجماع لأنه يشترط في حجية الإجماع أن يستند إلى سماع أو قياس، فإن لم يستند إلى شيء من ذلك جازت مخالفته، يقول ابن جني: "إن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة ..."[٤].

- جواز الاستدلال بما ورد من أشعار وأقوال العرب الفصحاء الذي يوثق بفصاحتهم ممن جاءوا بعد المدة التي حددها النحاة في القرنين الأول والثاني بدليل استدلال نحاة القرن الرابع بكلام معاصريهم من أمثال المتنبي وأبي تمام وابن الشجري وغيرهم.

---

(١) الخصائص: ٢/ ٢٧٠.
(٢) انظر: الحجة ١/ ٦٣.
(٣) الخصائص: ١/ ٢٥٠.
(٤) الخصائص: ١/ ١٨٩.

يقول ابن جني في باب "فيما يرد على العربي مخالفًا ما عليه الجمهور": "إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به فإنه كان الإنسان فصيحًا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ... فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده ..."(١)، ويقول: "ذاكرت المتنبي شاعرنا نحوًا من هذا، وطالبته به في شيء من شعره ..."(٢).

- تنوع مسالك التأليف بتنوع الدوافع إليه، وتنوع ثقافات المؤلفين ومستوياتهم إلى أربعة هي:

١- مؤلفات تجميعية: جمع فيها مؤلفوها كل ما خطر لهم من معلومات وما بدا لهم من أفكار.

٢- مؤلفات تعليمية: ألفها أصحابها لغرض التعليم، وراعوا فيها تقديم الحقيقة كاملة بأسلوب يفهمه المتعلم.

٣- مؤلفات تأصيلية: ألفها أصحابها لتأصيل النحو العربي وتقعيده ومعرفة أحكامه من خلال مصادره الأصلية.

٤- مؤلفات تطبيقية: كان الهدف منها تطبيق القواعد على النصوص لإيضاحها وتثبيتها من خلال الواقع التطبيقي لا من خلال الدراسة النظرية المنفصلة.

الأمر الذي نصل من خلاله إلى ما يلي:

أ- ضرورة تنقية النحو العربي من الألفاظ والعبارات الفلسفية والاقتصار على المتداول المشهور.

ب- تنقية النحو العربي من الآراء النحوية المختلفة والاقتصار على أشهرها وأوفاها بالغرض المطلوب.

ج- الاستغناء عن الاستطرادات والتشعيب والتقسيمات والاحتمالات

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٨٥.

(٢) نفسه: ٣/ ٢٥٥.

التي لا جدوى منها، وبخاصة ما جلبته المعتقدات الدينية حينذاك، والاقتصار على ما يخدم الدرس النحوي ويحقق الغرض منه.

د - تجديد الأمثلة النحوية والشواهد بما يعبر عن الواقع الحالي؛ لأن الشواهد القديمة قد انتهت مهمتها بانتهاء التقعيد النحو، لأنها مستقاة من بيئة بعيدة عنا زمنيًا، أو لأنها مصنوعة لخدمة بعض المعتقدات الدينية والتوجهات الكلامية مثلاً.

هـ- دراسة النحو العربي من خلال النصوص المختارة لأن الدراسة النظرية منفصلة لا تحقق الغرض منه ولا تشجع على تعلمه.

و- دراسة النحو العربي من خلال فنون اللغة العربية الأخرى من أدب ولغة وبلاغة؛ لأنها تكمل بعضها بعضًا ويغذي بعضها بعضًا بما تضفيه من جمال الصورة وحسن الاستماع وتنمية المواهب.

ولأن النحو العربي من خلال الأمثلة الموجزة والنصوص المقطوعة يتصف بالجفاف ويوحي أنه صناعة ذهنية بحتة لا علاقة لها بالواقع المستعمل، في حين أن النحو العربي على خلاف ذلك هو الطريق إلى فهم المعنى، والاحتراز من الخطأ فيه.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- ابن جني النحوي، للدكتور: فاضل صالح السامرائي، دار النذير، بغداد سنة ١٩٦٩م.
- ابن ولاد النحوي، للدكتور: محمد محمد محمد سعيد، ط. الأولى (لم يذكر فيه المطبعة).
- أبو جعفر النحاس وآراؤه في النحو: رسالة مقدمة من فضل ربه السيد طمآن، بجامعة الإسكندرية برقم ٤١٥/ ف/ ١.
- أبو علي الفارسي، للدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، نهضة مصر سنة ١٩٥٨م.
- أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، رسالة مقدمة من مصطفى أحمد عبد العليم سنة ١٤١٢هـ بمكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة برقم ٣١٧.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، رسالة مقدمة من: محمد سمير بخيت عبد الباقي، بجامعة الأزهر، ميكروفيلم ١/ ٢٤١/ ٣.
- أثر القواعد النحوية في الدراسات الفقهية، رسالة مقدمة من: وجيه عبد العزيز زيادة، مركز صالح كامل بالأزهر، ميكروفيلم: ١/ ٦٣٥/ ٣.
- الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي، ط.بيروت سنة ١٤٠٣هـ.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور: محمد عيد، مطبعة عالم الكتب، القاهرة.
- أصول النحو القياسية (دراسة ونقدًا) رسالة مقدمة من: غريب عبد المجيد نافع، جامعة الأزهر برقم ١/ ٨٩٠/ ١.
- أصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة مؤسسة الرسالة.
- إعراب الأفعال، للدكتور: علي محمد أبو المكارم، مطبعة دار الثقافة العربية بالقاهرة.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت (لم يحدد محققه).

- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: ١ ، مطبعة المدني بمصر سنة ١٤١٣هـ.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة عالم الكتب، بيروت. ط: ٢.
- الإغفال فيما أغفله من الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي، رسالة مقدمة من: محمد حسن محمد إسماعيل بجامعة عين شمس برقم ٤١٥/ م/ ح.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب سنة ١٩٥٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، مطبعة بريل سنة ١٩١٣م.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر سنة ١٩٦٩م، ط: ١.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، مطبعة المدني، ط: ١.
- بحث في جهود ابن خالويه النحوية، د. إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة بمصر، ط: ١.
- بين منطق أرسطو والنحو العربي، د. محمد خير الحلواني (بحث) في مجلة المورد سنة ١٩٨٠.
- التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس، تحقيق: كوركيس عواد سنة ١٩٦٥م، بغداد.
- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للفارقي، تحقيق: محمد محمد فهمي في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالأزهر للدكتوراه، سنة ١٩٨٠م، وهي برقم ٤١٥/ لغويات.
- تقويم الفكر النحوي، للدكتور: علي محمد أبو المكارم، مطبعة دار الثقافة، بيروت.
- التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصفهاني (مخطوطة مصورة بدار الكتب المصري برقم ٨٩٦).

- تيسير النحو التعليمي، د. شوقي ضيف، ط. دار المعارف بمصر.
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي، (رسالة) مقدمة من أحمد عبد اللطيف الليثي إلى دار العلوم بجامعة القاهرة، مكتبة دار العلوم برقم ٢٧٤.
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، جـ١، جـ٢، بتحقيق: الأستاذ علي النجدي ناصف ورفاقه، مطبعة دار الكتب المصري، من سورة (البقرة) إلى قوله تعالى: (ولولا دفع اللّٰه الناس بعضهم ببعض ...). استكمل الجزأين السابقين المهدي إبراهيم عبد العال في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ميكروفيلم ١/ ٢٨٧/ ٢. جـ٣: بتحقيق: محمد سعيد رمضان، في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة بجامعة الأزهر ١/ ٣٨٥/ ٢.

استكمل الجزء السابق أحمد السيد الحديدي في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة الغربية بالأزهر رقم : ١/ ٨٦٨ / ٢

جـ٤ : بتحقيق: محمد حسين الحسين في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالأزهر، برقم ١/ ١٦٥/ ٥.

استكمل الجزء السابق: فيصل عبد السلام الحفيان، في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالأزهر برقم ١/ ٩٨/ ٣.

جـ٥ : بتحقيق: حامد محمد مصطفى الخولي في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالأزهر، برقم ١/ ٣٩١/ ٢.

- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب، ط: ٣.
- دراسات في تاريخ الفلسفة العربية، د. كامل حمود، مطبعة دار الفكر اللبناني، بيروت، ط: ١.
- الدراسات اللغوية والنحوية، د. فاضل السامرائي، ط. دار النذير للطباعة، سنة ١٣٨٩هـ.
- الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن السابق الهجري، رسالة مقدمة من أحمد نصيف الجنابي بجامعة عين شمس برقم ٤١٥/ م.
- دراسات نحوية، للدكتور أمين علي السيد، مطبعة الزهراء بالقاهرة، ط: ١.
- دروس في المذاهب النحوية، د. عبده الراجحي، مطبعة دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية.

- الرد على النحاة لابن مضاء، تحقيق: د. محمـــد إبراهيـم البنا، مطبعة: دار الاعتصام بالقاهرة.
- رسائل في النحو واللغة لابن فارس والرماني، بتحقيق: د. مصطفى جواد يوسف يعقوب، مطبعة دار الجمهورية، بغداد سنة ١٩٦٩م.
- رسالتان في اللغة لأبي الحسن الرماني، وهما: منازل الحروف، والحدود في النحو، بتحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة دار الفكر بعمان.
- رسائل العدل والتوحيد، تحقيق: محمد عمايرة، ط. دار الفكر.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك، مطبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط: ١.
- الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة، مع تحقيق كتابه: اشتقاق أسماء اللّه، رسالة مقدمة من عبد الحسين علك المبارك بجامعة عين شمس، برقم ٤١٥/ ٤/ م.
- شرح التوضيح لمتن التنقيح لعبيد اللّه بن مسعود البخاري، ط. مصطفى البابي الحلبي.
- شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال اللّه، مطبعة عالم الكتب، بيروت.
- شرح القصائد المشهورات، لابن النحاس، مطبعة دار الكتب العلمية ونشرها، بيروت.
- شرح كتاب سيبويه، بحث/ أحمد صالح دقاق، جامعة الأزهر، برقم ١/ ٤٤.
- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، من أوله إلى باب "النداء" جـ١، جـ٢، مطبعة التضامن بالقاهرة.

وجـ٣، جـ٤، وهما بتحقيقه أيضا بجامعة الأزهر (المكتبة) برقم ١/ ٣٩٧/ ٢.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، على نحو ما يلي:

جـ١، جـ٢، بتحقيق: د. رمضان عبد التواب ورفاقه، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٦م.

جـ٣ بتحقيق: محمد حسن محمد يوسف في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ميكروفيلم برقم ١/ ٢٣١/ ١.

جـ٤: بتحقيق سعيد شرف الدين في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر برقم ١/ ٢٨٠/ ٤.
جـ٥: بتحقيق: أحمد صالح أحمد دقمان في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر برقم ١/ ٤٢٦/ ١.
جـ٦: بتحقيق: عبد المنعم فائز عبد الكريم في رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر برقم ١/ ٢٧٩/ ١.

- الشواهد والاستشهاد في النحو في رسالة مقدمة من عبد الجبار علوان النايلة،إلى كلية الآداب جامعة بغداد، بمكتبة صالح كامل بالقاهرة برقم ٤١٥/ ٤.
- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار المعارف سنة ١٩٧٣م.
- الطبيعة لأرسطو طاليس، ترجمة إسحاق بن حنين، بتحقيق: د. عبد الرحمن بدوي جـ١ سنة ١٩٦٤م، وجـ٢ سنة ١٩٦٥م.
- ظاهرة القياس في دراسة اللغة العربية، رسالة مقدمة من طاهر سليمان حمودة، بجامعة الإسكندرية برقم ٤١٥/ ط/ س.
- العبارة لأبي نصر الفارابي، تحقيق: د/ محمد سليم سالم، مطبعة الهيئة المصرية العامة سنة ١٩٧٦م.
- العلل النحوية: رسالة مقدمة من حامد نيل في جامعة الأزهر برقم ١/ ٢٢/ ٣.
- في أصول النحو العربي لسعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ط: ٣.
- كتاب أرسطو طاليس في الشعر، تحقيق: د. شكري محمد عياد دار الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٩٦٧م.
- كتاب التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، بتحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة بمصر سنة ١٩٩٠م.
- كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي، بتحقيق: د. محسن مهدي، دار البشير، بيروت، سنة ١٩٧٠م.
- كتاب سيبويه، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي بالقاهرة.

- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للفارسي، بتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مطبعة الخانجي بالقاهرة.
- كتاب وجوه النصب، لابن شقير، بتحقيق: سعد أحمد جحا، رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٤٠٠هـ، برقم ٤١٥/ ٤.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، بتحقيق: حامد المؤمن، مطبعة: النهضة العربية، بيروت.
- لمع الأدلة للأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني،ط. الجامعة السورية،سنة١٩٠٧م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة دار المعارف بمصر، ط: ٢.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مطبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر.
- مجلة الحصاد في اللغة والأدب، العدد ١، سنة ١٤١١هـ، جامعة الكويت.
- مجلة كلية الشريعة الإسلامية، بغداد، العدد (٣)، سنة ١٩٦٧م.
- موسوعة حضارة العراق، جـ٧، بحث: د. خديجة الحديثي، بعنوان:اللغة والنحو.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ورفاقه، مطبعة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر بمصر.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، مطبعة دار المعارف.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي،د. علي أبو المكارم، مطبعة دار الوفاء، ط: ١.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: ٢.
- مراحل تطور الدرس النحوي، د. عبد اللّه بن حمد الخثران، مطبعة دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: على جابر منصور، رسالة مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس، برقم ٤١٥/ع/ج.
- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، مطبعة المكتبة المركزية بالجامعة الأردنية.

- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق. (لم يحدد في سنة الطبع).
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: دار عبد الجليل عبده شلبي، مطبعة عالم الكتب، بيروت.
- معجم ألفاظ القرآن الكريم، مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية، وهو من منشورات مجمع اللغة العربية بمصر.
- مع كتاب الواضح للزبيدي، بقلم: عبد القدوس الأنصاري، مطبعة نادي القصيم الأدبي، بريدة.
- معيار العلم في فن المنطق، للغزالي، د. علي أبو ملحم، مطبعة دار مكتبة الهلال.
- منطق أرسطو والنحو العربي، د. إبراهيم مدكور (بحث) في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٧) سنة ١٩٥٣م.
- المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د. علي سامي النشار، مطبعة دار المعارف، ط: ٥.
- منهج أبي جعفر النحاس في شرح الشعر، د. أحمد جمال العمري، مطبعة دار المعارف، ط: ١.
- النحاة والحديث النبوي الشريف، رسالة مقدمة من حسن موسى الشاعر، جامعة الأزهر، برقم ١/ ٨٩/ ٤.
- نحاة ومناهج،د.أحمد ماهر البقري، طبع المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية.
- النحو العربي وشواهده ومقدماته، د. أحمد ماهر البقري، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية.
- النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، د. عبده الراجحي، مطبعة دار المعارف بالإسكندرية.
- النحو القرآني بين الزجاج وأبي على الفارسي، رسالة مقدمة من عبد العظيم فتحي خليل بجامعة الأزهر، برقم ١/ ٨٩١/ ١.
- نشأة علم الكلام (عواملها وأهدافها)، رسالة مقدمة من يحيى هاشم حسن،

إلى جامعة الأزهر (الشريعة)، بمركز صالح كامل، برقم ١/ ٤٨٣/ ٤.
- نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة، للأستاذ/ محمد الطنطاوي الطبعة: ٢، (لم يوضح مطبعته).
- نشأة النحو الأندلسي حتى نهاية القرن السابع الهجري، مع تحقيق كتاب الواضح في النحو لأبي بكر الزبيدي، في رسالة مقدمة من: منى توفيق إلياس، بجامعة عين شمس، برقم ٤١٥/ت.
- الواضح في علم العربية، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. أمين علي السيد، مطبعة دار المعارف بمصر، سنة ١٩٧٥م.

  

الفهرس

طبع بدار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلي) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين ت: ٧٩٤٢٠٧٩